جامعة الجزائر2

أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع والديمغرافيا

دراسة سوسيولوجية للمعلومات الإحصائية ودورها في رسم السياسات العامة في الجزائر

دراسة حالة الديوان الوطني للإحصائيات 1998-2010

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: علم الإجتماع السياسي

إعداد الطالب

لعروسي سيدعلي

إشراف الأستاذ

أ.د بوزبرة خليفة

السنة الجامعية 2016/2015

الموضوع	الصفحة

الإهداء وشكر وتقدير

مقدمة.....أ

الفصل الأول : الجانب النظري لدراسة

الإشكالية.....01.

الفرضيات.....03.

تحديد المفاهيم و المصطلحات.....04.

المناهج المستخدمة.....21.

أسباب إختيار الموضوع.....24.

أهمية الموضوع.....25.

أهداف الموضوع.....26.

الدراسات السابقة.....26.

الفصل الثاني: مصادر المعلومات والمفاهيم المرتبطة بها

تمهيد.....30.

المبحث الأول : المعلومات والمصطلحات المرتبطة بها.....31.

المطلب الأول : مفهوم المعلومات والمصطلحات المرتبطة بها.....31.

المطلب الثاني : مكونات المعلومات ومنشؤها وخصائصها.....36.

المطلب الثالث : أنواع المعلومات ومصادرها.....42.

المبحث الثاني : المعلومات بإعتبارها من أركان إقتصاد المعرفة.....49.

المطلب الأول : مفهوم المعرفة وأهميتها.....50.

المطلب الثاني : الحقيقة العلمية بين المعرفة ونظام المعلومات.....52.

المطلب الثالث : صناعة القرارات وأثر المعرفة في إتخاذها.....55.

المبحث الثالث: المعلومات وعلاقتها بتقانة المعلومات.....59.

المطلب الأول : مفهوم تقانة المعلومات.....59.

المطلب الثاني : أهمية تقانة المعلومات.....62.

المطلب الثالث : علاقة تقانة المعلومات بإقتصاد المعلومات.....64.

المبحث الرابع : إقتصاد المعلومات وصلة مخرجاتها بنظم المعلومات.....65.

المطلب الأول : ماهية نظم المعلومات.....65.

المطلب الثاني : نماذج وتصنيفات تطبيقية.....70.

المطلب الثالث : البنى الأساسية للمعلومات في الدولة الحديثة.....82.

خلاصة الفصل.....90.

الفصل الثالث: ماهية السياسة العامة

تمهيد.....93.

المبحث الأول : مفهوم السياسة العامة.....94.

المطلب الأول :تعريف السياسة العامة.....94.

المطلب الثاني : نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.....103.

المبحث الثاني :مكونات وخصائص السياسة العامة.....107.

المطلب الأول : مكونات السياسية العامة.....107.

الموضوع	الصفحة

المطلب الثاني :خصائص أو سمات السياسة العامة.....110.
المبحث الثالث : مراحل رسم و إعداد السياسة العامة.....115.
المطلب الأول :أهم مراحل السياسة العامة.....116.
المطلب الثاني : نماذج ونظريات خاصة بإتخاذ القرار في السياسة العامة.....138.
خلاصة الفصل.....148.
الفصل الرابع : أهمية المعلومات الإحصائية في رسم وتوجيه السياسة العامة
تمهيد.....150.
المبحث الأول : أهمية المعلومات الإحصائية في تحديد مشكلات السياسة العامة.....152.
المطلب الأول : دور نظم وتكنولوجيا المعلومات.....153.
المطلب الثاني :مداخل التحليل العلمي لمشكلات السياسة العامة.....163.
المطلب الثالث :علاج البحوث والدراسات لمشاكل السياسة العامة.....171.
المبحث الثاني : دور مصادر المعلومات الإحصائية في رسم وتوجيه السياسة العامة.....177.
المطلب الأول : تقدير قيمة المعلومة.....180.
المطلب الثاني : مصادر المعلومات لدى صانعي القرارات.....181.
المطلب الثالث : طرق توظيف الإعلام الآلي في عملية صانع القرار.....183.
المبحث الثالث :التوظيف السياسي للمعلومات.....185.
المطلب الأول : توظيف المعلومات حسب طبيعة النظام السياسي.....186.
المطلب الثاني : توظيف المعلومات من خلال التسويق السياسي الإتصال والرأي العام.....192.
خلاصة الفصل.....196.
الفصل الخامس : دراسة حالة الديوان الوطني للإحصائيات
تمهيد.....199.
المبحث الأول : التشكيلة التنظيمية وإطار القانوني لديوان الوطني لإحصائيات.....200.
المطلب الأول : التشكيلة التنظيمية لديوان ونظامه الداخلي.....201.
المطلب الثاني : الإطار القانوني لديوان.....210.
المطلب الثالث : المجلس الوطني للإحصاء.....217.
المبحث الثاني : إستراتجية إستخدام المعلومات الإحصائية في برامج عمل الديوان.....221.
المطلب الأول : المعلومات الإحصائية وإستراتيجيات التخطيط.....221.
المطلب الثاني : السياسة التنظيمية للديوان.....228.
المطلب الثالث : إنشاء وتحيين قاعدة البيانات، التعداد العام(RGPH).....245.
المبحث الثالث :االدور الرسمي للديوان في تحديد مكونات السياسة العامة.....253.
المطلب الأول :الدور الإجتماعي للديوان.....253.
المطلب الثاني : الدور الإقتصادي للديوان.....275.
المطلب الثالث : موقع الديوان في فضاءات التحدي الإقتصادي ورهانات الذكاء الإصطناعي.....293.
النتائج النهائية لدراسة.....303.
- خاتمة.....310
-خلاصة باللغة الإنجليزية.....318.
-قائمة المراجع.....327.
-الملاحق.....348

الإهداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي....وكللت بدعائها سماء رحلتي

إلى التي فكَرتُ في حق تَعبها.....أحس أنني أنكسر ببطء أمام مستحيلات ذلك

إلى التي علمتني معاني حروف العربية وسور القرآن الأولى... ورحلت قبل أن تراني وأنا أحقق أحلامي

إلى روحها الطاهرة .....وهي تغرس في أعماقي حدود الحلم.

أمي رحمها الله

إلى الذي علمني معاني الحياة الأولى....وفاض عليّ كبرياءه بحنوه وعطاءه

والدي حفظه الله

إلى زوجتي الكريمة التي رافقت أهم خطواتي في مشوار هذا العمل، وكانت لي السند والمعين.

إلى شموع عائلتي.....إخوتي وأختي الوحيدة.

إلى قرة عيني.....مارية وإسحاق أوس.

إلى رفقاء الدرب كل من درويش عبد الغني، عمور محمد، مغراني سليم، وإلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل.

لكم جميعا أهدي عملي هذا

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور بوزبرة خليفة لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وهو الذي خصني بكرم عنايته ورحابة صدره وثمين توجيهاته.

كما أوجه تحية تقدير وعرفان خاصة إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عيادي سعيد، وهو الذي لم يبخل بوافر دعمه ونصائحه وجميل مساعدته لي للإتمام هذا البحث.

شكرا لكم جميعا

مقدمة

مـــــقـــــدمـــــــة:

شهد العالم عبر التاريخ القديم والمعاصر العديد من الأحداث الهامة التي تتعلق ببناء الدولة وإدارتها وأسلوب مواجهتها للأمور الخطيرة كالنزاعات والتوترات، والإضطرابات....الخ، والتي تهدد مصير الإنسانية والحضارة جمعاء.

تتطلب تلك الأحداث قرارات مختلفة ومناسبة للتفاعل معها وحلها، وقد لعبت المعلومات دوراً مهماً وفعالاً في صناعة وبلورة هذهالأحداث وإتخاذ القرارات المرتبطة بها.

أشارت الكتب السماوية والسيرة النبوية الشريفة إلى شرعية استخدام المعلومات في الأمور التي ترفع من شأن الإنسانية للتحرر من العبودية والوثنية، والإقبال على الوحدانية، وتوظيفها وإستثمارها لتطور المجتمعات وإتخاذ القرارات المتوافقة مع ذلك.

قدمت المعلومات إنجازات مهمة للإنسانية على مر العصور، تمثلت في المساعدة على بناء مجتمعات وتأسيس وتطوير منظمات إدارية وسياسية وإقتصادية وعسكرية، بما فيها أدوات صنع القرار، وساعدت الإنسان على إكتشاف الزراعة والتحول من المجتمع الرعوي إلى المجتمع (الزراعي، الصناعي، فالمعلوماتي)، من خلال ثوراتها المتوالية (اللغة، الكتابة، الطباعة، الثورة الصناعية، وثورة المعلومات).

ولعلنا نجد اليوم أن هذا التقدم قد بلغ ذروته من خلال الطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة، وتعمق الإرتباط بين العلم والإنتاج بكل معانيه، والتكامل والإندماج في العلاقات وعمليات الإتصال، فأصبحنا بفعل هذه المصطلحات نعيش واقعا بسمات عصر جديد تشكل المعلومات الركيزة الأساسية فيه، وتمثل ثروةً ورافداً أساسياً من روافد التقدم والبناء الحضاري في مختلف مجالات الحياة ومورداً إستراتيجياً هاماً لا يقل أهميةً عن الموارد الأخرى.

ترتبط المعلومات إرتباطاً وثيقاً بعملية صنع القرار، وتتطلب عملية جمعها من الوكالات والمصادر وضع خطة منسقة وشاملة ودقيقة، وإجراء معالجة لها من خلال تقييمها وتفسيرها و التوصل إلى الإستنتاجات الصحيحة والمساهمة بشكل فعال في عملية صنع وإتخاذ القرار، وعليه يتطلب إيجاد مؤسسة ذات كفاءة عالية تعتمد في منهجيتها على قاعدة معلومات موثوقة من جهة، وإستثمارها بالشكل الأمثل من جهة أخرى لتلبية المتطلبات الأساسية لمؤسسة صنع القرار.

سعت كافة الدول لإيجاد مؤسسات ومراكز أبحاث تعتني بصناعة القرارات وفقاً لأنظمتها، والتراكم المعرفي لها في إدارة شؤونها، ومدى إستخدامها للعلوم السائدة، ومدى قناعتها في مدارسها الفكرية

المعتمدة ولمختلف الإتجاهات التي تمكنها من إتخاذ القرارات الفعالة على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية....الخ.

يتميز عصرنا اليوم عن العصور التي عاشها الإنسان سابقا، بتسارع حلقات التقدم التقني والعلمي في ميادين الإلكترونيات و الحواسيب المتعاقبة جيلا بعد جيل، وشبكة الأنترنيت .....، الأمر الذي جعل الأنسان يقف أمامها متأملا لإستثمارها في ميادين الحياة الإجتماعية والسياسية و الإقتصادية والعلمية.

ما نحن بصدده اليوم أن المعلومات الإحصائية إنتقلت في عالمنا المعاصر من عامل هام للتطور والتنمية إلى عامل محرك يقود التطور ويؤثر في تحديد إتجاهاته ونموه، ولذلك لم يعد غريباً أن المعلومات الإحصائية غدت ميداناً للصراع والتنافس من أجل السيطرة على الحاضر وإمتلاك المستقبل.

أصبحت للمعلومات فاعلية في تأسيس سمة هذا العصر المتغير وسط تسيُّد تقنية المعلومات والإتصالات، وتستهدف تحقيق طفرات سريعة على صعيد بناء المستقبل، ومن الثابت أن البلدان الصناعية المتقدمة أدركت قيمة هذه المسألة وأخذت تتعامل مع مجال المعلومات الإحصائية بدرجة كبيرة من الأهمية والجدية، وأصبحت المعلومات الإحصائية تشكل ثروة وطنية، كما ترسخت لديها ثوابت ونظم عملية في إعتماد الرقم وإستخدامه كشرط لازم في عمليات رسم السياسات وتحديد إتجاهات التطور وإتخاذ القرارات والتعامل مع القضايا والأزمات المحلية والدولية.

شرع عدد كبير من الدول النامية في دخول مجال المعلومات ولم تتردد في إعطائه الأولوية بعد أن أدركت خطورة إستمرارية إتخاذ ما يعنيها من قرارات وصنع ما يلزمها من سياسات في ظل غياب أو عدم دقة ومصداقية المعلومات عامةً والإحصائية خاصةً، والإبقاء على وضعية إفتقارها لما تحتاج إليه من معلومات يحول دون تمكنها من رسم وإحراز تنمية شاملة وملائمة لما يجري حولها من تطورات، وأصبحت تجد فيما يتوافر لديها من معلومات عاملاً هاماً لتدعيم جهودها التنموية وتحسين فعالية وكفاءة سياساتها العامة في شتى المجالات، خاصة بعد تعاظم الإهتمام بموضوع السياسات العامة بعد الحرب العالمية الثانية حين بدأ التركيز على مفهوم السياسة العامة بإعتبارها إستجابة حيوية للمشكلات القائمة والمستقبلية عبر أهداف وبرامج وسلوكيات محددة، بالإضافة إلى ضرورة الإهتمام بكيفية بلورتها والتبصر في مضامينها وأساليب تنفيذها، وذلك من أجل إستيعاب النمو المتزايد في حجم الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها والمتعلقة بالقضايا السياسية (POLITICALISSUVES) ، التي تفي بموضوعات الحياة الإنسانية مثل التعليم والصحة، والمياه، الطاقة، حماية البيئة، الأمن، مكافحة الفقر، حقوق الأقليات، البطالة، السياسة الخارجية....إلخ.

إن تدفق المعلومات الإحصائية بإنتظام إلى راسمي السياسة العامة يمكنهم من متابعة مختلف التطورات وما يجري في نطاق مجال إختصاصهم، وتجعلهم قادرين على كشف الإنحرافات التي قد تحدث أثناء تنفيذ برامج السياسات العامة، وهو ما دفع معظم الدول النامية إلى تحويل إهتماماتها إلى دور المعلومات

الإحصائية في تحديد معالم الطريق الذي تسلكه الهيئات الحكومية في مواجهة التحديات البيئية، وإيجاد التوازن بين الأداء الوظيفي والأهداف المرسومة، وقد ساعد على تبلور هذا الدور، التغير في مفهوم السيادة ودور الدولة والتسارع في الإنجازات المعلومات الإحصائية وثورة الإتصالات من جهة، ودمقرطة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي من جهة أخرى، بإنتشار الوعي وإتساع هامش الحرية للفاعليين في السياسة على إختلاف إتجاهاتهم.

يتناول الموضوع قضية من أهم القضايا تعقيدا في الوقت العصر الحديث وهي العلاقة بين المعلومات الإحصائية و السياسات العامة، وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا التحقق من صدق أو نفي الفرضيات، وعلى هذا الأساس عمدنا إلى تقسيم الموضوع إلى خمسة فصول على النحو التالي:

كان الفصل الأول حول الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى مصادر المعلومات و المفاهيم المرتبطة بها و في هذا الفصل تطرقنا من خلاله إلى أربعة مباحث كانت كتالي، المعلومات و المصطلحات المرتبطة بها ثم المعلومات بإعتبارها من أركان إقتصاد المعرفة، ثم المعلومات و علاقتها بتقانة المعلومات ، وأخير تطرقنا إلى آليات التحكم في هذا المورد من خلال إقتصاد المعلومات وصلة مخرجاتها بنظم المعلومات.

أما الفصل الثالث تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري و المفاهيمي لسياسة العامة ، الذي بينا فيه المفاهيم حسب الزوايا و المناظير التي يحددها الباحثين و المختصين في هذا الحقل، كما تناولنا العناصر الأساسية المكونة للسياسة العامة، بإضافة الى السياسة و الإدارة العامة، و تطرق الى مراحلها كعملية معقدة تتطلب تقسيمها و لو من الناحية النظرية لأن عمليا يصعب الفصل بين هذه المراحل نظرا لتداخلها من الناحية العملية، بداية من التفكير في المشكلة الى جمع المعلومات ثم تحديد البدائل، الى اختيار البديل الأمثل ثم إعلان السياسة العامة و معرفة صداها في الواقع من خلال التقييم، وقدمنا بعض نظريات ونماذج الخاصة بإتخاذ القرار في السياسة العامة.

أما الفصل الرابع فجاء فيه الربط بين السياسة العامة و المعلومات الإحصائية، بحيت تعتبر السياسة العامة كعملية و برنامج عمل هادف تتولاه السلطة الرسمية في الدولة و المعلومات الإحصائية كعامل ضروري وشرط لازم وأساسي في هذه العملية ناتج عن البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي، و كان الفصل مقسم الى ثلاثة مباحث بينا فيها، أهمية المعلومات الإحصائية في تحديد مشكلات السياسة العامة ، ثم دور مصادر المعلومات الإحصائية في رسم و توجيه السياسة العامة، وبعدها التوظيف السياسي للمعلومات الإحصائية من خلال طبيعة النظام السياسي ومن خلال التسويق السياسي.

أما الفصل الخامس و الأخير من الدراسة جاءت دراسة حالة الديوان الوطني للإحصائيات ماهيته وجودة معلوماته الإحصائية، وذلك لجعل دراستنا أكثر إرتباطا بالواقع، بتبيان الدور الرسمي لديوان في

إنتاج ورسم وتوجيه السياسات العامة كهيئة معلوماتية رسمية، وكيف يلفت الديوان إنتباه راسمي السياسة إلى أهم القضايا العامة التي تدخل في مجال تخصصه، بإضافة إلى معرفة مدى إلتزام القيادة العليا في البلاد بالوظيفة الرسمية كأحد مقومات النهج الديمقراطي الذي تلتزم به الدولة أمام شعبها.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة

الإشكالية:

لقد شهد العالم منذ عقود متواصلة عددا من المتغيرات الأساسية، طالت مختلف جوانب الحياة الإجتماعية ومنها المعاصرة بالخصوص وفي كافة دول العالم، على إختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها في السلم التطوري، فقد أثرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لم تحقق بعض الدول في كثير من البلدان المعاصرة اليوم رفاهية الإختيار بين إتخاذ القرار على أسس ودلائل معلوماتية أو إعتمادا على الحدس الشخصي والخبرات، ولم يعد استخدام الأسس والمناهج العلمية بدعم وصنع القرار سمة تميز الأمم المتقدمة، بقدر ما أصبحت ضرورة والتزاما دوليا على الدول النامية، ومن هنا أخذ "علم صنع القرار" يتطور شيئا فشيئا إلى أن إستطاع أن يجذب إليه تخصصات أخرى علوم إجتماعية وطبيعية كالإحصاء وعلم الإجتماع، وبتزايد إتباع تلك القواعد العلمية زادت الحاجة إلى إحداث طفرة بمشاركة علم الإحصاء، إذ تستعين معظم قواعد المنهجية العلمية لدعم القرار ورسم السياسات العامة بتوفير الاحصاءات والمؤشرات الرصينة وفي الوقت المناسب، ومع إستمرار تراكم النظريات والتأكيد على ضرورة إكمال صنع القرار ورسم السياسات العامة بتصميم نظم المتابعة والتقييم لتفعيل تنفيذ البرامج ومردود السياسات، برزت الحاجة الى وجود مؤسسات لتطوير الإحصائيات والمؤشرات والنماذج الاحصائية القياسية التي تمكن من إستخلاص نتائج ومعلومات والبرامج التنموية.

شكلت المتطلبات التنموية ومقتضيات الحياة الاجتماعية في الجزائر ادراكا تاما وقناعة راسخة منقبل السلطات العمومية بضرورة الإهتمام بالمعلومات الإحصائية والبدء بتبني خطوات عملية للسير في طريق المعلوماتية، إذ إنعكس هذا المسعى في الجزائر بإتخاذ مجموعة من القرارات تخص بناء أنظمة وطنية للمعلومات وقواعد البيانات على المستويات القطاعية لترشيد وتنسيق ما تبذله الدولة من جهد لكفالة قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات ورفع مستوى فعالية وكفاءة السياسات العامة.
ان فعالية ونجاعة السياسات العامة يتوقف على مدى توفر المعلومات الاحصائية وملاءمتها ومصداقيتها ودقة مصادرها التي تكون بمثابة محددات يسترشد بها القادة السياسيون وكل المشتغلين بالسياسة عند رسمهم للسياسات العامة، خاصة في اطار النهوض بآليات ونظم التكوين البنيوي المؤسسي، وفي هذا الاطار تسعى الدول النامية الى ادخال اصلاحات هيكلية ومؤسسية لتوظيف معلومات احصائية جيدة،

واعتماد أساليب علمية في دراسة المشكلات ولرسم السياسات العامة واتخاذ القرارات و وضع البرامج و الخطط التنموية .

ومن أجل التعرف على دور وأهمية المعلومات الإحصائية ونوعيتها و مصادرها الرسمية في رسم السياسات العامة وكذا مدى استخدام المعلومات وأنظمتها المتوفرة في إتخاذ القرارات في الجزائر، من خلال الوقوف على سلسلة الأعمال التي يساهم بها الديوان الوطني للإحصائيات كهيئة رسمية معلوماتية على بلورة السياسات العامة الوطنية في الفترة الممتدة ما بين 1998 م و 2010 م .

ومما سبق يمكننا طرح التساؤل المركزي الآتي:

ما مدى إعتماد المعلومات الاحصائية ومصادرها الرسمية و الغير الرسمية في رسم السياسات العامة في الجزائر، من خلال تجربة الديوان الوطني للإحصائيات في الفترة الممتدة(1998 م- 2010 م).

ويمكن أن يندرج تحت هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية هي كآلتي:

- ما هي ظروف جمع وإنتاج المعلومات الإحصائية من طرف الديوان ؟ وماهي قدرات الديوان في إستثمارها؟.
- ما هو مستوى جودة، وسرعة الحصول على المعلومات الإحصائية، ودورها في تفعيل مساهمة النخبة المسؤولة عن إتخاذ القرارات المناسبة في رسم السياسات العامة؟.
- ما المجالات التي يساهم بها الديوان في علاج وتوفير المعلومات الاحصائية لراسمي السياسات الوطنية وما مقدار تأثيرها وفاعليتها إجتماعيا أو إقتصاديا أو سياسيا؟.

لغرض الإجابة عن هذا التساؤل العام وأسئلته الفرعية نحاول صياغة الفرضية العامة والفرضيات التي تتفرع عنها، قصد رسم حدود ومعالم الموضوع قيد التحليل وإلمام بجميع جوانبه و عليه تكون:

الفـــرضيـــــة العـــــامـــة:

كلما توفرت المعلومات الاحصائية بالقدر الكافي من المصداقية والدقة والموضوعية، كان رسم السياسات العامة في الجزائر أكثر فعالية وواقعية، والموقع العلمي للديوان الوطني للإحصائيات، كفيل بضمان دور أكبر في صنع القرار.

الفـرضيــات الفرعيـــــة:

1- توظيف العقلانية الديوانية في علاج وتوفير المعلومات الإحصائية الجيدة تزيد من ترشيد السياسات العامة في الجزائر.

2- ضمان إستقلالية الديوان في علاج وإنتاج المعلومات الإحصائية ، كفيل ببناء السياسات العامة على أسس علمية وعملية سليمة.

3- تعزيز وتدعيم الموقع العلمي للديوان الوطني للإحصائيات وتحديد قدراته المادية والبشرية، يزيد في رسم السياسات العامة بأكثر فعالية.

تحديد المفاهيم و المصطلحات :

أولا: مفهوم المعلومات:

***-المعنى اللغوي:**

كلمة " معلومات " في اللغة مشتقة من مادة لغوية ثرية هي مادة (ع ل م) و تدور معاني مشتقات هذه المادة في نطاق العقل و وظائفه، فمن مشتقات هذه المادة ما يتصل بالعلم أي إدراك طبيعة الأمور، والمعرفة أي القدرة على التمييز، والتعليم، والدراية، والإحاطة، واليقين، والوعي، والإعلام، والشهرة، والتميز، والتيسير، وتحديد المعالم وغير ذلك من المعاني المتصلة بوظائف العقل و ما يتم الحصول عليه وتلقيه بالبحث أو الدراسة، أو التوجيه [1].

ومن المفيد أن نستعرض بعض التعاريف القاموسية ، أي تلك التي جاءت في القواميس اللغوية

بقدم "المنجد" تعريف للفظ المعلومات بأنها " كل ما يعرفه الإنسان عن قضية، عن حادث"[2].

كما يقدم "لآروس: المعجم العربي الحديث" [3] التعريف التالي: على أنها " الأخبار و التحقيقات، أو كل ما يؤدي الى كشف الحقائق و إيضاح الأمور"، ويشير مكتر مصطلحات المكتبات والمعلومات إلى المعاني الثلاث التالية للمعلومات-:الحقائق الموصلة- .رسالة تستخدم لتمثيل حقيقة أو مفهوم باستخدام وحدة- عملية توصيل حقائق أو مفاهيم من أجل زيادة المعرفة[4].

و من أهم الكلمات الإنجليزية المتصلة بكلمة معلومات **(Information)**هي كلمة**(Enlightment)** بمعنى التنوير أو التنور، **(knowledge)** بمعنى المعرفة أو العلم أو الدراية أو الإطلاع و **(publicity)** بمعنى الشيوع أو العلنية أو الشهرة و **(Communication)** بمعنى الإتصال أو الرسالة أو تبادل الأفكار أو البيان، و غير ذلك من المفردات المتصلة بالفكر و العقل و الفطنة و الذكاء و تبادل المعلومات ونقلها .

و يتضح من خلال هذه المعاني ثراء مفردة المعلومات وغناها و إرتباطها بمفردات و معاني كثيرة [5] .

---

(1) أحمد بدر، **علم المعلومات و المكتبات دراسات في النظرية و الإرتباطات الموضوعية**، القاهرة، دار غريب،1996، ص 6.

(2) المنجد الأبجدي ، ط 1 ، بيروت، دار المشرق، 1967، ص 979.

(3) خليل الجر، لاروس: **المعجم العربي الحديث** ، باريس، مكتبة لاروس، 1973 ،ص 1134 .

(4) محمد فتحي عبد الهادي، **مقدمة في علم المعلومات** ،مصر :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،1984، ص12 .

(5) Zhang Yuexiao,. **Definitions and sciences of information. Information Processing and Management,** vol.24. no.4, Great Britain: Pergamon Press,1988,pp:479-481.

*** – المعنى الإصطلاحي :**

إن الغنى في دلالات مصطلح" المعلومات"، أدى بدوره إلى تعدد آراء الباحثين في تحديد تعريف مصطلح المعلومات، هذا إلى جانب ارتباطه بمجموعة من المصطلحات التي غالبا ما يحدث خلط بينها، وتتمثل المصطلحات الحقائق "FACTS" ، وكذلك البيانات "DATA"، المعرفة "KNOWLEDGE"، الفهم "UNDERSTANDING"، الحكمة "WISDOM" ، وهنا لا بد من التمييز بين هذه المصطلحات .

–**البيانات "DATA"**: هي المادة الخام للمعلومات، وقد تكون مجموعة من الأعداد مثل عدد موظفي منظمة ما، أو رموز لها معنى ومعروفة محليا أو دوليا، أو جمل تمثل حقائق، كما يمكن أن تغير البيانات من خلال أي نظام معلومات ويجري عليها عمليات تجهيز و معالجة، لتحويلها إلى معلومات [1].

أوهي" الحروف، الأرقام، الأسطر، الرموز....الخ المستخدمة لتمثيل الأحداث وحالتها، والمنظمة وفقا لقواعد وإتفاقيات رسمية" [2].

وقد بين شيلي و كاشمان (**Chelly&Cachman**) معناها كآتي: "تمثل حقائق أو مبادئ أو تعميمات في شكل للإتصال، والتفسير، والتشغيل بواسطة الأفراد والآلات، وتمتاز بالدقة، الإرتباط المنطقي بالموضوع، القدر المناسب، التوقيت المناسب، التناسق" [3]. والمقصود هنا أن البيانات مهما كان مصدرها، فهي تخضع لمجموعة من ا لعمليات قبل الاستفادة منها كمعلومات نهائية، وتتمحور هذه العمليات بين التصنيف والمراجعة والتخزين، وهذا ما يجعلها منقحة قبل استغلالها من طرف المعنيين.

– **الحقائق "FACTS"**: تعرف بأنها :"شيء تبين صدقه عن طريق الملاحظة بقدر ما تسمح به القدرة الانسانية ،و كل مجموعة حقائق تشكل ما يعرف بالمعطيات التي يمكن استخلاص نتائج منها"[4].

– **المعرفة "KNOWLEDGE"**: تعرف المعرفة على أنها الحالة المعرفية الأعلى من الاحاطة أو الإدراك، و تتضمن المعرفة المشاركة و الفهم النشط فضلا عن المقدرة على الارتفاع بمستوى الفهم لمقابلة احتمالات الحياة، و يمكن أن تشير المعرفة أيضا الى السجل المنظم للخبرة البشرية مقدمة في تمثيل

---

[1] منى محمد إبراهيم البطل، **تكنولوجيا الإتصالات المعاصرة الشخصية و الإدارية و نظم المعلومات** ، الإسكندرية، ط1988،1،ص97 .

[2] أنتوني ديبونز، **علم المعلومات و التكامل المعرفي**، تعريب وإضافة: محمد فتحي عبد الهادي، القاهرة، ، دار قباء ،1998 ،ص97 .

[3] كامل السيد غراب ،فادية محمد حجازي ،**نظم المعلومات الادارية مدخل تحليلي**، الرياض :مطابع جامعة الملك سعود، ط1 ،1998،ص 29.

[4] عبد التواب شرف الدين: **دراسات في المعلومات**، القاهرة: الدار الدولية للاستثماراتالثقافية،2000...،ص12.

مادي (كتب ، تقارير...) وقد تشير المعرفة أيضا إلى الحكمة التي تتضمن تطبيق المعرفة المحتواة في الرأي أو الحكم الانساني و الذي يدور حول معايير أو قيم معينة تعتبر مقبولة بصفة عامة.

ومن جانب الثقافة أو المجتمع و يصفها "بيتر دروكر" (Peter Drucker) بأنها:" معلومات مفهومة قادرة على دعم الفعل، فيما يكون الفعل و العمل تطبيقا لها، أي القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء، و هذه القدرة لا تكون إلا عند الأفراد ذوي المهارات الفكرية" [1].

جاء في الموسوعة الإعلامية للدكتور- منير حجاب-" أن المعلومات تعتبر نتائج لعملية التحليل والتفسير والترتيب والتنظيم للبيانات، لاستخدامها في تغيير سلوك و فكر الأفراد واتخاذ القرارات والمعلومات، وهي وسيط لاكتساب المعرفة، حيث تختلف الأولى عن الثانية كون المعرفة حصيلة لامتزاج بين المعلومات و الخبرة والمدركات الحسية، وما تختزنه عقولنا لنصل إلى نتائج وأحكام وقرارا ت ."[2]

يبين التعريف السابق وجود علاقة تداخل بين مصطلح المعلومات والمعرفة، وهذا ما يجعل البعض يساوي بينهما كمرادفين، وفي اللغة الإنجليزية مثلا قد يقابل المعلومات أحيانا المعرفة، ويصور أحد مديري جامعة " بيل "هذه العلاقة بقوله ":أننا نعرق حتى آذاننا في المعلومات، بينما نتظمر جوعا إلى المعرفة[3]" ،وهذا يعني أن المعلومات حتى تصير معرفة لا بد من فهمها واستيعابها، فهي أحد الموارد الخام التي ترتكز عليها المعرفة، أي بتحليل وتشريح المعلومات لتكون مفاهيم وقواعد، و باستغلالها تصبح معرفة ويصبح لها تأثير في سلوك الأفراد وفي عملهم.

ويمكن تعريف المعلومات على أنها" البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد الذي يستقبلها، والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها."[4]

استنتاجا لما سبق فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة و التحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض.

ومن العسير جداً حصر كل محاولات تعريف المعلومات والتي أسهم فيها مختصون ينتمون إلى مجالات مختلفة نظرا لدلالتها على أشياء عديدة، فالإنسان يحاط علما، أو يصبح على بينة أو دراية في موضوع

---

[1] صلاح الدين الكبيسي: **إدارة المعرفة**، مراجعة سعد زناد المحياوي، القاهرة: مشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص09.

[2] - محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية** ، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، مج6،2003، ص2272 .

[3] - قاسم حشمت، **دراسات في علم المعلومات**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 ، 1995، ص ص 29-30.

[4] -محمد فتحي عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص15.

معين إذا ما تغيرت حالته المعرفية بشكل ما، فهي بكل بساطة إذاً " ذلك الشئ الذي يغير من الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما" [1].

وهي عبارة عن " نظام مصمم يضع في إعتباره توفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة بفروعها المختلفة في إطار التكامل" [2] ، أو" بيانات مرت بمرحلة التشغيل أو التحليل من أجل إستخدامها في غرض معين" [3] .

ويقصد بالمعلومات أيضا كافة أنواع البيانات و التقاربر المتعلقة بالنشاط لكل إدارة وكل قطاع، فهي تلك العمليات و الأساليب المستخدمة لإنتاج معطيات تمت معالجتها لتعطي معنى كاملا للمعلومة التي يمكن إستخدامها.

و جاء في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات المفاهيم الآتية للمعلومات:

1- البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين او إستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها و تفسيرها أو في تجميعها بأي شكل من الأشكال التي يمكن تداولها و تسجيلها و نشرها و توزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية.

2- المقدمات الجوهرية في أي نظام للتحكم.

3- المفهوم المتصل بالبيانات نتيجة لتجميعها و تناولها.

4- بيانات مجهزة ومقيمة خاصة إذا تم استقائها من الوثائق والأشكال. [4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج التعريف التالي للمعلومة، "المعلومة هي بيانات تم تجهيزها وتحويلها لكي تصبح ذات منفعة لمستخدمها، حليا ومستقبلا، وذلك بعد أن تم إزالة الغموض عنها، أما البيانات فهي مادة خام توظف على شكل مدخلات، لتظهر في شكل منتوج تام يستخدم لإنتاج حاجات معينة وهذا المنتوج النهائي هو المعلومة".

*الذكاء الصناعي:

-لغويا:

مصطلح الذكاء الصناعي متكون من كلمتين الذكاء و الصناعي، إذ يحدد الذكاء(Intelligence) حسب قاموس(Webster)، بأنه " القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة" ، ويعني ذلك القدرة على الإدراك والفهم والتعلم من الحالات والظروف الجديدة أي أن الذكاء هو التعبير عن الإدراك والفهم والتعلم.

---

(1) لانكسر ولفر، **نظم إسترجاع المعلومات** ،ترجمة :حشمت قاسم، القاهرة: مكتبة غريب، 1981 ،ص 35 -36 .

(2) وليام هـ جرير: **الإدارة الجديدة:** المدير التنفيذي و الأخصائي...،القاهرة، مكتبة غريب، د ت،ص210 .

(3) سعيد محمود عرفة: **الحاسب الإلكتروني و نظم المعلومات**، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1994، ص 275 .

(4) أحمد محمد الشابي، **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات**، الرياض، دار المريخ، 1988 ،ص569.

أما مصطلح (صناعي أو إصطناعي، Artificial) بإختلاف اللفظ عند الباحثين، وهما يحملان نفس المعنى، فإنه يرتبط لغةً بالفعل يصنع أو يصطنع، فيعني " مهارة أو براعة مصطنعة أي ضد الطبيعة"[1].

وتطلق هذه التسمية على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل والمتولدة طبيعيا من دون تدخل الإنسان.

اصطلاحا:

إختلف العلماء في وضع تعريف دقيق لذكاء الصناعي ، ولكن هناك تعاريف لعلها أكثر وضوحاً ودقة وهي[2]:

يعرف إلين ريتش (Elaine Rich) "الذكاء الصناعي هو دراسة كيفية توجيه الحاسب لأداء أشياء يؤديها الإنسان بطريقة أفضل " ، ويعرف نيلز نيلسون (Nils Nilsson) "إن هدف الذكاء الصناعي هو بناء آلات قادرة على القيام بالمهام التي تتطلب الذكاء البشري" ، ويعرف مارفن منسكي(Marvin Minsky) ، "الذكاء الصناعي هو العلم القادر على بناء آلات تؤدي مهام تتطلب قدراً من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان" ، ويقول إدوارد فينجنبوم (Edward Fegenpaum) "إن هدف الأبحاث في مجال الذكاء الصناعي هو بناء برمجيات قادرة على أداء سلوكيات توصف بالذكاء عند قيام الإنسن بها " ، ويعرفه مارتن ويك (Martin Weik) بأنه: "قدرة الآلة على القيام بالمهام التي تحتاج للذكاء البشري عند أدائها مثل الاستنتاج المنطقي والتعليم والقدرة على التعليل" .

ويعرفه الزعبي والسامرائي، بأنه " إعادة تمثيل الذكاء الإنساني عن طريق الحاسوب، أو هو إستخدام الحاسوب لأداء مهمات عالية الكفاءة والجودة والتي تحتاج إلى القدرات البشرية الذهنية المتقدمة والعالية جداً"[3] .

أما " الخوري"، فيرى أن الذكاء الصناعي هو " تكنولوجيا تستند على حقل علم الحاسوب الذي يهتم بتصميم أنظمة حاسوب ذكية تعرض خصائص الذكاء في السلوك الإنساني أو العلم الذي يمكن الآلات من تنفيذ الأشياء التي تتطلب ذكاءً إذا ما تم تنفيذها من قبل الإنسان"[4] .

---

(1) Oxford, Paper Bark Dictionary,Oxford Univerversity press, 1995, p185.

(2) الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت ، من موقع الأنترنيت / www.arab-ency.com ، تاريخ الإطلاع يوم 2015/09/02 .

(3) هيثم محمد الزعبي، إيمان فاضل السامرائي، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان ،الأردن، دار الصفاء لنشر والتوزيع،ط1،2004، ص124.

(4) هاني شحاذة الخوري، **تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرون: مدخل تعريفي**، دمشق: مركز الرضا للكومبيوتر، ط1، ج1، 1998، ص63.

وبناءً على ما تقدم، إن الذكاء الصناعي بصفة عامة يعطي الذكاء (الإدراك والفهم والتعلم) الذي يضعه البشر في الآلات(الحواسيب خاصة)، إذن هو عملية محاكات العقل البشري مع الآلات لإنجاز عمليات وأهداف محددة، ومن ذلك فإن الذكاء الصناعي هو علم يختص بتعريف وجعل الآلات (المنظومة الحاسوبية) تعمل بموجب تعليمات يزودها إياها الإنسان أشياء تحتاج إلى ذكاء البشر إذا تناولها أداءً وعملاً.

وباختصار مفهوم الذكاء الصناعي هو تعبير عن القدرات التي تنقل وتخزن في الحواسيب بغية تمكين العمل من أن يكون ذا سلوك ذكي يشبه سلوك البشر، أي دراسة وتصميم وتطوير أنظمة الحاسوب لكي تحاكي الذكاء البشري.

***النظام السياسي:**

-لغويا:

يعد تحديد مصطلح (النظم السياسية) من الامور المعقدة ، فضلا عن صعوبة الوصول الى تعريف دقيق الى النظام السياسي ، وذلك بسبب ما يثيره مصطلح السياسة من غموض وبعد عن التحديد، وتتكون عبارة (النظم السياسية) لغةً من كلمتين ، هما : (النظم) و (السياسية).

و النظم هي جمع نظام ، ومفهوم النظام مشتق من الفعل (نظم) ومن التنظيم بمعنى الترتيب، أي ترتيب الامور على نحو معين ، لتحقيق هدف محدد، وهو ضد الفوضى، ويعني لغة "الإتساق"[1].

أما السياسية فهي صفة مشتقة من السياسة (Politics)، وهي تتضمن استخدام السلطة من جانب الحكام ليتمكنوا من قيادة من يسوسون من المحكومون ، تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع . فالسياسة لغةً : هي القيام على الشيء بما يصلحه ، والوالي يسوس رعيته . وفي الحديث الشريف (كانوا بنو إسرائيل يسوسهم أنبيائهم) ، أي تتولى أمورهم.

-إصطلاحا:

النظام كمفهوم إداري علمي تبلور في نهاية الأربعينيات وهو مصطلح مأخوذ من كلمة يونانية(Systema)، والتي تدل على الكل الذي يتركب من عدد من الأجزاء، وهذه الكلمة مشتقة من(Syn) وتعني(Together) أي معاً أو جميعاً، ومن كلمة(Histema) وتعني(To Set) أي يُكون ويجمع، وتتركز افتراضات النظام System في النظرية العامة للنظم ، بما يأتي [2]:

---

[1] زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، ترتيب محمود خاطر، تحقيق وضبط حمزة فتح الله، مؤسسة الرسالة لطباعة والنشر والتوزيع،ط1982،7،ص54.

[2] نفس المرجع،ص58.

-أن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.
-أن اجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.
-أن كل جزء من اجزاء النظام يمكن ان يتصف بدرجة معينة من الاستقلال عن الأخرى المرتبطة به.
وعلى اساس تلك الافتراضات ، يكون النظام عبارة عن وسط مترابط نتيجةً لسبب او مدخل(Input) نحو مخرج(Output) .

إن مدلول مصطلح السياسة مختلفا في اللغة القانونية ، فضلا عن عدم اتفاق الفقهاء على معنى واحد لها، فحين استخدمت لأول مرة في التعبيرات القانونية كان لها معان متعددة : فهي تستخدم احيانا بمعنى المواطن الفرد وتطلق على صفة المواطن وحقوقه او حياة المواطن بوصفه مواطنا .

وقد يقصد بها حياة رجل الدولة واشتراكه في الشؤون العامة، وكثيرا ما تفهم بمعنى الاجراءات التي تتخذها السلطة العامة ، أو دستور الدولة ونظام الحكم فيها .

ورغم ذلك فإن هنالك قدرا من الاتفاق على أن السياسة تتعلق بالسلطة في الدولة شكلا وموضوعا : تنظيمها و أشكال ممارستها ، وعملها ومجالات نشاطها .

وبهذا يكون النظام السياسي على أساس الجانب الشكلي ، بمثابة نظام الدولة وما يتضمنه من تنظيم الحكم فيه ونشاط حكامها .

غير ان نشاط السلطة قد تطور في العصور الحديثة ، حتى اصبح هذا الجانب الموضوعي معيارا اساسيا في تعريف النظام السياسي ، بعد ان كان مدلوله التقليدي يقصد به شكل الحكومة ، لأنها تعني ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة.

على الرغم مما تقدم ، فإن هنالك العديد من التعاريف التي قدمت من قبل الفقهاء والمختصين والمهتمين ، والنظام السياسي مصطلح مترجم عن اللغات الأجنبية ـ الغربية ـ بالإنجليزية " The Political Regime"وباللغة الفرنسية "Le Régime Politique" . ولعل أهمها فيما يأتي[1]:

- يعرفه " دافيد إيستون " " David Easton " بأنه: « مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءًا من حياة هذه الجماعة، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي .»

(1) وصال نجيب العزاوي ، **مبادئ السياسة العامة**، الأردن عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص ص3-6.

- يعرفه " روبرت دال "R.Dahl" بأنه: «التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية والذي يشمل إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة » .
- يعرفه " موريس دوفارجي " " M. Duverger " بأنه: «مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة » .
- النظام السياسي عند " ***بوتومور*** " " Bottomor " هو ذلك: « النظام الذي يختص بتوزيع القوة في المجتمع » .
- يعرفه "هارولد لاسويل" « Harold Laswell » بأنه: « النفوذ و أصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع (Coercive influence) ».
- يعرفه "طه بدوي" باعتباره: « مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مستقلا و مرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري و الثقافي و الروحي ، أي بالسياق أو البيئة الذي تعمل فيه ، الأمر الذي يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية و الأهداف أو المثل العليا و الثقافية التي تميز المجتمع عن غيره فتجعل للنظام السياسي طابعه الغربي أو الإسلامي ».
- النظام السياسي عند "إبراهيم درويش": « مجموعة من الأنماط المتداخلة و المتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات ، و التي تترجم أهداف المجتمع و خلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية ».
- تعرفه "ثروت بدوي" النظام السياسي بأنه: « مجموعة من القواعد و الأجهزة المتنافسة والمترابطة فيما بينها بين نظام الحكم و وسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها واختصاصاته داخلها، كما يحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها ».

*** أنظمة المعلومات:**

لغة : لقد تم التطرق لكلا المصطلحين في التعاريف السابقة.

اصطلاحا: هناك تعاريف كثيرة للنظام منها:

– عرفه (Schoderbek, Charles and others): "بأنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة، وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام".[1]

– وكذا عرف النظام، محمد نور برهان، وغازي إبراهيم رحو، حسب مدخل نظرية النظم: "بأنه مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات، وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم، كما أن هذه الأجزاء تكون بحالة تفاعل مع بيئتها" [2] .

– كما عرفه "الصباح" بأنه،" مجموعة أجزاء أو عناصر أو أقسام ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات منطقية، أي أنها تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بغرض أداء أهاف معينة وذلك عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات"[3].

وبذلك يمكن تعريف النظام: "على أنه كيان متماسك، ذو طبيعة ديناميكية، من خلال تفاعل عناصره في بيئتها الداخلية مع البيئة الخارجية، وذلك لتحقيق الهدف الذي يعتبر الموجه الرئيسي لهذا الكيان".

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التالي:

أن النظام ذو طبيعة ديناميكية وفي تطور دائم، يتكون من مجموعة عناصر وله هدف مشترك تحققه هذه العناصر من خلال تفاعلها و النظام يتفاعل مع البيئة الخارجية ويؤثر ويتأثر بها؛ و إن الهدف المشترك هو الذي يوجه نشاطات الأجزاء بتكامل لتحقيق الهدف.

أما مصطلح(أنظمة المعلومات) فقد ورد في(Enyclopedic World Dictionary)، بأنها" المعرفة ذات العلاقة والإهتمام بالحقائق والأخبار"[4].

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر من نظم المعلومات المحاسبية، (د ب ن)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، 2003/2002م، ص04.

[2] محمد نور برهان وغازي إبراهيم رحو، **نظم المعلومات المحوسبة**، عمان : دار المناهل، 1998،ص18.

[3] عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان : دار زهران للنشر، 1998م،ص21.

[4] Patrick Hanks, Simon Potter, **Encylopedic World Dictionary**, Beirut, Librairie du liban,1974, p155.

وقد عرفت في (المعجم العربي الموحد لمصطلحات الحاسبات الإلكترونية)،بأنها" مجموعة الإجراءات والوحدات الإدارية الخاصة بجمع البيانات ومعالجتها وإبلاغ النتائج إلى مستخدميها".

ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم أنظمة المعلومات وذلك حسب إختلاف وجهة نظر الباحثين، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة إتجاهات، أما الأول فيركز على كونه نظاماً داخل المنظمة يحول البيانات الخام إلى معلومات، أما الثاني فيؤكد على كونه مجموعة من المكونات المترابطة التي تعمل لتحقيق أهدافاً محددة، في حين أن الإتجاه الثالث ينظر إلى أنظمة المعلومات بوصفها مجموعة من الإجراءات.

لكثرة التعريفات التي تناولت المفهوم نورد أهمها في مايأتي:

- تعريف هنري (Henry)،بأنه "مجموعة الإجراءات المنظمة والتي عندما تتوافر المعلومات الصحيحة تعد مساندة للمنظمة"[1].
- تعريف دودج (Dodge)، بأنه النظام الذي يجمع البيانات وينظمها ويلخصها بشكل يفيد متخذي القرارات وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها للقيام بعملهم" [2].
- تعريف لدون ولدون(Laudon&Laudon)، بأنه "مكونات مترابطة تعمل سوية لجمع ومعالجة وخزن ونشر المعلومات لدعم إتخاذ القرار، والتنسيق، والرقابة والتحليل التصوري في المنظمة(Visualization)" [3] .
- تعريف العاني بأنه "النظام الذي يعمل من أجل تنظيم وتطوير ورفع كفاءة العمل في المنظمة"[4].
- تعريف روبرت ريكس(Robert Reix)، بأنه "مجموعة من الموارد والوسائل والبرامج والأفراد والمعطيات والإجراءات التي تسمح بجمع ومعالجة وإيصال المعلومات على شكل نصوص، صور، رموز....في المؤسسة"[5].
- تعريف سونيا البكري بأنه" مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع، إسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات، لتدعيم إتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم، بإضافة إلى ذلك يمكن لنظام

---

(1) Henry C, Lucas, **Information System Concept : For Management**, 4th ed, MC-Graw Hill, N.Y, p105.

(2) روبرت دال: **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: علا أبو زيد، القاهرة: الأهرام،1993 ، ص10.

(3) Laudon ,Kenneth C,& Laudon, Jane, P, **Management Information Systems : Organization and Technology**, CO, 2004, p85.

(4) شعبان العاني نرمر، وجواد شوقي ناجي: **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، عمان ،الأردن: إثراء لنشر والطباعة،2008 ، ص40.

(5) Robert Reix, **Traitement des Information**, Paris, Edition Vubert, 2001, p165.

المعلومات أن يساعد المدراء والعاملين في تحليل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق المنتجات الجديدة"[1] .

* **إقتصاد المعرفة:** المصطلح مكون من كلمتين إقتصاد / ومعرفة.

لغويا:

المعرفة في اللغة : مصدرُ الفعل (عَرَفَ) ، قال ابن منظور : « العِرفان : العلم . . . عَرَفَهُ يعرِفُهُ عِرفةً وعِرْفاناً وعِرِفّاناً ومعرفة[2].

وقد نقل هذا اللفظ في عرف النحاة وسمّي به الاسم المعرّف[3]، قال ابن يعيش : « المراد بالمعرفة الشيء المعروف ، كالمراد بنسجِ اليمن أنّه منسوجُ اليمن ، وكقوله تعالى : (هذا خلق الله) [4] ، أي مخلوقه.

أما "الاقتصاد" هو علم اجتماعي يسعي إلي تحليل ووصف الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والثروة، وكلمة "اقتصاد" مشتقة من الكلمة اليونانية "أوكيوس" o ἶ κος " ، وتعني "الأسرة والعائلة والحوزة"، وكلمة " νόμος " "ناموس" وتعني "العرف والقانون" ، وبالتالي يعني "التدبير المنزلي "،"إدارة شؤون الدولة" [5].

اصطلاحاً:

عندما يختزن الفرد في ذاكرته المعلومات إلى حد انه يستطيع الافادة منها تسمى هذه المعلومات بالمعرفة، وعليه يمكن القول ان:

المعرفة= المعلومات المختزنة + القدرة على الافادة من المعلومات

وقدمت العديد من التعاريف للمعرفة، فعرفها" توربان ""Turban" بأنها الفهم والاهتمامات والإطلاعات التي يتم إمتلاكها من خلال التعلم والخبرة [6]، كما عرفها" باداراكو""Badaraco "على أنها الحكمة والخبرة الهندسية ويمكن أن تتضمن التسويق والآداب وحتى الرياضة وتعتبر عامل مهم في نجاح الشركات كما يمكن بيعها أو استخدامها في تطوير منتج معين أو خلق منتجات جديدة أو تغيير العملية

---

(1) سونيا محمد البكري، **دور نظم المعلومات الإدارية** ، القاهرة: الدار الجامعية، ، 2000، ص14.

(2) محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** ، القاهرة: دار المعارف، ، مادّة (عَرَف).

(3) خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** ، 1|91.

(4) القرآن الكريم، برواية ورش، سورة لقمان ،آية رقم 11، ص412.

(5) ناريمان إسماعيل متولي،: **إقتصاديات المعلومات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1995، ص162.

(6) Turban, Efrain, ***Information Technology for Management***, John Wiley & Sons, inc., U.S.A,1996, P.231.

الإنتاجية أو اسلوب إدارة المنظمات "[1]، أما "ستيوارت Stewart" فقد أشار إلى ان مفهوم المعرفة يعنى رأس المال الفكري الذي يمثل المعرفة التي يمكن توظيفها واستخدامها لصالح المنظمة [2].

ومما تقدم نجد أن المعرفة هي مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارة والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد، ويمكن تقسيم المعرفة إلى نوعين هما المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرية، والمعرفة الضمنية هي المعرفة التي يمتلكها الفرد ويحتفظ بها وهي صعبة النقل والتحويل للأخرين ومبنية في الأساس على الخبرات الشخصية والقواعد البديهية المكتبية لإداء الأعمال [3]. أما المعرفة الظاهرية فهي المعرفة التي يمكن توثيقها وحفظها وتمتاز بسهولة الوصول إليها والتعبير عنها وقابليتها للإنتقال والمشاركة من قبل الجميع[4].

هناك تعريفات كثيرة للاقتصاد ولكن يصعب عادة إيجاد تعريف شامل يحتوي على كلّ أبعاد المسألة، فالتعريف يدل على المضمون ويعكس المحتوى، وسنورد هنا بعض التعاريف منها :

يعرف الاقتصاد بأنّه[5]: 1- دراسة الثروة وكيفية توزيعها.

2 - دراسة المعيشيّة اليومية للأفراد .

3 - دراسة الأنشطة الاقتصاديّة والمتعلقة بالإنتاج والتبادل والاستهلاك.

4 - دراسة التبادل وتكوّن الأسعار

فعلم الاقتصاد يشمل الفعل ذات البعد الإقتصادي ويمكن أن نعرّفه بكونه دراسة كيفيّة تخصيص الموارد الاقتصادية النّادرة أو المحدودة، ذات الاستعمالات البديلة، لإنتاج سلع وخدمات مختلفة قصد تحقيق أقصى إشباع ممكن لرغبات المجتمع وتلبية الحاجات الاجتماعية المتعدّدة.

لقد استخدمت عدة تسميات لتدل على "إقتصاد المعرفة" كاقتصاد المعلومات، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملموسات...الخ، وكل هذه التسميات إنما تشير في كليتها إلى اقتصاد المعرفة.

---

[1] Badaracco, Josepi L., ***The Knowledge link*, Harvard Business School**, U.S.A,1991, p.187

[2] Stewart, Thomas, A, ***Intellectual Capital*, currency & Doubleday**, New york,1997, p.261

[3] Daft, Richard, ***Organization Theory and Design***, Thomson learning, South Western,2001 , p.258.

[4] Kidwell,James, ***Knowledge Management***, Thomson publishing, South Westren,2000, p.29

[5] أبو القاسم عمر الطبولي ، عبد السلام علي عطية و شرننه فرحات صالح : **أساسيات الاقتصاد**، (د ب ن):الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1989، 301 ص.

وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة، مما يبين أن مسالة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلقى إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين، وعليه سنحاول عرض أهم تلك التعاريف التي حاولت بشكل أو بآخر أن تزيح الغموض في مفهوم المصطلح :

- اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة لإنتاج الثورة.
- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج، بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استعمال واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- أما التقرير الاستراتيجي العربي فقد عرفه كما يلي : اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية.
- أما سالمي جمال فقد عرفه بأنه : نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. [1]
- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه : ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات. [2]
- وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 الاقتصاد المعرفي بأنه : نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.
- أما "منى مؤتمن" فقد عرفته بأنه : الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدم العقل البشري كرأس المال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنميته

1- عيسى خليفي و كمال منصوري، **البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق**، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص: 69.

2 – عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، **المنهج واقتصاد المعرفة**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص: 25.

ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، على كافة الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

- ويعرفه البنك الدولي بأنه : الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.
- وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماما. كما يتعاطى معها الإنسان الراشد . [1]
- أما التعريف الآخر فإنه يقرن اقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الاقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي يجب أن ينهض ويستمر للحفاظ على التطورات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد العالمي واستمرارها.

و لو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرِّك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواءً ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الإفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته. [2]

من خلال ما سبق، يمكن أن نصل بالقول إلى أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق له، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي

1: هاشم الشمري، ناديا الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص: 15.

2 : محمد دياب، **اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي**، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، الموقع الرسمي للمعهد من خلال الرابط التالي: http://www.almethaq.info/news/article1395.htm

المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها .

*** – السياسة العامة:**

لغويا:

لغوياً "سياسة" مشتقة من سَاسَ ويَسُوسُ، أي ينصرف إلى معالجة الأمور[1].

إصطلاحا:

تمثل السياسة العامة نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية[2]، ودراسة السياسة العامة كغيرها من الدراسات شكلت جدلاً كبيراً بين الباحثين حول ما هيتها والموضوعات التي تتناولها، لذلك تعددت التعريفات حول فهم السياسة العامة والإحاطة بجوانبها المتعددة في كونها تمثل الجانب الأدائي للحكومة والفعل السياسي أو أنها ترتبط بكافه جوانب النظام السياسي ولا تقتصر على دور الحكومة، لذلك أختلف الباحثون في تعريفاتها والتي بلغت أكثر من أربعين تعريفا[3].

من هنا تكون مهمة الإحاطة بالسياسة العامة وإعطاءها مفهوم محدد مهمة صعبه، نوعا ما، ذلك لتعدد وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة بتلك الوظائف، والدور المتنامي للمجتمع مما جعل من السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي فقط وإنما إبراز تأثير المجتمع في عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الأداء الحكومي.

ومن اجل الإحاطة بمفهوم السياسة العامة يمكن تناول هذا المفهوم من خلال التركيز على التعريفات التي أسبغت على السياسة العامة الجانب التشريعي والتي وصفت السياسة العامة على أنها (قرار أو مجموعة قرارات سياسية)، والجانب التطبيقي والتنفيذي الذي ينظر للسياسة العامة كونها (خطط وبرامج عمل تنفيذية) .

وبالنسبة للسياسة العامة في إطار التشريع فقد عرفت بأنها(مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام) [4].

---

[1] أحمد سعيفان ، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت، مكتبة لبنان،2004، ص231.

[2] غابرييل الموند،جي، بنجهام باول، **الابن:السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة، هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ،1998،ص 187.

[3] السيد يس: **السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية، في تحليل السياسات...**، القاهرة، النهضة المصرية 2001،ص3.

[4] بسيوني حمادة: **وسائل الاتصال في صنع القرارات**، بغداد، مركز الدراسات الدولية. 2002، ص1 .

عرفها "دافيد إيستون" "D.Easton"، بالقول" بأنها التقسيم السلطوي للقيم على المجتمع كله" [1]، وهذا التعريف يدخل كل تصرفات الحكومة في إطار السياسة العامة لأنه ما من تصرف حكومي إلا ويهدف إلى منح أو منع، حيث يشمل كل القرارات والأوامر الصادرة عن الحكومة للتعبير عن توجهاتها .

ويعرفها "كارل فريدريك" "بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة آو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف معين" [2]، حيث أن السياسة العامة هي مجموعة من القرارات التي تتعلق بمجال معين كالتعليم، الصحة.....،فمثلا في مجال التعليم لو كان للدولة سياسة تعليمية تهدف إلى خلق قاعدة تكنولوجية فبإمكانها اتخاذ مجموعة من القرارات كإنشاء المدارس والمعاهد، عقد الدورات التجريبية.....الخ.

يعرفها خيري عبد القوي بأنها "تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى إتفاق على تعريف المشكلة وعلى حلها"[3].

- التقنيات والمناهج المستخدمة:

إن طبيعة الموضوع في هذه الدراسة أملت الإستخدام المتنوع للمناهج العلمية المتبعة في العلوم الإجتماعية، ومن بين المناهج الأقرب إلى الدراسة نجد:

أولا: التقنيات النمهجية:

- الملاحظة بالمشاركة: تعتبر الملاحظة من الألفاظ التي يصعب تعريفها بدقة لأن أي تعريف لها يتضمن الكلمة نفسها أو كلمة أخرى مرادفة لها، كما يمكن الإشارة إلى معناها العام بأنها توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أوظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه.

وتعرف الملاحظة بالمشاركة بأنها تلك الملاحظة التي يقوم فيها الباحث بمشاركة واعية ومنظمة حسبما تسمح الظروف في نشاطات الحياة الإجتماعية وفي إهتمامات الجماعات بهدف الحصول على بيانات تتعلق بالسلوك الإجتماعي عن طريق إتصال مباشر يجريه الباحث من خلال مواقف إجتماعية محددة[4]،

---

(1) David Easton, **Anlyse de systéme politique**, Paris: Traduction de P. R.Armand Colin, 1979, p128.

(2) تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار نجدلاوي،2004، ص22.

(3) عبد القوي خيري ، **دراسة السياسة العامة**، الكويت: مطبعة ذات السلاسل،1998،ص42.

(4) عبد الباسط عبد المعطي، **البحث الإجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية،1982،ص297.

بإعتبار الباحث من الموظفين السابقين في الديوان وفي نفس فترة الدراسة تقريباً(من سنة2003 إلى سنة 2010)، وفيها تمت الملاحظة العلمية بالمشاركة ، وذلك بجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والحقائق الواقعية، وتستند هذه العملية على قيام الباحث بملاحظة الظاهرة أثناء حدوثها بصفة تلقائية ودون تدخل أحياناً كثيرة، أي المشاركة في حياة من هم موضوع الملاحظة تتفاوت في درجاتها من مشاركة كاملة إلى مشاركة جزئية، من خلال القيام بملاحظة التصرفات عن قرب كما تعتمد العملية على المتابعة وتسجيل المواقف وردود الأفعال.

وتُعرف الملاحظة بأنها عملية مراقبة أو مشاهدة الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبينية، متابعة سيرتها واتجاهاتها وعلاقاتها، بأسلوب علمي منظم ومخطط بقصد تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته [1]، وتعتبر الملاحظة من إحدى أهم الطرق العلمية للكشف عن كينونة الظواهر بصفة دقيقة عن طريق المشاهدة الدقيقة ، من أجل الوصول إلى الخصائص و العوامل المتحكمة في الظاهرة كما تتطلب الوقوف على الأشياء والتمعن فيها بواسطة استخدام مختلف الحواس[2].

– المقابلة الشخصية: وهي إحدى أهم وسائل جمع البيانات من الميدان، وتعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات، كما أنها تعد من أكثر الوسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية[3]، واعتمدنا عليها للإحاطة بجوانب أشمل عن الموضوع، وإستعملنا في بحثنا هذا المقابلة المقيدة وفيها تكون الأسئلة موضوعة مسبقا(دليل المقابلة).

و لغرض التقرب والتعرف أكثر من وحدة الدراسة والحصول على أدق المعلومات، كان لابد من إجراء مقابلات مع بعض أعضاء الديوان للكشف عن مدى مصداقية المعلومات الإحصائية التي يقدمها الديوان من جهة و وزن هذا الجهاز ومدى فعاليته في رسم السياسة العامة في الجزائر من جهة أخرى[4] . وقد تم إجراء هذه المقابلات مع كل من:

---

[1] محمد محمود الذنيبات و آخرون، **منهجية البحث العلمي،ا لقواعد و المراحل والتطبيقات**، بيروت: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ،1999، ص 23 .

[2] نفس المرجع ،ص73 .

[3] محمد زياد عمر، **البحث العلمي: مناهجه وتقنياته**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب،(دت)، ص154 .

[4] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1997 ، ص87 .

- نائب المدير العام بالمديرية العامة، السيد بورزق طارق،(مديرية المكلفة بالأمانة التقنية للمجلس الوطني للإحصاء)
- مديرة تنفيذية بالمديرية العامة، السيدة لكحل أمال (مديرية مكافة بإحصاءات السكانية والتشغيل)
- المدير التنفيذي بالملحق الجهوي لديوان للجزائر العاصمة باب عزون السيد ثابت موسى
- رؤساء المصالح بالملحق الجهوي بباب عزون كل من:
- رئيس مصلحة الأرقام الإستدلالية للأسعار والإستهلاك
- رئيس مصلحة الحالة المدنية
- رئيس مصلحة التحقيقات الإقتصادية
- رئيس مصلحة التحقيقات الديموغرافية (البطالة والشغل)

ثانيا المناهج : أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة نجد:

المنهج الوصفي (التحليلي): يعرف بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية أو مشكلة إجتماعية أو سكان معينين[1]، وإرتبط المنهج الوصفي منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وإستخدمنا هذا النمهج من خلال وصف الظاهرة المدروسة(السياسات العامة والمعلومات)، وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها، وكميا بوصفها رقميا وتوضيح مقدار ودرجة إرتباط رسم السياسات العامة بمختلف المعلومات الإحصائية التي ينتجها الديوان الوطني للإحصائيات للحكومة والقيام بتحليلها .

المنهج الإحصائي: لا تخلو أي دراسة في العلوم الإجتماعية عموما من الإحصاءات و الأرقام كأدلة صادقة و شواهد و كأحد أساليب وصف الظواهر و إثبات الحقائق العلمية و ذلك من خلال إعطاء بعض الاحصائيات حول المعلومات المقدمة الى راسمي السياسة، و كذلك بعض الاحصائيات حول قطاع المعلومات في الجزائر، وكذلك حول الديوان محل الدراسة.

---

[1] سمير نعيم أحمد، **المنهج العلمي في البحوث الإجتماعية**، القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، الطبعة الرابعة ،1987، ص 188.

منهج دراسة الحالة :

لغرض جعل دراستنا أكثر صلة بالواقع و نابعة منه ارتأينا أيضا ربطها بواقع السياسات العامة في الجزائر ومن زاوية المعلومات و دورها في رسم هذه السياسات، و ذلك من خلال دور الديوان الوطني للإحصائيات كهيئة رسمية تلعب دورا في تقييم السياسات العامة و تقديم دراسات ، ومؤشرات و وجهات نظر حول السياسات المتخدة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الديمغرافية والسياسية، ولذلك كان لابد من الإستعانة بمنهج دراسة حالة، وذلك بجمع البيانات العلمية المتعلقة بالوحدة محل الدراسة وذلك بمعرفة مختلف المراحل الذي مر بها هذا الديوان وطريقة بنائه وإطاره القانوني وحدود وظيفته، لكن يتطلب هذا المنهج الإستعانة بأدوات تحليلية لجمع البيانات حول حالة الدراسة و التقرب منها أكثر.

- **منهج تحليل المضمون:** يستخدم هذا المنهج لتحليل أوضاع مختلفة في أي مجتمع، في الماضي والحاضر والمستقبل، ويُمكن من إستخراج مدلول المفردات والمصطلحات المستعملة وتحليلها ومعرفة الحقيقة التي تعبر عنها، وذلك بتحليل إجابات المقابلة والتقارير وإصدارات الديوان ومن خلال الوصف الموضوعي والكمي والكيفي لها من أجل الوصول إلى إستنتاجات حول هذا الأخير في رسم السياسات العامة في الجزائر.

*- **النظريات و الإقترابات المستخدمة:** إن بناء تحليل موضوعي للموضوع قيد الدراسة يتطلب نظريات تتناسب و الموضوع على خلفية أن النظرية عبارة من مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير العلاقة بين المعلومات الإحصائية ورسم السياسة العامة، كما تساعد النظرية على الفهم والتفسير والتوقع، وتعد النظرية أيضا من الوسائل المعرفية التي تقر بوجود علاقة بين متغيرات إمبريقية، ومن بين النظريات التي تخص دراستنا هي:

1- **نظرية التحليل النسقي:** تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن الحياة السياسية عبارة عن نسق موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاءاً، وأبرز من طور هذه النظرية عالم السياسة الأمريكي "ديفيد استون" و وضع عدة مفاهيم يمكن استخدامها في عملية التحليل " المدخلات والمخرجات، التحويلة التغذية..." واستخدامنا لهذه النظرية يكمن في استخدام هذه المفاهيم وربطها بالموضوع قيد التحليل، وذلك من منطلق أن السياسة العامة هي عبارة عن مخرجات النظام السياسي الكلي القائم في بيئة المجتمع والبيئة الإجتماعية، وتشكل المعلومات الواردة إلى النظام أو راسمي السياسة العامة عبارة عن مدخلات مهما كان نوعها" بيانات، حقائق، أحداث، ردود أفعال، تأييد..." فكلها تمد راسمي السياسة بالمعلومات تساعدهم على بناء سياسة عامة أي عملية التحويل كما وصفها أستون، ويتم طرح هذه المعلومات المحولّة في شكل قرارات وسياسات عامة إلى النظام عبر فتحة المخرجات، ثم تعود العملية من جديد عبر التغذية العكسية التي تمثل معلومات جديدة المعبر عنها بردود الأفعال.

2- نظرية المعلوماتية:

إن بؤرة الاهتمام العلمي المشترك لعلم المعلومات تتركز حول فكرة المعلومات، حيث ترتبط نظرية المعلوماتية بالإطار الذي يشتمل على علوم الحاسوب وأنظمة المعلومات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الإنساني المنظم ويرتبط بحقل المعلومات تخصصات وحقول مهمة مثل الرياضيات، بحوث العمليات، علم المعلومات والمكتبات، الإدارة، الاقتصاد، اللسانيات، علم النفس وعلم الاجتماع...الخ، وبطبيعة الحال تتباين مساهمة كل حقل من هذه الحقول تبعا لتطور التخصص نفسه ودرجة تلاقيه وتكامله مع المعلوماتية، التي تتجدد اليوم بالأنظمة التي تستند الى تقنيات المعرفة الذكية. لذا فإن جوهر نظرية المعلوماتية وأساسها هو تقنيات المعلومات من عتاد وحواسيب وبرمجيات والشبكات ومزودات قواعد البيانات ومحطات اتصال، بالإضافة الى العنصر الأهم في هذه المنظومة المتكاملة وهو الإنسان صانع المعرفة "الرأسمال الفكري" من حيث صيرورتها وتشكيلها وأساليب استخدامها، وبمعنى أدق أنها منظومة تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية (المعلومات، الحواسب، والاتصالات) وتنطلق من المعالجة الآلية للبيانات إلى معلومات ونقل المعلومات من جانبها النظري التطبيقي وتحويلها إلى خبرة وتخزينها واسترجاعها بشكل أساسي ، إذ يستخدم فيها الحواسيب بجانب تقنيات الاتصالات المستخدمة في نقل المعلومات، ويعد بُعد المعلومات المولد للمعرفة هو الأساس باعتباره أثر ويؤثر في تطور الحواسيب والاتصالات.

وفي دراستنا هذه تساعدنا النظرية على معرفة مدى ودرجة إستخدام الديوان لتقنيات المعلومات، والعلاقة بين المعلومات الإحصائية ومصادرها وصناع القرار وكيفية التعامل مع المعلومة من خلال نقلها وتحليلها وإيصالها للمستخدمين و كذلك تبادل المعلومة بين راسمي السياسة العامة و المجتمع المعني بها، ومن خلال هذه النظرية يمكننا النظر إلى الحكومة كجهاز يضع السياسة العامة على أنها مبنية على عملية تدفق المعلومات .

3-نظرية الذكاء الإصطناعي:

تعتمد نظرية الذكاء الاصطناعي على علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة لبرمجته للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الأساليب التي تنسب لذكاء الإنسان ، فهي بذلك تبحث أولاً في تعريف الذكاء الإنساني وتحديد أبعاده ، ومن ثم محاكاة بعض خواصه، وذلك من خلال فهم العمليات الذهنية المعقدة التي يقوم بها العقل البشري أثناء ممارسته (التفكير) ومن ثم ترجمة هذه العمليات الذهنية إلى ما يوازيها من عمليات محاسبية تزيد من قدرة الحاسب على حل المشاكل المعقدة.

إذن تقوم هذه النظرية على مبادئ نظرية وتطبيقيه في مجال علم الكمبيوتر، وتتضمن هذه المبادئ هياكل البيانات المستخدمة في تمثيل المعرفة والخوارزميات المطلوبة لتطبيق تلك المعرفة واللغات وتقنيات البرمجة المستخدمة في معالجتها.

وإستخدامنا لهذه النظرية يكمن في إستخدام هذه المفاهيم وربطها بموضوع الدراسة، وفي الكشف عن مدى تحكمها من طرف الديوان، وكذا عمليات التحليل خاصة وأن السياسة العامة المتخذة أو المطروحة في أي نظام، ما هي إلا عملية إختبار بين بدائل عدة، وهي أيضا عبارة عن قرار إتخذتها جهة معينة.

أسباب إختيار الموضوع:

إن موضوع دراستنا يأخذ مكانة في حقل العلوم الإجتماعية والسياسية بإعتباره دراسة تهتم بفهم دور المعلومات الاحصائية في رسم السياسات العامة التي تعد في العديد من الأنظمة السياسية ركيزة أساسية في فهم تفاعلات المنتظم ككل، لذا فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من إهتمامها على فهم أهمية الدور الذي لعبته .

وزيادة على ذلك من كون أن تضع هذه الدراسة قيد البحث موضوعا على قدر كبير من الأهمية، لكونه ظل لفترة حبيس الكتابات الصحفية ومجالا للمزايدات السياسوية، دون أن يلج مجال الإهتمام الأكاديمي الكفيل بتقديم أجوبة وتفسيرات علمية للظاهرة.

لاشك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة هذا الموضوع شكلت أهم وأبرز مبرر لاختياره وإذ أن توفر هذه الرغبة هو سبب هام في نجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها، ولعل مصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول المواضيع ذات الإرتباط بواقع البلاد، فالبحث العلمي لابد أن يقدم في نهاية المطاف أجوبة على ما يطرحه واقع الحال من تساؤلات وإستفهامات.

هناك مبرارت موضوعية تتمثل في النقص الواضح الذي تعانيه مكتبة العلوم الاجتماعية في مجال الدراسات المتخصصة بحقل السياسات العامة، خاصة من زاوية المعلومات الاحصائية و كذلك دور المصادر الرسمية والغير الرسمية كفواعل أساسية تساعد على بلورة السياسات العامة الوطنية، بالإضافة الى حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

أما الدافع الأخير، فهو ذاتي يعكس الإهتمام الشخصي بموضوع السياسات العامة، التي تتخذها السلطة السياسية، فبالرغم من دخولنا القرن الواحد والعشرين، إلا أن الأسس التي على أساسها ترسم السياسات العامة يشوبها الكثير من الغموض والإلتباس والضبابية، ولا تساير ما يجري على الساحة العالمية من

تطورات ومستجدات، وفي هذا الإطار نجد بعض الدول تقوم بخلق هيئات إستشارية ومراكز بحوث، تعمل على إمداد راسمي السياسات العامة بالمعلومات الواقعية، التي تساعد على وضع سياسات تكون ناجحة في الميدان، في خين نجد السياسات المتخذة في الجزائر، بعيدة عن العلمية والعقلانية والرشادة، وبعبارة أخرى أنها سياسات بعيدة عن إهتمامات المواطن وإنشغالاته.

أهمية الموضوع:

-1/ تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي نعالجه من خلال التركيز بدرجة رئيسية على العلاقة بين المعلومات الاحصائية والسياسات العامة، حيث تحضى دراسة السياسات العامة بأهمية متزايدة في عصرنا هذا خاصة الدول المتقدمة حيث تعطي أهمية كبيرة لعمليات وضع و وصف وتحليل وتوضيح أسباب وآثار النشاطات الحكومية، حيث تقع مسؤولية رسم السياسات العامة على عاتق الإدارة العليا في الدولة ومختلف الدوائر الحكومية، وإن نجاح الأعمال الحكومية مقاسًا بتحقيق الأهداف أو نمو يعتمد على مهارة و قدرة الفاعلين في الإدارة العليا على تحديد معالم الطريق الذي تسلكه الهيئات الحكومية في مواجهة الظروف البيئية والتوفيق بين العناصر المختلفة للتنظيم، وكذلك بروز الاهتمام المتزايد بالسياسات العامة من زاوية التحكم في المعلومات وإدارتها، ولمعرفة أيضا دور التعداد العام للسكن والسكان في تشخيص المشكلات العامة وكذا دور المصادر الرسمية و الغير الرسمية للمعلومات الاحصائية في رسم وتوجيه السياسات العامة.

-2/ وصف البناء المؤسسي للمعلومات والذي يعتبر الأساس في توفير البيانات وإحصائيات وإدارتها، والتي تعبر أيضا عن مدى مصداقية الاحصائيات ودقتها وشفافيتها.

-3/ معرفة عملية توظيف المعلومات الاحصائية، في مجال صناعة القرار السياسي داخل المنظمة في الواقع كعملية تكاملية وتفاعل متبادل بين المنتج وصناع السياسة العامة.

-4/ تبين طرق الوصول إلى تحقيق أهداف السياسات العامة ونجاحها، وهذا بالإهتمام بالمعلومات إنتاجها وتداولها لكل من يريد التقدم، وهنا تبرز العلاقة الوطيدة بين المعلومات والسياسة العامة.

-5/ تبين كيفية إستخدام المعلومات والبيانات في مجال إتخاذ القرارات على مستويات عليا في الدولة، وكذلك الدور المحوري للمعلومات في إنتاج ورسم سياسات عامة ناجعة.

-6/ الأهمية الأخيرة تكمن في معرفة أهمية التخطيط للمعلومات ووضع خطة لها، وهذا يستمد أهميته من أهمية المعلومات وضرورتها لكل مجال من مجالات الحياة، وهذا ما أدركته الدول المتقدمة، والتي أصبحت توصف بمجتمعات المعلومات، وإن دل هذا على شئ فإنه يدل على إدراك دور المعلومات، وفي تنمية مختلف القطاعات وأصبح يشكل بدوره أكثر القطاعات حيوية.

-أهداف الدراسة:

يتوقف أي بحث يقوم به الطالب على أهمية الظاهرة التي يدرسها وقيمتها العلمية ومايمكن أن يتحقق من نتائج يمكن الإستفادة منها في البحوث المستقبلية ولذلك فقد تحددت أهداف البحث المراد إعداده بما يلي:

- الوقوف على التدرجات التاريخية لتطور المعلومات وطريقة استخدامها الأيجابية والسلبية للاستفادة من الدروس المستنبطة منها، واستثمارها انسانيا وحضاريا لخدمة الانسانية و المحافظة على الروح البشرية لا تدميرها.
- تهدف الدراسة الى تحديد الدور المحوري الذي تلعبه المعلومات الاحصائية ومصادرها في عملية رسم السياسات العامة.
- كشف العلاقة بين المعلومات المقدمة وراسمي القرارات وتأثير نظم المعلومات والتقنيات المستخدمة، والوقوف على مدى اسهام مصادر المعلومات بأنواعها في تدعيم الأسس العلمية السليمة في رسم السياسات العامة، و وصف المعالجات الازمة التي تساهم في بلورة هذه السياسات.
- معرفة مدى تأثير المعلومات الاحصائية كسلطة في توجيه السياسات العامة عبر كل مراحلها خاصة و أن هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تتميز بالتشابك والتعقيد والتفاعل والتي تستدعي الدراسة والتحليل.
- محاولة تقديم تفسير علمي أكاديمي في مجال التوظيف السياسي للإحصائيات لبناء الاستراتيجيات الوطنية في ظل الظروف البيئية الداخلية والخارجية خلال مرحلة معينة من تاريخ الجزائر وهي فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

إن بناء هذا التصور جاء بعد الإطلاع على مجموعة من التراكمات العلمية و المعرفية والدراسات السابقة في هذا المجال، كذلك لا يمكن لأي معرفة علمية إن تنتقل و تتوصل دون قطيعة و تواصل في الفكر، وعلى ضوء هذه الدراسات السابقة إنبعثت رغبتنا في بناء هذه الإشكالية التي تقودنا في عملية الدراسة، وأهم الأدبيات الخادمة الموضوع أو ذات العلاقة، ومن أهمها ما يلي:

- كتاب **الدكتور "فهمي خليفة الفهداوي" "السياسة العامة -منظور كلي في البنية و التحليل-"**، الطبعة الأولى بعمان عن دار المسيرة للنشر والتوزيع سنة2001 م/1422 هـ، والذي قدم فيه تحليلا فنيا متخصصا حول السياسة العامة على صعيد المفاهيم و النظريات، بالإضافة إلى أنماط السياسة العامة ومرتكزاتها البنيوية ، كما أشار إلى تحليل السياسة العامة كأسلوب علمي و إطار منهجي للتعامل مع القضايا السياسية، وكذا توظيف العلم و المعرفة العلمية وتطويعهما

لخدمة السياسة، والأهم في هذا المؤلف هو تشخيص أهم القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة الرسمية وغير الرسمية، وكل المتغيرات البيئية التي تدخل في توجيه الفعلين من ثقافة سياسية وظروف إجتماعية وثقافية....الخ، خاصة وأن قوام السياسة العامة يكمن في تفاعلها البيئي و المجتمعي وأن دوافع عملياتها تنصب في خارجها بأكثر مما تنصب في داخلها.

- كتاب "**إندرسون جيمس**"، "**صنع السياسات العامة**"، الذي ترجمه "عامر الكبيسي"، بعمان عن دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة1999م /1420هـ، حيث يعد الكتاب من أبرز الأدبيات التي تناولت بأكبر تخصص و تفصيل في النشاط عملية رسم السياسات العامة، وبين كذلك أن السياسة العامة لم تعد خطة إرشادية آنية، وإنما محصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي سواءا كانت رسمية أو غير رسمية، وهذا عبر جميع مراحل السياسة العامة التي طرحها إندرسون من تحديد المشكل إلى وضع السياسات حيز التنفيذ إلى معرفة آثارها وصداها من خلال التقييم، كما توصل المفكر إلى استنتاجات أساسية تتمثل في التالي:

- السياسة العامة ما إن تقر و تعلن حتى تبدأ عملية تنفيذها، ثم تقويمها، ثم تخضع للتعديل أو التغير لتحل محلها سياسة أخرى.
- صنع السياسة العامة في النظم ذات التعددية الحزبية تكون صعبة ومعقدة لتعدد الجهات المشاركة في هذا الصنع إلى جانب تدخل عوامل أخرى يكون لها تأثيرها في محتوى السياسة و مخرجاتها.
- تحليل صنع السياسة العامة يكشف عن مدى توفر المعلومات والحقائق حول طبيعة النظام السياسي والعمليات السياسية فيه.
- عدم القدرة على التحكم في الآثار المقصودة وغير المقصودة من السياسات.
- كل الاتجاهات التقليدية والكمية والسلوكية يمكنها أن تسهم وتعطي لحقل السياسة العامة وجهته وطريقته.

- كتاب "**السياسات المقارنة –إطار نظري–** " لكل من لجابرييل ألموند وجي بنجهام باويل، و روبرت مندت:الذي تولى محمد زاهي بشير المغيربي مهمة ترجمته إلى اللغة العربية، إذ يقدم هذا الكتاب عرضا متكاملا وحديثا للمدخل الوظيفي وتطبيقاته في السياسة المقارنة، أين تم الربط بين العملية السياسية والسياسة العامة وبين المداخل التحليلية لمختلف العلوم كعلم الاقتصاد، الاجتماع ،النفس، أنثروبولوجيا...، وذلك لأجل إدراك أهمية السياسة وعوامل تشكيلها وتقييدها إلى جانب إدراك الخيارات والاحتمالات التي تقدمها للإنسانية، ومشيرا كذلك إلى دور الأحزاب وجماعات المصالح في بلورة السياسات الحكومية.

- كتاب "**أنتوني ديبونز**" "**علم المعلومات و التكامل المعرفي**" من تعريب محمد فتحي عبد الهادي، القاهرة عن دار قباء سنة 1998 ، والذي جاء فيه دراسة حول قضية المعلومات وعلم المعلومات على مستوى المفاهيم و النماذج، وكذا نظم المعلومات، وبنية الظاهرة ومميزاتها من الناحية العلمية وعلاقتها بباقي المفاهيم المتصلة بها، كما بين دور المعلومة في تشكيل وتنمية المعرفة سواء عند الفرد و المجتمع أو هيئة....الخ، وكذلك تطرق إلى دور المعلومات في مساندة الحركة إنطلاقا من الحدث إلى إتخاذ القرار.

- كتاب "**المعلومات و المجتمع**" **للدكتور حسن الوردي و مجبل لازم المالكي**، عمان عن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع سنة 1998 ، والذي أعطى فيه المؤلفين تحليلا عن الجوانب النظرية للمعلومات و الدور الإجتماعي الذي تلعبه المعلومة في تنمية قدرات الفرد والمجتمع وتشكيل معارف وخبرات حول القضايا التي يواجهها، كما أبرز عن أهمية إستثمار المعلومات في عملية التنمية كمورد إستراتيجي حيوي وربط هذا كله بواقع الأمصار العربية.

تقييم الدراسات السابقة وتحديد علاقتها بموضوع دراستنا

هذه بعض أهم الأدبيات التي كونت لنا صورة عامة ساعدتنا على بلورة موضوع دراستنا، **دراسة سوسيولوجية للمعلومات الإحصائية ودورها في رسم السياسات العامة في الجزائر** –حالة الديوان الوطني للإحصائيات في الفترة الممتدة 1998– 2010– ، حيث يقع إختيارنا لهذا الموضوع في نقطة الوسط بين هذه المصادر والتي ركزت من جهة على السياسات العامة كمحصلة لقوى فاعلة في النظام السياسي، ومن جهة أخرى على المعلومات الإحصائية ودورها في تشكيل المعارف والخبرات حول القضايا التي يواجهها الإنسان.

كما إستفاد الباحث من هذه الدراسات في بناء وتطوير الإطار النظري لدراسة، وكذا في تحديد بعض العوامل المؤثرة على فاعلية نظم المعلومات وكذا بناء السياسات الحكومية(العامة)، كما إستفاد الباحث أيضا في معرفة مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات من خلال العوامل القانونية والتشريعات المهنية والعوامل الإدارية والتنظيمية وتقنية وتكنولوجية المعلومات، وكذا التعرف على خصائص المعلومات والسياسات والإستفادة منها في بناء الإطار النظري ووضوح معالم تقسيم وهيكلة هذه الدراسة.

الفصل الثاني

مصادر المعلومات

والمفاهيم المرتبطة بها

المبحث الأول: المعلومات والمصطلحات المرتبطة بها.

المبحث الثاني: المعلومات بإعتبارها من أركان إقتصاد المعرفة.

المبحث الثالث: المعلومات وعلاقتها بتقانة المعلومات.

المبحث الرابع:إقتصاد المعلومات وصلة مخرجاتها بنظم المعلومات.

تمهيد:

لم تكن المعلومات وليدة الساعة، فقد رافقت الإنسان منذ أن وجد على سطح هذه المعمورة، وهي من العناصر الأساسية التي ساهمت في بناء المجتمعات وتطويرها من خلال الثورات الثلاث، الزراعية، فالصناعية، وصولا إلى عصرها الذهبي، والذي يطلق عليه اليوم بمجتمع تكنولوجيا المعلومات الدقيقة.

اختلفت طرق نقل المعلومات نتيجة للتطورات التي رافقتها، فبعد أن كانت تنقل بالاتصالات المباشرة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، ووسائلها الطير والحيوان والبشر، أصبحت الآن تتم عبر وسائل اتصال أكثر تطورا وسرعة، حتى باتت تغطي شعوب الأرض من شرقها إلى غربها، مما أدى إلى زيادة كمها الهائل، فازداد الاهتمام بها عن طريق دراستها، وتأطير أفكارها ومفاهيمها.

أدركت المؤسسات والمنظمات أن نجاحها يعتمد أساسا على معلوماتها، والتي تُعدُّ أهم مورد تمتلكه، الأمر الذي أدى إلى تفعيلها في كافة المجالات، وخاصة في إدارة وصنع واتخاذ القرارات، فتم وضع نماذج ومداخل واستراتيجيات لها، ساعدتها في ذلك التقنيات الحديثة في التكنولوجيا والاتصالات، ومكنتها من احتواء كميات هائلة من البيانات والمعطيات، والتي تمثل اللبنات الأساسية لها.

سنبحث في هذا الفصل دراسة المعلومات والمفاهيم المرتبطة بها ومصادرها، من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث: يتضمن المبحث الأول المعلومات والمصطلحات المرتبطة بها، ويتناول المبحث الثاني المعلومات وعلاقتها بالمعرفة، ويدرس المبحث الثالث المعلومات وعلاقتها بتقانة المعلومات، وأما المبحث الرابع فيناقش المعلومات وعلاقتها بنظم المعلومات.

المبحث الأول: المعلومات والمصطلحات المرتبطة بها

تعد المعلومات من العناصر الضرورية لأي عمل يقوم به الإنسان، فهي أساس لغالبية الأشياء، وتبرز الحاجة إليها في كل أوجه النشاطات الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والعلمية، والترفيهية.

تميز عصرنا الحالي بما يعرف بظاهرة إتساع المعلومات، وتعني إنتشار المجال الذي تعمل فيه تكنولوجيا المعلومات ليشمل كل جوانب البشرية.

تُعدُّ المعلومات هي القاعدة الأساسية للأبحاث العلمية المختلفة، ولاتخاذ القرارات السليمة، ونتيجة لقاعدتها الواسعة فقد تطورت مفاهيمها، ونتجت مصطلحات كثيرة ارتبطت بها، لتوسع مكوناتها، ولأهمية موضوعها تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب: تضمن المطلب الأول مفهوم المعلومات والتقنيات المرتبطة بها، وتناول المطلب الثاني مكونات المعلومات ومنشأها وخصائصها، أما المطلب الثالث فبحث أنواع المعلومات .

المطلب الأول : مفهوم المعلومات والمصطلحات المرتبطة بها

يعود تحليل أصول اصطلاح المعلومات إلى " الأصل اللاتيني للعناصر التي يتألف منها هذا الاصطلاح، فكلمة **(Forma)** تعني مظهرا، أو رقما، أو صورة، أو إشارة، أو قاعدة، أو نهجا، أما كلمة **(Formatio)** فتعني إبداعا، أو تشكيلا، أو تمثيلا وصفيا، ويأتي الفعل اللاتيني **(Formar)**، فيستخدم لوصف فعل يمارسه المرء بقصد صياغة، أو تشكيل، أو تصوير، أو تمثيل، بغرض تعليم الغير، أو تثقيفه، وإرشاده وتوجيهه، أو ترسيخ مفهوم .

ويأتي المصدر اللاتيني **(in)**، ليمنح المفردة اللغوية التي يصاحبها سمة المكان، أو الفضاء، أو التعلق بالزمان، أو المظهر، أما اذا حاولنا الإمساك بتلابيب المعاني التي يحملها اصطلاح **(Information)**، والتي تقابلها بالعربية كلمة معلومات، وهذة الكلمة الإنجليزية مشتقة كما أوردنا سابقا من اللاتينية **(informatio)**، التي كانت تعني في الأصل عملية الاتصال أو مايتم إيصاله"[1].

تعني كلمة**(Information)** عند البحث عنها في المراجع الإنجليزية العربية بمعنى " المعلومات، المعطيات، البيانات، الحقائق، الوقائع، الإعلام"[2].

لكن إذا نظرنا إلى كلمة **(Informatics)**، لوجدناها " تعني علم المعلومات، أو علم

---

(1) حسن مظفر الرزو ، **الفضاء المعلوماتي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص57.

(2) روحي البعلبكي ، **المورد الثلاثي**، بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 2004، ص1668.

المعلوماتية"[1].

يكشف قاموس الفلاسفة المدرسين محمولات هذا الاصطلاح "لتأخذ سمات أنطولوجية ولها علاقة بعلم الوجود (**ontological**)، وإيتمولوجية ولها علاقة بأصل الكلمات وتاريخها (**Etymological**). وعلى هذا الأساس فإن هذا الاصطلاح لدى الفلاسفة المدرسين كان دائرة حول إعمال الفكر في تشكيل أطر، وأنساق وصفية، تسهل عملية إدراك عناصر الطبيعة التي تحيط بنا"[2].

ارتبط معنى كثير من الكلمات الإنجليزية دلاليا بكلمة (**information**)، "ككلمة (**knowledge**)، بمعنى المعرفة، أو العلم، أو الدراية، أو الاطلاع، و(**intellect**)، بمعنى الفكر والعقل والذكاء والفطنة وتبادل الأفكار والتي اشتقت منها كلمة(**intelligence**)، بمعنى الاستخبارات، و(**acquaintance**)، بمعنى التعرف أو الاطلاع، و(**communication**)، بمعنى المعلومة المبلغة أو تبادل الأفكار أو الآراء

والمعلومات أو الاتصال بوجهة عام، و (**annunciation**) بمعنى الإعلام البيان، و(**representation**)، بمعنى التصوير أو التمثيل، و(**enlightenment**)، بمعنى التنوير أو التنور"[3].

تعددت وجهات النظر بشأن المعلومات كمصطلح تبعا للجهة التي تتداولها. فيعرفها (**Alter**): "بأنها بيانات شكلها ومحتواها ملائم لاستخدام المعنين" [4]، ويراها(**OBrien**)، بأنها: " بيانات حولت لتصبح مفيدة وذات معنى لمستخدميها المعنيين"[5]. أما (**Laudon&Laudon**)، فيعبر عنها" بالبيانات التي تم صياغتها بشكل ذي معنى ومفيد للأفراد" [6]، ويشير درويش إلى أن "استخدام المعلومات يساعد على صنع القرارات الاستراتيجية التي تحقق أهداف المنظمة بعيدة المدى، وعليه فإن هناك كثير من النظم التي بنيت بشكل متكامل ومتناسق لتجعل المنظمة تسير باتجاه أهدافها"[7].

---

(1) نفس المرجع، ص1195.

(2) حسن مظفر الرزو ، **الفضاء المعلوماتي**، مرجع سابق، ص55.

(3) حشمت قاسم ، **نظم واسترجاع المعلومات**، القاهرة، مكتبة غريب، 1981، ص24.

(4) Alter. Steven.(**Information Systems; Foundation of E- Business**)4 th Ed, Prentice-Hall, Inc, Newjersey,2002, P.70.

(5) O' Brien, J. A(**Introduction to Information systems; Essentials for The internet worked Enterprise**)9 th Ed, Mcgraw- Hill company, Inc, USA.2000. P.27.

(6) Loudon k. c& Loudon J. P(**Management Information Systems**) Prentice- Hall, NewJersey,2001, P.7

(7) درويش سعد زناد ، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة**، المجلة العربية للتعلم التقني، المجلد 18، العددان (2-1) /2001.

ويذهب **(Gandhi)** إلى أن " المعلومات يمكن تطويرها إلى معرفة عندما يتم تحليلها ضمن ثقافة المنظمة"[1]. أما غراب وحجازي فيذكر: "إن ثورة المعلومات والتقنية والاتصالات وثورة المعرفة ساهمت في تطوير أسلوب العمل الإداري الذي كان معتمدا على أسلوب التجربة والخطأ والعشوائية في صنع القرارات، والاتجاه إلى العمل بالأسلوب العلمي، وبعد تفجر ثورة المعلومات عزا اعتماد المنظمات على معالجة البيانات في صنع القرارات ورفع الكفاءه الإدارية"[2].

ويتفق بودي وآخرون**(Boddy et al)**. مع هذا الرأي، حين أشار إليها على أساس كونها: "بيانات تم معالجتها وأصبح لها معنى وقيمة للمستلم، وأنها ذات صفة ذاتية، ولها عدة وجوه، فمن يعدها بيانات يراها الآخر معلومات"[3].

فيما عبر عنها قنديلجي والسامرائي بأنها:"عبارة عن بيانات تم معالجتها بغرض تحقيق هدف معين يقود إلى اتخاذ قرار، وتوصيل الحقائق والمفاهيم إلى الأفراد من أجل زيادة معرفتهم. فهي مجموعة البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها"[4].

فيما ركز فيرناندیز**(Fernandez)** على مواقع الأفراد في التنظيم، فقال: "إن مجموعة الحقائق قد تعد معلومات أو بيانات اعتمادا على من يستخدمها، فما يعده مدير المستوى الأدنى معلومات، يعدها المدير التنفيذي في الإدارة العليا بيانات"[5].

بينما يشير قاسم على: "أن المعلومات ظاهرة أساسية، ومادة أولية ومورد لا غنى عنه في كافة النشاطات البشرية"[6].

لكن أحمد زكي بدوي عرفها: "بأنها البيانات والحقائق التي نحصل عليها عن طريق الملاحظة والتجربة، أو التعليم، والتي تتميز عن الأفكار والاراء.

---

(1) Gandhi, Smiti,(**Knowledge Management and Reference Services**). Journal of Academic Librarian ship,30(5) August,2004,p368-380.

(2) غراب كامل السيد ، فادية محمد حجازي، **نظم المعلومات الإدارية – مدخل تحليلي**، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1997، ص713.

(3) Boddy David, Boonstera Albert,& Kennedy Graham,(**Management Information Systems**: **An Organization Perspective**)1 ed, Prentice- Hall, Harlow, UK, Pearson Education Limited,2002,p45.

(4) عامر قنديلجي ، وإيمان السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، بغداد، 1988، ص28.

(5) Fernandez, I. B. Gonzales, A& Sabherwal, R,(**Knowledge Management; challenges, Soulutions, and Technologies**)1 Ed, Pearson Prentice, Hall, New Jersey,2004, P.13-14.

(6) حشمت قاسم ، **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**، مرجع سابق، ص26.

وتدقق هذه البيانات أو تنساب عن طريق قنوات ووسائل الاتصال المختلفة، وتستخدم اليوم الآلات كالحاسبات والأجهزة التقنية في ميدان جمع المعلومات ومعالجتها"[1].

في حين وصفها عبد الفتاح عبد الغفور بأنها: "هي أي مادة موجودة في حيز الفضاء وفي المجال الحاسوبي، إدخال المعلومات ومعالجتها واسترجاعها وتخزينها واستخدامها بجميع أنواعها النصية والصوتية والتصويرية البيانية، معلومات مفيدة تدل على معنى تحققت نتائجها من خلال معالجة البيانات الخام في نظام حاسوبي، ولها معنى وإفادة، وهي عكس كلمة بيانات"[2].

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات لمصطلح المعلومات، فقد أشار اليها "دوبونز" **(Debons)** على :" أنها ظاهرة علمية تتضمن أربع دلالات أساسية هي" [3]:

أولاً: التعبير عن حالة المعرفة، بمعنى التحول من حالة ذهنية إلى أخرى.

ثانياً: التعبير عن سلعة، بمعنى تمثيل العالم وما ينطوي عليه من أحداث وأشياء وحركات بصورة مادية يمكن تداولها والاستفادة منها.

ثالثا: التعبير عن عملية، بمعنى تحويل البيانات إلى وضع معرفي جديد.

رابعا: التعبير عن بيئة، بمعنى تطور التفاعل بين المتغيرات والظروف المحيطة بانتاجها واستخدامها.

تعرف المعلومات كمفهوم أكاديمي :"عبارة عن الوثائق والأخبار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة، وتشمل الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، ويكون ذلك التبادل عبر وسائل الاتصال المختلفة، وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة "[4].

تعني المعلومات في الجانب السياسي، وكما وضحها "مازن الرمضاني": "بأنها الأداة التي من خلالها يتم تحويل البيئة الحركية إلى بيئة نفسية، والتي يتم بواسطتها إدراك الموقف السياسي"[5].

وكما وضحها "كارل فون كلاوز فيتز **(Karl Von Klausswetz)**: "بأنها مجموعة من المعارف، وتُعدُّ الأساس الذي نبني عليه أفكارنا وافعالنا"[6].

تعقدت دلالات المصطلح عندما اقتحمت مادته في نسيج العلوم الحديثة، التي ساهمت في إعادة تشكيل معانيه لكي تتلائم مع طبيعة الوظيفة التي تمارسها مفردة البيانات في داخل سلسلة العمليات

---

(1) أحمد زكي بدوي ، **كتاب معجم مصطلحات الدراسات الإنسانية والفنون الجميلة والتشكيلية**، ص 192.

(2) عبد الغفور عبد الفتاح ، **معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000، ص155.

(3) حشمت قاسم ، **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**، مرجع سابق، ص26-27.

(4) عليان ربحي ، أمين النجداوي ، **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**، عمان،(ددن)، 1999، ص79.

(5) مازن الرمضاني ، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد، دار الحكمة،1991.ص65.

(6) كارل فون كلاوز فيتز ، **فن الحرب**، ج1، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1974، ص141.

المعرفية المستخدمة لنقل المعرفة أو تبادلها في كيان كل علم من هذه العلوم، وعلى هذا الأساس أصبحت المعلومات تمثل منحى آخر يشمل ما يأتي[1]:

أولاً: إشارةً أو رمزاً تصف نسقاً محدداً للبيانات، كما في النبضات الرقمية المستخدمة في أدوات الاتصال والحواسيب.

ثانياً: خاصية ملازمة يتم نقلها بين تعاقب أو مجموعة تعاقبات أو أنساق هيكلية لشيء من الاشياء، مثل التعاقبات الجينية، أو الرموز الثنائية الرقمية في برمجيات الحاسوب التي ينشأ عنها تأثيرات محددة.

ثالثا: شيء ما مثل رسالة، أو بيانات ميدانية، أو صورة تسوغ تغييرا ملموسا في إنشاء مفاهيم مشتركة بناء نظري، أو نسق معرفي نشا عن خبرة طبيعية أو عقلية.

ومن خلال ماورد أعلاه يصعب، إن لم يكن من المستحيل، حصر كل أو جل محاولات تعريف المعلومات، "فهناك وفق أحد التقديرات أكثر من أربعمئة تعريف للمعلومات، أسهم بها متخصصون ينتمون إلى مجالات مختلفة، وإلى ثقافات وبيئات مختلفة "[2].

و لابد من الإشارة إلى أن المعلومة تحظى بأهمية بالغة من لدن علماء الإجتماع، حيث تعتبر رمز من رموز الإتصال بين الأفراد و كذلك مضمون الرسالة الإتصالية، و تمثل أيضا البنية المعرفية للفرد و المجتمع، و يرى زكي حسن الوردي في كتاب (المعلومات و المجتمع) أن:" كل ما يغير في البناء المعرفي هو نتيجة عملية المعلومات، و التي تكتسب عن طريق الإتصال أو البحث.... فالفرد بنيته المعرفية ناتجة عما حصل عليه من معلومات و ماإكتسبه من خبرات و التي تؤثر في أدائه و سلوكه، و كذلك الحال أيضا بالنسبة للمجتمع، و يري أن المعلومات هي البيانات المستخدمة في حل المشكلات على إعتبارها عملية تتم في عقل الإنسان عندما تجتمع إحدى المشكلات، (المشكلة...بيانات....العقل....معلومات....القرار)" [3].

ولا تزال العلاقة وطيدة بين المعلومات و المجتمع على مر التاريخ، إلى درجة وصولنا اليوم لهذا المصطلح **مجتمع المعلومات (Information Society)** ،إذ تحتل فيه المعلومات مكانا مركزيا و التي أثرت في البنى الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية للمجتمعات، مما أثر في أنماط السلوك و القيم الإنسانية و الثقافية، حيث شاع الإنتشلر الثقافي و عولمة الثقافة والإقتصاد...الخ، فهو المجتمع الذي يعمل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو إختزالها او معالجتها أو توزيعها.

---

(1) حسن مظفر الروز ، **الفضاء المعلوماتي**، مرجع سابق، ص56.

(2) Zhang Yuexiao,. **Op.Cit**, PP.479-491 .

(3) الفض حسين الوردي زكي ، مجبل لازم المالكي ،**المعلومات والمجتمع**، عمان، مؤسسة الورق للنشر والطباعة والتوريع، ط1، 2002، ص13.

أو"...هو المجتمع الذي يعتمد إعتمادا على المعلومات الوفيرة كمورد إستثماري و كسلعة إستراتيجية و كخدمة و كمصدر للدخل القومي، و كمجال للقوى العامة" [1].

كما ترى(ناريمان إسماعيل متولي) أن مجتمع المعلومات هو " ...المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسية على المعلومات و الحاسبات الآلية وشبكات المعلومات و الإتصال، أي أنه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية تلك التي تضم سلعا و خدمات جديدة، مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية، التي تقوم بإنتاج و تجهيز و نشر و توزيع و تسويق هذه السلع و الخدمات" [2].

وتأسيساً على ماتقدم آنفا فيمكن دمج التعاريف التقليدية مع التعاريف الحديثة، ونستخلص منهما: بأن المعلومات هي عبارة عن المعارف المكتسبة التي تواردت عبر أجيال متعاقبة نتيجة البحث أو التبادل المعرفي، وتتكون على شكل حقائق وبيانات أو افكار وأخبار ذات صلة حميمة بعمليات الاتصال، خزائنها وقاعدتها المادية الحديثة الحواسيب، وتلقي بنشاطاتها عبر عقد الشبكات الرقمية التي يمارسها الإنسان على خارطة مفردات الطبيعة ويحصل عليها كحقائق، فهي نتاج لأعمال بحث وتلقي، وفي حالة تطور وانبعاث يحاول المرء من خلالها إعادة تشكيل مفرداتها الخام ضمن إطار مفاهيمي مشترك، يحقق من خلاله عملية الاتصال بالغير، لترسيخ الإدراك التفاعلي، وتوجيه السلوك نحو المسارات المطلوبة.

المطلب الثاني : مكونات المعلومات ومنشؤها وخصائصها

تعد المعلومات "ظاهرة كونية أساسية لا نستطيع التعرف على كنهها على وجه اليقين، إلا أننا يمكن أن ندرك أثرها"[3]، وأصبح إنتاج المعلومات وإنشاؤها عبارة عن صناعة لها سوق كبير لايختلف كثيرا عن أسواق السلع والخدمات، وللوقوف على مكونات المعلومات ومنشئها وخصائصها سيتم تقسيم المطلب إلى ثلاثة فروع: يتضمن الأول مكونات المعلومات، ويدرس الثاني منشأ المعلومات، ويبحث الثالث خصائص المعلومات .

الفرع الأول: مكونات المعلومات

تعد الكينونات المعلوماتية هي المحل الذي تتم في بيئته سلسلة من العمليات والمعالجات الرقمية، وتنشأ عنه، أو ترتبط به مجموعة من وشائج الارتباطات والتفاعلات مع كينونات أخرى، أو مع عناصر

---

(1) محمد فتحي عبد الهادي، **المعلومات و تكنولوجيا المعلومات**، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1،2000، ص18.

(2) ناريمان إسماعيل متولي، **إقتصاديات المعلومات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية،1995 ،ص27-28 .

(3) حشمت قاسم ، **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**، مرجع سابق، ص25-26.

أخرى، لتنتج عنها مستويات معرفية جديدة في عملية لاحقة، وبصورة عامة "تنقسم الكيانات المعلوماتية التي تعد مورداً للمعرفة في فضاء المعلومات إلى ثلاث مستويات"[1]:

اولاً. المستوى الأول: تُعدُّ البيانات هي المعطيات البكر، والأرقام والأصوات والجسور المرتبطة بالعالم الواقعي، "ويحتمل فيه أحداث وأفعال وتغيرات، وهي الحاضنة الأساسية لمعطيات أرقى تنبثق عنها نتيجة معالجة بكل أشكالها"[2].

ثانياً. المستوى الثاني: تشكل المعلومات كل أنواع البيانات والحقائق التي تم تجميعها بالملاحظة، أو المراقبة، أو التدوين – مسموعة كانت ام مرئية – وتمتاز بكونها قابلة للمعالجة بتقنيات الحاسوب والآليات المعلوماتية المتاحة، فتحول إلى خطاب يحمل دلالة معرفية قابلة للتفسير والتداول.

ثالثاً. المستوى الثالث: تكون المعارف حصيلة تقطير للبيانات، والمعلومات لإنتاج قواعد منطقية تصلح للتوظيف في تجاوز عقبات مماثلة، أو توليد سلوك ذكي يتسم بالخبرة والحنكة في معالجة المواقف، وتشمل عملية توصيف المعرفة اختزان المفردات، واختيار الآليات المناسبة لمعالجة البيانات والمعلومات، وفق شبكة العلاقات والقواعد التي تربط بين هذه المفردات في انموذج معلوماتي تتكامل فيه الأواصر القائمة بين هذه المفردات، وبشكل يوفر بيئة برمجية متكاملة تمتلك القدرة على صنع القرار، وتقوم محتوياته باستثمار قاعدة المعرفة في تحقيق الأهداف المحددة له.

الفرع الثاني : أصول نشأة المعلومات

تعد المعلومات منتجاً ملازماً لحياة الإنسانية منذ وجودها، فكل عمل بشري هو منتج ومستهلك للمعلومات، وتعد من الموارد الأساسية في العصر الحديث. ظلت المعلومات ملاصقا لكل فعل، ويصعب فصلها، حتى أدركت حقيقتها على أنها عنصر قائم بذاته، ويمكن فصلها عن أساليب العمل، ويعود الفضل إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة في تعميق هذا الاتجاه، مما ولد ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات، فترافقت الاتجاهات الثلاثة في وقت واحد، وعندما نسأل من أين تنشأ المعلومات ومصدر الحاجة إليها ؟ فالإجابة على السؤال "تبين أن المعلومات هي فكر إنساني يستند على أربعة عناصر هي: الموجودات، والأحداث، والعلاقات، والمفاهيم"[3] . وجميعها ذات صلة وثيقة بالمعلومات.

تحتاج الموجودات إلى المعلومات من أجل تصنيفها. فالأحداث يصاحبها فيض من المعلومات يشير إلى أزمتها، وامكانتها، وشواهدها، وفعالياتها، وعواقبها، ومن شارك فيها وتأثر بها، ولكن العلاقات تحتاج إلى المعلومات لتحديد طبيعة العلاقة، والأطراف المتفاعلة معها، ونطاق تداخلها، وشروط وجودها

---

(1) حسن مظفر الرزو ، **هندسة المعرفة: ماهيتها وتطبيقاتها**، المجلة العربية للعلوم، العدد 32، 1998.

(2) حسين عجلان حسن ، **استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، مرجع سابق، ص 36.

(3) نبيل علي ، **عالم المعرفة، العرب وعصر المعلومات**، الكويت، سلسلة كتب ثقافية، 1994. ص52 و53.

من عدمه. وأما المفاهيم، فالمعلومات هي مادتها الخام التي تستخلص منها بنى هذه المفاهيم.

تزداد القدرة على توليد المعلومات "كلما زادت عقد المجتمع، وتنوعت أنشطته، وتسارع ايقاع أحداثه، وزاد معدل استهلاكه إياها أيضا، وتعبر ظاهرة انفجار المعلومات صدى لهذا التعقد والتنوع والتسارع"[1] نتج عن هذه الظاهرة استحداث الكثير من المرادفات حول المجتمع الذي نعيشه، أونتطلع عليه وهو مايسمى اليوم بمجتمع المعلومات.

قام مجموعة من الفلاسفة ومؤرخي التكنولوجيا وعلماء الاجتماع بصياغة مصطلح مجتمع المعلومات، وأضافوا إلى معجم العصر قائمة من الأسماء، "وبدأت مع الألفية الثالثة، ومن أكثر المرادفات دلالة وشيوعاً: مجتمع ما بعد الصناعة، ومجتمع ثورة المعلومات، ومجتمع الموجه الثالثة. وأول من صاغه دانيال بيل"[2].وربما قد سبقه (ألان تورين) **(Alain Touraine)**، عالم الاجتماع الفرنسي، "وأحد أقطاب المدرسة البنيوية في محاولته كشف اتساق النموذج الاجتماعي وتحليل الطبقية في المجتمع الحديث"[3].

اما المرادف الثاني فيمكن " اعتباره النظير الفلسفي لسابقه ذي الطابع التكنولوجي فرانسو ليوتار **(Francois Leautard)**، الذي يرتبط فية موضوع بحثنا. ويظهر تغير طبيعة المعرفة وآليات إنشائها وانتاجها وتواصلها داخل المجتمع على أثر انتشار الكمبيوتر، ونظم المعلومات "[4].

يعد الياباني "ماسودا" **(Masuda)**، الذي قدم دراسته الشهيرة (عن مجتمع المعلومات عام2000)، "وطرح فيها تصوره عن تحول مجتمع اليابان إلى مجتمع مغاير بشدة، نتيجة للنشأة الجديدة لمجتمع المعرفة والمعلومات، والتي جعلته مغايرا في أشكال تنظيماته ومؤسساته وصناعاته، وأدوار أفراده وحكامه، ونسق القيم والمعايير التي تولد الآليات، وتحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات داخل المجتمع"[5].

تكلم "الفين توفلر"**(Toffler A)**، عن حركة الارتقاء الحضاري مبشرا بقدوم موجه ثالثة – بعد موجتي الزراعة والصناعة–تحمل في طياتها أنماطا جديدة للحياة، "من أبرز ملامح هذا النمط المجتمعي الجديد استخدامه مصادر طاقة متنوعة ومتجددة، وطرق إنتاج جديدة، أساس قيامها هو ثورة المعلومات،

---

(1) البسام عبدالعزيز ، **العربية الفصيحة لغة التعليم في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص39.

(2) Bell,(D)., **The coming of Post Industrial Socity**, New York: Basic Books, 1973. P.12.

(3) Poster,(M), **The Mode of Information**, The University of Chicago Press, 1990, P.123 - 157.

(4) Loytard (J- f), **The Post Modern Condition**, Trans. Geoff Bennington and Brain Massumi, Minneapolis; University of Minneasota Press, 1984, P.4

(5) Masuda (Y)., **The Information Technology Revolution**, Oxford, Blackwell, 1985, PP.620-634

تضفي على علاقات مؤسساته اختلافاً حاداً عن تلك التي عهدناها خلال الموجة الثانية"[1].

أصبحت بعض الاصطلاحات التي رافقت نشأة المعلومات وثورتها جزءًا من مسيرتها ضمن ثقافة المجتمع العامة، وعلى سبيل المثال لاالحصر: عصر الكمبيوتر، ثورة الألكترونيات، انفجار المعلومات، ثورة المعلومات، ثورة العلم والتكنولوجيا، ثورة الاتصالات، عصر اقتصاد المعرفة.

الفرع الثالث: أهمية و خصائص المعلومات

حدد بعض الباحثين ومنهم **(McGarry)** في عقد الثمانينات من القرن الماضي بعض الخصائص للمعلومات منها[2]:

أولاً: أنها أقرب للترادف مع الحقائق.

ثانياً: لها تأثير تحويلي، أو تدعيمي على مايعرفه الإنسان.

ثالثا: تستخدم كعامل مساعد في اتخاذ القرارات.

رابعا: هي حرية الاختيار للإنسان.

خامساً: هي عنصر ضروري في مواقف الاختبار.

سادساً: هي المادة الخام التي نستخلص منها المعرفة.

ثمرات الخصائص الجديدة للمعلومات

تعد التطورات المتسارعة التي امتازت بها المعلومات، والفضاء المعلوماتي الذي ترتكز جذورها في تربته غير المرئية، جعلها تثمر بخصائص كثيرة نجمل بعضها بما يأتي[3]:

أولاً: خاصية التميع والسيولة: تُعدُّ المعلومات ذات قدرة هائلة على إعادة التشكيل والصياغة، ويمكن تمثيل المعلومات نفسها في صورة قوائم، أو اشكال بيانية، أو رسوم متحركة، أو أصوات ناطقة، وتستغل أجهزة الإعلام بشكل أساسي ودائم، وتظهر خاصية الميع والسيولة في رسائلها الإعلامية، وتتلون بزتها بما فيه مصلحة المعلن أو المهيمن.

ثانياً: المعلومات قابلة للمشاركة: تكمن خاصية المعلومات كموجودات في قابليتها للمشاركة بين أي عدد من الاشخاص، أو مناطق التجارة والأعمال، والمنظمات والمؤسسات، ولا يوجد أي تلازم منطقي لحصول نقصان من قيمتها بالنسبة لمستثمريها كنتيجة لتعدد استخداماتها. يمكن أن تكون الموجودات المعلوماتية بحوزتك، وحوزة الغير، وبنفس الخصائص الذاتية والوظيفية، والفرق بينهما هو اختلاف اللغة، "وتؤدي عملية المشاركة في المعلومات إلى مضاعفة قيمتها; وكلما ازداد عدد الأشخاص الذين

---

(1) Toffler, Alvin., **The Third Wave**,United States, Bantam Books(USA), 1980, p5.

(2) حشمت قاسم ، **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**، مرجع سابق، ص31-32.

(3) نبيل علي ، مرجع سابق، ص50.

يستخدمونها، ازداد ثراؤها الوجودي، وعمق توظيفها المعرفي، وازداد حجم المنافع الاقتصادية المستخلصة منها، ومن يمتلك المعلومات الأفضل، سيمتلك فرصة التفوق على الغير، وخاصة المعلومات المهمة، والتي يتم حصرها وراء جدار معلوماتية، ومنع الغير من الوصول إليها، ولا تتوقف المعلومات بخاصية المشاركة بحسب، بل في خاصية المضاعفة والتكرار "[1].

ثالثا: تتسم المعلومات بتوسع تقنيتها وأهمية ركائزها: أصبحت المعلومات وتقنيتها تمثل البنيان والركائز الأساسية للتنمية الصناعية والزراعية والسياحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، والتي تعتمد على تزايد المدخل التقني في الأداء، وبروز تأثيرها."ومن نتاجها انتشار استخدام الإنسان الآلي (الروبوت)(**Robot**) في الإنتاج الصناعي والحجز الآلي التلقائي في المواصلات والفنادق والمطاعم، كما أن مجالات الأمن والدفاع عن الدول والامم في عصر ثورة المعلومات يعتمد مباشرة على تكنولوجيا الفضاء واستكشاف المعلومة واستقرائها وتحليلها واستنتاج مؤشرات مفيدة منها"[2].

رابعا: قابلية نقلها عبر مسارات محددة: يمكن نقل المعلومات بعدة طرق، أو مايطلق عليه بالانتقال الموجه، أو بثها بشكل اعتيادي على المشاع لمن يريد استقبالها، فهي تمتاز بالمرونة أثناء عملية نقلها.

خامساً: تتسم العناصر المادية بالندرة، وهو أساس اقتصادياتها، وتتميز المعلومات بالوفرة، فيسعى منتجوها وضع قيود عليها لتخضع لقوانين العرض والطلب.

سادساً: تزداد قيمة المعلومات بزيادة حجم استخدامها: لا تعاني المعلومات أي استهلاك، كما تعاني الأجهزة المادية. وتزداد قيمة المعلومات كلما زاد حجم استخدامها، ولهذا السبب هناك ارتباط وثيق بين معدل استهلاك المجتمعات للمعلومات، وقدرتها على توليد المعارف، "لذا فإن هناك مسألة جوهرية أخرى لا بد من ذكرها، وهي ترتبط بقدرة صناع القرار على قراءة المعلومات، وسبر محتواها المعرفي، لأن نوعية القرار المصنوع يعتمد على دقتها وموضوعيتها، وقدرة صانع القرار على تفسيرها، وتوظيفها لاتخاذ القرار الصائب للحالة المطروحة أمامه"[3].

سابعاً: المعلومات قابلة للتلف والاندثار: تكون المعلومات عرضة للتلف، أو الفناء مع مرور الزمن، شأنها مثل بقية الموجودات الاقتصادية، وتعتمد سرعة فقدانها للقيمة الكامنة بمفرداتها، وتمتلك عمراً مثمراً وبعداً زمنياً عند المستوى العملياتي، وتقتصر قيمة المعلومات على أحدث البيانات التي تخص الدراسة، وتطرح المنظمة المعلومات التي تجاوزت البعد الزمني لصلاحية استخدامها.

ثامناً: تزداد قيمة المعلومات بزيادة دقتها: "كلما كانت المعلومات دقيقة تصبح أكثر فائدة وذات قيمة

---

(1) حسن مظفر الرزو، **الفضاء المعلوماتي**، مرجع سابق، ص70.

(2) الهادي محمد، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، القاهرة ، دار الشروق، 1989، ص19.

(3) حسن مظفر الرزو، مرجع سابق، ص71.

أعلى، ويعتمد مستوى الدقة في البيانات لحد كبير على طبيعة المعلومات والآلية المقترحة لاستخدامها"[1]. يجب أن تكون بعض أنواع المعلومات دقيقة بنسبة (100%)، لأنه يعتبر مطلب أساسي لصحة استخدامها، كما في الأمور المتعلقة بصحة الإنسان وسلامته، أو في عمر المحركات الخاصة بالطائرات والسفن الفضائية. بينما تقل الدقة لبعض المعلومات إلى مستوى أدنى كما هي الحال مع المعلومات التي تسير دفة الأمور اليومية.

تاسعاً: الشك في المعلومات: يشوب معظم المعلومات درجة الشك وعدم اليقين، إذ لا يمكن الحكم إلا على بعضها بصفة نهائية، لكن يجب أن لا ننظر إليه كدليل على عدم كفاية المبادئ العلمية، أو عدم صحة الافتراضات، أو عدم دقة أجهزة التقاط المعلومات، أو عدم صفاء قنوات تبادلها. وبدد ديفيد هيوم أي أمل للعلم حينما قال: "لايمكن الوصول إلى اليقين، فأقصى ماتستطيع قوانين العلم ونظرياته أن تدعي هو انها احتمالية"[2]. وتفرض الدوافع النظرية والعلمية ضرورة أن تجمع نظم المعلومات بين القدرة على التعامل مع القاطع والمحتمل، مع الواضح والملتبس، مع الحدود الفاصلة ومناطق الضلال المتداخلة، وان نطبق ما يوصي به الحدث والعقل، عندما لا تجدي القواعد والمبادئ حلا قاطعا.

عاشراً: سهولة نسخ المعلومات: إن أهم ما يميز المعلومات هو سهولة نسخها، ويستطيع مستقبل المعلومة نسخ ما يتلقى من معلومات بوسائل ميسرة للغاية، ويشكل ذلك عقبة كبرى أمام تشريعات حماية الملكية الخاصة للمعلومات.

حادي عشر: تزداد قيمة المعلومات عند انضمامها إلى معلومات أخرى: عند انضمام معلومات إلى معلومات من نوع آخر، ربما ستنتج معلومات ذات قيمة عليا، فحينما تتطابق معلومات المصادر، تعد معلومات المصدرين مهمة بحد ذاتها، وستصبح المعلومات المستحدثة من خليطهما المتجانس بالغة الأهمية من منظور سياسي، ولا يمكن في كثير من الأحيان إدماج البيانات والمعلومات وتوحيدها في قالب منطقي سليم، دون تبني سياسية محكمة ترتكز على آلية ذات دلالة عملية، وتترجم فيها المتغيرات المتباينة ظاهرياً لتصبح صورة واضحة لاستثمار الواقع.

إضافة لما تقدم يجب الإشارة إلى أنه إتجه الكتاب في مجال نظم المعلومات إلى تحديد الخصائص العامة للمعلومات و التي تتضمن عدداً من الخصائص الوصفية التي حددها **Burch** و زملائه في عشرة خصائص أساسية للمعلومات كتالي:

1- التوقيت – **Timely** : أي أن يتلقى المستخدم المعلومات خلال الوقت الذي يحتاجها فيه و معنى هذا عدم وصول المعلومات لمتخذ القرارات بعد الحاجة لها بفترة طويلة للإحتمالات تقادمها.

---

(1) نفس المرجع، ص71.

(2) نفس المرجع، ص72.

2- الدقة – **Percision** : أي الدقة في إجراءات القياس المستخدمة في إعداد المعلومات و تشغيلها م تجهيزها و تلخيصها وعرضها.

3- الصحة أو الخلو من الخطأ- **Accuracy** : أي درجة خلو المعلومات من الأخطاء سواء كانت لغوية أو رقمية.

4- إمكانية التعبير الكمي- **Quantifiable** : أي إمكانية التعبير عن المعلومات بالأرقام و النماذج الكمية إذا لزم الأمر.

5- إمكانية التحقق- **Verifiable** : أي درجة الإتفاق فيما بين المستخدمين المختلفين عندما يتفحصون نفس المعلومات، و جدير بالذكر أن الخاصية للمعلومات ترتبط بالموضوعية **Objectivity** ، و تشير الموضوعية في المعلومات إلى الخلو من التحيز، كما تشير أيضاً الموضوعية في المعلومات إلى توافر الدليل الموضوعي القابل للتحقيق.

6- إمكانية الحصول عليها- **Accessible** : أي درجة اليسر و السرعة في الحصول على المعلومات اللازمة.

7- الخلو من التحيز- **Freedom From bias** : أي غياب النية في تعديل أو تحريف المعلومات للتأثير على المتلقي، أو لتحقيق أغراض خاصة.

8- الشمول- **Comprehensiveness** : أي تمامية أو إكتمال المعلومات.

9- الملائمة- **Appropriateness** : مدى إرتباط المعلومات بمتطلبات المستخدم المحتمل لها.

10- الوضوح-**Clarity** : أي خلو المعلومات من الغموض.

وتأسيساً على ماتقدم، يمكن القول أن المعلومات ظاهرة أساسية ومستمرة تدخل في أي نشاط بشري أيا كانت طبيعته، تحدد المعلومات علاقة الإنسان بخالقه، وعلاقته بمجتمعه وبيئته، وعلاقة المجتمعات مع بعضها في السياسة والاقتصاد وإدارة المصالح، وتستمر المعلومات في حالة تطور ونمو خصائصها، ومادام هذا المصطلح يتفاعل مع الفضاء المعلوماتي فلا تتحدد خصائصه ضمن هذه الفترة الزمنية، وسينتج عنها خصائص أخرى تتفاعل مع الأجيال القادمة.

المطلب الثالث : أنواع المعلومات ومصادرها

الفرع الأول: أنواع المعلومات

تختلف طبيعة جمع المعلومات باختلاف المعلومات المطلوبة. فوزارة الدفاع مثلاً تحتاج إلى معلومات عسكرية عن دولة الخصم (قواتها، تعبئتها، تدريبها، تسليحها، جغرافيتها.....). وتحتاج وزارة الخارجية إلى معلومات سياسية، بينما تحتاج وزارة العلوم والتكنولوجيا إلى معلومات علمية، أما رئاسة

الدولة فإنها تحتاج إلى كافة المعلومات التي تتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية..." ويمكن تقسيم المعلومات طبقاً للمستوى الذي يحتاج اليها، إلى"[1]:

أولاً: المعلومات إنجازية: وهي المعلومات التي يحتاجها الإداري في إتخاذ قرار لإنجاز عمل أو مشروع، مثل إتخاذ قرار يتعلق بتعيين موظف، شراء جهاز ...الخ.

ثانياً: المعلومات الإنمائية: هي المعلومات التي يحتاجها الإدراي في تطوير و تنمية القدرات و توسيع المدارك في مجال العمل و الحياة، مثل معلومات التي يتلقاها متخذو القرار في صياغة سياسة تنموية للبلد.

ثالثا: المعلومات التَعليمية: وهي المعلومات التي تحتاجها الإدراة في المؤسسات التعليمية، مثل الجامعات و المعاهد.

رابعاً: المعلومات الإنتاجية: هي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية و في تطوير وسائل الإنتاج لإستثمار الموارد الطبيعية وإمكانيات المتاحة بشكل أفضل، مثل المعلومات الازمة لإنتاج سلعة معينة.

وفي الأخير لابد الإشارة إلى ماهية المعلومات الإحصائية [2]؟

ويقصد بالمعلومات الاحصائية البيانات و المعلومات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الصحية و التربوية و المالية و السكانية و كل ما يتعلق بأحوال المجتمع و نشاطاته ،و تختلف المعلومات الاحصائية من حيث نوعها و طبيعتها باختلاف الظاهرة المطلوب قياسها و دراستها و باختلاف منهجية البحث و الادوات الاحصائية المزمع استخدامها، فاستخدام معادلات كمية مثلا، يتطلب تحويل المعطيات الوصفية الى معطيات كمية من خلال استخدام أساليب احصائية يطلق عليها أدوات القياس ،الا أنه تم التعارف على تصنيف المعطيات الى نوعين: النوع الأول هو المعطيات الكمية، وهي التي تعبر بشكل رقمي عن ظاهرة معينة، و يطلق عليها اسم المعطيات المقيسة **(Measured data)** و تمثل أية فعالية أو أي نشاط، على وفق المدار المنجز، إن هذا النوع من المعطيات يعبر عن ظروف و خصائص السوق أو أية خدمة أو خاصية كما هي عليه دون إجتهاد أو وجهة نظر.

أما النوع الثاني، هي المعطيات النوعية، وهي التي تصف الظاهرة بشكل رقمي ،كما يمكن تنظيم وحدتها حسب اشتراكها في الصفة، و قد تأتي بعض أنواع هذه المعطيات النوعية، كما هو الحال عند استطلاع الآراء، كحصيلة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية للشخص المستجيب **(Respondent)** ، فيكون قيمة البيان معبراً عن شعوره و رغبته وقناعته، و يعتقد أن هذا النوع من المعطيات يساعد فيحل

---

[1] محمد فتحي عبد الهادي، **مقدمة في علم المعلومات**، القاهرة ، دار غريب الطباعة والنشر والتوزيع 1984،ص14 .

[2] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **الأساليب الإحصائية التطبيقية**، عمان ، دار الشروق العربية، ط1، 2008 ،ص18-19 .

العديد من المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية، لأنها هي التي يعتمد عليها عملياً من قبل الأفراد في إتخاذ قراراتهم.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات

تعد المعلومات بأنها كافة الأخبار والمواد والوثائق التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة، لذا فإن المعلومة لها ارتباط بالمصدر، وله الدور الكبير في إيجادها ونقلها.

المصدر: "هو أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال وتفسيره، والمصادر كانت أول الكلام، كقولك الذهاب والسمع والحفظ، فنقول ذهب – ذهاباً، وسمع– سماعاً، وحفظ – حفظاً"[1]. والمصدر"هو من مصادر الأفعال ومستمر في فعله"[2].

عرف المصدر في العصر الحديث بأنه" المنبع الذي تأخذ منه المعلومات"[3]. وعند جمع هذه المعلومات من مصادرها المختلفة، وإجراء عملية الدمج والتقاطع عليها، واخضاعها لعملية التقويم والتفسير، ستصبح هذه المعلومات حقائق، أو معارف، ويجب أن توثق وتثبت في كتب ونشرات، أو اقراص ألكترونية أو شرائح سمعية وبصرية، ومايطلق عليه بوعاء المعلومات.

يعد الوعاء: "هو ظرف الشيء، وجمعه أوعية، ووعي الشيء في الوعاء أي جمعه فيه". وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعاءين من العلم) ; أراد الكناية عن محل العلم وجمعه، فاستعار له الوعاء، والوعاء أشمل من المصدر، والمصدر "اشتق من الفعل ووضعت مشتقاته في وعاء"[4].

يشمل مصدر المعلومات مرسل المعلومات، أو الشخص المسؤول عن إيصال المعلومات، وهذا لا يكفي من دون تدخل عناصر أخرى من قنوات أو وسائل الاتصال. لذا فإننا نرى أن قناة الاتصال المستخدمة في حقل الاتصال هي قرب دلالة على عبارة المصدر المستخدمة في حقل المكتبات والمعلومات.

تمثل مصادر المعلومات "جميع الأوعية والوسائل، والقنوات التي يمكن عن طريقها نقل المعلومات إلى الجهة المستفيدة منها منذ نشوئها وحتى عصرنا الحالي; ويعني هذا في مجال علم المكتبات

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، **لسان العرب**، تصحيحي أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، دار احياء التراث العربي، ط1، ج7، 1996، ص302.

(2) نفس المرجع، ص302.

(3) نفس المرجع، ص303.

(4) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، تدقيق يوسف البقاعي، بيروت، مؤسسة الاعلمي، ج3، 2005، ص4320.

والمعلومات كل مايمكن جمعه، أو حفظه وتنظيمه، واسترجاعه بغرض تقديمه إلى المستفيدين"[1].

ويمكن أن تكون مصادر المعلومات بأنها:" نظام اتصال في أي وسط يعتمد على فئتين أساسيتين من مصادر المعلومات، قد تكون إحداهما وثائقية تمد المستفيدين بالمعلومات سواء كانت في المكتبة أو في أحد مراكز المعلومات، أو كجزء من خدمات المعلومات، والأخرى غير وثائقية، أو ما تعرف بالشخصية أو الغير رسمية، والتي تمثل فرد أو هيئة لديها القدرة على اعطاء ردود موثق فيها للإجابة عن الاسفسارات العلمية أو التقنية"[2].

ويرى آخرون أن مصادر المعلومات "تشمل كافة المواد التي تحتوي على معلومات يمكن الإفادة منها لأي غرض من الأغراض"[3]. لكن التطورات الكبيرة في مجال النشاط العلمي التي حدثت في القرن العشرين "انعكست على إيجاد مصادر تكون أقل كلفة وأكثر استيعابا للمعلومات، لحل مشاكل المكتبات ومراكز المعلومات"[4].

تعد العمليات الفنية الحديثة المتبعة لجمع المعلومات من مصادرها وإرسالها إلى مراكز المعلومات من الأمور المهمة في العصر الحالي، نظراً لما تقوم به من اختيار وتجميع وتحليل المعلومات باعتبارها مسؤوليات أساسية، وتركز على التكشيف والاستخلاص والإفادة منها في مراكز المعلومات.

اختزلت المسافات وفتحت افاق جديدة بين الانسان وتقنيات الاجهزة الحديثة مع بداية ثورة المعلومات وولادة علوم جديدة في ارحام العلوم التقليدية المعروفة وظهور التخصص الموضوعي والتداخل مابين العلوم ناهيك عن ظهور الحاسبات في الجيل الأول عام (1948 م) وما رافقها من تطورات في صناعة وتطور وسائل الاتصال عن بعد والتي ربطت بقاع العالم بعضها بالبعض عبر شبكة من الاتصالات للمعلومات السمعية والبصرية والنصية، وتمكن فكر الانسان المبدع من تحويل الكلمات المكتوبة إلى اشارات رقمية تتعامل مع الحاسبات، وإلى اشارات قياسية تتناقلها وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية. وأصبحت المعلومات اكثر اتاحة وتنوعت كمياتها واوعيتها، وصارت مصادر المعلومات التقليدية في المكتبات لا تسد ولا تشبع حاجات المستفيدين، واتجهت الانظار إلى خارج اسوار المكتبات، واتخذت المعلومات سلعة ورأسمال جديد وبات التعامل معها كمورد استراتيجي في الحياة الاقتصادية مما جعلها ان تتأقلم وتتوائم مع بيئة تكنولوجية جديدة قادرة ان تلبي الاحتياجات المتعددة والمتنامية للمجتمع.

تعددت أشكال مصادر المعلومات التي جاءت عبر مراحل التاريخ فمنها: "قد تكون وثائقية رسمية، أو غير رسمية، وغير وثائقية صادرة من جهة، تعتمد تلك الجهة المسؤولة عن إصدارها، سواء كانت

---

(1) عامر إبراهيم قنديجلي ، ريحي مصطفى عليان ، إيمان فاضل السامرائي ، **مرجع السابق**، ص13-14.

(2) قاسم حشمت ، **مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات**، القاهرة،(ددن)، 1988، ص15.

(3) عامر قندلجي ، محمد الخفاجي، التوثيق، **هيئة المعاهد الفنية**، بغداد،(ددن)، 1992، ص33.

(4) قاسم حشمت ، **المكتبة والبحث**، القاهرة، مكتبة غريب، 1983، ص58.

حكومية، أو منظمات إقليمية أو دولية.

إضافة إلى ما ورد آنفا، يمكن تلخيص مصادر المعلومات إلى ما يأتي "[1]:

أولاً: المصدر التاريخي: يشمل المعلومات المنشورة و الغير منشورة و المحفوظة التي تجمع من قبل أجهزة الدولة أو الهيئات العلمية أو مراكز البحوث، مثل: الإحصائيات و النشرات التي تصدر عن وزارة التخطيط المتعلقة بجميع الفعاليات الصناعية و الإجتماعية في الدولة، و كذلك ما يتوفر في المكتبات الرسمية و العامة من كتب و مطبوعات تضم معطيات إحصائية، وهذه المصادر تكون على نوعين:

أ- مصادر تاريخية أولية أو أصلية: و تشمل جميع مصادر المعلومات التي تقوم بجمعها و نشرها الجهات ذات العلاقة، كما هو الحال مع مكاتب الإحصاء و التعداد المركزية و العديد من المؤسسات و الدوائر الحكومية، مثل الإحصاءات الخاصة بالزواج و الطلاق.

ب- مصادر تاريخية ثانوية: وهي الجهات التي تعتمد في جمع المعلومات على جهات أخرى، إلا أنها تقوم بطبعها و نشرها بعد إستلامها من المصادر الأصلية، كما هو الحال مع المنظمات الدولية و الإقليمية التي تقوم بنشر المطبوعات الإحصائية التي تستلمها من دول الأعضاء.

ثانياً: المصادر الميدانية: و تخص المعطيات التي يتم جمعها من وحدات المجتمع الإحصائي ميدانياً بصورة مباشرة بواسطة إستمارات و جداول إحصائية تعد لهذا الغرض، وهناك أسلوبان لجمع المعطيات الميدانية هي:

أ- أسلوب المسوحات الشاملة و التعداد، والذي يشمل كافة وحدات المجتمع الإحصائي.

ب- أسلوب مسوحات العينة، التي بموجبها يتم جمع معطيات من جزء (عينة) من المجتمع الإحصائي، بطريقة تكون ممثلة لخصائص المجتمع.

ثالثاً: بنوك المعلومات: يتم الحصول على المعلومات المطلوبة من عدد من بنوك المعلومات العالمية أو الإقليمية أو الخاصة أو المحملة بالمعلومات على أجهزة الحواسيب المتوافرة من خلال التعامل مع شبكات المعلومات المتاحة على الشبكات المحلية و العالمية.

رابعاً: الشبكات الدولية: حيث يمكن الآن الحصول على المعلومات المطلوبة من مصادرها الأصلية من خلال شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) و التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

إلا أن هذه المصادر يمكن تقسيمها مادياً وعبر التاريخ إلى نوعين"[2]. أحدهما يمثل الحالة التاريخية لمصادر المعلومات، واما الثاني يمثل التطور النوعي لها، والشكلين التليين يوضحان مصادر وأوعية المعلومات وتطورها نوعيا وتاريخيا.

---

(1) عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، مرجع سابق، ص19 .

(2) عامر إبراهيم ، و ربحي مصطفى ، و إيمان فاضل، **مصادر المعلومات**، مرجع سابق، ص15-30.

الشكل : يوضح مصادر وأوعية المعلومات عبر مراحل التاريخ

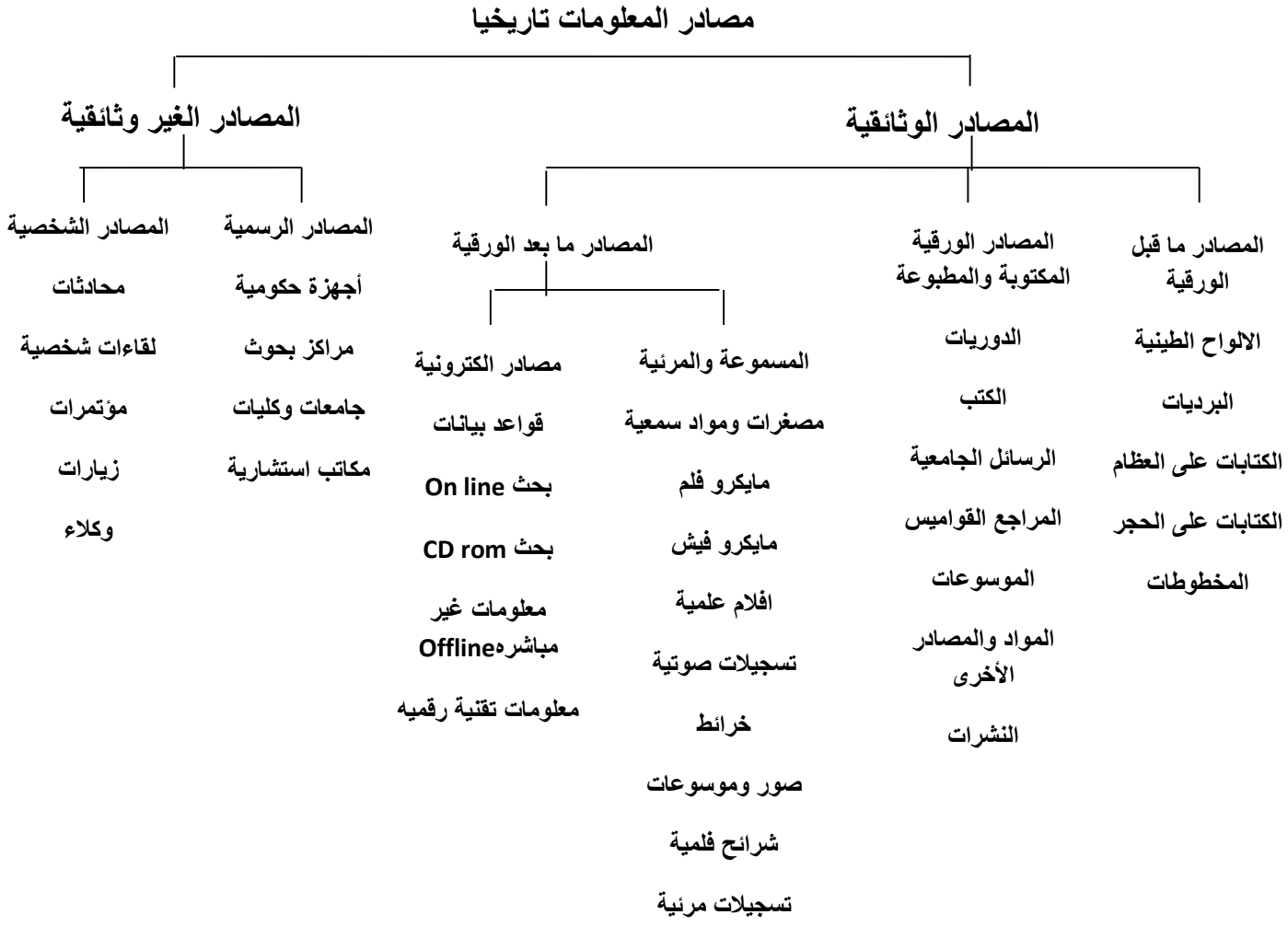

المصدر: عامر، مصطفى ابراهيم ،فاضل ربحي، إيمان السامرائي: **مصادر المعلومات**، 2000 ص 16 – 21.

الشكل : التطور النوعي لمصادر المعلومات

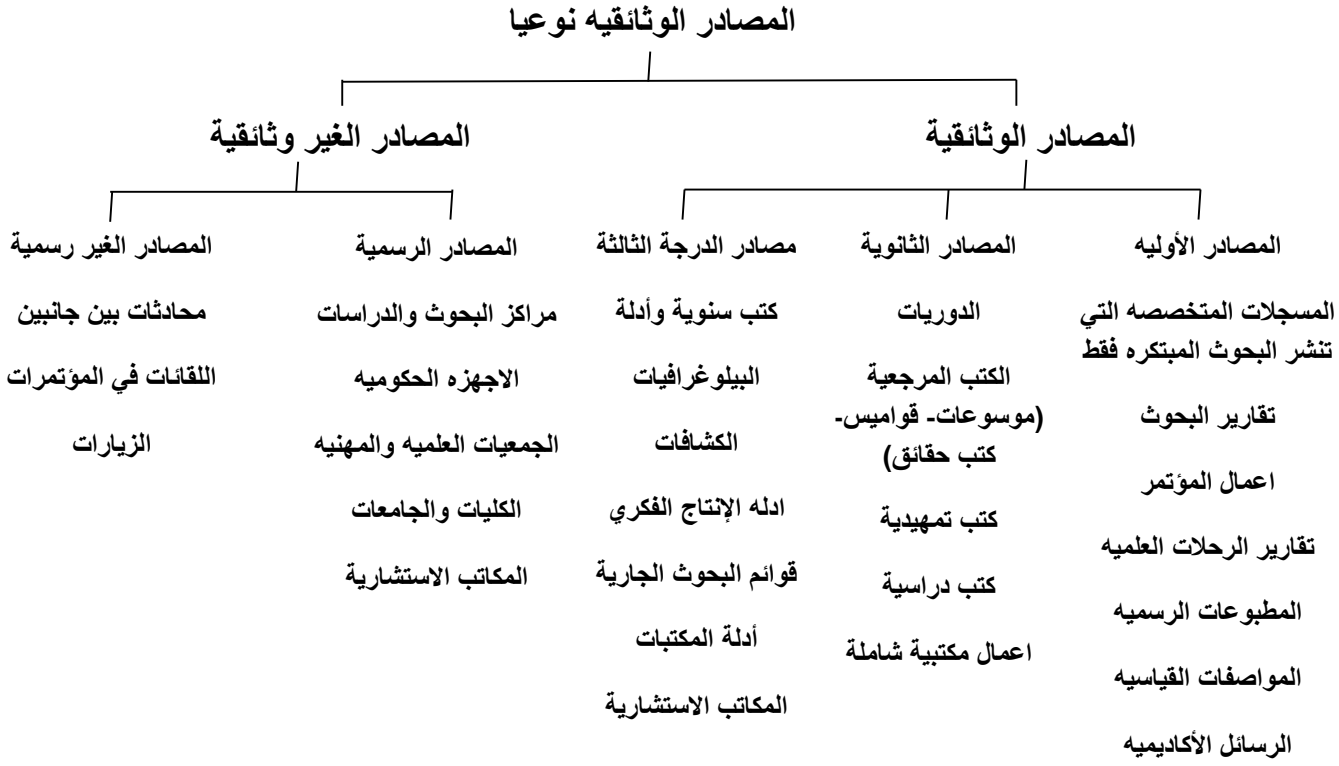

المصدر : محمد فتحي عبد الهادي: مقدمه في علم المعلومات، 1984، ص84 .

تتواجد مصادر عديدة للمعلومات في عصرنا الحالي، منها: "الدوريات، والكتب، وتقارير البحوث، والبيانات، والأوراق المقدمة إلى الندوات والمؤتمرات، والرسائل الجامعية، وبراءات الاختراع، والمعايير الموحدة، وكذلك النشر المصغر، وهو ما يعني إعادة تسجيل النصوص المكتوبة على هيئة كتب ودوريات في شكل مصغر، أو جيل معلومات جديدة في شكل مصغر، مثل الميكروفلم، والميكروفيش، والشرائح، والأشرطة، والأقراص، وغيرها"[1].

تتواجد في دول العالم المختلفة "حوالي (116) مكتبة قومية، يبلغ رصيدها من المجلدات حوالي (160) مليون مجلد، ويوجد ما يقارب من (120) وكالة أنباء دولية ووطنية تعمل في مجال المعلومات والأخبار، وتبث يومياً أكثر من نصف مليون خبر ومعلومة، ربعها على الأقل مسجل بالصوت والصورة"[2].

---

(1) محمد فتحي عبدالهادي ، **مقدمة في علم المعلومات**، مرجع سابق، ص38-40.

(2) فاروق أبو زيد، **انهيار النظام الإعلام الدولي من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد**، القاهرة: مطابع أخبار اليوم، ط1، 1991، ص13.

توفر الأقمار الصناعية كمّاً كبيراً ومتنوعاً من المعلومات التي تفيد في كافة مجالات التنمية بشكل مباشر، وبدونها لا تستطيع أي دولة نامية أن تخطط على نحو فعال لبرامجها التنموية المختلفة، "وغالبا ما تتاح المعلومات من هذه المصادر بسهولة للشركات التابعة للدول المتقدمة، وتحجب المعلومات الهامة عن الدول النامية"[1].

المبحث الثاني : المعلومات بإعتبارها من أركان إقتصاد المعرفة

رافقت المعرفة منذ القدم المعلومات، وتحدث عنها الفلاسفة والمفكرين بمختلف الأطياف البشرية، وأكد عليها القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وكان لها الدور المؤثر في تطوير المجتمعات وبمختلف الجوانب الإنسانية.

دخل العالم عصر ثورة المعلومات، والتي غطت نشاطاتها كافة أرجاء المعمورة، وتفاعلت مع كافة العناصر التي رافقتها، والمعرفة هي جزء من تلك العناصر، لذا نجد أن المعلومات قد دخلت عنصر رئيسيا في فهم مصطلح المعرفة، وأن تقسيم المجتمعات وفق المراحل التطورية عبر العصور التاريخية بأشكالها الثلاث (الزراعية – الصناعية – المعرفية)، إلا لتشخيص المستوى المعلوماتي والمعرفي لتلك المجتمعات، وبينما تميزت معلومات المجتمع الزراعي بالبساطة والقلة، والتي تم مناقشتها في الفصل الأول، إلا أنها وضعت القواعد والأساسيات لاتساع وتوافر المعلومات والمعرفة ذاتها، وهي التي نقلت العالم إلى المجتمع الصناعي، وإن ازدياد هذا الاتساع والتوافر هو الذي حقق الانتقال الفعلي إلى مجتمع ثورة المعلومات، أو ما يطلق عليه مجتمع المعرفة. فالمعلومات هي المادة الأولية الأساسية وثمرتها هي المعرفة.

استخدم مصطلح المعرفة بصورة واسعة، وجاء نتيجة لتراكم معلوماتي نشأ بخواص متطورة لا تحتاج سوى بذل الجهود من أجل تنظيمه وتوظيفه، وبما يجعله أكثر تيسيرا وفاعلية وكفاءة. ولكي يحاط موضوع المعرفة وعلاقته بالمعلومات وما لهما من علاقة في عملية صنع واتخاذ القرار بشمولية أكبر، فلابد من تصنيفه من قبل الباحث إلى ثلاثة مطاليب: يشمل المطلب الأول مفهوم المعرفة وأهميتها، ويبحث المطلب الثاني المعرفة كحقيقة معلوماتية وعلمية، أما المطلب الأخير فيدرس المعرفة ودورها في صنع واتخاذ القرار.

---

[1] محمد فتحي عبدالهادي ، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات**، مرجع سابق، ص31.

المطلب الأول : مفهوم المعرفة وأهميتها

وجد الباحثون المتخصصون في دراسة موضوع المعرفة مفاهيم كثيرة لها، وخاصة بعد ظهور الثورة التكنولوجية في القرن التاسع عشر، وتعززت خلال القرن العشرين.

تطورت تلك المفاهيم التي تتعلق بمصطلح المعرفة بعد ثورة المعلومات، وقد أدلى كثير من الباحيثين المتخصصين في تعميق مفومها الجديد.

عرف "توربن وبوتر" **(Turban&potter)** المعرفة على أنها: "المعلومات التي يتم تنظيمها ومعالجتها لغرض الفهم، والدراسة، والممارسة، والتعلم، ومن ثم التطبيق في الأعمال، أو لحل المشكلات وانجاز العمل"[1]، لكن فيرناندیز **(Fernandez)** ينظر إلى المعرفة على أنها: "اختلاف عن البيانات والمعلومات بنظرتين: الأولى تعد المعرفة في المستوى الأعلى في الهرم الإداري، ثم المعلومات في المستوى المتوسط، فالبيانات في المستوى الأدنى، وبهذا فإن المعرفة تكون ذات قيمة أعلى من الاثنين. أما الثانية فتعرف المعرفة بأنها الاعتقاد السائد للعلاقات حول المفاهيم ذات العلاقة ضمن نطاق محدود.

فالمعرفة تساعد في انتاج المعلومات من البيانات، المعلومات ذات القيمة الأكبر من معلومات ذات قيمة أقل"[2] .

فيما يشير "دافت"**(Daft)**على أنها "خلاصة المعلومات المستحصلة بعد أن جرى ربطها بمعلومات أخرى تم تحليلها، وتفسيرها، ومقارنتها بما يراد معرفته"[3].

لكن دروش عرفها: "بأنها مجموعة مستخلصة من المعلومات، مرتبطة بمجموعة معلومات أخرى لتصبح معرفة يستخدمها الإنسان، فالكتب تحتوي على المعلومات ولا تصبح معرفة ما لم يستوعبها العقل، ويستخدمها في موضع التطبيق العملي، والمعرفة مخزونة في عقول العاملين في المنظمة وليس في قاعدة البيانات"[4]. ويرى "فايل إدموند"**(Vail Edmond)** أن المعرفة: "هي رأس مال فكري وقيمة مضافة، ولا تعد كذلك إلا إذا اكتشفت واستثمرت من قبل المنظمة، وتم تحويلها إلى قيمة لخلق الثروة من خلال التطبيق"[5].

---

(1) Turban, E Fraim, Rainer, Dr, R. Kelly,& Botter Richard. E(**Introduction To The Information Technology**), Acid Free Paper, USA,2001, P.326.

(2) Fernandez et al,. Fernandez, I. B., Gonzales, A,& Sabherwal, R. " **Know Lealge Management; Challenges, Soulution, and Teehnogies**" Ied, Pearson Prentice Hall, New Jersey,2004. P.12-13.

(3) Daft, L. Richard(**Organization Theory and Design**), South- Western, Collage Pub. Cincimanti, Ohio.2001, P258.

(4) دروش سعد زناد ، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة, المجلة العربية للتعلم التقني**, المجلد (18), العددان (2-1). 2001.

(5) Vail, Edmond F., **Knowledge Mapping Getting Standard With Knowledge Management**, ISM,1999, p.16.

ويشيران لدون ولدون(**Laudon, K &Laudon, C**) أن المعرفة: "عبارة عن بناء فكري ينشأ من خلال قوة العقل البشري"[1]، لكن "جوزيف بدارسو" (**Badarco**) يرى أن المعرفة هي: "الحكمة أو الخبرة الهندسية أو التسويقية التي يمكن أن تُعدُّ عامل مهم في نجاح الشركات، وهذه الخبرة ممكن بيعها، أو استخدامها في تطوير منتج أو صناعة منتجات جديدة"[2].

أما محجوب فيشير إلى المعرفة على أنها: "مجموعة من المعاني والمعتقدات والمفاهيم الذهنية للإجابة عن تساؤلات الإنسان وتحقيق طموحاته ورغباته وابداعه، لمعرفة واستدراك الأمور والأشياء المحيطة به"[3].

وتأسيساً على ما ورد آنفا، فإننا نجد من الصعوبة وضع مفهوم موحد وشامل لمصطلح المعرفة، بسبب اختلاف وجهات النظر لدى الكتاب والمدارس التي ينتمون إليها، ولكن كان جل تركيزهم يشير إلى أن المعرفة مجموعة متراكمة من المعلومات والأفكار، ومن هنا يتضح بأن المعلومات والأفكار لها دور بارز في انتاج وتطوير المعرفة لدى المنظمات.

ومهما تكن الصعوبات والاختلافات في الآراء والأفكار لدى الباحثين، فإن المعرفة في رأي الباحث: هي ناتج الدراسة والتحليل والتقويم للمعلومات والبيانات، يضاف إليها المهارات والخبرات والحكمة والذكاء والقدرات المعرفية الضمنية والواضحة.

تعد أهمية المعرفة باعتبارها المصدر الاستراتيجي الأكثر ضرورة في تعزيز وبناء الميزة التنافسية، "وتؤكد بعض الدراسات على أن المعرفة هي القوة والثروة الأكثر أهمية في ظل ثورة المعلومات وعصر المعلوماتية"[4]. فيما يشير البعض إلى أن "المعرفة أصبحت قوة استراتيجية كبيرة في الدول الغربية، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ودول أوربا بصورة خاصة، كما وأنها تشكل ميزة استراتيجية في أي مكان على المدى البعيد في مجال الإدارة والتكنولوجيا"[5].

ومع انطلاقة الألفية الثالثة أصبحت المعرفة المورد التنظيمي الحاسم الذي يحقق التحدي والمنافسة. "ولهذا السبب لجأت كثير من المنظمات إلى تقوية وتنمية المعرفة المتوفرة لدى أفرادها العاملين، واعتبرتهم موجوداً معرفياً في المنظمة"[6].

لقد أظهرت الاكتشافات العلمية المتسارعة أهمية الدور الذي باتت تلعبه المعرفة على كافة الأصعدة

---

(1) Laudon Keneth and Laudon Clane, **Management Information Systems**,7 th Ed, India Person Education,2002,p.20.

(2) Badarco, Joseph L,. **The Knowledge Link**, Harvard Businss School, USA,1991 ,p14.

(3) محجوب وجيه ، **البحث العلمي ومنهاجه**, بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر،2002، ص20.

(4) حسين عجلان حسن ، مرجع سابق، ص15.

(5) سعد غالب ياسين ، **الإدارة الاستراتيجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998، ص22.

(6) Hitt, Michal A, Ireland R, Hoskissom, **Strategy Management**, USA, 2001. P20 .

والمستويات، "فكثرت الأبحاث الهادفة إلى امتلاك المعرفة واستثمارها، وضرورة تحديد الإطار العام للاستراتيجية الملائمة لإدارتها"[1]. كما إن" المعرفة تمكن معظم العلاقات التنظيمية من مد جذورها لوجود الثقة المستندة التي تعتمد على السلوك التنبؤي نتيجة التفاعلات التي ينتج عنها فيما بعد اكتساب المعلومات المتعلقة بموقفما في المنظمة"[2].

يقول كل من "لدون ولدون" **(Laudon&Laudon)** "عن أهمية المعرفة: أن المنتجات هي السلع والخدمات، والمعلومات التي يقدمها المتنافسون بأقل الأسعار المستندة إلى المعرفة المتميزة، وأن معرفة – كيف **(Know-How)**، تعد المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، كذلك فإن الموجودات المعرفية تمثل موجوداً جوهرياً فعالاً واستراتيجياً للمنظمة، وهي أهم من الموجودات المالية والمادية لتأكيدها على تحقيق البقاء والتنافس"[3].

إن وجود معلومات مشتتة في عدة مصادر لا يشكل إضافة حقيقة للاقتصاد أو تطوير المنظمة، "باعتبار أن المعلومات والبيانات المجردة لا تكون ذات فائدة مالم يتم تحليلها وتقويمها ووصفها في إطار مفهوم وسياسات محددة، وحينها تصبح المعرفة ذات قيمة لأنها بهذة الصيغة يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات ومنتجات مختلفة ذات منفعة للفرد والمجتمع والمنظمة"[4].

ومما تقدم يتضح لنا أن المعرفة باعتبارها فكرا متطورا ومصدرا استراتيجيا حظيت بالبحث والدراسة من قبل الباحثين ومراكز الدراسات، لأهميتها باعتبارها القوة والثروة المكونة للمنظمات، والأداة الفاعلة لتطورها ونجاحها على صعيد المنافسة والاعمال.

المطلب الثاني : الحقيقة العلمية بين المعرفة ونظام المعلومات

أشار بعض الباحثين المتخصصين في مجال دراسة المعرفة على أنها حقيقة معلوماتية، ومنهم "غانارد و نيومان" **(Ganard&Newman)** اللذان قالا: "أنها تمثل القدرة على التعامل مع المعلومات وتوظيفها لتحقيق هدف معين"[5].

لكن" بورجر"**(Burger)** يرى بأنها: "المعلومات المطبقة والمستخدمة لإخراج النتائج"[6].

---

(1) حسين عجلان حسن ، مرجع سابق، ص16.

(2) Stephen P, Robbins, **Organization Behavior**, 9 th Ed, Eighteenth Printing.2001, P.399 .

(3) Laudon& Laudon Kenneth, **Management Information Systems**, 6 th Ed. USA.2000, P434-435 .

(4) حسين عجلان حسن: **استراتيجيات الإدارة المعرفية لمنظمات الأعمال**، مرجع سابق، ص16.

(5) Newman& Ganard, **A Frame Work For Characterizing Knowledge Management, Method, Practice and Technologies**, George Washington University.2000,p6.

(6) Burger, P, **Critical Success Factors of Knowledge Management in the government Enterprises; Acase Study of Success At The Apartment of Commerce**, Department of

أما "توماكمان" (**TomBackman**) فيقول أنها :"معلومات منظمة قابلة للاستخدام في حل مجموعة من المشاكل المعينة"[1].

فيما يصفها"خاندوال" (**Khanddwal**)" بأنها المعلومات المكملة بتجارب وسياق الكلام، والتفاسير، والبديهية، والتفكير العلمي المنطقي، والإبداع"[2]. لكن بطرس يقول:"بالرغم من العلاقة الجدلية الكامنة ما بين المعلومات والمعرفة، لكن الأولى تؤدي إلى انطلاق الثانية، والأمر يتطلب كثير من الدراسة، والبحث، والاستفسار ليقودنا بالتالي إلى المعرفة وشروط استيعابها"[3].

لكن "هافنار" (**Hafner**) يقول بأنها:"قاعدة من المعلومات التي يمكن أن تنقل وتحول الدولة من موقع إلى آخر"[4].

فيما إشارة العنزي على أنها: "معلومات عن العاملين والزبائن، وقاعدة للبيانات المهنية، ونماذج للتحليلات، والحلول الناجمة للتفاعل مع المشاكل"[5].

لكن كون المعرفة حقيقة علمية هي إنطلاقا من المسوغات التي تتعامل مع مسائل معالجة البيانات والإحصائيات والإشارات والرموز، وتداول وتوسع ورود المعلومات والحقائق في مقدمة الأمور التي تبنى عليها المعرفة.

يرى بعض الكتاب في مجال المعرفة علاقة بينها وبين الجانب العلمي لاقترانها بالحقائق العلمية، لذلك يصفها "ميرتا و فوربارك" (**Mertins&Vorbeck**) بأنها: " امتلاك القيمة التي يمكن أن تحدد مابين الصواب والخطأ، وتبنى عليها النظريات والأفكار المسبوقة"[6].

لكن "هيلين وأوثر" (**Heylighen&Others**)، وضحوا المعرفة كحقيقة علمية بأنها: "نوع من

Commerce, USA, www. systaley. com,2009. P.2-3

(1) Tom Backman; **Creating Business Valu From Knowledge Management, Management, Concept**, Viennapub., Virginia, USA.2001,p6.

(2) Khanddwal K**, Aknowledge Management Survey of Australian Lawfirms**, University of Western Sydney, Australia,2003. P.3-4.

(3) أنطوان بطرس، **المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص207.

(4) Hafner, A., **Knowledges Blindsbot; Asystem Theory Prespective On Knowledge Creation and Learning**, Austruraliawww. oecd. org,2003. P.1-3.

(5) سعد العنزي ، **رأس المال الفكري الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين**, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد, المجلد(8), العدد(25)، 2001،ص128.

(6) Mertins K.& Heisig P. Vorbeck, **Knowledge Management; Best Practice in Urpe**, Springer Verly Pub. Heidelberg, Berlin.2001. P.76-77

المصطلحات والعمليات والحقائق الرياضية والحسابية والتي تساعدنا على الفهم والتصرف بموجبها"[1].

فيما يرى"بريون" **(Brian)** من الناحية التقنية العلمية بأنها: "قدرات تقنية تتمكن المنظمة من توظيفها لتحقيق أهدافها وفق التخطيط المرسوم"[2].

لذا فإن المعرفة، وكما جاءت في وصف الباحثين بأنها تراكم معلوماتي طور بالتجربة والبحث والاستنتاج، ويمكن أن تكون مواردها وانتاجها حصيلة عمل حسابي، أو تقنيات، وهذا مما يؤكد على أن المعرفة هي نتاج من معلومات متراكمة أو متفاعلة مع معلومات أخرى لانتاج شيء جديد وفق منظور علمي تطوري قد يكون رياضياً أو تقنياً.

أما من وجهة نظر الباحث "لعروسي سيدعلي"، فإن المعرفة هي حقيقة معلوماتية علمية مرتبطة بموضوع معين مبني على أساس تفاعل البيانات والحقائق، وقد تتعرض إلى تجربة أو عملية رياضية أو عملية تقنية داخل أجهزة الحواسيب تؤدي بعد التحليل والمناقشة إلى موضوع جديد.

وفي هذا الصدد فلا أحد يستطيع أن يتجاهل بأن المعلوماتية هي حوسبة إلكترونية للمعلومات أو مكننتها، ألم نقل أنها انتاج لقيمة إضافية عن طريق حوسبة البيانات في حالات والمعلومات في حالات أخرى، وبالتالي تمثل التجهيزات والتعاملات التكنولوجية، خزنا ومعالجة واسترجاع.

وحينما حاول بعض الباحثين أن يؤطر المعلوماتية بثلاثة أبعاد رئيسية عبر عنها ما يسمى (المزيج المعلوماتي) وهذه الأبعاد شملت: "المكونات المادية، والبرمجيات، والمواد المعرفية".[3].

فإننا نجد بالنتيجة أن حقل المعرفة والجانب التكنولوجي العلمي هما الضلعان الأساسيان من مجموع الأضلاع الثلاثة للمعلوماتية، فهذا يؤكد حقيقة ما قلناه سابقاً بأن المعرفة هي حقيقة معلوماتية علمية، لكن لا يعتبر تحديداً للمعرفة بقدر ما يكون قاعدة انطلاق في فضاء واسع لتكون مجالاتها ذات عملية شمولية لكافة الاتجاهات.

نحن نؤكد أن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ساهمتا في وضع إطار عام شامل وعلمي ومنهجي استفادت منه المعرفة في كافة نشاطاتها، وبنفس الوقت يجب أن نعطي للمعرفة أولوية كبيرة لكونها الابن الشرعي البكر للمعلومات في تسيير الحياة العامة لكي يضفي إحساساً وقيمة لهذا الابن، ليكون أحد الوسائل المنهجية الفاعلة للتطور المعلوماتي الاستراتيجي، ولتكيف مع حالة واقعية جديدة ومفيدة في ظل المتغيرات التي غطت العالم.

وفي هذا الصدى فإننا أشرنا إلى أن ثورة المعلومات تؤدي إلى انطلاق ثورة المعرفة، ونحن نقول

---

(1) Heylighen& Others, **Epistemology**, Brincibia Cybenelica,1995. P2-3

(2) Brian, N, (**Modeling Knowledge Management**) Santaclara" CA" March, 1999, P.66-67.

(3) حسين عجلان حسن ، **استراتيجيات الإدارة المعرفية**، مرجع سابق، ص35-36.

ونضيف إلى أن ثورة المعرفة هي التي طورت وأنعشت ثورة المعلومات ووسعت فضائها الأول، لتغطي كافة أجزاء المعمورة.

وكحصيلة فإن المعلومات مرتبطة بالبيانات من جهة، وبمصطلح المعرفة من جهة أخرى عبر منظومة يدوية أو تكنولوجية، وإن المعرفة هي حصيلة مهمة ونهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل صانعي ومتخذي القرار، والشكل التالي يوضح علاقة البيانات والمعلومات بالمعرفة.

الشكل: يبين علاقة البيانات والمعلومات والمعرفة

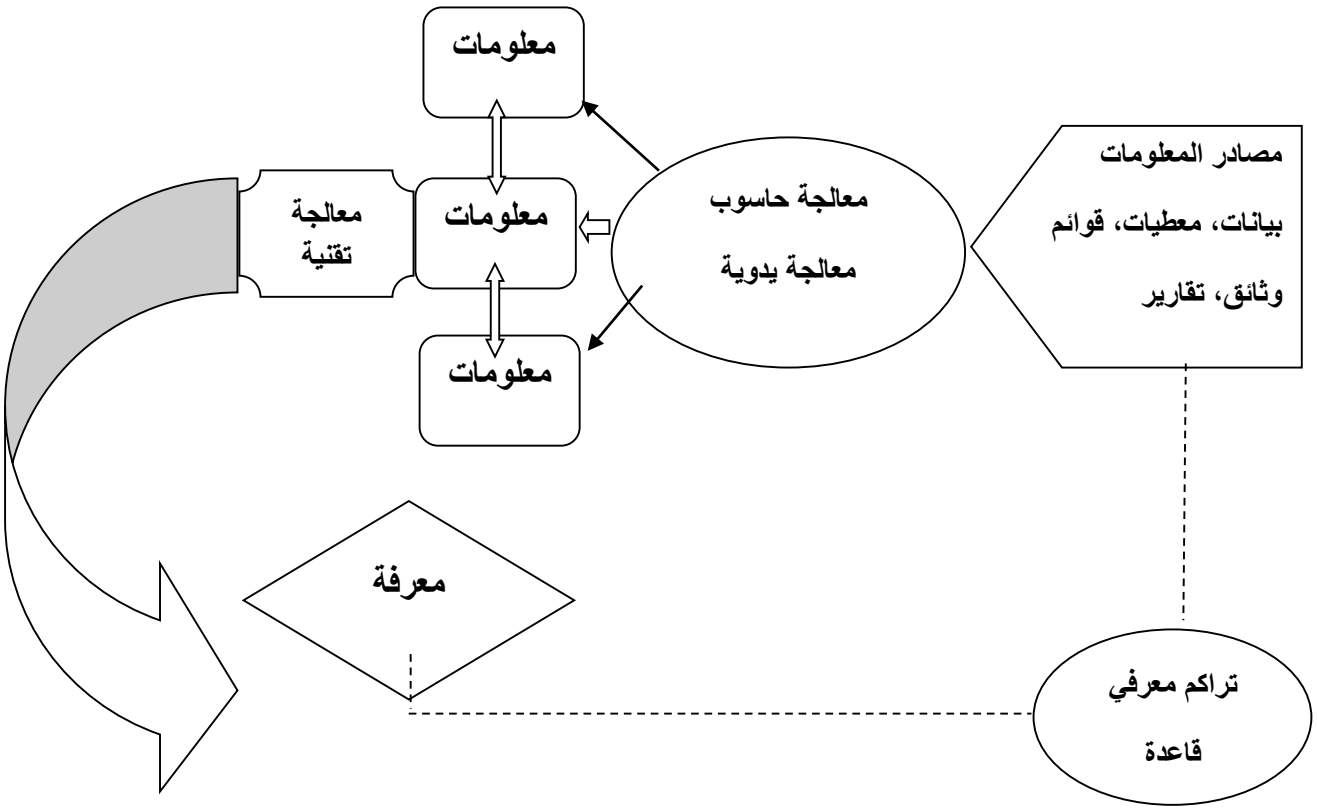

الشكل من تصميم الباحث لعروسي، س.

المطلب الثالث: صناعة القرارات وأثر المعرفة في إتخاذها

تعد المعرفة من الأمور الأساسية التي يجب أن يتوسم بها صانعوا ومتخذوا القرار، وتأتي هذه المعرفة عن طريق التدريب والممارسة والاحتكار، وتتولد نتيجة المعلومات المكتسبة، والتي تطور ضمنياً أو ظاهرياً.

ولأجل الوقوف على ذلك فلا بد من عرض آراء وأقوال بعض الباحثين في هذا المجال، ففي رأي " ألتر ستيفن" **(Alter)** يرى أن المعرفة: "هي مزيج من مواهب، وأفكار، وقواعد، وإجراءات تقود إلى الأفعال والقرارات"[1].

فيما وصفها "إين" **(Ian)** بأن المعرفة: "هي الحلقة الثالثة من المراحل الأربعة لسلسلة البيانات نحو الحكمة، فعندما تنظم البيانات لغرض معين، وتوضع في محتوى خاص تصبح معلومات، وعندما تحلل المعلومات لتكشف أنماطا غير اعتيادية، اتجاهات متخفية، وتوقعات في البيانات والمعلومات تصبح معرفة، وعند تراكمها من مختلف الاتجاهات وتطبيقها ينتج عنها الحكمة، والتي يتم تطبيقها في مواقع الحياة الاعتيادية في صنع القرارات"[2].

فيما ركز "ويت و موير" **(Wit&Meyer)** على أن المعرفة: "هي مجموعة من القواعد الشاملة المتمثلة بـ: اعرف-كيف**(Know-How)**، واعرف بماذا **(Know-What)**، واعرف أين **(Know-Where)**، واعرف لماذا **(Know-why)**، واعرف متى **(Know-when)**، واعدا أن المعرفة وفق هذه القواعد تستند إلى الذكاء، والخبرة التكنولوجية، وفهم التطورات الاقتصادية والسياسية للوصول إلى صناعة القرار"[3].

وفي هذا المجال يذكر "درو" **(Drew)**، "أن المعرفة تستخدم من قبل الخبراء والاختصاصيين"[4] فيما عرفها "كارل إريك سفيبي" **(K,E,Sveiby)** بأنها:" المعرفة المجسدة والتي هي صفة الخبراء الذين يتخذون الأحكام أو القرارات من دون المرور بالقواعد"[5]، أما "أواد و شزيري"**(Awad&Chaziri)** فقد عبرا عنها بأنها:" المعرفة المتواجدة في الكتب، والوثائق، والتقارير، وغيرها، والتي يمكن استرجاعها ونقلها بسهولة ويمكن تجديدها، لأن لها كينونة فيزيائية يمكن قياسها وتوزيعها، وخزنها كإجراءات مكتوبة، ويمكن استخدامها لأغراض صنع القرارات"[6].

لكن " مكنورلن و سبرغ" **(Mcnurlin&Spragw)** يصفان بأن المعرفة: "هي استخدام

---

(1) Alter, Steven**, OP Cit**, P.70.

(2) Ian, W., **Applying Knowledge Management; Technikues For Building Corporate Memories**, Boston,2003. P.7.

(3) Wit, Bob de, Meyer, Ron, **Strategy" Process, Content, Context**, London, Cengage Learning EMEA,2 nd Ed,1998,p19.

(4) Drew, S. " **Building Knowledge Management Into Strategy: Making Sense Of A New Perspective**." Long Range Planning 32.1, Elsevier Science Publishing Company, Inc, 1999,pp 130-136.

(5) Sveiby, Karl Erik, **The New Organization Wealth; Management and Measuring Knowledge Based Assets**, U.S.A, Berrett- Koehler Puplishers, San Francisco INC,1997,P125.

(6) Awad, EM.& Ghaziri, HM, **Knowledge Management**, New Jersey, Pearson Prentice-Hall, Inc, 1 st Ed, 2004. P.47.

المعلومات في التوجه – أو الهدف الذي يرتبط بالمعنى الذي به سيتم توجيه الاستراتيجيات والقرارات والأهداف التي تشكل قواعد الأعمال"[1].

أما(**Yogesh**) فيعتبر المعرفة: "هي قوة للأقسام داخل المنظمة، تركز عليها وتفعلها في صناعة واتخاذ القرار لتحقيق الأهداف المستقبلية للمنظمة"[2].

فيما يعتبرها عساف وعبدالرحمن:" مجموعة المعتقدات والتصورات والمعاني والمفاهيم والآراء التي تساعد الإنسان للوصول إلى الأحكام والقرارات الصحيحة نتيجة مساعيهم المستمرة والطبيعية للتعامل مع الظواهر المحيطة به"[3].

بينما يعلقان (**Turban&Rainer**):" أن قيادة المنظمة يجب أن تحدد المعرفة والمعلومات التي تدخل لصنع القرارات الاستراتيجية، واستخدام الذكاء الذي يعين المعرفة المستخدمة في حل المشكلات التي تحتاج إلى قرارات استراتيجية"[4].

فيما يرى ميرخان بأنها تمثل "المستوى الإداري المسؤول عن تغير سلوكيات الفرد والجماعة، نتيجة تفاعل الفرد مع قيم ومعتقدات الجماعة، ولا سيما العلاقات الإنسانية التي لها الدور الأساسي في زيادة دافعيتهم وتوجههم نحو إمكانية صنع القرارات السليمة لتحقيق أهداف المنظمة بفاعلية"[5].

كما إن (**zack**) يؤكد " أن صيغة عمل المعرفة وبالأخص المعرفة الاستراتيجية تساعد صانع القرار بإعطاء وصف شامل للمنظمة للحصول على المصادر المعرفية والقدرات الداخلة في راس المال الفكري الذي يعد أحد متطلبات هذا النوع من الاستراتيجية، واللذان يتضمنان بعدين ينعكسان على درجة المجازفة الحاصلة: الأول: معرفة الدرجة التي يصل إليها صانعي القرار لغرض زيادة معرفتهم في النقطة أو المشكلة الرئيسية التي يتم معالجتها، والثاني: تحديد المصدر الرئيسي للمعرفة سواء كان داخلياً أم خارجياً، بعدها يتم دمج البعدين لمساعدة قيادة المنظمة في وصف وتقيم المعرفة على ضوء القرارات الاستراتيجية التي يتم تقييمها"[6].

فيما يشير الحديثي إلى "أن تحليل وربط القدرات المعرفية بالقرارات (فالحدس، الذكاء، الخبرة

---

(1) Mcnurlin, Barbara C& Spragu E, Jr RalPh H, **Information Systems Management in Practice**, 4 th Ed, USA.1998.p45.

(2) Yogesh, M,(**What is The Definition of Knowledge Management Forbes**),1998. P.27

(3) عساف، عبد المعطي ، و يعسوب، مازن عبد الرحمن ، **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي**، ط2002/1، المرجع السابق، ص20.

(4) Turban, E Fraim, Rainer, Dr, R. Kelly,& Botter Richard. E, **Op cit**, P.340.

(5) ميرخان خالد حمد آمين, **العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وأثرها في التوجه الاستراتيجي**، بغداد: الجامعة المستنصرية،2003 ، ص75.

(6) Zack, Michael H.**, Developing aknowledge Strategy**, California Management Review, Vol. 41, No. 3, Spring , 1999,PP. 125-145.

الشخصية) تعد من مقومات القدرات المعرفية، وإن الربط ما بينها وبين القرار يساعد في اكتشاف المشكلة وتحديد غموضها لوضع الحلول المناسبة لها"[1].

ويتفق الخفاجي مع الحديثي حول موضوع القدرات المعرفية وعلاقتها بالقرار، ويذكر دور الذكاء والخبرات في ذلك، ويسوغ سبب اختلاف الإدارة والقيادة وفلسفتها وقراراتها واستراتيجياتها، إنما يعود إلى اختلاف القيادات في ما يمتلكون من موارد وبناء وأساليب معرفية لصنع القرارات[2].

تواجه منظمات الأعمال في العصر الحديث حالة من التحدي نتيجة للثورة العلمية والتقنية في جميع الميادين، ولكي يكون القرار مرتكزا فاعلا في تمكين الإدارة العليا من أن تلعب دورها في استثمار التطورات التقنية والمعرفية والوفاء بمتطلبات البيئة ومسايرة روح العصر، لابد من تحديد مرتكزات فكرية وبناءات نظرية قادرة على تحقيق المنظمة لأهدافها، من خلال عملية اتخاذ القرار القادر على تمكين الإدارة من التعامل بشكل فاعل مع متغيرات البيئة المختلفة.

يشير حسن إلى أن : "الأهمية التي توليها المنظمات المختلفة لمسؤولية اتخاذ القرار في أن النشاطات التي تمارسها في إطار السياق العلمي والتقني والمعرفي الكبير الذي تشهده المجتمعات الإنسانية يتطلب اعتماد الرؤية العلمية والمعرفية الواضحة في اتخاذ القرار"[3].

يظهر مما تقدم أن المعرفة ودورها في صنع القرار في رأي الباحثين تمثل المواهب والأفكار والخبرة والذكاء التقني التي يستخدمها رؤوساء الأقسام والخبراء في المنظمة لصنع القرارات وربما اتخاذها إذا كانت العملية تتطلب قرار جماعي، أو ربما لصنعها فقط وترك مسؤلية اتخاذها على عاتق رأس المنظمة لمعرفتهم بالتطورات الاقتصادية والسياسية والظروف المحيطة بالمنظمة.

---

(1) سعيد الحديثي أصفاد مرتضى، **تحليل المحفظة الاستراتيجية على وفق المدخل المعرفي**، بغداد : دارالجامعية، 2000، ص30.

(2) نعمة عباس خضير الخفاجي ، **المدخل المعرفي في تحليل الخيار** الاستراتيجي، بغداد: دار الجامعية ،1996، ص155-160.

(3) حسين عجلان حسن ، **استراتيجية الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، مرجع سابق، ص75.

المبحث الثالث: المعلومات وعلاقتها بتقانة المعلومات

اتسمت المسيرة التطورية للحياة البشرية على مراحل التاريخ بالمتغيرات العديدة التي نتج عنها التطورات في جانب المعرفة، وأدى إلى ظهور مدارس ونظريات ساعدت في توسع هذا الحقل، ونتج عنه كثير من الحقول العلمية، والتي غطت كافة المجالات الإنسانية وسعت في بنائها، وظهرت التكتلات الاجتماعية، وبرزت دويلات المدن، فالإمبراطوريات، ثم الدول الحديثة.

تطور الجهاز الإداري لقيادة الدولة، فضمت هيكليتها الإدارية كافة المجالات، ورافقتها الثورات التقنية، وأصابها ما أصاب المجتمع من سراء، أو ضراء، فمن الحجارة واكتشاف النار إلى الرماح والنبال، ثم ظهور الماكنة حتى جاءت الثورة الصناعية، ومانتج عنها من تطورات، وصولا إلى مجتمع ثورة المعلومات، التي رافقتها تراكم هائل من البيانات والمعلومات والمعارف، بسبب تزايد عدد المنظمات الفاعلة في المجتمع، والاهتمام بالجانب المعلوماتي.

أدت الاكتشافات العلمية إلى تطور التقنيات والعلوم الهندسية، وظهور علوم الحاسبات وتفرعاتها، فأصبح رمز هذا العصر هو الحاسوب، وأما تفرعاته فهي التقانة المحيطة به، أو ما يطلق عليها بتقانة المعلومات.

لقد حقق هذا الصنف من العلم أهمية كبيرة للمجتمع، ابتداءاً من تقنيات البيت وصولا إلى تقنيات الدولة.

كانت لتقانة المعلومات أثرها الإيجابي والفاعل والحيوي من خلال تداخلها مع بقية العلوم المعرفية والمعلوماتية.

لذا سيتم دراسة المعلومات وعلاقتها بتقنية المعلومات بموجب ثلاثة مطاليب: يتضمن المطلب الأول مفهوم تقانة المعلومات، و المطلب الثاني يدرس أهمية تقانة المعلومات، أما المطلب الأخير فيتناول تقانة المعلومات وعلاقتها بثورة المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم تقانة المعلومات

تعد تقانة المعلومات بمثابة القلب النابض في مختلف منظمات الأعمال، إذ تساهم في تسهيل انسيابية القرارات المناسبة وتوجه وتنفذ مختلف عملياتها، فهي مصدر حيوي لديمومتها وبقائها وتمييزها التنافسي.

تتضمن تقانة المعلومات الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها والوسائل الأخرى. "بمعنى أنها تشمل المكونات المادية والبرمجيات في الحاسوب، اللذان يشكلان الضلعان المتقابلان في مثلث المعلوماتية، وقاعدتهما المعلومات والمعرفة، وحصيلتهما النهائية أنهما المنظومتان

اللتان تشكلان علم المعلوماتية"[1].

تعرف تقانة المعلومات "بأنها أدوات ووسائل تستخدم لجمع المعلومات، وتصنيفها، وتحليلها، وخزنها، أو توزيعها"[2].

فمصطلح تقانة هي ترجمة لكلمة (**Technology**)، وقد تسيدت هذه الكلمة في المرحلة الثانية للتطور الاجتماعي بعد انطلاق الثورة الصناعية، ولكن هذا المصطلح توسع وأخذ يشمل مفاهيم كثيرة مع التطور الحاصل الذي شمل كافة المجالات، واستقطب إليه الكثير من الباحثين والمهتمين ضمن هذا المجال.

فقد عرفها "دافت" (**Daft**) بأنها: "الأساليب المكننة، والأنشطة التي تسخدم لتحويل المدخلات التنظيمية كالمواد، والأفكار، والمعلومات، إلى مخرجات كالخدمات والسلع"[3].

لكن حسين يعتبر تقانة المعلومات بكل أبعادها وقدراتها بأنها: "من الأمور المهمة الاستراتيجية التي تساهم وبفاعلية في تمكين منظمات الأعمال واعتبارها مورداً مهماً لها، بل وأصبحت من الأبعاد الأساسية للعملية الإدارية"[4].

ويعتقد "بودي وآخرون"(**Boddy et al**) وآخرون أن: "التقانة تلعب دوراً مهما في بناء البنية للمنظمة لتوصلها إلى العالمية، وتوقد البواعث وتدفع الأفراد للمشاركة باستخدام المعلومات، وتقدم أدوات عديدة لمساعدة المنظمات في الإدارة"[5].

فيما يرى العاني وجواد بأن: "تقانة المعلومات والمنظمات يكملون بعضهم البعض، ويؤثر كل واحد منهما على الآخر، وعلى المنظمة أن تتقبل آثار تطبيق تقانة المعلومات والتكيف معها والاستفادة من مزاياها لتطوير نظمها"[6].

لكن "دون وآخرون"(**D.Hellriegelet al**) وآخرون وصفوها: "بأن التقنيات هي الأدوات، الطرق، الإجراءات، والمكائن المستخدمة في تحويل الأشياء، والمواد، والمعلومات"[7].

أما فيما يتعلق بمفهوم تقانة المعلومات فلقد تعددت الآراء حول نتيجتها لأثرها البالغ على التطورات

---

(1) حسين عجلان حسن ، **استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، مصدر سابق، ص36.

(2) غسان قاسم اللامي ، **تقنيات ونظم معاصرة في إدارة العمليات**، عمان، الأردن،(ددن)، 2008، ص147.

(3) Daft, Richard L.**,Op cit**, P199.

(4) حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص57.

(5) Boddy, D., boonstra, A., & Kennedy, G., **Op cit**, P.29.

(6) مزهر شعبان العاني ، وشوقي ناجي جواد، **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص271.

(7) Hellriegel Don., Slocum John W., Woodman Richard W.," **Organizational Behavior**", 9/ d, U. S. A, South- Western College Publishing, 2001. P.393.

التي شملت أغلب البنى الرئيسية للمجتمع، وتمثل تقانة المعلومات الجانب التقني من نظام المعلومات والبديل لتسميته، وقد مرت بمراحل تطور مترابطة والتي تنحصر بثلاث مراحل أساسية:[1].

أولاً: المراحل الأولية لتطور تقانة المعلومات، وتتمثل بثورة المعلومات والاتصالات بدءا من اختراع الكتابة والطباعة ومختلف أنواع مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، واختراع الحاسوب، والتزاوج فيما بين تكنولوجيا الحاسبات المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والتطورات وصولا إلى شبكة المعلومات المختلفة وعلى رأسها الانترنيت.

ثانياً: المراحل المتوسطة منذ أوائل محاولات بناء الحاسوب والأجيال الأولى للحاسبات وبدايات مرحلة تناقل المعلومات عبر الأقمار الصناعية، والجيل الثاني للحاسبات.

ثالثا: المراحل الحديثة للتطورات التقنية، وتبدأ بالجيل الثالث للحاسبات وبناء النظم المحلية، والتي أطلقت عليها أساس الدوائر الإلكترونية المتكاملة، والجيل الرابع للحاسبات والذي تميز بالتطورات الكبيرة للمكونات المادية والبرمجيات، وظهور المعالجات الميكروية، ونظم البحث بالاتصال المباشر، والجيل الخامس للحاسبات الذي يميز بتطور الحاسبات الميكروية، ونظم الأقراص المكتنزة، والانترنيت والتطورات الأخرى.

لكن "لدون ولدون"(**Laudon&Laudon**) عبرا عنها: "بالإشارة إلى بنيتها التحتية، والتي من خلالها تستطيع المنظمة بناء نظام معلوماتها"[2].

لكن عبد الفتاح يشير إلى أن تقانة المعلومات: "هو مفهوم يشير إلى مدى واسع من المواد والقدرات التي تستخدم لانتاج وخزن وبث واسترجاع المعلومات، أما مكوناتها الثلاثة وهي الحواسيب، وشبكات الاتصالات والمعرفة الفنية اللازمة"[3].

فيما ينظر "أوبرين"(**O'Brien**) إليها من زاوية أخرى بأنها:"المورد الرئيسي الرابع للإدارة العليا لتشغيل المنظمة، وأن كثيرا من التنفيذيين يرى تقانة المعلومات كإمكانية تقنية لإدارة الوظائف والعمليات التنظيمية الداخلية، التي يجب أن تمتلكها الوحدات لمواجهة المنافسة بنجاح"[4].

فيما عرف مجموعة من الباحثين تقانة المعلومات: "بأنها مجموعة كاملة من وسائط العتاد الحاسوبي ووسائط الاتصال والمنتجات البرمجية، وكذلك أساليب وطرق ومناهج استخدامها من أجل تأمين جمع وإرسال وتخزين ومعالجة الأنواع الضرورية للمعلومات بهدف الاستفادة منها في مجال معين

---

(1) غسان قاسم اللامي ، **تقنيات ونظم معاصرة في إدارة العمليات**، مرجع سابق، ص148.

(2) Laudon, K. C.& Laudon, J. P.,." **Essentials of Management Information Systems: Managing The Digital Firm**", New Jersey, 5/ d., Prentice- Hall Inc, 2003. P.13.

(3) عبدالغفور عبدالفتاح، مرجع سابق، ص155.

(4) إبراهيم محمد حسن، مرجع سابق، ص44.

ولمهام محددة"[1].

أما قزانجي فيعبر عن تقانة المعلومات بوصفها: "الأدوات والأجهزة والوسائل الإلكترونية الرقمية والمتعلقة بالاتصالات عبر الاقمار الصناعية التي تستخدم في شبكات المعلومات ونظم المعلومات والاتصالات، ويكون لها القدرة الهائلة في الخزن والاسترجاع وايصال المعلومات إلى المستفيدين في جميع أنحاء العالم، في أي وقت، وفي أي مكان، لتزودهم بما يحتاجون في عملهم وثقافتهم وتعليمهم ومنفعتهم[2].

ومن خلال ملاحظة المفاهيم السابقة، نجد أن الباحثين قد اختلفت وجهات نظرهم حول مصطلح تقانة المعلومات، نظراً لاختلاف مدارسهم ودرجات تعاملهم مع هذا النوع من العلوم، ولتداخل موضوع تقانة المعلومات مع مواضيع علمية أخرى.

يمكننا أن نعطي مفهوماً آخر لتقانة المعلومات: بكونها نظريات وتطبيقات علمية فلسفية ذات صبغة معرفية تقنية، ظهرت عبر عصور متوارثة، وتسيدت في عصر ثورة المعلومات ضمن إطار المعلومات والتقنية بكافة مستلزماتها، وهي تهدف إلى رفع الإمكانية والكفاءة للمنظمة بما يتلائم وروح العصر.

المطلب الثاني: أهمية تقانة المعلومات

أصبحت تقانة المعلومات والمعرفة العلمية والتنظيمية هي المكون الرئيسي للثورة العلمية (ثورة المعلومات) فأغلى عناصر الإنتاج وأندرها هي براءات الاختراع وأساليب البحث والتطوير، والحديث عن المعلومات العلمية والتنظيمية هو حديث عن المعلومات.

"أدى تسارع تطور تقانة المعلومات إلى تغلب المكون المعلوماتي على أشكال الثورة وتراجعت الأهمية بالنسبة إلى الموراد الطبيعية"[3].

لذا فإن انتقال مركز الثقل في التطورات التقنية من معالجة المادة والطاقة، إلى معالجة المعلومات، أضحت التطورات في ميادين الإلكترونيات لحظة فارقة في نوع التطور التقني.

لم يعد الأمر متعلق بإنتاج السلع والأشياء بكميات كثيرة وسريعة، "بل أصبح الأمر متعلقا بتداول

---

(1) العماد حسن توركماني ، **المعلومات والمعلوماتية في الحروب الحديثة** مركز الدراسات الاستراتيجية دمشق، 2007، ص21.

(2) فؤاد يوسف قزانجي ، **عصر المعلومات في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات**، مجلة المنصور، العدد الخامس، بغداد، 2002، ص142.

(3) حازم البيلاوي ، **كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا**، مجلة وجهات النظر، العدد الثاني، السنة الأولى، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، آذار 1999، ص24 ص 25.

المعلومات ومعالجتها والانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات"[1].

"اعتبر الكثير من الاختصاصين ضرورة إدخال تقانة المعلومات وتفاعلها مع مهارة وقدرة المديرين للوصول إلى اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير منظماتهم، والتي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة"[2].

ولكن يرى بعض الباحثين أنه "عندما يتم دمج الاستراتيجية المدعومة بتقانة المعلومات مع بعض الموارد والقابليات، فإن المنظمة ستكون قادرة للحصول على الميزة التنافسية المستديمة، وهذه القابليات تشمل مهارات متعددة، مثل المهارات الإدارية والتقنية، والبنية التحتية لتقانة المعلومات"[3].

قدمت تقانة المعلومات دعما كبيراً ومستمراً للأفراد، والمنظمات، والمجتمع على طول الفترة الزمنية السابقة واللاحقة للوصول إلى تحقيق أهدافهم، لكونها توفر الوسائل، والأدوات، والتقنيات المساعدة في هذا المجال، لذلك فهي:[4].

أولاً: تعد مورداً مهماً لأي منظمة لتشكيل الأبعاد الأساسية للعملية الإدارية من خلال أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

ثانياً: استخدامها في استراتيجيات الأعمال لتحسين الوضوع التنافسي للمنظمة على مستوى التصنيع واقتصادياته ونشاط توزيعه وتسويقه.

ثالثا: لها أهمية في توليد ونقل المعرفة، لاستجابتها لاحتياجات المستخدم وسهولة الوصول إلى بنية ومضامين محتوياتها، وتكامل أنظمتها وقدرتها وقابليتها على التوسع والتطور[5].

يمكن اعتبار التقانة في عصرنا الحالي وبضمنها تقانة المعلومات هي التي تكيف حياتنا في جميع المجالات المدنية والعسكرية، وعلى مختلف المستويات. نحن نقيس عصر ثورة المعلومات والحواسيب أكثر من عصر الذرة والسفن الفضائية، " وإن قياس الأمة حالياً يعتمد على مدى قدرتها ومواردها على تصنيع واستيعاب التقنية الحديثة واستثمارها، وفي هذا العصر نجد أن الدول العظمى وحدها هي التي تمتلك القدرات البشرية والاقتصادية والطبيعية المتمثلة بالعلماء والموارد المالية والوسائل العلمية الكافية للسير في مجال البحث والتطوير.

ولا يمكن اعتبار دولة ما مستقلة فعلا، ما لم يتم توفير الحد الأدنى من المتطلبات التقنية والمادية

---

(1) نفس المرجع، ص25.

(2) مزهر شعبان العاني ،وشوقي ناجي جواد، مرجع سابق، ص271.

(3) Francisco J Mata,; Fuerst, William L; Barney, Jay B **" Information technology and sustained competitive advantage: A resource-based** ", *MIS Quarterly;* Dec 1995,P-P.487-505.

(4) حسين عجلان حسن ، **استراتيجيات الإدارة المعرفة في منظمات الأعمال**، مرجع سابق، ص56.

(5) عبدالستار العلي وآخرون، **المدخل إلى الإدارة المعرفية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2004، ص121-129.

لها"[1].

وتأسيساً على ما تقدم نعتقد أن تقانة المعلومات من الأمور ذات التطور الهائل والسريع في عصرنا الحالي، وخاصة في مجال المعدات المادية والبرمجية.

يتطلب من المنظمات أن تجاري وتتفاعل مع هذا التطور لكون تقانة المعلومات هي العمود الرابع في بناء المنظمة، ويتطلب تفعيلها و اشراكها في تغير الحياة الاجتماعية، والعمل في المنظمة والفعاليات المرتبطة بها وتحويلها إلى أنظمة معلوماتية قادرة على التفاعل ضمن بيئة المنظمة لكي تدخل ميدان التنافس في سوق العمل.

واجهت تقانة المعلومات والمنظمات تغيرات وتطورات كثيرة فرضت عليهما التداخل والعمل سوية تحت كافة الظروف لتحقيق الأهداف، وإلا ستصاب المنظمة بكثير من التخلف وعدم المقدرة على تجاوز العقبات مما يؤدي إلى استنزاف الوقت والجهد، وأصبحت جزءًا من حياة الناس وتعاملهم اليومي، وأصبحت من الأمور الضرورية التي لايمكن الاستغناء عنها لتمثل حالة التطور في الحياة الإنسانية .

المطلب الثالث: علاقة تقانة المعلومات بإقتصاد المعلومات

يجمع الباحثون والدارسون لظاهرة التطور التقني، بأن البشرية عرفت ثلاث ثورات تقنية أو صناعية، لكنهم يختلفون حول بداية هذه الثورات ومضامينها.

انطلقت ثورة المعلومات التي هي جزء من بحثنا في بداية السبعينات من القرن الماضي، وتعتمد مادتها الأساسية ومصادرها المتجددة على التدفق اللامتناهي واللامحدود للمعرفة والأفكار، "وترتكز على ثلاثة عناصر أساسية: المعلوماتية والاتصالات، وثورة العقول الإلكترونية، وثورة التقنية الحيوية"[2].

تعتمد ثورة المعلومات على عناصرها الأساسية التي تشمل: "الكمبيوتر، البحث العلمي والمعرفة، والحياة والبيئة الاجتماعية والبايلوجية للكائنات الحية، وعقل الإنسان، وهم عماد الثورة الصناعية، أو الثورة العلمية الثالثة"[3].

فألفين توفلر"**(Toffler Alvin)**: "يسميها الموجة الثالثة – ويعني بها مجتمع الأعلمية في العلاقات الإنسانية، حضارة الإصغاء للأخرين"[4].

---

(1) مصطفى طلاس، **الاستراتيجية السياسية العسكرية**، دمشق: دار طلاس، 1991، ص345.

(2) معن النقري ، **المعلوماتية والمجتمع ما بعد الصناعة، ومجتمع المعلومات**، دمشق: المركز الثقافي العربي، عن مركز الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص291.

(3) عبداللطيف علي المياح ، وحنان علي الطائي، **ثورة المعلومات والأمن القومي العربي**، دمشق:عن مركز الدراسات الاستراتجية ، 2007، ص247.

(4) الفين توفلر ، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، ليبيا: الدار الوطنية للنشر، 1990، ص68.

فيما يرى عبدالهادي أنها: "ليست ثورة معلومات، وإنما نحن نعيش مجتمع المعلومات، وهو مجتمع غير واضح المعالم وبشكل تام، لأنه مفهوم يرى التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع حيث المعلومات في أكثر أشكالها اتساعا وتنوعا هي القوة الدافقة والمسيطرة، وهو المجتمع الذي يعتمد على استثمار التقنية الحديثة في انتاج المعلومات الوفيرة، وايصالها من أجل تقديم كافة التحديات على نحو سريع وفعال"[1].

أما "ولتر برستن"(**Walter Presten**)، فينظر إليها على: "أنها مجموعة تغيرات تحدثها تقنية المعلومات، وأهم تغيرين اثنين فيها"[2].

أولاً: تقنية الاتصالات الجديدة، وتمثل مجموعة من التقنيات أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون، أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري، أو الشخصي، أو التنظيمي، أو الجمع الوسطي، وإن أبرز عناصرها هي منظومة الأقمار الصناعية والانترنيت والهاتف النقال.

ثانياً: أجهزة الكمبيوتر وتقنياتها، "وتتكون من عتاد الكمبيوتر والعناصر الأخرى التي تشمل وحدة المعالجة المركزية، ووحدة الذاكرة، ووسائل تخزين البيانات، وملخصات الإدخال والإخراج"[3].

المبحث الرابع: إقتصاد المعلومات وصلة مخرجاتها بنظم المعلومات

المطلب الأول: ماهية نظم المعلومات:

لقد أصبحت نظم المعلومات هامة وضرورية جدا لكل المنظمات والمؤسسات الحكومية وذلك نتيجة زيادة التعقيد في المهام الإدارية بفعل سرعة التأثير بالمتغيرات البيئية من سياسية وثقافية وإقتصادية وإجتماعية وتشريعية وتكنولوجية...الخ. وكذلك تلاحق التطورات التكنولوجية في أساليب ووسائل الإتصال ونقل المعلومات، وسرعة إتخاذ القرارات وحل المشكلات، بالإضافة إلى تغيير مفهوم وقيمة المعلومات. لذلك أصبحت دراسة نظم المعلومات مثل دراسة أي مجال وظيفي آخر كجزء أساسي من مقومات النجاح الحديثة، وكذلك يواجه الباحثين عادة مشكلة في تعريف نظام المعلومات، وتعود هذه المشكلة إلى عدم وجود إتفاق عام بين المهتمين بنظم المعلومات على إستخدام مصطلح واحد يعبر عن هذا النشاط،

---

(1) محمد فتحي عبدالهادي ، **تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في عصر المعلومات**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص15.

(2) توركماني العماد حسن، مرجع سابق، ص248.

(3) عبد اللطيف علي المياح ، الطائي حنان علي، **المعلومات والمعلوماتية في الحروب الحديثة**، دمشق: مركز الدراسات الاستراتجية ، 2003، ص249.

فالبعض يطلق عليه "**نظم المعلومات والقرارات**"، **والبعض الآخر** "**نظام المعلومات**" **وآخرون** "**نظم المعلومات التنظيمية**".

وعليه فقد مرت نظم المعلومات بتطورات هائلة من الخمسينات حتى الوقت الحالي، وهذا يؤكد أهمية نظم المعلومات في تحسين عمليات وأداء جميع المؤسسات والهيئات في الدولة ومساندة عملية اتخاذ القرارات ودعم الأعمال التعاونية بين الهيئات وفرق العمل والخبراء والتقنيين والمستشارين....الخ.

أ/تعريف نظام المعلومات:

على الرغم من الإختلافات حول تعريف نظم المعلومات إلا أن هناك عدة تعاريف رائدة في هذا المجال. لكن وقبل تحديد مفهوم نظم المعلومات الإدارية لا بد من الإشارة إلى ماهية النظام، فلا أحد أعطى وصفا دقيقا للنظام كالذي أعطاه (**إستون**) والذي إعتبره بمثابة وحدة التحليل الأساسية، والنظام عنده هو:" **مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منظم بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر الأخرى**" [1].

غير أن إستخدام هذا المصطلح له إرهاصات تاريخية ، حيث تشير كلمة نظام (system) في الفقه اليوناني إلى الترابط العضوي بين أجهزة مختلفة،فالنظام بهذا المعنى يتأثر ويصيبه الخلل أو التوقف، إذا عزل أحد عناصره أو أصابه التلف، لأن النظم بشكل طبيعي تتواجد في محيط أكبر وأشمل يعرف ببيئة النظام (system environment) مما يحتم أن يكون لكل نظام حدود واضحة"نظام للحدود" (system boundary) تفصله عن باقي الأنساق الأخرى[2] ،فبعد أن تطرقنا إلى مفهوم المعلومات باعتبارها بيانات تمت معالجتها بوسائل ضليعة لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستخدميها حاليا ومستقبلا.

كما وقفنا أيضا على مفهوم النظام بوصفه مجموعة أجزاء أو عناصر أو أقسام ترتبط ببعضها البعض بعلاقة منطقية بغرض أهداف معينة، فالسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هنا هو كيف يتم الربط بين هذين المفهومين، أي ما المقصود بنظام المعلومات؟.

لقد وردت عدة تعريفات لنظم المعلومات والتي أخذنا منها هذا التعريف: "**مجموعة من الإجراءات تتضمن تشغيل، تخزين، توزيع، نشر، وإسترجاع المعلومات بهدف تدعيم عمليات صنع القرارات و الرقابة.**" [3].

وهناك من ينظر إليه من زاوية النسق على أن نظم المعلومات عبارة عن:"**هو نظام متكامل أو بيئة تحتوي علي عدة عناصر التي تتفاعل فيما بينها و مع محيطها بهدف جمع البيانات و معالجتها و إنتاج و بث المعلومات لمن يحتاجونها لصناعة القرارات**". [1]

---

(1) David Easton, **Op Cit** , pp22.24.

(2) محمد نبهان سويلم، **نظم المعلومات**، ط1،القاهرة:المكتبة الاكادمية ،1996،ص33.

(3) Robert Reix, **théorie d'organisation et systéme d'information** , paris, édition veuibert,1995 , p88.

كما تعرف نظم المعلومات أيضا علي أنها على أنها: "**عبارة عن مجموعة من الإجراءات و القواعد التي تكفل انسياب المعلومات المناسبة إلى الشخص المناسب و في الوقت المناسب لاتخاذ اكفأ قرار**" [2] حيث يقوم نظام المعلومات باستخدام الموارد للقيام بأنشطة الإدخال والتشغيل والتحويل والتخزين، وهذا وفقا للنموذج الأساسي لنظم المعلومات، وعليه يمكن أن تكون نظم المعلومات يدوية مثل نظام حفظ السجلات والوثائق والملفات، أو تلك النظم المبنية على تكنولوجيا المعلومات التي تتكون من عدة أجزاء يجب أن تتكامل مع بعضا البعض لتكون نظاما معلوماتيا فعالا، حيث تتضمن تلك الأجزاء العناصر والمعدات والأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الربط والإتصالات، ونظم المعلومات إما أن تكون رسمية أو غير رسمية ويتضح ذلك من خلال ما يتم تصميمه لمقابلة الإحتياجات من المعلومات وكذلك ما يتداول بين مختلف مراكز المعلومات وحتى العاملين بها، ومختلف الفاعلين في البيئة الخارجية، والتي قد لا يتم الحصول عليها من النظام الرسمي للمعلومات.

من خلال المفاهيم السابقة يمتد خيالنا العلمي بأن تطور نظم المعلومات إرتبط بالتطورات التكنولوجية والحاسبات الآلية في مجال الأعمال في بداية الخمسينات، فقبل هذه المدة كان لا يستخدم هذا المصطلح إلا في بعض المجالات العلمية والعسكرية، وكان الغرض من تطويرها وإستخدامها هو الإستغلال الأمثل لموارد المعلومات وسرعة التعامل مع البيانات من أجل تزويدها لصانعي القرارات لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة المشكلات التي تواجههم في الوقت المناسب وبأقل جهد وتكلفة، بدلا من الملفات والتقارير الدورية الناجمة عن العمل البيروقراطي البطيء، وبتوفر نظام فعال للمعلومات تتحقق عدة مزايا.

ب/خصائص نظم المعلومات:

*- **تحقيق الكفاءة:** تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع وبأقل تكلفة وكلما كانت البيانات والمعلومات متوفرة بأكبر دقة، كلما أعطت لصانع القرار أو راسم السياسة فرصا أكبر، لرفع من جودة القرار، كما قد تشير إلى بعض التصورات عن الأحداث المستقبلية والسياسات المطلوب تنفيذها، وكذلك ضمان التفاعل بين السياسات والخطط والبرامج والإستراتيجيات.

*- **الوصول إلى الفعالية:** تدل الفعالية على مدى تحقيق الأهداف من خلال دعم المقررين والمخططين والسياسيين والمحلين والباحثين في اتخاذ التدابير ذات الجودة العالية.

---

(1) عماد الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها و مكوناته**، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،2000،ص11.

(2) عبد التواب شرف الدين، مرجع سابق،ص20

.

*- **تحسن أداء الخدمة:** تهدف نظم المعلومات إلى تقديم خدمة ذات مستوى عالي للعملاء والفاعلين على جميع المستويات، وتنسيق جهود التعاون بين المؤسسات المحلية والدولية، وليس هناك مثال أفضل من إستخدام آلات الصرف السريع لتمكن المواطنين من الاستعلام وسحب أرصدتهم على مدار اليوم. فهي أفضل خدمة ممكنة.

*- **التعرف على الفرص وإستغلالها:** تعيش الأنظمة اليوم في مناخ سريع التغير، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذه المتغيرات البيئية، فأنظمة المعلومات وسيلة تحديد التغيرات لمساعدة متخذي القرارات في استغلال الفرص والحلول بأكبر سرعة وكفاية.

*- **ربط العملاء والفاعلين:** يمكن لكل من المنظمات والمؤسسات الحكومية الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات، لتجعل العملاء والمتعاملين أكثر قربا وإرتباطا بها، من خلال تحسين مستوى الخدمات ورصد التحركات والتقلبات البيئية، إذ يعتبر نظام المعلومات أحد المواد الأساسية والسلاح الاستراتيجي للتعامل مع البيئة وتحقيق التكامل بين المتغيرات [1].

وهناك عدة اتجاهات تبرز الحاجة إلى ضرورة وجود نظام فعال للمعلومات، فالزيادة في التخصص وظهور أساليب جديدة في إتخاذ القرارات والاتجاه نحو اللامركزية، أي إلى الطلب على المشاركة في المعلومات بين المتخصصين وتزايد الاهتمام والإعتماد على النماذج والأساليب المتطورة في عملية صنع القرارات، وكذا تزايد أهمية الاتصالات بين كافة المستويات السياسية والإدارية، كل هذا يتطلب وجود أنظمة ناجعة وفعالة للمعلومات تتسم **(بالاتساق و الكلية و الوظيفية و الهدفية و التكامل و البساطة)**، و تعتمد على المهارات والمعارف المطلوبة في هذا المجال، إذ تعد المعرفة الفنية ضرورة ملحة في مجال المعلومات من عاملين وخبراء وأخصائيين، الذين لا بد أن تتوفر لديهم المهارات الكافية والإبداعية في التعامل مع التكنولوجيا والبرمجيات والشبكات وقواعد البيانات، ولا يتحقق هذا إلا عن طريق تحديث المعارف بواسطة برامج التدريب والمشاركة في الندوات وغيرها من أساليب صقل المهارات، إن خبراء نظم المعلومات يجب أن يكونوا قادرين على تطبيق التكنولوجيا بطرق إبداعية للمساعدة في تحقيق الأهداف، فهذه إعتبارات يجب أخذها في الحسبان عند بناء نظام للمعلومات بصورة تفصيلية ودقيقة لكي يتم الوفاء بالمتطلبات والاحتياجات، وبالتالي بناء نظام يكفل الحصول على المعلومات ويؤمن جودتها.

ج/وظائف نظام المعلومات:

---

[1] أبو بكر محمد الهوش ، مرجع سابق، ص ص34 .35 .

يقوم نظام لمعلومات بعدة وظائف لضبط المعلومات وذلك بسبب نمو حجم البيانات التي تدور داخل المؤسسات ومراكز المعلومات، الشيء الذي يدفع إلى زيادة أنظمة المعلومات المتعلقة بجمع البيانات وتجهيزها وإدارتها وضبطها، وتتلخص وظائف نظام المعلومات فيما يلي:

*- الحصول على البيانات: وتتضمن هذه الوظيفة إختيار وتحديد البيانات اللازمة لإحتياجات مراكز إتخاذ القرارات.

*- إعداد التعليمات الخاصة بتشغيل البيانات: تتعلق بالإجراءات التي تحدد بناءا على طبيعة الإستخدام للمعلومات المطلوبة، ومن ثم طريقة معالجة البيانات التي تبنى على رأي الخبراء والمتخصصين من وضع تعليمات وبرامج التشغيل اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة، ثم تحدد تكنولوجيا المعلومات لإجراء التشغيل الفني للبيانات.

*- تشغيل البيانات: وتتضمن كل العمليات المتعلقة بتجميع وتحليل البيانات والتحقق من صحتها بهدف إستخراج المعلومات التي تتطلبها الإدارة للإجراءات أو البرامج المعدة مستقبلا.

*- تخزين المعلومات: تحفظ جميع البيانات التي يتم الحصول عليها سواء تم استخدامها أو لم تستخدم بطريقة تسهل الرجوع إليها عند الحاجة، ويتوقف هذا على نوع التكنولوجيا المستخدمة.

*- إيصال المعلومات: يقوم نظام المعلومات بتوصيل المعلومات المستخرجة بالشكل المطلوب لمستخدميها ولاحتياجات مراكز اتخاذ القرار ورسم السياسات، فلا قيمة للمعلومات ما لم تصل في الوقت والمكان المناسبين، وبأكبر مقدار من الدقة والكفاءة [1].

وأخيرا يمكن الإشارة إلى أن إنشاء وتطوير نظم المعلومات على نحو سليم يتطلب الاستعانة بعد من المداخل والأدوات في عمليات التصميم والتحليل. ولابد من رؤية استراتيجية لنظام المعلومات لأن قرار تصميم نظام المعلومات ليس مجرد قرار فني فحسب، بل قرار يشترك فيه العديد من الأطراف لما قد يترتب عليه من تغييرات تنظيمية، الأمر الذي يحتم التعاون المشترك بين خبراء نظم المعلومات وخبراء التنظيم والتخطيط، لقد بينا ولو بطريقة موجزة مراحل بناء نظم المعلومات لعملية فنية تساعد على انتقاء المعلومات والتعامل معها، لتقديمها إلى المستفيدين في صورة مواد استهلاكية لخدمة القرارات والسياسات بصفة عامة، فالنظام بهذا المعنى كل متكامل من عدة أجزاء، تسهم جميعا في تحقيق هدف شامل. فنظام المعلومات يعد نظاما فرعيا بالنسبة للبيئة المحيطة ويعد من موارد أنظمة أخرى كالنظام السياسي مثلا، أو المؤسسات الحكومية، إذ تأتي المعلومات من نظم رسمية وغير رسمية لوصف ما حدث وما يحدث في الوقت الحالي وما قد يحدث في المستقبل، فمراكز المعلومات (centres information) هي عبارة عن مجهودات لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات، وذلك بطريقة منظمة. إلا أنه مازال هناك الحاجة

(1) Courbon Geair Claud , **Op Cit** , p25.

إلى موارد المعلومات ويجب أن تبدأ هذه السياسة على مستوى الإدارة العليا. الاستراتيجية، كما قد تواجه نظم المعلومات جملة من التحديات كبعض المعلومات الهامة التي لا يمكن إدخالها في النظام، وذلك لصعوبة التعبير عنها بشكل نظامي systematic، مثلا كالأفكار ونشأة سياسة ما، أو خطط المنافسين أو اتجاهات المجتمع...الخ.

تؤدي التغيرات البيئية إلى سرعة تغير الاحتياجات من المعلومات، حيث أن نظام المعلومات يتواجد في بيئة متحركة، ويكفي أن نفترض كمثال الدول اليوم وظاهرة التطور التكنولوجي والعولمة، حتى أصبحت عرضة للتغير في كل لحظة وحين. ارتفاع مستوى التطور التكنولوجي السريع وضع أكبر تحدي في وجه نظام المعلومات، فالتغير المذهل يجعل نظاما فعالا اليوم لا جدولا منه في ساعات متأخرة من النهار، وأصبح التداول السريع للمعلومات وبروز الشبكات التي تشكل سيلا عرما من المعلومات، وأصبحت اليوم حتى السياسات تتبادل عبر الأجهزة الإلكترونية.إن هذا التقديم لبناء وتصميم وتحليل نظم المعلومات والتحديات التي قد تواجهها، يجعلنا ندرك حقيقة وأهمية تكنولوجيا المعلومات في عمليات رسم وبناء هذه الأنظمة، وحتى في طريقة التعامل مع المعلومات وإدارتها بشكل سريع وأكبر دقة وكفاية. وتقديمها بالشكل والوقت والمكان المناسب.

المطلب الثاني: نماذج وتصنيفات تطبيقية

أ. النظريات والنماذج التقليدية:

1- نموذج (إياتبوت):

اقترح "أنتوني ديبونز" (Antony Débonz)، عام 1961 نموذج لنظام معلومات (الشكل 01)، انطلاقا من الحدث الذي هو نظام لاكتساب، أي ما يرد من البيئة الخارجية ثم الإرسال الذي يشير إلى الحركة الفعلية للبيانات إلى المعالجة وهي الاختزان ثم الاسترجاع، لتأتي عملية التحويل وهذا يمثل الفعل في النظام أي تطبيق وظيفة التقرير كالاتصال أو نقل المعلومات للاستخدام في حل المشكلات أو اتخاذ القرارات.[1]

[1] انتوني ديبونز، لمرجع السابق، ص104.

الشكل رقم 01

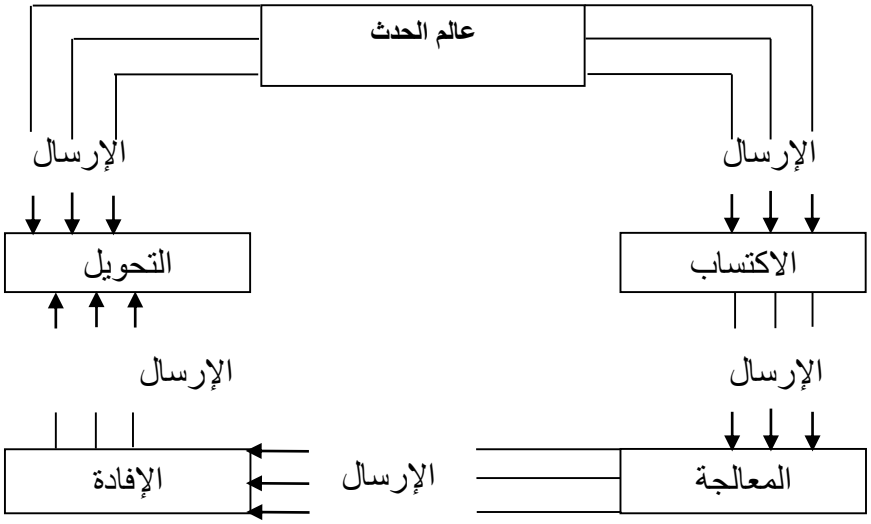

2- نموذج يوفيتز (Marshall Yovits):

قدم "مارشال يوفيتز" 1974 وهو عامل معلومات وفيزياء نموذجا يعتمد على الافتراض التعريفي للمعلومات على اعتبار أنها بيانات ذات قيمة في صنع القرار وهو نظام المعلومات يزودنا بالبيانات كاستجابة للفعل الذي يتخذه المستفيد للأحداث (صانع القرار). حدث يتطلب استجابة نوعية، وبمعنى آخر فإن البيانات التي تم استلامها من الفعل المتخذ تزودنا برجع الصدى وبناءا على هذه الأحداث تشكل (البيانات) ذات القيمة فإن المستفيد، والحكومة مثلا كهيئة تتعامل مع الأحداث (أزمة أو مشكل أو حدث) وهناك تعبير آخر أن اكتمال صنع القرار يؤدي إلى معلومات (الاسترجاع).[1] (انظر الشكل رقم 02)

الشكل رقم 02

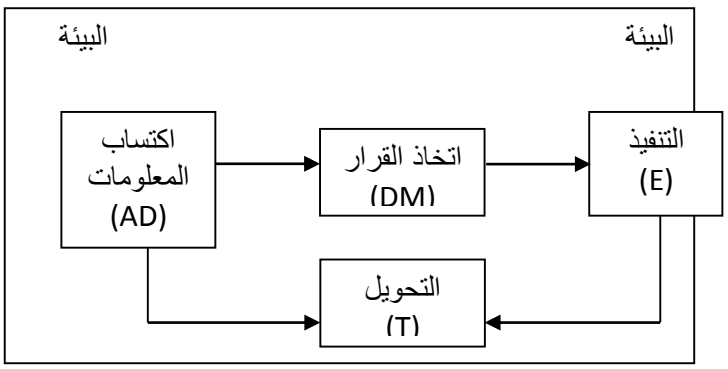

[1] انتوني ديبونز، مرجع سابق، ص107.

3- نظرية الاتصال لشانون (Claude Chanon):[1]

إن نظرية "كلود شانون" للمعلومات مشمولة في نموذج نظام الاتصال. وهذا يمثل حالة أخرى لتفصيل أحد مكونات نظام المعلومات وهو النقل Transfer، وعلى الرغم من أن العديد يصف هذا النموذج بأنه نظام للمعلومات، لكن في واقع الأمر فهو بيان نقل الإشارات بواسطة قناة، ومع ذلك فغن أهمية مفهوم شانون للمعلومات تقع في محاولته التعبير الكمي عن معالجة ظاهرة متقلبة أو غامضة، ويركز على إمكانية توفر حالات بديلة معينة للحدث. وعليه وضع شانون الأساس الرياضي لكمية المعلومات لقياس عنصر المفاجأة.

الشكل رقم 03

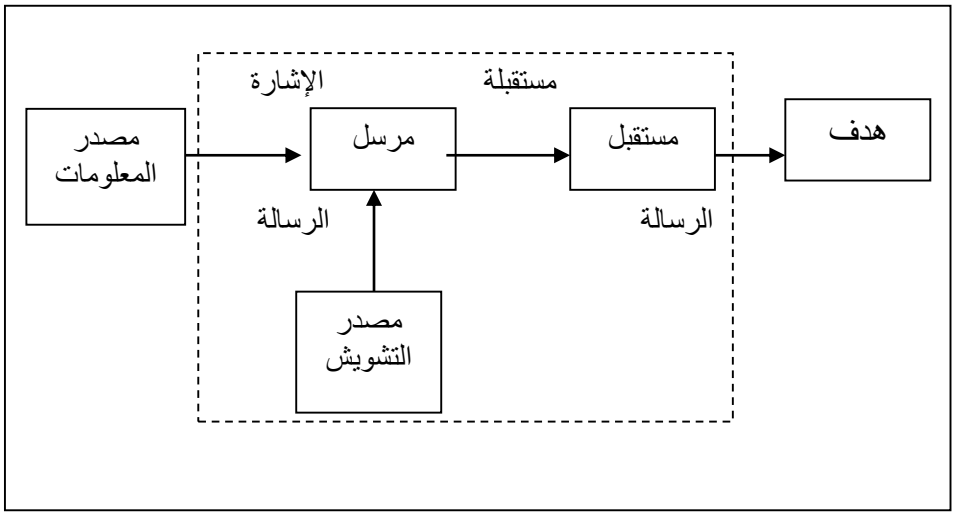

إن عينة صغيرة من تلك التي يمكن تصنيفها كنماذج ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بنظم المعلومات، ومن المهم الإشارة إلى مثل هذه النماذج حتى مستطيع معرفة بدايات أو إرهاصات التفكير في هذا النوع من النظم، وكذلك التمييز بين نظام المعلومات العام والنماذج ذات المكونات المحددة، بالإضافة إلى أن هناك نوع من الضبابية بالنسبة للمفاهيم التي تشكل نظم المعلومات.

بالإضافة إلى عدة نماذج أخرى كالذي قدمه عالم الفيزياء والمعلومات هايلبرن Heilprin الذي قام بربط مفهوم المعلومات بالإطار **السيبرنيتيكين**، والهدف الرياضي من ذلك هو تحديد العوامل الموجهة Vectors (العمليات والقوى) أو القواعد التي تؤثر على التفاعل بين المكونات الخاصة بالمرسل والمستقبل. وفي هذا السياق جاءت عدة أنواع من نظم المعلومات الحديثة التي توصف بأنها نظم

[1] زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، مرجع سابق، ص47.

معلومات وظيفية، كنظم إدارة البيانات ونظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرارات...الخ، والتي تعتمد على المكونات وكذلك الأنشطة كالإدارة والاسترجاع والتوثيق...الخ، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل.

ب/ نماذج نظم المعلومات الحديثة (الوظيفية):

لقد تنوعت أنظمة المعلومات بتنوع التكنولوجيا السائدة في مراكز ومؤسسات المعلومات ، وكذلك باختلاف المستويات لصانعي القرارات فعلى مستوى القطاعات والوزارات والهيئات الحكومية تكون تكنولوجيا نظم المعلومات أكبر وأكثر دقة وكفاءة مما هي عليه في المنظمات والمؤسسات والمنشآت الأخرى.حيث كان التركيز في البداية على البيانات ثم تحول التركيز بعد ذلك إلى المعلومات وبعدها على دعم القرارات، وأصبح التركيز الآن على الاتصالات ومن المتوقع أن يتحول التركيز بدرجة اكبر في الفترة القادمة إلى الإستشارات(consultation)، ويطلق على هذه الأنواع بنظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي، كأحد المكونات الأساسية في النظام، وعليه سوف نتطرق بصورة مفصلة إلى هذه النماذج والتي تنقسم كمايلي:

1- نظم معالجة البيانات:

لقد عرفنا فيما سبق أن البيانات هو مصطلح يشير إلى مجموعة الأرقام، الحروف، والرموز التي تعبر عن أشياء مثل الأسماء، والعناوين، الكميات، أو الأهداف...الخ، حيث تعد المادة الخام للمعلومات، والتي تمثل مخرجات عملية معالجة وتشغيل البيانات. إذ تعد كذلك موردا قيما جدا، لا يستطيع أي مخطط أو صانع سياسات العمل بدونه، لذلك وبغض النظر عن الطرق المستخدمة فإن هناك حد أدنى دائما من البيانات نحتاجه للتخطيط أو اتخاذ القرارات. [1]

فعملية تمثيل البيانات و المعلومات تختلف وفقا للوسائل المستخدمة حتى يمكن تمثيلها في الأشكال اللازمة، فالمقصود بمعالجة البيانات بصفة عامة هو النظام الموجه لمعالجة البيانات أي تحويل الأرقام والحروف إلى معلومات، بغرض زيادة منفعة استخدامها، فنظام البيانات **(ops)** يعد من أقدم النماذج التي استخدمت في الإدارات والتي تشير إليه الكتابات بعدة تسميات، كنظام معالجة البيانات أو نظام معالجة التبادلات، أو النظام المحاسبي...الخ [2].وتعد نماذج البيانات ذات أهمية كبيرة(Data model) كحلقة اتصال بين العالم الحقيقي الواقعي والحاسب، فما هي نظم معالجة البيانات؟.

---

[1] عادل عبد الله، حسن الحاج، **مشكلات المعلومات وتدفقها لخدمة التخطيط...**، ندوة القاهرة 9-11 مايو 1994، دار طلاس للدراسات للنشر والتوزيع، ص85.

[2] نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

ويقصد بنظم معالجة البيانات هو:" **تمثيلها بصورة آلية كوسيلة تستخدم لتوضيح معنى البيانات والعلاقة التي تربط بها، والكيفية التي يتم بها تركيب البيانات " Data structure"، والعمليات المسموح بها على هذا التركيب أو هياكل البيانات، وتعالج البيانات بعدة أنواع ظهرت تبعا لمرور الوقت والتطور التكنولوجي، فهناك النظم اليدوية (Manuals systems) وتعتبر أول نظم أستخدمت في معالجة البيانات من خلال الدفاتر والسجلات والأوراق التي تسجل فيها البيانات كنتائج للعمل والتراكمات البيروقراطية الضخمة، ليأتي دور التكنولوجيا الحديثة من الحاسبات الآلية التي أصبحت تعالج الفياضات والسيول من البيانات الواردة في ظرف قصير جدا وبأقل جهد وتكلفة، وأكثر دقة**" [1].

ولمعالجة البيانات وفقا لنظام محدد لابد من **خمس مهام** رئيسية:

*- **تجميع وإعداد البيانات:** هذه العملية هي المهمة الأساسية في معالجة البيانات، وفقا لهذه العملية يتم تحليل الأنشطة والأحداث والمشكلات فور وقوعها أو كأعمال دائمة، ويمكن إدخالها وإعدادها في شكل صالح للإستخدام من خلال النظام ،حيث يتم تصنيف البيانات وترميزها في شكل حقول للبيانات (عناصر) Files، وهو التمثيل الفعلي لوحدات البيانات داخل الحاسب الآلي، كذلك وقع السجلات Record والتي هي عبارة عن مجموعة حقول للبيانات المرتبطة بكيان واحد معين سواء كان الكيان فرد، مؤسسة، حدث، مشكلة،...الخ أو أي شيء، ولكي يسهل التعامل معها فلا بد أن تكون منظمة ومرتبطة. ثم تكوين الملفات Files والتي تعرف بأنها مجموعة من السجلات المرتبطة ببعضها البعض والخاصة بكيان واحد لتسهيل التعامل معها آليا.

*- **مراجعة البيانات:** الهدف من هذه العملية هو التأكد من صحة البيانات وخلوها من الأخطاء قبل إجراء عمليات المعالجة اللازمة لها، وقد تقسم عمليات المراجعة يدويا أو باستخدام الحاسب الآلي، فلا بد من التأكد من صدق التعاملات التي يمكن معالجتها من خلال النظام المتاح، والتأكد من صدق المدخلات ويهتم بكشف الخطاء في البيانات والتأكد من عدم نقصها، وتتفاوت برامج مراجعة البيانات في تعاملها مع الأخطاء فهناك النقل المباشر للبينات السليمة أو تصحيح البيانات ثم إجراء عمليات المعالجة بشكل كلي بعد التأكد من صدقها وصحتها.

*- **معالجة البيانات:** تشتمل هذه العملية على عدد من الأنشطة الفرعية مثل التركيب وإنشاء الملفات وتحديثها فضلا عن إجراء العمليات الحسابية ولتلخيصية، وهي تعني وضع البيانات في تتابع معين لأغراض السرعة وكفاءة المعالجة، وإنشاء الملفات التي يتم بمقتضاها تكوين ملف مناسب لها، حيث يتم وضع مخرجات عملية الترتيب في ملف جديد، وأخيرا يتم تلخيص البيانات بمعنى أن يتولى الحاسب

(1) Alesca H , **system d'information pour le management « stratégique d'entreprise »,** paris, édition. Vermette Inc. , 1999, p119.

إعداد ملخصات للكم الهائل من البيانات التي يتم تحويها إلى ملفات، فالإدارة العليا تفضل التعالم مع البيانات ملخصة وليست تفصيلية حتى يمكن تكوين رؤية شاملة بشأن القضايا والمشكلات، ويمكن الاستعانة أيضا بوسائل عرض البيانات مثل الرسومات والأشكال التوضيحية، هذا فضلا عن البرامج الإحصائية التي يمكن من خلالها عرض الجداول التلخيصية للبيانات.

*- **تخزين البيانات:** تتولد مئات الآلاف من البيانات يوميا في المنظمات والإدارات والهيئات الحكومية، منها ما لا يمكن استخدامه إلا لاحقا فلا بد تخزينه باستخدام وسائل التخزين المادية المتنوعة من الاسطوانات ...الخ. وعادة ما يطلق على الملفات التي يتم تخزينها باسم قاعدة البيانات Data Base ، وبالتالي فإن معظم البيانات المتوافرة في قواعد البيانات هي نتاج نظم معالجة البيانات، حيث تمر عملية تصميم قواعد البيانات بمراحل عديدة تنتهي بتحديد كل من شكل السجل، طرق التعامل معها، وأسلوب تأمين قاعدة البيانات المتكررة، حيث يضمن ذلك تكامل أكثر وسرعة أكبر.

*- **إعداد التقارير:** العمليات السابقة عبارة عن تمهيد لمرحلة إعداد التقارير فالبيانات يتم تجميعها ومعالجتها وتخزينها بغرض استخدامها لاحقا [1].

فيجب أن تظهر في صورة صالحة للإستخدام، فالتقارير هي الكيفية التي تقدم بها البيانات للمستخدم النهائي، ولذلك غالبا ما يتم الإعداد النهائي للتقارير على ضوء الاحتياجات المباشرة والغير مباشرة للمستخدم، فقد يتم إعداد التقارير بناء على أحداث معينة أو تقارير يتم إعدادها من خلال عقد تحديث البيانات، أو قد يتم إعدادها على أساس زمني مثل (تقارير أسبوعية، شهرية، سنوية...الخ) التي يتم إعدادها لإظهار نتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة، والبيانات التي قد تمت معالجتها وإخراجها مباشرة في شكل تقرير يتم طبعها أو تبادلها لتصل إلى مستخدميها.

رغم أن الحدود الفاصلة بين الخصائص المميزة للأنواع المختلفة لنظم المعلومات غير متباينة تماما، إلا أن هناك بعض **الخصائص** التي تميز نظام معالجة البيانات عن غيره من نظم تطبيقات الحاسب الآلي والتي نلخصها كمايلي:

*يؤدي نظام معالجة البيانات مهام أساسية لا غنى عنها في المنظمات والهيئات والمراكز المتخصصة.و هناك قواعد وإجراءات خاصة.

*يتعامل مع البيانات بشكل تفصيلي بواسطة أنشطة وعمليات وليس بشكل إجمالي.ويتم من خلاله وصف الأحداث والمشكلات، ...الخ.

---

[1] عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان: دار زهران للنشر،1998، ص ص53-58.

*إن نظام معالجة البيانات يوفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن استخدامها في حل المشاكل، وهو نظام يستخدم على المستويات التشغيلية (المستندات، التسجيلات،...).
*يعطي تقارير ملخصة وبشكل تفصيلي يساعد على تكوين رؤية شاملة حول الحدث، بالإضافة إلى قواعد بيانات تشمل المجالات الوظيفية المختلفة.

وأخيرا يمكن القول أن إستخدام نظام معالجة البيانات هو تحويلها إلى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات، وذلك من خلال الإنشاء(orginate) لتصبح البيانات دالة ثم التصنيف(classify) بغية التثبيت والتخطيط، ثم التنقيح(edit) للتأكد من عدم احتوائها على الأخطاء وبعدها التخليص(Summarizing) في شكل قواعد، فالاسترجاع(rearieving) ويعني نقلها إلى التخزين (storage) لحمايتها ووقايتها. كل هذا من أجل أن لاتفقد المعلومات فائدتها ونوعيتها وتكون مناسبة (المناسبية) حتي تكون مفيدة في عملية صنع السياسات، أو تحسين القرار، وكذلك الوقتية (timeliness) حتى تكون أكثر قيمة لابد أن تصل في الوقت المناسب، والدقة أيضا(accuracy) أي خلوها من الأخطاء، والقابلية للتثبيت(verifiability) وتعني المقدرة على التثبت من صحة المعلومات، حتى نصل إلى الحكم الذي يعتبر المعلومات بحق شريان الإدارة وبالأخص عمليتي التسيير والتنظيم.

ب/ نظم المعلومات الإدارية:

لقد أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على توفير إحتياجات متخذي القرارات من المعلومات بسبب تزايد حجم المنظمات والإدارات والهيئات والمراكز والمستويات الإدارية والتعقيد الإداري، بالإضافة إلى زيادة حجم المعلومات التي تحتاجها، فجاءت نظم المعلومات الإدارية (MIS) التي تعتبر أكثر النظم الوظيفية شهرة، حيث تجمع بين جوانب من نظرية الإدارة ومن تجهيز ومعالجة البيانات فضلا عن نظرية الاتصال.كانت فكرة نظم المعلومات الإدارية في البداية عبارة عن تساؤل عن إمكانية تصميم نظام واحد للمعلومات يستخدم الحاسب الآلي والذي يمكن أن يستخدم في عملية التخطيط وإتخاذ القرارات، وإستمر المفهوم في التطور والنمو، وينبغي أن نشير إلى أن نظام المعلومات الإدارية تختلف عن نظام إعداد البيانات (processing Data)، ولكنه يرتبط به كما يرتبط أيضا بمفهومين أساسيين هما نظم تدعيم القرارات (Decision support system) وإدارة مصادر المعلومات Information Resources Management.
لذا تعرف نظم المعلومات الإدارية على أنها:" **نظم مبنية على الحاسب الآلي لتوفير الاحتياجات إلى المديرين التي توفر غالبا في شكل تقارير دورية أو تقارير خاصة ومخرجات نماذج يستخدمها فني القرارات في حل المشكلات. أي هناك نظام متكامل للمعلومات يضم كل من العنصر البشري والآلة، يهدف إلى التزويد بالمعلومات، تأييد المشاريع الخاصة بالمشاريع وإدارتها وتحليل البيانات...الخ،**

حسب المستويات الإدارية والذي يوضح استخدام نظم المعلومات الإدارية على كل المستويات الإدارية خاصة العليا منها" [1].

فهي بشكل عام تعرف على أنها تتعامل مع جميع الأنشطة المتصلة بالمعلومات واتخاذ القرارات لرفع الكفاءة والفعالية عن طريق توفر المعلومات وتدعيم صانعي القرار .

كما عرفها سكوت (1986)أيضا أنها:"**مجموعة شاملة ومستقلة من نظم المعلومات الفرعية التي تتكامل بصورة رشيدة، لتحويل البيانات إلى معلومات بطرق متعددة، وبما يتفق مع أنماط وخصائص المديرين، وعلى أساس معايير متفق عليها للجودة**". [2]

ومن خلال هذا التعريف يبدو أن سكوت أعطى بديلا عن إمكانية وجود نظام متكامل يصعب تطبيقه، وهو قيام عدد من النظم الفرعية التي يركز كل منها على تلبية احتياجات متجانسة من المستخدمين، ولكي تكون النظم الفرعية قادرة على تحقيق الأهداف الكلية للنظام لا بد أن تتصف بالشمول والتنسيق.

أما سن (Senn 1952) فقد عرفه باعتباره: " **نظاما متكاملا يهدف إلى تدعيم وظيفتي التخطيط والرقابة وتنفيذ العمليات، عن طريق توفير معلومات منظمةعن الماضي والحاضر والمستقبل بخصوص العمليات الداخلية والخارجية، ويتم تصميم نظام المعلومات بحيث ينتقي البيانات الملائمة من نظام تشغيل البيانات ومن البيئة الخارجية لتوفير معلومات مناسبة لاحتياجات الإدارة، ويتضمن النظام الأفراد، والإجراءات، والأجهزة، وبرامج التشغيل، وقواعد البيانات**". [3]

ويقول "مرديك" (Murdick))أنها:" **مجموعة من الأفراد و الأجهزة التي تتولي عملية جمع و معالجة و خزن البيانات و استرجاعها بغية تقليل حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، و ذلك من خلال تلبية حاجات المعلومات في الوقت الذي يمكن استخدامها بفعالية اكبر**"[4].

ومنه فالتعاريف كلها ركزت على وضيفة نظم المعلومات بصفة عامة وهي توفير البيانات والمعلومات، كما كانت هناك محاولات أخرى رائدة في هذا المجال وآثرنا أن نأخذ تعريف عربي من خلال ما قدمه البكري حيث نعتقد أنه تعريف متوازن إلى حد بعيد، حيث عرف نظم المعلومات بأنها:"**مجموعة من العمليات المنظمة التي تمد بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل**

---

[1] إسماعيل محمد محمد السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر، 1996 ، ص11.

[2] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص ص181-182.

[3] عبد الرحمان الصباح، مرجع سابق،ص75.

[4] سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، مرجع سابق، ص56.

التنظيم، على أن تتميز هذه المعلومات بالكمال والشمول والصحة والدقة، وأن تكون ملائمة من ناحية الجودة والتوقيت والتكلفة".

لقد قدمت لنا التعريفات السابقة صورة عن نظم المعلومات الإدارية التي كانت بمثابة المحاولة الأولى التي قدمها المهتمون بنظم المعلومات لتزويد مستخدمي القرارات بما يحتاجونه من معلومات، التي تساهم في حل المعضلات، فهو نظام يحتفظ بقاعدة بيانات.

فهو بذلك نظام رسمي وغير رسمي يمد بمعلومات سابقة وحالية وتنبؤية في صورة شفهية أو مكتوبة، طبقا للعمليات الداخلية للمؤسسات والمراكز والبنية المحيطة بها، فيمكن من التعريفات السابقة أن نستخلص أن نظم المعلومات الإدارية له الخصائص الآتية :

*أنه نظام معلومات مبني على الحاسب الآلي في إدخال ومعالجة البيانات وتحويلها.

*أنه نظام متكامل يربط بين مجالات وظيفية مختلفة، و نظام يدعم بصورة كبيرة عملية التخطيط وحل المشكلات...الخ

*يرتبط بالبيئة ويساعد على التخطيط الاستراتيجي من خلال المعلومات التنبئية.

*أنه نظام يرصد الأحداث والفرص التي يمكن أن تؤثر على العمليات الداخلية.

وبالتالي فهو نظام يرتبط بمعالجة البيانات ونوعية القرارات التي تدعمها، ويختلف عن نظام معالجة البيانات من خلال النظام الأول انه يوفر البيانات، بينما نظم المعلومات الإدارية يرشحها ويضفي عليها معنى من خلال تشغيلها، كما يحتوي هذا الأخير على تقارير يقدمها للإدارة في حين أن نظام معالجة البيانات يوفر هذا المحتوى، وما يجدر الختام به في هذا الصدد هو أن نظم المعلومات الإدارية أو نظم التقارير تعتبر أداة لمساندة عملية صنع القرارات والتخطيط، فلما كان لديها تكاملا بين نظم المعلومات الوظيفية المختلفة، فإنها توفر معلومات تعطي احتياجات المستخدمين، وتركز تلك النظم على القرارات الهيكلية لتوفير معلومات عن الإتجاهات الاتجاهات الحالية كأساس لتحديد الاتجاهات اللاحقة (الاستشراف)،كما نقوم بتحليل البيانات وتقديمها في صورة تقارير دورية ملخصة تساعد على التعرف على المشكلات، والمساعدة في فهمها وتحديدها من حيث حجمها ومكانها، والعوامل المسببة لها، لكن نظم المعلومات الإدارية أصبحت لا تشبع حاجات متخذي القرارات من حيث المعلومات الموجهة لاتخاذ قرار معين على وجه الدقة فلهذا الغرض صممت نظم دعم القرار كمدخل أنجع في تقديم المعلومات.

ج/نظم دعم القرار (DSS):

بدأ هذا النظام في الظهور في أواخر الستينات، وذلك مع ظهور نظم مشاركة الوقت في الحاسب الآلي، وقد بدأت هذه النظم نتيجة دخول النظم التفاعلية على الحاسبات الآلية، والتي يمكن أن تدعم إتخاذ

القرارات وتساعد على حل المشكلات غير المنظمة، أي أنها تتصدى للمستجدات التي تتطلب البديهية وبعد النظر والتفكير الإبداعي...الخ، مستعينة بالأشكال وقواعد البيانات وأدوات تطوير البرامج وغيرها، ولتعريف نظم دعم القرار ، قدم **(ألتر)** تصنيفا لأنواع دعم القرار على حسب درجة مساهمتها في صنع القرارات وهي:

1. النظم التي تمكن من إسترجاع عناصر نظم المعلومات.
2. النظم التي تسمح بتحليل ملف كامل من المعلومات.
3. النظم التي تقوم بإعداد تقارير خطية في ملفات متعددة.
4. النظم التي تقترح القرارات المناسبة والنماذج. [1]

وبناء على هذا التصنيف تعرف نظم دعم القرار على أنها:" **تلك النظم التي تساند المدير أو الفرد أو مجموعة من المديرين أو ممن يعملون كفريق لحل مشكلة شبه مبرمجة وذلك من خلال توفير المعلومات والاقتراحات المتعلقة بقرارات معينة، وهذه المعلومات يتم توفيرها في شكل تقارير دورية وتقارير خاصة، وتكون لهذه النظم درجات متفاوتة من القدرة على توفير مقترحات لزيادة فعالية القرار....وهي نظم تحليلية تهيئ إمكانات واسعة للمقررين للتحليل، التوقع، التخطيط، الاستجابة المرنة و السريعة، توجيه المصالح**"...[2]

من خلال هذا التعريف نستطيع القول أن نظم دعم القرارات طريقة جديدة تطبيقية بشأن إستخدام التكنولوجيا لأغراض إدارية، لتحسين الأداء والفعالية، ولقد صممت كذلك لمساعدة المستفيدين من البيانات والنماذج في إتخاذ القرارات غير الروتينية، أو غير المبرمجة وشبه المبرمجة، والتخطيط طويل الأجل أي التخطيط الإستراتيجي (الإرتيادي)،و تحليل عمليات الإندماج التنظيمي، ووضع السياسات...الخ .وأضاف البعض للتعريف السابق أن هذا النظام يتعامل مع المشكلات المبرمجة وقادر على دعم تحليل البيانات، وهناك تعريف أخر **(لمعالي حيدر فهمي)**:"**بأنه نظام مبني على الحاسب الآلي يهدف إلى مساعدة متخذ القرار في استخدام البيانات والنماذج التحليلية المقدمة في التعامل مع المشكلات المهيكلة أو شبه المهيكلة**" [3].

أي تركز على عمليات إتخاذ القرارات أكثر من تركيزها على تجهيز العمليات التي يمكن تصميمها بسهولة، كما أنها بسيطة في تركيبها سريعة بالنسبة للتطبيق والتعبير، ويتم تصميمها وإدارتها بواسطة المديرين، وتقدم لنا المعلومات المفيدة في التحليل الإداري، كما تهتم هذه النظم بمساحة صغيرة نسبيا من

---

[1] إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية** ،الإسكندرية : الدار الجامعية،2000، ص ص42.43.

[2] محمد ماجد خشبة، **نظم دعم القرار**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،1995، ص31.

[3] حيدر فهمي، مرجع سابق، ص144.

التحليل، أو جزءا صغيرا من مشكلة كبيرة، بالإضافة إلى أنها تحتوي على قاعدة بيانات تتضمن معلومات مقتبسة من ملفات أخرى لهيئة و معلومات من البيئة الخارجية.

ويمكننا من خلال التعاريف السابقة والإنتقاء من بعض التعاريف الكثيرة في هذا الصدد تحديد بعض الملامح الأساسية لنظم دعم القرار الذي تميزه عن غيره من النظم:

* الإهتمام بالقرارات غير المبرمجة وشبه المبرمجة التي تتخذ في المستويات الإدارية العليا.

* التركيز على خاصية التفاعلية، والمرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات متخذ القرار والاستجابة السريعة لاحتياجاته.

* إمكانية بدأ التشغيل والتحكم في العمليات بواسطة المستخدم النهائي فضلا عن الألفة في إجراء هذه العمليات، ودعم عمليات كل من متخذ القرارات سواء كان فردا، جماعة، هيئة...والتركيز على الجودة والفعالية والتكامل مع نظم المعلومات الأخرى السابق ذكرها.

ويمكن أن نلخص **أنواع** نظم دعم القرار في ضوء التعاريف السابقة كايلي:

أ- **مجموعة النظم المهتمة بالبيانات**(systèmes oriented Data):وهي النظم التي تهتم بالبيانات مع تجاهل نوعية النماذج التي تتعامل معها، مثل إدارة الملفات ونظم تحليل البيانات ونظم المعلومات التحليلية (أنظر الشكل في الملحق رقم..).

ب- **مجموعة النظم المهتمة بالنماذج** (systems oriented Modal):وهي النظم التي تركز على النماذج المستخدمة في التعامل مع البيانات، مع تجاهل الكيفية التي يتم الحصول من خلالها على البيانات (طرق جمع البيانات).

ج- **نظم دعم القرارات المحددة** (Specific decision spport systems): وهي التي يمكن من خلالها التعامل مع مجموعات محددة من المشاكل.

إذن فنظم دعم القرارات تتطلب بالضرورة التكامل بين هذين العنصرين معا، عنصر البيانات وعنصر النماذج، بغض النظر عن عنصر الاهتمام أحيانا بالنماذج دون البيانات أو العكس.

د- **نظم دعم القرارات التنظيمية:** يركز فيها على أداء مهام تنظيمية تتضمن تتابع العمليات وتنتمي إلى مجالات تنظيمية مختلفة، مثل القرارات المتعلقة بالتخطيط طويل الأجل الإرتيادي (الإستراتيجي).

كما يتكون **نظام دعم القرار من ثلاث مكونات رئيسية:**

أ- **قاعدة البيانات** Data base: تعتبر بمثابة البيانات المخزونة في مكان مركزي باستخدام التكنولوجيا، حيث تعرف بأنها مجموعة من الملفات المتكاملة مع بعضها البعض، والملف يتكون من مجموعة من السجلات، والسجل يتكون من مجموعة من عناصر البيانات، والعنصر يتكون من رموز.حيث يقوم نظام إدارة قاعدة البيانات بوظائف تخزين وإيداع البيانات والتحكم فيها بمرونة عالية، وتحديد المعالجات التي يتم إجراؤها على البيانات، كما يحدد شكل المخرجات النهائية من حيث النواحي الشكلية للتقارير وأنواع

الرسومات...الخ ، وكذلك أنشطة التحكم في البيانات من خلال الوظائف غير الظاهرة لمستخدم النظام، فالمستخدم يطلب معلومات معينة بشكل محدود، أما مخرجات قاعدة البيانات فهي عبارة عن تقارير دورية وتقارير خاصة ونماذج في صورة ملخصة، أو تفصيلية التي تساعد في الكشف عن المشاكل ومجالات الانحراف، ولأغراض نظم القرار يتم التركيز غالبا على النماذج الرياضية والإحصائية والكمية [1].

.ب- **قاعدة النماذج:** والنموذج هو عبارة عن تمثيل أو محاكاة للواقع، وهناك العديد من النماذج بالخرائط التنظيمية التي توضح الأقسام والفروع، وتحدد العلاقة بينها، فمن حيث الهدف فيمكن التمييز بين نوعين من النماذج :

-**النماذج الوصفية:** وهي التي تصف سلوك أي نظام أو تمثل الواقع تمثيلا صادقا.

والنماذج المثالية: وهي التي تسعى إلى تحقيق أهداف كبيرة أو تعظيمها.

أما من حيث درجة التعامل يمكن أن نميز نوعين آخرين هما النماذج الاحتمالية: أي الأحداث المرتبطة باحتمالات معينة لتحقيقها مثل نماذج شجرة القرارات، والنماذج الحتمية: التي يمكن من خلالها التوصل إلى مخرجات معبر عنها في شكل قيمة واحدة تقديرية.

.ج- **نظام إدارة الحوار:** هي الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يتفاعل المستخدم مع نظام دعم القرار، فهي وسيلة التحكم في عمليات النظام، كما تمثل إدارة التعبير عن استجابة النظام للمستفيد، وفقا لهذا النظام تستطيع الجهة المستخدمة طلب تقرير معين، فهو يتكون من التصرف العرض، وقاعدة المعرفة، أي عملية اتصال مباشر مع النظام. لأن استخدام هذا النظام ليس بالضرورة يتم آليا لذلك لا بد من الحوار، وأن يتفق مع الاحتياجات التنظيمية لمتخذ القرارات. ويتسم بالبساطة أي الألفة في الاستخدام، والاتساق (تناسب) بين المكونات المختلفة، وتوفير المعلومات الإرشادية، بالإضافة إلى المرونة [2].

ومما سبق ذكره بشأن نظم دعم القرارات، تتجلى لنا حقائق جوهرية تتمثل في مدى أهمية نظم المعلومات في تحديد المشكلات، ومساعدة صانعي القرارات والسياسات في فهمها ،بالإضافة إلى دعم الخطوات الأخرى في حل المشكلات، وتوفر كذلك قاعدة من البيانات والنماذج والسيناريوهات المحتملة، التي تمكن من إجراء تحليلات موضوعية علمية وعملية لمعرفة البدائل وتحديد البديل الأمثل بأقل زمن وجهد وتكلفة، والمزيد من الكفاءة والفعالية في التحليل والتخطيط ورسم الإستراتيجيات. كما تعتبر نظم دعم القرار مجموعة من الأدوات والإمكانيات التي تسمح لمتخذ القرار بالتخاطب مع الحاسب لاسترجاع المعلومات ومعالجة المشكلات إلى درجة اليقين في ضوء البيانات المتاحة، بالإضافة أيضا إلى قواعد البيانات التي يتم من خلالها التعرف على المتغيرات البيئية المحيطة. كذلك يمكن أن نستنتج أيضا أن نظم دعم القرار

---

[1] محمد ماجد خشبة، مرجع سابق ،ص38.

[2] كامل السيد غراب ،فادية محمد حجازي، مرجع سابق،ص149.

من الأساليب الفعالة في معالجة جزم البيانات إحصائيا، باستخدام الطرق الكمية، وصياغة الرسوم والأشكال والخطوات البيانية التي تعطي لمتخذ القرار صورة عن مشكلة ما.هناك عدة **(نظم حديثة)** [1]، أخرى تساعد علي تحليل وبث وإسترجاع المعلومات.

لقد حاولنا ولو بصورة مختصرة إعطاء رؤية عن نظم المعلومات ومختلف المفاهيم المتصلة بها، وأنواعها وخصائصها وطرق بناء وتصميم هذه النظم كأساليب علمية للتعامل مع المعلومات بصورة أكبر دقة ومرونة، كما أدت إلى إحداث التغيير المطلوب في كافة نواحي العمليات والإجراءات وفي الخبرة والمعرفة العلمية في إدارة المعلومة كأحد الموارد الأساسية المتاحة بشكل يتناسب مع الفروق والإمكانيات والإحتياجات، وكذا طبيعة القدرات الذاتية، إن التطور السريع لأنظمة المعلومات ناجم عن الاحتياجات الكبيرة من المعلومات من طرف المخططين والمقررين والمشاكل الكبيرة التي سببها التدفق الهائل للمعلومات الواردة للأنظمة الإدارية والسياسية...الخ. الشيء الذي دفع بالمختصين وعلماء المعلومات إلى ضرورة التعامل مع هذا الكم من المعلومات بطريقة آلية لضمان دقة وسرعة المعلومة وتحقيق درجات عليا من الانتقائية في جمع وتحليل وتخزين وإرسال البيانات، كما أدى التحليل الدقيق لإحتياجات المعلومات إلى القدرة على تحديد أهداف النظام وتطوير الوظائف المطلوب أدائها مع الأخذ بعين الاعتبار النواحي الفنية والاقتصادية والزمنية كقيود على النظام، كما لا يجب إغفال الأهداف العامة والجزئية، والإجراءات والسلوكيات....الخ.

المطلب الثالث: البنى الأساسية للمعلومات في الدولة الحديثة:

تعد القدرة العلمية علي خلق ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات أبعد الإبتكارات أثرا في القرن العشرين، وقد جري الإعتراف بقوة الدور الذي تلعبه هذه المعلومات في كل الجوانب وذلك حسب خطة العمل للبنية الأساسية القومية للمعلومات، حيث أكدت **(براسنكومب)** مؤلفة كتاب "**من يملك المعلومات**" **بأن المعلومات هي شريان الحياة الذي تعتمد عليه القرارات السياسية.** [2] إن دراسة هذا الجانب يتطلب منا قدرا كبيرا من التدقيق على مفهومين أساسيين هما **سياسات المعلومات** أو التخطيط الاستراتيجي للمعلومات، والمفهوم الثاني هو أهم **البنى الأساسية** infrastructure للمعلومات في الدولة، وذلك لأن

---

[1] نظم دعم الإدارة العليا: يعرف روكارت وتريسي (Rockor and Tracy) نظم دعم الإدارة العليا بأنها:"**نظام معلومات مبني على استخدام التكنولوجيا لتوفير المعلومات والوصول إليها بشكل سهل وسريع، التي تلبي احتياجات صانعي القرارات وراسمي السياسات للتعرف على المشكلات والتعامل مع التحديات البيئية**"، ولها عدة وظائف منها:1/ توفير اتصالات أفضل 2/ تحسين جودة وكمية المعلومات المتاحة، بأكبر دقة وسرعة وكفاية وفي الوقت الملائم.3/ رفع أداء المقررين من خلال رفع جودة التخطيط والرقابة وتسهيل الاتصالات واتخاذ القرارات 4/المساعدة على البناء والتكييف وذلك من خلال تحليل البيئة والتعرف على الفرص والتهديدات المحتملة.**(أنظر منال محمد الكردي المرجع السابق،ص152)**.

[2] فريده كيت، **الخصوصية في عصر المعلومات**، ترجمة: محمد محمود شهاب، القاهرة ،مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1999،1، ص195.

المعلومات أصبحت تمثل موردا إستراتيجيا يجب التحكم فيه وتخطيطه كباقي الموارد الأخرى، وأصبحت في القرن الواحد والعشرين تحدد التوازنات السياسية والعسكرية، ومستوى النمو والتقدم والرقي الاقتصادي والاجتماعي.

كما تعد المعرفة هي المنطلق الجديد للقوة والتفوق والتعمق والإرتباط بين العلم والإنتاج، وزيادة دور الإكتشافات العلمية في تطوير تقنيات الحياة وما صاحب ذلك في إسهام الثورة العلمية في تحرير الطاقات البشرية وإستثمارها والتحكم في الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل للثروة وتكوين القدرات لأبعد حد ممكن، كل هذا يفرض على الحكومات الوطنية تحديا أكبر في مجال التحكم في المعلومات على المستوى الإستراتيجي(الإرتيادي) حتى يتم إستغلال أكبر قدر ممكن من روافد المعلومات وإدارتها، وتوجيهها لخدمة السياسات وترشيد القرارات. ولعل البلدان الصناعية المتقدمة أدركت هذه المسألة مبكرا وأخذت تتعامل مع المعلومات بدرجة كبيرة من الاهتمام والجدية وتمكنت بفعل مستويات وإمكانات التطور لديها من تحقيق نتائج مذهلة في مجال تخطيط المعلومات، وأصبحت المعلومات تشكل بالنسبة لها ثروة وطنية لا تقل أهمية عن الموارد البشرية الاقتصادية عموما، كما ترسخت لديها ثوابت علمية ونظم عملية في الاعتماد على المعلومة واستخدامها كشرط لازم لرسم السياسات.

أما في الإتجاه الآخر فهناك عدد قليل من البلدان النامية التي شرعت في دخول مجال المعلومات ولم تتردد في إعطاء الأولية لهذا المجال بعد أن ترسخت لديها قناعات بعد القيام بالإصلاح والتغيير والتطور دون الاهتمام بهذا المورد الهام على المستوى الوطني، وذلك بتثبيت رؤية وطنية إتجاه مجال المعلومات وإعطاء أولية لإقامة المراكز المعلوماتية وبناء تكوينات مؤسسية لقطاع معلوماتي متكامل ودعمت خطط وبرامج تطوير أنشطة المعلومات وتنمية مصادرها. وعلى الرغم من أن التخطيط في مجال المعلومات والسياسات المعلوماتية قد أصبحت موضوعا هاما للدراسة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا المجال مازال في مرحلته التسطيرية الأولى في الدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والنضج الفكري وخصوصا أن هذا الموضوع يرتبط بعدة مواضيع بالسياسة والاقتصاد والإدارة العامة والإجتماع والسياسة العامة وعلم المعلومات والاتصالات. ومن خلال هذا التقديم وحتى نكون على درجة من الدقة والاهتمام لابد لنا من تحديد مفهوم السياسة المعلوماتية كعملية أساسية للتعامل مع المعلومات والتحكم في مواردها.

فإذا كان مصطلح المعلومات كما سبق الإشارة إليه آنفا أنه مصطلح له أكثر من دلالات، كما يستخدم مصطلح "**سياسة**" لوصف العديد من الإمكانات والحقائق المختلفة، فهذا يلقي بضلاله على ماهيته السياسة المعلوماتية **(التخطيط المعلوماتي)**.هناك من يرى أن هذه السياسة المعلوماتية هي جزء من السياسة العامة، فإن الباحثين **سافج وأندرس و روبينز (Savaje. S.p. 1994)** قد درسوا المجالات العشر للسياسة العامة من بينها السياسة المعلوماتية.

أما (**إيان رولاند Rowlans**)فيقتبس التعريف الآتي:"**تحتوي السياسة المعلوماتية على مجموعة القوانين العامة والقواعد والسياسات التي تشجع أو تنظم إنشاء واستخدام واختزان وتوصيل المعلومات**". هذا وتعرف موسوعة علم المكتبات (ELIS 1991) سياسة المعلومات بأنها:" **مجال يضم كل من علم المعلومات والسياسة العامة، وينظر إلى المعلومات على أنها سلعة وأنها مورد ينبغي إقتناؤها وحمايتها وتقاسمها ومعالجتها وإدارتها مع الآخرين. كما تشير إلى أنه لا توجد في الواقع سياسة واحدة شاملة للمعلومات، بل سياسات تتعامل مع قضايا معينة، وتكون تلك السياسات متداخلة في تغطيتها لمجال المعلومات**"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المعلوماتية هي عبارة عن مجموعة واسعة من العناصر المترابطة، مثل الإتصالات ، تكنولوجيا المعلومات، إقتصاديات المعلومات، خصوصية المعلومات، نظم المعلومات، شبكات المعلومات، وإدارة المعلومات وغيرها، هذه العناصر المترابطة والمتكاملة تهدف إلى توجيه دورة حياة المعلومات بما تمنحه من تخطيط وإنتاج وجمع وإتاحة وبث وإسترجاع، وذلك على المستوى الوطني وبناء على الإمكانيات والتطورات المتوفرة، كما تشير أيضا السياسة المعلوماتية إلى كل ما يقع على عاتق السياسة الوطنية للمعلومات في مختلف المستويات الحكومية والقطاع الخاص، بما تقدمه لنا هذه السياسة من إطار فكري لوضع الأولويات الوطنية وتحقيق التنسيق وتشجيع الروابط التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، وأن تعتبر المعلومات من لب نشاطاتها لدفع عملية التنمية بمفهومها العام.

أ/ الإطار العام لسياسات المعلومات:

إن النظام العالمي اليوم يؤثر في مختلف جوانب الحياة، ، ويعزز الحاجة للحصول على مزيد من المعرفة وبشكل سريع في إعتماد مفاهيم عامة لسياسة المعلومات ، حيث أصبحت المعلومات والمعرفة المصادر الهامة الجديدة التي تواجه التحديات العالمية. لقد تمت في معظم دول العالم مناقشة نماذج مختلفة بهدف تبني المفهوم الملائم الذي يمكن من خلاله تطوير وإستغلال تكنولوجيا المعلومات لتحسين الإنتاجية والمقدرة التنافسية في كل القطاعات، كإطار لوضع أهداف هذه السياسة . إن الهدف من وضع إطار لسياسة وطنية للمعلومات بشكل عام هو تركيز الجهود الوطنية نحو تحقيق الأهداف والطموحات العامة التي يمكنها الصمود في وجه التذبذب على المدى القصير ، وان تكون من المرونة بحيث تستطيع استيعاب التغيرات الكبيرة فيما يتعلق بالأهداف والأولويات .

---

[1] أحمد بدر، جلال الغندور، ناريمان إسماعيل متولي، مرجع سابق، ص15.

فمن المناسب إذا تطوير مجموعة من الإستراتيجيات المعلوماتية المنسجمة التي يمكن تطبيقها ، وتمثل بشكل حقيقي غالبية الجهات ذات العلاقة و العناصر الأساسية لسياسة المعلومات الوطنية ، وعلى الإطار القانوني والتنظيمي لترويجها وإدارتها. وتتناول هذه العناصر أيضا السياسة المتعلقة بالبنية التحتية للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تطويرها ، وتعتبر الجوانب الثقافية والعامل الإنساني عناصر هامة في سياسة المعلومات الوطنية ، بالإضافة إلى أهمية التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال الحيوي، لذلك فان الإطار العام لسياسة المعلومات الوطنية يدعم كل النشاطات الهادفة إلى:

* تحديد ، واستخدام ، وتعزيز المعايير المشتركة التي تشتمل على التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتجميع مصادر المعلومات بهدف إستغلالها من أجل المساعدة في عملية صنع القرار وشموليته.

* إزالة الحواجز التي تمنع تبادل المعلومات مع إحترام حقوق ومسؤوليات الأفراد والمؤسسات التي تؤكد خصوصية المعلومات ووحدتها وتشجيع الأسلوب التشاركي ضمن آلية تنسيقية جيدة تتناول القضايا الاجتماعية، والقطاعية ، والتنظيمية .

* تشجيع الجهود الرامية لإنشاء بنية تحتية للاتصالات المعلوماتية والتي تعتبر حاجة ملحة من أجل الربط بين المعلومات وتبادلها والجهود الهادفة لجعل الأردن مركز معلومات إقليمي.

وعلى أي حال فالسياسة المعلومات المعيارية لأي دولة يمكن أن تصاغ حسب مور (Moor. N 1990) أربع فئات لسياسة المعلومات هي[1]:

1. القضايا التشريعية والتنظيمية: وهذه تشمل حماية البيانات والخصوصية وحرية المعلومات، و المعلومات كسلعة والتجارة الدولية للمعلومات وخدماتها، وتدفق البيانات عبر الحدود، والتنظيم الذاتي لصناعة المعلومات والمعايير.
2. قضايا الاقتصاد الكلي: والتي تشمل تحديد قطاع المعلومات فضلا عن قياس حجمه ونموه في إطار المقارنات والإستثمار في البنية الأساسية للمعلومات وفي رأس المال الرمزي.
3. قضايا تنظيمية: وهذه تشمل إستخدام المعلومات كمصدر للإدارة والعلاقة بين المعلومات والإنتاجية، والحاجة إلى داخل جديدة في الإدارة، المهارات الجديدة المطلوبة للمقررين، وظهور جيل جديد من إختصاصيي المعلومات.
4. القضايا الاجتماعية: وهذه تشمل تزويد المستهلكين بالمعلومات الموضوعية وتوعيتهم بأهمية المعلومات وكيفية الاستجابة للإحتياجات المعلوماتية.

---

[1] أحمد بدر، جلال الغندور، ناريمان إسماعيل متولي، مرجع سابق،ص36-37.

إن هذه القضايا التي قدمها لنا هذا الأخصائي في علم المعلومات تعطينا صورة عن آلية وضع السياسة القومية للمعلومات وتنفيذها من أجل التوسع في تنوع مجالات تدفق المعلومات، وتنمية المعايير والإجراءات التي تزيد من سهولة الحصول على المعلومات، وتشجيع القدرات المحلية من أجل جمع وحشد المعلومات، ليتم الارتقاء بالمجتمعات بصورة فعالة على كافة المستويات والقطاعات، فلا بد ومن الضروري جدا الارتقاء بإدارة واستخدام المعلومات وتحسين القدرة للوصول إليها، وتنمية الاتصالات...الخ.

ب/أهم البنى الأساسية للمعلومات الوطنية:

كما سبق وأن أشرنا في البداية أن التخطيط للمعلومات على المستوى الإستراتيجي يضم بالإضافة إلى السياسات البرامج والتدابير والمعايير والإجراءات المتعلقة بقطاع المعلومات أيضا هناك البنى الأساسية التي تشير إلى الإمكانات الوطنية اللازمة للحصول على المعلومات وتداولها، وتضم كل البؤر المؤسساتية والقطاعية التي تهتم بأوعية المعلومات، والهيئات الرسمية وغير الرسمية لجمع وتخزين وتحليل وإيصال وإسترجاع المعلومات، وغالبا ما تسمى الإمكانيات القومية اللازمة لتسيير وإدارة سبل الحصول على المعلومات وتداولها، ومن ثم الإفادة منها في المجالات التطبيقية في الدولة، وتظم حسب هذا المفهوم هذه العناصر:

*** نواة من المؤسسات التي تهتم بأوعية المعلومات (مكتبات، مراكز توثيق، مراكز تحليل المعلومات، هيئات استشارية،...).عدد من العاملين في هذا المجال والمؤهلين.**

*** قنوات الاتصال بالمصادر الشخصية للمعلومات، كالمستشارين والفنيين والباحثين العلميين والهندسيين، ورجال تكنولوجيا، والخبراء ومعاهد البحث والتطوير، وغيرها من الوحدات والهيئات الفنية.**

*** إستراتيجيات وطنية تدعم التطوير المنهجي المستمر للبنى الأساسية.** [1].

وعليه ينبغي الحرص على دعم البنى الأساسية للمعلومات في الدولة بتطويع أرصدة المعلومات المتاحة في الداخل والتكنولوجيات الواردة من الخارج، لمواجهة معظم ما يواجهها من مشكلات بسرعة أكبر وتكاليف أقل، فالبنى الأساسية للمعلومات هي الضمان الوحيد لتداول هذه المعلومات والخبرات والإفادة منها في مجالات التطوير والتغيير [2]، إن هذا التحليل يعطينا نظرة عن سلطة المعلومات، ولا نكون مبالغين إذا ضربنا مثلا في هذا الشأن وذلك بتشبيه المعلومات بالدم فهي تجري في الأنظمة والمؤسسات والهيئات...الخ مجرى الدم في العروق، ولهذا الدم مراكز تصفية وقنوات ضخ، بل الأكثر من ذلك فهو عبارة عن خليط من

---

[1] عادل فهمي بدر، مرجع سابق ، ص17-18.

[2] محمد جاسم جرجيس ، **قطاع المعلومات في الوطن العربي**، دمشق: دار الفكر، بيروت،2001،ص78.

المكونات التي لها درجة كبيرة من الأهمية في حياة الإنسان من خلال الدور الجوي الذي تلعبه في نقل المواد والهواء والدفاع والمناعة، فلا يوجد مثال أصدق من ذلك فالمعلومات تجري في الأنظمة السياسية والإدارية على وجه الخصوص وهي التي تنقل الحقائق وتعطي الحلول والخيارات، بل و الأكثر من ذلك هي التي تبقي على حياة النظام (مهما كان نوعه) وتجعله يستمر. كذلك لا بد من وجود مراكز تقوم بدور مراكز تصفية الدم، مؤسسات جمع المعلومات ومراكز التحليل والتوثيق، والهيئات الاستشارية والمؤسسات الحكومية والخاصة كلها تعمل على جمع وتخزين وتحليل وإرسال وإسترجاع المعلومات وتكرير هذه المادة الخام للحصول على بيانات تساعد في فهم المشكلات وحل القضايا، ومواجهة التحديات وترشيد السياسات ودعم القرارات كما سنرى في الفصول اللاحقة، وهذا يتطلب خطة إستراتيجية لتحديد الأولويات وتنسيق الموارد بما يتفق ومجالات الإفادة منها، بالإضافة إلى طريقة منهجية تتسم بالمرونة لمعالجة قضايا المعلومات. ولعل من أهم المراكز ومستودعات المعلومات على المستويات الوطنية يمكن أن نحصر ما يلي رغم الاختلافات في التسمية علي المستوى التنظيمي.

1- مصادر المعلومات العامة الحكومية:

توجد في معظم الدول للبنية الأساسية للمعلومات في شكل مستودعات بيانات في الأجهزة والهيئات الحكومية المتخصصة والعامة، والهيئات ذات الطابع الدولي فمن الممكن أن نجد البيانات الإحصائية والدراسات وتقارير الخبراء...الخ في كل من مختلف الوحدات الإدارية للحكومة والهيئات التشريعية والقضائية والوحدات الإدارية الإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى بنوك المعلومات(Data banks)، كالمستودعات الإحصائية العامة مثل الديوان الوطني للإحصاء ...الخ، وبنوك المعلومات الإدارية والصناعية والتجارية والزراعية والخاصة بالعقارات والأطيان. وتلك المتعلقة بالأنشطة العلمية والتكنولوجية مثل المكتبات والأرشيفات ومراكز التوثيق وكل المستودعات الرئيسية التي تتجمع فيها معظم المواد الرسمية والغير رسمية، كالإنتاج الفكري والخرائط والمخطوطات...الخ[1].

ويقع على عاتق هذه المؤسسات التنظيم والتنسيق والتعاون في مجال المعلومات والتعامل مع الرصيد الوطني والعالمي من المعلومات وذلك من خلال التجميع والتحليل والتخزين والإيصال والإسترجاع، أي إدارة المعلومات في شتى المجالات وفي كل القطاعات بما يخدم ويدعم راسمي السياسات والقائمين على شؤون التنمية في مواجهة وحل المعضلات، فهذه المراكز المتخصصة يجب أن تكون مسؤولة عن كل ما يتعلق بقطاع المعلومات في البيئة الداخلية والخارجية والذي يمكن أن ترتكز عليه الخدمات العامة الرئيسية في الدولة.

---

[1] بولين أثرتون، مرجع سابق، ص25..

2- شبكات وبنوك المعلومات المتخصصة:

يمكن التعرف على إحتياجات الدولة من المعلومات بطرق عديدة أهمها القيام بالدراسات التفصيلية عن كيفية حصول المستفيدين على المعلومات وكيفية إستخدامها، كما أن التعرف على أولويات والإحتياجات المعلوماتية يرتبط بأهداف وخطط التنمية. ولعل أهم الطرق المتبعة في دول عديدة للإستجابة للإحتياجات الوطنية هو إنشاء الشبكات أو الدخول فيها.

هذا و يعرف "سوسان مارتان"(Susan.K.Martain) **الشبكة** بانها:"**مجموعة من الأشخاص أو المنظمات مرتبطة مع بعها عن طريق الاتصال ،لتحقيق التشارك بمصادر المعلومات لاقصي حد و توفير اعلي نسبة من المعلومات للمستفيدين منها.**" [1]. سواء كانت تلك الشبكات حسب المجالات أو التخصصات الموضوعية أو حسب أنواع الخدمة المعلوماتية أو حسب مستوى الشبكات (وطنية، إقليمية، دولية).وما يهمنا هنا التأكيد على ضرورة شمول السياسة الوطنية للمعلومات هي إنشاء أفضل شبكة خدمات معلومات ممكنة (رسمية) في حدود الإمكانات المتاحة، وذلك لتغطية الإحتياجات من المعلومات للمستفيدين من صناع السياسات والمخططين والإستراتيجيين...الخ بأسرع وأرخص وأكمل طريقة وبشكل مناسب عمليا. فضلا عن التوازن بين الاعتماد على المصادر المحلية والإقليمية والمصادر العالمية والإفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة. [2]

3- الهيئات البحثية و الاستشارية:

تحتاج الأعمال الحكومية وهيئات التخطيط إلى المشورة التي تأتيها عادة من قطاعات ثلاث هي المستفيدون والمهتمون بالمعلومات والمستشارون أو الخبراء، ويمكن أن تكون قنوات هذه المشورة من خلال لجان دائمة أو لجان تشكل لهذا الغرض، واللجان الدائمة الإستشارية هي لجان حكومية وتعتبر جزءا من البناء الوطني الأساسي الخاص بالعلاقات التنظيمية والتنسيق في مجال المعلومات، أما بالنسبة إلى اللجان المستقلة والتي قد تمول بمنح حكومية، لكن لها حرية أكبر في التفكير والإبداع، لكن من جهة أخرى قد لا يكون لها تأثير على الحكومة وممثليها، ويمكن لهذه اللجان أو الهيئات المستقلة أن تقدم

---

[1] غادة عبد المنعم موسي ، محمد سالم ناهد، **مرافق المعلومات ماهيتها، ادارتها**، خدماتها، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ط1،2000، ص45.

[2] عادل بدر فهمي، مرجع سابق، ص49.

نتائجها ودراستها وأبحاثها إلى اللجان الحكومية كجزء من الإجراءات التنظيمية الخاصة بوضع وتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات.

وتختلف النماذج في الدول طبقا للظروف الداخلية، فعلى كل حال فمشكلة الهيئات الوطنية الإستشارية في مجال المعلومات مازالت محل جدل ودراسة للدور الذي تلعبه في عملية التخطيط ومدى الأخذ بمعطياتها في رسم السياسة العامة، وكذا مصداقية المعلومات التي تقدمها حتى ولم تكن مظللة وسرية فهل يمكن الاستعانة بها في دعم القرارات. ومن جهة أخرى هناك لجان تنشأ فقط عندما تظهر الحاجة إليها لجمع المعلومات حول مشكلة معينة، ويفضل في مثل هذه اللجان الاستعانة بالكفاءات والخبرات لوضع لمساتهم في المسرح المعلوماتي وهي في جميع الأحوال تلقي أضواء وتقدم إقتراحات قد تكون ذات ثقل وأهمية أكبر للاستعانة بها في إن هذه المحاور الثلاثة الأساسية للبنية الأساسية للمعلومات هي العصب الحكومي الذي تعتمد عليه الدولة في إنشاء المعلومات لخدمة التخطيط والتنمية، وقد تتفرع هذه البنى إلى عدة بنى فرعية تشكل بؤر معلومات قطاعية، يتم التنسيق بينها على المستوى الوطني، وحتى على المستوى الدولي لتوظيف أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة في البناء والتطوير والتغيير. وهناك عدة مراكز ومصادر للمعلومات لم نذكرها بسبب إرتباطها بهذه المحاور الأساسية كمعاهد البحث والتطوير والإختبار وفرق البحث والتطور، ومكاتب الاستثمارات الفنية، والخبراء والفنيين والإستراتيجيين في الحكومة والأجهزة القطاعية الأخرى، ومراكز البحث العلمي والتقني، والدراسات الإستراتيجية(الإرتيادية) والإستشرافية وإستطلاعات الرأي وصبر الأراء، وحتى الباحثين الجامعيين، ناهيك عن المراكز والشبكات الغير الرسمية للمعلومات، كالجمعيات...الخ.

كلها تعد مراكز ومستودعات إستقاء المعلومات وتخزينها وتنظيمها وتحليلها، التي تأخذ كحجر أساس في بناء أي سياسة وطنية سواء كانت المعلوماتية، سياسية، إقتصادية، إجتماعية،...الخ. لقد تناولنا ولو وضع السياسات الوطنية للمعلومات بصفة عامة، كما أشرنا إلى أنها تختلف باختلاف الأمصار طبقا للظروف والإمكانات المتاحة، وأردنا التمييز بين وضع هذه السياسات من إجراءات وتدابير ومعايير وأسس وكذلك البنى الأساسية للمعلومات وتخطيطها، وكذا أهميتها في الاستجابة للاحتياجات الوطنية للمعلومات. هذا دفعنا إلى التطرق إلى رؤية استراتيجية لتخطيط المعلومات بعد إيماننا بضرورة ترتيب الأولويات العربية في مجال المعلومات، وتحقيق توازن بين الاحتياجات من المعلومات للتخطيط ورسم السياسات والإستراتيجيات والكم من المعلومات المتداولة وهذا في الوقت والمكان وبالشكل المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم، فإن المعلومات مهما تعددت تعاريفها ومفاهيمها والاصطلاحات التي ولدت، وستولد عنها في المستقبل، ومصادرها، وأوعيتها، ونشأتها، وتعدد خواصها، فإنها في النهاية هي العنصر الأساسي الذي يحتاج إليه صانعوا ومتخذوا القرارات في كافة الجوانب؛ السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الإجتماعية.

أصبحت المعلومات ذات أهمية بالغة في عصرنا الحالي، إذ تعد العنصر الأساسي في كل شيء، فبموجبها توضع الخطط الدقيقة، وترسم السياسات العامة، وتقاد الأمة إلى شاطئ الأمان لتحقيق أهدافها وبناء مجتمعها بالطرق العلمية السليمة.

تنشأ الحاجة إلى إعاة النظر في مفاهيم الديمقراطية المعروفة تقليدياً، وتزداد الحاجة إلى استيعاب الديمقراطية المعلومية كمفهوم ووعي وممارسة، وتبرز إلى الساحة مسألة الدور والتأثير الذي يمكن أن تقوم بهما المعلوماتية ويتماشى مع تقنيات العصر الحديث وأثره على المجتمع.

يتسم عصر المعلومات بتيارات وإتجاهات إيديولوجية تميزه وتنسجم معه أيضاً، وهذة السمات والتوجهات تلتقي في نظريات المجتمع الصناعي والمجتمع المعلوماتي وتتناغم فيما بينهما ضمن نظريات الحداثة ومابعدها والتي ساعدت على طرح الخيارات والبدائل لتطور الانسانية والبشرية من منظور كوني واكتسابها طابعاً إعلامياً شاملاً، وأخذ المجتمع يوصف ويوسم على الأغلب بأعتباره مجتمع معلومات يركز اهتمامه على المراحل الحديثة والمعاصرة والتي تعطي دوراً للمعرفة والعلم والمعلومات ركناً اساسياً في صياغته وأعتباره من الأركان الأساسية في المنظومات الفكرية الاجتماعية المعاصرة.

كما نرى أن جوهر ثورة المعلومات هو تقنيات المعلومات من عتاد وشبكات الكمبيوتر وبرمجيات الحاسوب والشبكات ومزودات قواعد البيانات ومحطات اتصال البيانات. بالإضافة إلى العنصر البشري صانع المعرفة، وهو الأهم في هذه المنظومة المتكاملة، ويعتبر المعادل الموضوعي لموارد النظام المادية، أي بمعنى أن المعلوماتية عبارة عن منظومة ثلاثية الأبعاد تشمل: (العتاد، البرمجيات، المواد المعرفية)، وتمثل المظلة التي تجبُ حقل المعرفة وتضم بجانبها كل من تقنية المعلومات ونظم المعلومات.

تعد نظم المعلومات من الأمور الداعمة لإدارة المنظمة، وهي تعمل على تلبية احتياجات الإدارة الاستراتيجية من المعلومات الضرورية لأغراض اتخاذ القرارات، وتحتوي على أدوات التحليل والنمذجة، وتستخدم حزم برامجية جاهزة لإنتاج الأشكال البيانية، والتي تحلل وتوجز نتائج النشاطات الآنية والمتوقعة، وتُعدُّ بمثابة منظومات مساندة وداعمة للإدارة العليا بما تقدمه من دعم متعدد الوسائط ومتنوع الأشكال.

وباختصار مثلما تُعدُّ نظم المعلومات من القواعد الأساسية لبناء وتطوير المنظمات الإدارية يرى الباحث أن تقانة المعلومات هي القاعدة المادية لتطور تلك النظم، وأن نظم المعلومات هي الأداة التي لا

غنى عنها للانتقال بتقانة المعلومات بمستوى المعلومات إلى مستوى استثمار المعرفة والذكاء الصناعي والإنساني معاً وتحقيق تراكم للذاكرة التنظيمية للمنظمة، وينتج عنه تراكم نوعي ينمي المعرفة الشاملة والمدمجة بكافة أشكال التقنية. بمعنى آخر أن المنظمة يجب أن ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية؛ هي تقانة المعلومات وقلبها النابض (الكمبيوتر، ونظم المعلومات)، وتقانة الاتصالات، ومنظومة إدارة المعلومات.

الفصل الثالث

ماهية السياسة العامة

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة.

المبحث الثاني: مكونات وخصائص السياسة العامة.

المبحث الثالث: مراحل رسم وإعداد السياسة العامة.

تمهيد:

تشكل السياسة عام أحد الموضوعات الهامة في الدراسات الإدارية والسياسية والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقين اهتماما بالغا وتداولا واسعا لدى الباحثين والمتخصصين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة، وهم كثيرون الذين أسهموا في دراستها وتحليلها وتحديد مجالاتها وتصميمها أيضا.

إذا فالسياسة العامة تجلب الكثير من المعاني كالحكومة، الإدارة العامة والمصالح الوطنية...الخ، فهي بهذا المعنى وصفها البعض بأنها: "ذلك الممر الحلزوني والمؤطر واللامؤطر أحيانا الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه، صناعا ومستفيدين ومنقذين".

فطبيعتها (التعقيد، العمومية،...) جعلت منها حقلا دراسيا علميا، يتناول السياسة العامة بمختلف جوانبها من مفاهيم ومراحل وتحليل وتوضيح أسبابها وآثارها ومحتوياتها، ومدى تأثير العوامل البيئية عليها أيضا، وكذا المؤسسات المتنوعة والعمليات السياسية والسلوك السياسي في صنعها وتحليلها، فعلى السياسة العامة أن تضع معالم الطريق التي تسلكه مختلف المنظمات والهيئات الحكومية لمواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، فهي التي تستطيع التوفيق بين العناصر المختلفة، وتوجد التوازن بين الأداء الوظيفي والأهداف المنتظرة، وهي التي تتولى أيضا إستراتيجيات التنسيق والتكامل والتكيف.

وفي هذا الصدد قدم وطور علماء السياسة عدة نماذج ومداخل لدراسة السياسة العامة لأغراض تحليلها وتقديم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها، وانطلاقا من هذه النقاط والخلفيات، سوف نتطرق إلى مفهوم ونشأة السياسة العامة وكذا مكونات وخصائصها ومراحل رسمها.

وانطلاقا مما سبق سنقوم بطرح السؤال التالي الذي سيضعنا في مستوى أبعاد الظاهرة.

ما هي السياسات العامة؟ وما المقصود بها على صعيد السلوكيات والممارسات؟

ولعلاج هذا الفصل وللإجابة على السؤال المطروح سوف أتطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مفهوم وتطور السياسة العامة.
- **المبحث الثاني:** مكونات وخصائص السياسة العامة.
- **المبحث الثالث:** مراحل رسم وإعداد السياسة العامة.

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة العامة

لقد أعطت الدولة دورا رئيسيا ومهما لرسم وتنفيذ السياسات العامة، ذلك وفقا للمفاهيم التي سادت خلال القرنين السابقين، واختلفت هذه الأهمية من نظام سياسي لآخر، ومن نظام دستوري لآخر، وتجلى الاختلاف في مستوى تدخل الدولة وذلك وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد والقيم التي يتبناها، فالسياسات العامة ترتبط بشكل أو بآخر بالإيديولوجية التي يتبناها النظام وعادة ما تكون هذه السياسة انعكاسا وتطبيقا لها في مختلف المجالات.[1]

إذا دراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة عل السؤال الكبير الذي طرحه "هارولد لاسيول" منذ أكثر من 50 عاما من يحصل على ماذا، متى وكيف؟ أو هي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم على حد تعبير "دافيد إستون"،[2] وهي أيضا دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته حسب "رفاعة الطهطاوي" من دراسة لقضاء مصالح الأفراد وإدارة شؤونهم، أي دراسة الأداء الحكومي بمضمونه الإداري والسياسي،[3] هذه هي المحاور التي يمكن من خلالها حصر أبعاد هذا المفهوم، لكن قبل التطرق إلى مفهوم السياسة العامة لابد من التعرف أولا على بعض المفاهيم التي تدخل في تركيب ومحصلة هذا المفهوم المعقد.

وعند تفكيك وتشريح السياسة العامة فأول مفهوم يلفت الاهتمام هو مصطلح "السياسة" إذا ما هي "السياسة"؟

المطلب الأول: تعريف مفهوم السياسة:

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لكلمة "سياسة"، واختلاف هذه التعريفات يرجع إلى اختلاف زوايا النظر إلى المصطلح والمنطلقات الفكرية لعلماء السياسة والمفكرين والباحثين أيضا، وكذا المداخيل المستخدمة لدراسة هذا المفهوم.

فقد عرفت السياسة (Policy) بأنها: "برنامج معه للقيم المستهدفة والممارسات، وهي وضع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير" وقد أكد البعض على

---

[1] حسين خليل، "**السياسات العامة في الدول النامية**"، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2007، ص12.

[2] كمال المنوفي، مرجع سابق ، ص15.

[3] سلوى شعراوي جمعة، علي الدين هلال (وآخرون...)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص23.

عنصر الإكراه، فوضعت السياسة بأنها "الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع أشياء ممارسة الإكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات".[1]

ويعرف أحد علماء السياسة وهو"بريستوس" « Presthus » السياسة بأنها: "أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو الأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الحالية والمستقبلة".[2]

وهناك من عرف السياسة من زاوية محددة كعملية تحكم صنع القرار يصفها بأنها: "مرشد في اتخاذ القرار، فهي تحكم وتنصف إجراء عملية اتخاذ القرار في ضوء أو من خلال إطار محدد وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية اتخاذ القرارات".[3]

هذا عن مفهوم السياسة لكن لا يجب أن نلحق مفهوم السياسة (Policy) لما قد يشير إليه مفهوم السياسات (Politics) والتي تعرف على أنها:

"...تلك التوصيات العامة التي تشكل إطار للتفكير في المواقف، وتوجه القرارات نحو تنفيذ الغايات المنشودة، وتكون واضحة، محددة، مفهومة، تتسم بالثبات النسبي، واقعية ومنطقية، وألا تكون متعارضة مع الأهداف".[4]

وفي تعريف آخر تمثل السياسات: "مجموعة القواعد والمبادئ التي يلتزم بها المخططون والمنفذون في كل مراحل العمل، فهي تعبير عن الاتجاهات الرسمية في التنظيم نحو أنماط السلوك المسموح به، وتعبير أيضا عن الوسائل التي يمكن إتباعها لتحقيق الأهداف".[5]

فالسياسة العامة باختصار هي صياغة الأهداف، هي اتجاه يوضح أسلوب التفكير عند اتخاذ القرارات الصالحة لمشروع، كما أنها الموجه والمرشد للأفعال والقرارات لأنها توضح الأساس الذي يربط تلك الأفعال بالأهداف، وهناك ارتباط وثيق وعلاقة جوهرية بين المبادئ والسياسات تتفاوت وتختلف من حيث تعاريفها حسب الزوايا المراد تحديدها فهناك من ينظر إليها من زاوية السلوك المرتبط بالأشخاص

---

(1) محمد محمود ربيع، عبد الله الغنيم (وآخرون...)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: (د.د.ن)،ج1، 1993، ص451.

(2) Presthus, R. **Public Administration**, 6th Ed, New York, The Ronald press Company, 1975, p15.

(3)أحمد رشيد، "**نظرية الإدارة العامة**"، القاهرة: دار المعارف، 1987، ص13.

(4)مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، "**الإدارة العامة**"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديد، 2003، ص308.

(5)محمد قاسم القريوتي، مهدي حسين زويلف، "**المفاهيم الحديثة في الإدارة: النظريات والوظائف**"، عمان، (ب.د.ن)، ط3، 1993، ص124.

ومؤسسات الحكم أما الآخرون فيصفونها على أنها جوهر العمليات المتعلقة بالتعامل مع المشكلات وصولا إلى الأهداف كما تشير التعريفات أيضا إلى أن السياسة هي تفاعلات إنسانية محملة بالتهديد أو القوة التي يراها البعض أنها لب السياسة، على اعتبار أن السياسة هي جماعة من الأفراد وأقلية يمارسون السلطة والإكراه المشروع على أغلبية من المؤسسين الذين يسمون بذلك من تلقاء أنفسهم وتحت سلطة الأمر.

فبعد أن تطرقنا ولو بصورة مختصرة إلى مفهوم السياسة، والفرق بين مفهوم السياسة والسياسات، سوف نقف عند مفهوم السياسة العامة كأحد المواضيع والمفاهيم المستحدثة في علم السياسة والإدارة العامة، وعلى خلفية المفهومين "السياسة والسياسات" أسهم العديد من علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع في وصف وتحديد مصطلح "السياسة العامة" حسب منطلقاتهم الفكرية والمداخل المنتهجة في دراسة هذا المفهوم حيث ربطوا هذا الأخير بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها، التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات على الرغم من وجود تفاوت وتباين في وجهات النظر حول الأسس التي ينطلقون منها عند بيان موقفهم أو تعريفهم للسياسة العامة فضلا عن اختلاف آرائهم حول تعريف المجال العام الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي "جان ديوي" « J. Dewey بأن "الأنشطة تصبح عامة، حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة".[1]

ومن خلال الإطلاع وإمعان النظر في أهم التعاريف الواردة يمكن أن نقسمها إلى ما يلي:

1- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة "Power"::

في البداية إن السياسة في نظر هذا الاتجاه تشير إلى معنى القوة، والتي تعتبر بصفة عامة عن "قدرة شخص أو مجموعة أو حكومة ما على القيام بعمل يؤثر في شخص أو مجموعة من الأحداث تغير في السلوك المحتمل القيام به إزاء عمل مستقبلي محدد"، وتكون القوة نتيجة امتلاك مصدر أو مصادر القوة، المعروفة مثل الإكراه، المال، الخبرة، المنصب الشخصية،...الخ وعليه فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن نتائج أي مجتمع سياسي ما هو إلا تعبير عن البيئة التي تعيش فيها هذا المجتمع من محصلة أنماط النفوذ، أو أن التركيز الأكبر على عملية القوة السياسية وكيفية ممارسة النفوذ لتحقيق السياسات العامة والوسائل التي بها تم ذلك.

---

[1] عثمان ياسين الرواف، "**تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية**"، الرياض: مجلة العلوم الإدارية، م2، عدد (1)، ص191.

وعرفها البعض من باب التأثير على الآخرين حيث يعرف "ماكس فيبر M. Weeber القوة بأنها: "احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال" ومن بين التعريفات التي سارت على مدى هذا التعريف ما قدمه "دال Dehl" بحيث يقول: "القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك".[1]

وهناك تعريف للقوة من زاوية القدرة على التأثير في صنع القرار في المجتمع حيث اتجه كل من "هارولد لاسويل" H. Laswel و"أبرهام كابلان" A. Kaplan اتجاها آخر في تعريف القوة بصفة عامة "هو الاختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة الموقف من أجل تحقيق هدف معين، هذا التعريف يؤكد على أنه من الصعب تحديد المراكز الفعالة أو مواطن القوة في اتخاذ القرار".[2]

فهذه تعاريف متنوعة للقوة من عدة زوايا كالتحكم أو التأثير أو صنع القرار، فالقوة ذات طبيعة نسبية وعملية وجهين هما السلطة والنفوذ، نقف على مفهوم السياسة العامة من منظور القوة.

وانطلاقا من مفهوم القوة عرف "هارولد لاسويل" « H. Laswell » السياسة العامة بأنها: "من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والقيم المزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة".[3]

كما توسع في بسط هذا المنطق كل من "مارك ليند تبريك M. Lindenbing وبنيامين كروسبي B. Crosby" حين عرفا السياسة العامة من منطق برغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومة والتوفيق من أنها: "عملية نظامية تحضى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة، وللتغيير عمن يحو على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟".[4]

إن منظور القوة يعكس إمكانيته الصفوة Elite في حصولها على القيم values العامة عبر التأثير Influence على قوة الآخرين في المجتمع وأن السياسة العامة يمكن لها أن تكون انعكاسات لوجهة نظر

---

[1] محمد نصر مهنا، "العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة"، الإسكندرية: مركز الدالتا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص ص120-121.

[2] نفس المرجع، ص ص123-125.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص32.

[4] نفس المرجع، ص32.

أو إرادة أصحاب النفوذ والقوة، الذي يسيطرون على محاور التنظيم السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة.[1]

غير أن هذا المنظور لقي انتقادات لدى الكثير من المفكرين الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسة العامة ضمن إطار المجتمع فضلا عن تداخل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها، عند التعامل مع السياسات العامة.[2]

فلهذا النقد تأثير في بروز تيار آخر يعرف السياسة العامة من منطق آخر يختلف تماما وهو أداء النظام السياسي.

2- السياسة العامة من منظور أداء النظام:

ولقد وصف العديد من علماء السياسة النظام أنه وحدة كلية تتكون من مجموعة وحدات أو نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، حيث ذهب "دافيد إيستون" D. Easton في هذا الاتجاه فكان يرى أن النظام يتألف من مجموعة متغيرات تتأثر فيما بينها، بالتالي اهتم بالسياسة العامة من وجهة تحليل النظام كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا لظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وعليه فهو يعرفها: "توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات In Puts والمخرجات Out Puts والتغذية العكسية[*] Feedback[3] فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات وصراعات ومساومات وتوفقات كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذا أو عطاء.

---

[1] هاري هولوواي، جون جورج، ترجمة: أمين سلامة الفجالة، "**الرأي العام**"، (د.ب.ن): دار غريب للطباعة، 1977، ص328.

[2] عثمان ياسين الرواف، مرجع سابق، ص179.

[*] فالمدخلات تمثل مطالب الأفراد والمخرجات تمثل (القرارات والأنشطة والأنظمة الملزمة للأفراد) التغذية العكسية تمثل ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات).

[3] David Eastton, **Op Cit**, p125.

كما يرى أيضا: "جبرائيل ألموند" G. Almend ،بأن السياسة العامة هي: "محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب+دعم) مع المخرجات (قرارات وسياسات...) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية...) من خلال القرارات والسياسات المتخذة".[1]

كما يراها من زاوية إجرائية بأنها: "تعبيرات عن النوايا يتم سنها وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف".[2]

وذهبت في نفس الاتجاه "بربارة ملينان" B. Melennan ، أين تعرف السياسة العامة بأنها: "النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية، استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي".[3]

إن هذا المنظور قدم نظرة كلية واسعة وشاملة، لحركة البيئة وتفاعل نظمها، بالشكل الذي يسهم في إقامة وحدة تحليلية مترابطة ترتكز على قضايا وشؤون المصلحة العامة كاستجابة للنظام السياسي، وهذا يلزمنا الإشارة إلى الجانب الإيكولوجي ودوره في بناء السياسات العامة، فما هي هذه العلاقة؟ وإلى أي مدى يلعب النظام السياسي دورا في توجيه السياسة العامة؟ إن الإجابة على هذه التساؤولات يتطلب دراسة متخصصة للجانب البيئي في الإدارة العامة لكن سنحاول أن نعطي نظرة ولو بإيجاز عن الدور الذي يلعبه النظام السياسي في تحديد معالم السياسات العامة، أو الفضاء الذي تتحرك فيه الحكومات ومجال تغطيتها.

ولذا يرى أصحاب هذا المدخل الإيكولوجي أو البيئي أن نجاح أي تنظيم في أداء مهامه بنجاح في المجتمع، لا يعني نجاحه بنفس القدر في بيئة مغايرة لبيئة المجتمع الذي ينتمي إليه التنظيم، وعليه فالتنظيم لابد أن ينبثق من البيئة التي ينتمي إليها بعواملها المختلفة، لقد كان الاهتمام بالأثر البيئي على الإدارة قديما حيث تقول المصادر التاريخية أن "كونفوشيش" وهو أحد فلاسفة الصين القدماء أول من نبه

---

[1] محمد نصر مهنا، "**النظرية السياسية والسياسة المقارنة**"، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،(د.س.ن)، ص ص100-101.

[2] جبرائيل ألموند، بنجهام بويل، روبرت مندت، "**السياسة المقارنة إطار نظري**"، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيري، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1996، ص ص272-273.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص33.

إلى الأثر البيئي حيث قال: "إن على الحكام أن يفهموا الأحوال السائدة في بلد ما حتى يحكموهن وعليهم أن يرعوا العوامل الطبيعية والأحوال الاجتماعية عند حماية مسؤوليهم".[1]

وهذا يؤكد أن البيئة تؤثر في توجيه المسؤولين عند بناء أي سياسة في شتى المجالات، ففي العصر الحديث نجد "جون قاوس" من الأوائل الذي اهتموا بإبراز الجانب البيئي وأهميته، وأيضا دراسات "فريدريجر" Freedriker في التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتغير الثقافي، وهناك عدة دراسات أخرى تشير إلى ضرورة التأقلم والتكيف مع المتغيرات البيئية من قبل صانعي السياسات العامة والتي تؤدي إلى ردود أفعال التي تؤثر على كل جوانب العمل داخل النظام السياسي.[2]

فالسياسة العامة انطلاقا من هذا المنظور تتأثر بعوامل عديدة قائمة في المجتمع فتحتاج المجتمعات لمزيد من الخدمات الصحية، والتربية والتعليم، والضمان الاجتماعي الدخل والأمن...الخ، فهذه متغيرات تأتي من البيئة الاجتماعية، فينبغي للسياسة العامة أن تتوافق مع هذه الاحتياجات، فالبيئة الداخلية والخارجية هي التي تشكل القضايا والمشكلات السياسية في الدولة مثل، البطالة، التضخم، الآفات الاجتماعية،...الخ وعليه فالسياسة العامة لا تكون ذات كفاءة وفعالية ما لم تراعي الظروف البيئية التي تحيط بها فهي تولد في بيئتها وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته، إضافة إلى دور البيئة في وضع القيود والمحددات على متخذي القرارات، كما أن خصائص النظام السياسي من حجم ونوع المواد وغيرها من المتغيرات المتعلقة بعدد السكان وغلاء المعيشة وأساليب الثقافة...الخ تعتبر خصائص بيئية مهمة لدى راسمي السياسات، فتعرف السياسة العامة من وجهة نظر النظام أبعد في الواقع لما عليه في نظرية القوة.

3- السياسة العامة من المنظور المؤسسي:

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الشؤون داخليا وخارجيا، وهي بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها، إلى جانب كونها تمثل مركز عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة، أي العلبة السوداء كما وصفها "دافيد إيستون" التي تحدد كيفية ربط العلاقة بين النشاط التشريعي والتنفيذي والقضاء.[3] حسب هذه المعطيات

---

[1] محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، "**الإدارة العامة المبادئ والتطبيق**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص143.

[2] محمد مهنا العلي ، "**الإدارة في الإسلام**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ت.ن)، ص146.

[3] نظام بركات، عثمان الرواق، محمد الحلوة، "**مبادئ علم السياسة**"، الرياض: مطابع الأيوبي، ط3، 1989، ص161.

يمكن النظر إلى السياسة العامة من خلال كونها ممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية من أجل الحفاظ على بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيا، ومن هذا المنظور المركب لطبيعة الحكومة من حيث ما تحمله من صفات وخصائص وردت عدة تعاريف تدل على أن السياسة العامة من حيث كونها عملية تنظيمية تقتضيها الطبيعة المؤسساتية للحكومة وعلاقتها مع البيئة الخارجية بكل محتوياتها.

وانطلاقا من هذا المبدأ عرف "هنري توني" H. Teune السياسة العامة بأنها: "تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة"، لقد أوضح هذا التعريف الجوانب الفنية للسياسة العامة بوصفها عملية ديناميكية آلية، أي تلك الأساليب المستخدمة من قبل الحكومة هي التي أدت إلى صياغة السياسة العامة وتوجيهها بنمط معين لإحداث صدى داخل البيئة.

وبشكل شامل عرفها "توماس داي" بأنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" فهي تعبير عن كل شيء تقوم به الحكومة، أو "هي تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل"[1]، أي أنها اختيار الحكومات لما تفعله ضمن مجال معين، فهذا توضيح لماهية نشاط الحكومة وعملية ضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم من سلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وغير ذلك.

وذهب "مولر Muller" في نفس السياق والاتجاه في تعريفه للسياسة العامة حيث عرفها: "السياسات العامة تأخذ شكل برنامج خاص ومحدد تضعه السلطات الحكومية"[2]، يرى أن السياسة العامة هو ما تقوم به الحكومة وما تضعه من خطط وبرامج لحل المشاكل المجتمعية وتلبية حاجات الأفراد، فهو بذلك يؤكد ويبين مكانة ودور الحكومة في رسم السياسات العامة.

هذه التعاريف تتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا، "فتماس داي" ينصرف في تعريفه إلى الأعمال التي لا تدخل ضمن السياسة العامة كتعيين شخصي وكذلك بوضع الجانب الضمني والخفي في السياسة أي بمعنى السكوت حول قضية ما، أو عدم إبداء أي رد فعل حول مشكلة ما كإضراب أو طلب الزيادة في الأجر لشريحة معينة هذا الصمت ورغم أن هذا الأمر من مهمتها وحتى في حالة وعودها فهذا يعبر عن عدم الفعل الذي يعبر عن سياسة عامة للحكومة.[3]

---

[1] جيمس أندرسون، "**صنع السياسات العامة**"، (ترجمة: عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، ط1، 1989، ص14.

[2] Laure Boussaguet, Sophie Jacquet, Pauline Ravinet, « **Dictionnaire des politiques publiques** », 2ème édition, Paris : Presses de sciences Po, 2006, p331.

[3] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص15.

وفي تعريف أكثر شمولية يرى "جيمس أندرسون" أن السياسة العامة هي: "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الأهداف، أو لتحقيق غرض مقصود..." أو هي "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما أو موضوع ما".[1] فالتعريف يركز على ما يتم فعله في إطار ما يستوجب أو يراد فيه تمييزا للسياسة من القرار الذي هو مجرد خيار من بين البدائل، بمعنى أن السياسة العامة هي خطة أو برنامج تضعه الحكومة أو فرد أو جماعة من الأفراد لمواجهة قضية أو مشكلة ما لأجل حلها، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة وتحقيق الأغراض المقصودة والمتمثلة في حل المشكلة وذلك في إطار البيئة المحيطة بالحكومة.

وثمة تعريفات عديدة في إطار هذا المنظور ومعظمها تندرج في إطار ما قلناه من حيث كون السياسة العامة مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات ومخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، وهي توضع لمواجهة قضية أو مشكلة ما في المجتمع والعمل على حلها أي أنها مجموعة الخطط والبرامج الموجهة لحل المشكلات المجتمعية وتلبية حاجيات الأفراد، فهي أيضا القرار أو الفعل الذي تقوم به الحكومة أو الذي لا تقوم به (عدم الفعل) وذلك في إطار بيئة النظام السياسي، ويتم التعبير عن السياسة العامة من خلال عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية.

وأخيرا نخلص إلى أن جدوى السياسات العامة وتحقيق أهدافها يتوقف على فعالية البناء المؤسسي الإداري الذي يحول السياسات إلى نتائج واقعية، فالمواطن لا يهمه إن كان البرلمان يتكون من غرفة أو غرفتين، أو يوجد عدة مؤسسات إدارية عامة، أو وجود حزب أو أكثر ما لم ير ما يفعله النظام السياسي على حياته في أرض الواقع بشكل مباشر من تعليم، صحة، إسكان، مواصلات، أمن،...الخ.

وفي النهاية يمكن القول أن مفهوم السياسة العامة مفهوم متباين له عدة دلالات وعلى عدة مستويات، وإذا رجعنا إلى مختلف تعريفاته يتضح لنا أن الحكومة هي الممثلة للسلطة السياسية في الدولة، فهي أداة وجهاز تنفيذي للسياسة العامة، وهي بدورها تساهم في صنع وبلورة عدة سياسات، ولجهازها الإداري المركزي واللامركزي سلطة تقدير في اتخاذ إجراءات وتدابير حسب طبيعة الموقف، وهي القوة النظامية المكلفة بتوزيع الموارد والقيم داخل المجتمع، وهي السلطة التي تتسم بالقوة المنظمة والاحتكار، وهي

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

موجودة في بيئة نظام سياسي معين تؤثر وتتأثر به، ويجب عليها أن تستجيب لمطالبه حتى يتسنى لها النجاح والبقاء.[1]

لقد رأينا في السياسة العامة موضوع ومفهوم مستحدث في حقل العلوم الاجتماعية والإدارية والسياسية، لكن تم التطرق إلى هذا المفهوم في القديم من خلال تنظيم شؤون المجتمع والأفراد وحل مشاكلهم الاجتماعية والسياسية، وهذا ما سنراه في نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة.

المطلب الثاني : نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة:

إن السياسة العامة موضوع ومفهوم مستحدث في حقل العلوم الاجتماعية ، الإدارية والسياسية ، لكننا نجد لها إرهاصات في التراث الحضاري والإنساني القديم، فمنذ أن وجد الإنسان وزادت اهتماماته بالظواهر المختلفة المحيط به، عرف أشكالا من التنظيم الذي يخص شؤون أفراده وكل ما يرتبط بمشاكلهم الاجتماعية والسياسية التي تخص شؤون الحكم والمجتمع وبالتالي يمكن أن نقسم مراحل هذا التطور إلى مرحلتين:

أ. المنظور التقليدي للسياسة العامة:

لقد تولى وساهم الإنسان على مر الحضارات في تنظيم شؤون المجتمع بأشكال مختلفة، وخاصة في أمور الإدارة وفنون الحكم والقيادة والرئاسة والتدبير وغيرها، مع العلم هنا أن الظواهر الإدارية كانت أولى اهتماما من الظاهرة السياسية، لأن هذه الأخيرة كانت تنحصر في أيدي الطبقات الحاكمة فقط، فالإدارة العامة كانت من أقدم ممارسات الظاهرة الاجتماعية التي تقتضيها ضرورة الاجتماع والقيام بشؤون الأمة، لكن يعتبر حقل السياسات العامة أيضا حقلا قديم الممارسة ويأتي هذا القدم من الارتباط بالمشكلات المجتمعية التي هي محاور علم السياسات ومحاور تحليلاته، وإلا كيف نفسر كل الممارسات الاجتماعية والسياسية التي عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ.[2]

فالفراعنة مثلا شهدوا تطور إداري وتنظيم حكومي بصورة منسقة وكفاءة في النظر في الشؤون العامة من خلال "الأراضي والشوارع،...الخ"، وكذلك كل ما يتعلق بشؤون الحكم والسلطة، أما عن الحضارة الصينية قد بلغت تقدما كبيرا في التنظيم السياسي، وفي هذا الصدد يقول "علي الشريف": "تعتبر الحضارة الصينية القديمة أول من اشترط للتعيين في الوظائف الحكومية الذي يراعي فيه التجارب العلمية

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص38.

[2] فاطمة الربابعة، "**تحليل السياسات العامة، نظرة في الممارسة**"، في: علي الدين هلال (وآخرون...)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص13.

والمؤهلات العلمية..." [1]، كما نصح "كونفوشيوس"* بضرورة توفي المعرفة القيادية، ونصح رجل السياسة بإتباع الأسلوب القائم على الحكمة والقدوة الحسنة في الإدراك الواعي لعادات وسلوك التابعين والأخذ بآرائهم، فهذا يعد تعبيرا صادقا عن السياسة العامة وإدارة المشاكل الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية من التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهذه هي السياسة، ومن جهة أخرى عرف الإغريق أشكالا مختلفة للسياسات، فدرجة الممارسة لشؤون الحكم جعلت علماء وفقهاء اليونان يولون اهتماما بالغا لهذا الجانب، حيث يقوم "أفلاطون": "أن النظام السياسي السليم هو الذي يعتمد على التفكير، ولا يترك أمره للظروف"، كما عبر أيضا في قوله: "...وظيفة الدولة في هذا النظام هو إيجاد أوفق الطرق لإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات...".[2]

إذا مما سبق ومن خلال ما ذكره كونفوشيوس وأفلاطون أكدا أن السياسة العامة ولو من زاوية محددة هي التفكير في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة، فيعبر عن السياسة أنها نتيجة أو مخرج أي نظام سياسي موجه لخدمة الصالح العام، ولعل الطابع القانوني الذي اتسمت به الحضارة الرومانية وكذلك التقسيم الجغرافي لأقاليمها وكيفية صياغة الحكم بها، وعلاقتها بالإمبراطور هو نموذج عن الممارسة الواقعية للسياسة العامة آنذاك، وذلك لحماية المواطنين وممتلكاتهم وتنظيم الرعايا بها.[3]

فالممارسات السياسية لمواجهة المشكلات المجتمعية ظلت مرتبطة ارتباطا جوهريا بحياة المجتمعات كما قطعت أشواطا كبيرة في سبيل التعامل مع المعطيات الجديدة، فتعقد الحياة الاجتماعية والسياسية، بعد أن كانت الكنائس في العصور الوسطى هي التي تملي وتعطي تعاليم للحكام والملوك في تدبير شؤون المجتمعات، جاء الإسلام من جهة أخرى ليعطي نهجا قويا واهتماما جديا بقضايا المجتمع البشري وما يخص السياسة والحكم وفق ما أقر الكتاب والسنة في الدولة والحكومة والخلافة، حيث جاء بالقيم والدعامات التي ينادي بها المفكرون والباحثون في العلوم الاجتماعية، الإدارية والسياسية اليوم، والتي تقوم عليها السياسة العامة الممثلة في الديمقراطية، العدل والمساواة، وضع الرجل المناسب في المكان المناسب...الخ، وغيرها من القيم والإسهامات والتي جاء بها الإسلام في مجال تطوير الفكر الإداري

---

[1] محمد علي مهنا، مرجع سابق، ص146.

[*] كونفوشيوس: هو أحد أباطرة الصين القديمة، وهو أول من اهتم بالإدارة ومراعاة المؤهلات والتجارب العلمية كشرط للتعيين في الوظائف الحكومية.

[2] مصطفى أبو زيد فهمي، مرجع سابق، ص55.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

والسياسي وإرساء العديد من القواعد العامة كالشورى والقيادة والسلطة، والسياسة العامة لم تكن آنذاك إلا مجرد تدبير لشؤون الأمة وإقامة أمورها بما يصلحه.[1]

ب. معالم بروز السياسة العامة بالمنظور الحديث:

إن بداية تشكل معالم الدولة في بداية عصر النهضة كان له الأثر البالغ في تطور مفهوم السياسة العامة، حيث بدأ الاهتمام بالمؤسسات السياسية التي أصبحت فيما بعد تأخذ معالم السياسة العامة، حيث أجمع علماء السياسة أن نشأة الدولة أسس شعورا إنسانيا يحتم نوعا من التعاون الإنساني ضمن الجماعة، إلى أن ظهرت الدولة الحديثة بمقوماتها وممارستها وأعبائها، وبدأ أيضا من جهة أخرى علم السياسة يتبلور وأصبح فرعا من فروع العلوم الاجتماعية، وبذلك انتقل الفكر السياسي من الممارسة إلى التجربة العلمية الميدانية.[2]

ولقد عرف مفهوم السياسة العامة تطورا مرحليا هاما، وأصبح يلقى اهتماما واسعا من قبل العديد من فقهاء وعلماء السياسة، وذلك بفعل زيادة أعباء الدولة وتدخلاتها لحماية المصلحة العامة الذي شهدته المرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى عكس ما كان عليها سابقا من تحليل سطحي واهتمام التقليدي، الذي كان يشير إلى الجهد الجماعي المنظم لتحقيق الأهداف العامة، فلم تكن فيه إشارة واضحة للسياسة العامة سوى بعض المفاهيم في الحكم والسلطة، والتدبير والرئاسة...الخ كمجرد وصف لسلوك الحكام وما يصدر عنهم من أمور تخص شؤون مجتمعاتهم.

ومع مطلع العصر الحديث تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة، حيث جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها وتحقيق أهدافها ومضامين وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة، وبفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد لسد حاجيات المواطنين ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها، كالتعليم والصحة والمواصلات وإقامة المشروعات...الخ، كل هذا أدى إلى التركيز على التبريرات الفلسفية للأجهزة التي توكل لها مهمة وضع السياسات العامة والقوى التي تسهم في

---

[1] محمد العلي مهنا، مرجع سابق ، ص146.

[2] عبد العزيز بن حبتور، "**أصول ومبادئ الإدارة العامة**"، عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص54.

بلورتها، وجاء هذا التحول في دراسة السياسة العامة بما جاء به بعض علماء السياسة مثل "هارولد لاسويل".[1]

فمفهوم السياسة العامة مفهوم حديث نسبيا، هذا المصطلح "السياسة العامة" « Public policy » بالمعني الأكاديمي والعلمي والمعروف به في وقتنا الحالي لم يظهر قبل عام 1937، حين اعترفت جامعة "هارفورد" في الولايات المتحدة الأمريكية بتخصص الإدارة وأنشأت لها مدرسة متخصصة، وجعلت من السياسات العامة إحدى مقرراتها الدراسية، بينما كان علماء السياسة وقتها يركزون اهتمامهم على دراسة النظم السياسية للدول، وعلى نظريات نشأتها وأوجه الشبه والاختلاف في دساتيرها وسلطتها، أما العمليات السياسية التي حظيت باهتمامهم فكانت تقتصر على تشريع القوانين وعلى الانتخابات ودور الأحزاب السياسية وفي تقاسم السلطة والحكم.[2]

وحتى حين كانوا يستخدمون لفظة السياسات فإنهم كانوا يقصدون بها السياسات الخارجية المنظمة للعلاقات الدولية، أو تلك المتعلقة بالحريات المدنية وحقوق الإنسان غير أن الأحداث والأزمات والخسائر والضحايا والدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية أدى ببعض السياسيين والأكاديميين في مختلف الاختصاصات إلى ضرورة إعادة النظر في الكثير من البرامج والخطط والتشريعات التي كانت سائدة وعلى رأسها إعادة النظر في الميزانية العامة السنوية، وتحديد مواردها وطرق صرفها لمواجهة تلك الآثار والأضرار والبحث عن البرامج أو استحداث الإدارة الجديدة التي تنهض بها.[3]

وبالتالي تم الاهتمام بمفهوم السياسة العامة كممارسة على مر العصور والحضارات، فلم تقم أي حضارة دون تدبير شؤون أمنها وتقوية أصول الحكم فيها ليأخذ بعدها صورا عدة في ظل النظم الحديثة الديمقراطية التي تتجلى فيها بوضوح معالم السياسات العامة، فلم تعد حكرا على الزعماء والحكام بل أصبحت مفهوما شاملا تقوم عليها الاتجاهات الحديثة بوصف السياسة العامة كمصلحة لتفاعلات عدة رسمية وغير رسمية على المستويين الدولي والمحلي، كما أنها أيضا تملك مجموعة من المكونات والخصائص التي سنراها فيما يلي:

---

[1] عامر خضير الكبيسي، "**السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**"، القاهرة، إصدارات المنظمة العربية التنمية الإدارية، 2008، ص49.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص50.

المبحث الثاني: مكونات وخصائص السياسة العامة

بيننا من خلال التعاريف السابقة، بأن مفهوم السياسة العامة، غالبا ما يعبر عن تحرك الحكومة وعن تدخلها المباشر أو غير المباشر، من أجل تحديد أبعاد المشكلة المجتمعية، وما قد ينجم عنها من آثار وانعكاسات، ثم بلورة السياسة العامة لحل تلك المشكلة، ثم إصدار القانون أو المرسوم أو الإجراء النظامي اللازم للكشف عن الأهداف المرجوة والوسائل المستعملة والأساليب المتخذة للتنفيذ، إضافة إلى المتابعة والإشراف الحكومي الفعلي والمباشر على جميع مراحل التنفيذ، وإعادة صياغة للسياسة العامة وفق حاجات التطوير والمستجدات الحاصلة إزاء هذه العملية الهامة التي تشكل جوهر السياسة العامة.[1] .

المطلب الأول: مكونات السياسة العامة: إن السياسة العامة ترتبط وتتشكل من مجموعة من العناصر تمثل محصلة من المفاهيم المترابطة والمتفاعلة، وبالتالي فالتطرق إلى مضامينها ومكوناتها يكون من خلال التعرف والتطرق إلى أهم عناصرها الأساسية تتمثل فيما يلي:

1- المطالب الأساسية والاحتياجات: وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو إنجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية أو مشكلة معينة، وما يطرح على طاولة السياسة في الحكومة التي تأتي من قبل الأفراد والمواطنين بصرف النظر عن هويتهم وأجناسهم وانتمائهم، والتي تمثل الاحتياجات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة وتختلف هذه المطالب في طبيعتها، فقد تكون رغبة المواطنين أو المشرعين بأن تقوم الحكومة بعمل شيء معين،[2] كما تعمل التنظيمات الموجودة في النظام السياسي كالجمعيات المحلية والأحزاب والنقابات وجماعات الضغط وقادة الرأي ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب، والتي تقدم صورة معينة إلى الحكومة.[3]

حيث تدفع المشكلات والقضايا العامة المعروفة بالحكومة إلى التحرك لكي تكون المطالب المقدمة مسببا مباشرا يثير قلق الحكومة ويشد انتباهها لدراستها والاستجابة لها بالفعل أو عدم الفعل.

فالمطالب المطروحة من طرف الأفراد والمواطنين تثير انتباه راسمي السياسات العامة وبالتالي تعد نقطة البدء في دراسة عملية صنعها.[4]

---

[1] حسين أبشر الطيب، "**أهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية**"، مسقط، مجلة الإداري، عدد 51، 1992، ص49.

[2] محمد موفق حديد، "إدارة الأعمال الحكومية"، عمان: دار المناهج، 2002، ص233.

[3] محمد شبلي، مرجع سابق، ص195.

[4] جيمس أندرسون، مرجع سابق ، ص17.

2- قرارات سياسية:

هي التي تتخذها الجماعات الرسمية والتي تكون بمثابة توجيهات ومحتويات لإجراءات السياسة العامة، أي ما يصدره المخولون قانونا ورسميا من الأوامر والقوانين تعبيرا عن إرادة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة، كرد فعل إيجابي أو سلبي لها وتشمل القرارات والأطر التشريعية المتخذة صيغة القوانين،[1] أو بإصدار الأوامر لأغراض التنفيذ والتطبيق المباشر، أو وضع اللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة والمنظمات، أو تقديم التفسيرات الإجرائية للعلمية القضائية حيال تطبيق القوانين.

3- إعلان محتويات السياسة (تصريحات السياسة):

و"تمثل الخطابات والإعلانات الرسمية أو التفسيرات والتصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع وللرأي العام وللمعنيين" [2]، والتي تعبر عن اتجاهات الحكومة وما تنوي وترغب القيام به لتحقيقها وكذا الموقف الحكومي الواضح إزاء المشاكل المطروحة كالتلوث والجريمة وتبديد وتبييض الأموال والبطالة وقضايا الطاقة...الخ.

4- مخرجات السياسة العامة:

و"تتمثل في البيانات والمؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة، والتي تمثل ما تم إنجازه نتيجة القرارات المتخذة والبيانات الوضعية"[3]، وتعني ما تنجزه الحكومة بالمقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلا، أي ما يمكن أن تترجمه وتحوله عملية التنفيذ وإمكانية التحقق منه عمليا وميدانيا، وأيضا القرارات والأفعال الواجب القيام بها والملزمة التي تمثل ردود أفعال الحكومة المزمع تنفيذها بشكل فعلي وظاهرة للأعيان ويمكن قياسها ومتابعتها وتقويمها.[4] وبذلك تكون السياسة العامة الحقيقية للحكومة، هي تلك السياسات العامة كما تم تنفيذها، بأكثر من كونها قرارات أو بيانات متداولة بين المشرعين والمنفذين السياسيين.

5- آثار السياسة العامة: "هي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل"[5]، أو تمثل صدى السياسة

---

[1] جمس أندرسون، مرجع سابق، ص21.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص41.

[3] محمد نصر مهنا، "العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق، ص168.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] جمس أندرسون، مرجع سابق ، ص18.

العامة في المجتمع وما تحققه من عوائد سواء بالرضى والقبول أو بالرفض والتنديد وتكون مقصودة أو غير مقصودة، فلكل سياسة آثار معينة، فإذا كانت ناجحة وإيجابية فإنها حققت المصلحة العامة ورضا الشعب، أما إذا كانت آثارها سلبية وأدت ونتجت عنها مضاعفات سلبية حينها لابد من سياسة أخرى جديدة وإعادة العملية من جديد.[1]

فمثلا سياسة دعم المزارعين بالآلات ومواد استصلاح التربة وتحسين المنتوج، قد تبلغ وتحقق نسبة معينة من الأهداف الإيجابية المرجوة، لكن ينجم عنها أثار السلبية والمتمثلة مثلا في تخلي المزارع عن عمله وببيع تلك الآلات والمواد الكيماوية في الأسواق التجارية حبا بالربح والكسب السريع[2]، وبهذا تكون آثار السياسة العامة مؤشرا هاما في تقيين وتقويم وتحليل السياسة العامة من أجل التأكيد من كون هذه السياسة قد خدمت أغراضها التي شرعت من أجلها، وبالتالي يمكن تقييم آثار السياسات العامة انطلاقا من مخرجات وقدرات السياسة العامة وأنواعها*.

---

[1] Thomas R. Day**, Op Cit**, p45.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص42.

[*] أنواع السياسات العامة: يضع "جمس اندرسون" وآخرون "فهمي خليفة الفهداوي" و"جبرائيل ألموند" السياسة العامة في عدة أنواع نذكر منها:

1- السياسة العامة الاستخراجية Extractive فالنظام السياسي لكي يقوم بوظائفه المعروفة يلزمه عدة مواد تختلف حسب المجتمعات، فلابد من إيجاد موارد للنظام خاصة المالية منها، وفي هذا الصدد يلزم الحكومة وضع سياسة عامة توصف بالإستراتيجية وتعبر عن تعبئة الموارد المالية والبشرية مثل: رصد وجمع الأموال، السلع، الأشخاص، الخدمات...الخ).

2- السياسات العامة التوزيعية Distributive تتناول توزيع الخدمات والمنافع والقيم لفئات وشرائح المجتمع والأفراد والتعاونيات والجماعات.

=3- السياسات العامة لإعادة التوزيع Redistributive وتمثل تلك السياسات العامة التي تقضي بإعادة النظر في توزيع الدخل وجعله لصالح فئات من ذوي الدخل المنخفض أو المحدود، كما تمثل خيارا تفضيليا تتبناه الحكومة عبر سياستها العامة، في سبيل تحقيق بعض الامتيازات المادية لجماعة معينة في المجتمع على حساب جماعة أو جماعات أخرى موجودة فيه.

4- السياسة العامة الرمزية Symbolique يكون تأثيرها معنويا فهي تخل باهتمام واسع لدى الحكومات تمثل ما يحدث من خلال عرض التاريخ السياسي من بطولات وأمجاد ومفاخر الأمة تكون بمثابة الدافع لأبناء الأمة من أجل الدفاع والرفع من روحهم الوطنية، كذلك يخلق الالتزام العاطفي والوجداني نحو الولاء للوطن.

5- السياسات العامة التنظيمية: "يصفها جيمس أندرسون" بالضابطة التي تفرض قيودا أو محددات على سلوك الأفراد والجماعات أي أنها تحد من حرية تصرف الجهات الخاضعة للسيطرة والضبط، فالسياسة التوزيعية تقيد إما التنظيمية فتزيد عليها بالنسبة للمتأثرين أو المتعاملين معها. لمزيد من المعلومات عد إلى فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص42 وما بعدها.

المطلب الثاني: خصائص أو سمات السياسة العامة

إن مفهوم السياسة العامة يقوم على بلورة العلاقات وإقامة التفاعلات بين مكونات النظام الاجتماعي والسياسي ككل بما في ذلك العلاقات والممارسات المتجسدة عن سلوكيات المؤسسة الرسمية، مما يدفع القول بأن مضمون السياسة العامة، يتجلى في خصائصها أو سماتها، التي يمكن وصفها والتعرف على معالمها ومداولاتها الأساسية على النحو التالي:

1- إن السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية:

"أي أن السياسة العامة تمثل الخيارات الحكومية ونشاطاتها الرسمية المتطورة والمستمرة أو مرسوما أو تعليمات نظامية أو قرارات تحدد المسارات والأنشطة والأهداف، التي ستكون من مهام المؤسسة الحكومية المعنية بتلك المشكلة، أو القضية"[1]، وبالتالي فالسياسات العامة تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة والمتقطعة، فإنها تشمل مثلا المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذا القرارات المنفذة لهذه القوانين[2] مثل مواجهة الفقر والقضاء على البطالة، وإقامة برامج اجتماعية لرعاية الأطفال والشيوخ، تخفيض الرسوم الجمركية للمستوردين، مساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ.

وصنع السياسة العامة نشاط حكومي شامل وأوسع نطاقا من التخطيط الذي يتم عادة في إطار سياسة معينة، كما أن التخطيط جهد فكري وعقلاني رشيد يعتمد أساسا على إتباع أسلوب علمي، في حين أن رسم السياسة العامة يقوم بالإضافة إلى هذا على الحكم الشخصي للمسؤولين الحكوميين وخبراتهم وأراء مستشاريهم، كما يتطلب صنع ورسم السياسة العامة اشتراك مؤسسات حكومية مختلفة، ودرجة اشتراك المؤسسات السياسية في رسم السياسة العامة، تتباين من نظام إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى داخل نفس النظام.[3]

---

[1] حسين أبشر الطيب، مرجع سابق، ص49.

[2] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص16.

[3] تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص161.

2- إن السياسة العامة ذات سلطة شرعية:

تشكل السياسة العامة بعدا مهما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية، حيث بمجرد إصدار وإقرار سياسة عامة يتم وضع وإصدار قانون أو مرسوم أو نظام يمنع أو يجيز تصرف أو سلوك معين، وترتبط هذه الخاصية بعملية تنفيذ السياسة العامة وتطبيق مقرراتها كنشاط عملي وممارسة فعلية ومثال على ذلك إصدار قوانين لحماية النهار من التلوث بمنع رمي الأوساخ والمخلفات الملوثة فيها.

وفي ضوء ذلك يمكن التوصل إلى ما يلي:

- إن السياسة العامة تمثل التزامات قانونية، تتطلب الولاء من قبل المواطنين اتجاهها، وهذه الالتزامات القانونية، هي التي تميز السياسات العامة الحكومية عن السياسات الأخرى غير العامة.[1]

- إن السياسة العامة ترتبط بالمؤسسات العامة الحكومية والتي تتسم بالشرعية والتي ترتبط بدورها بالسلطة الرسمية وبالدستور في أداء المهام التي تنوي الحكومة القيام بها في المجتمع.

- إن السياسة العامة ترتكز على القانون، وبالتالي يتعرض المواطن لعقوبات لعدم التزامه لها كالغرامات والسجن...، كون السياسة العامة تحكم المجتمع بأكمله ويجب عليه العمل في إطارها.[2]

3- السياسة العامة نشاط هادف ومقصود:

إن السياسة العامة تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث توا.[3]

ولأجل التوصل إلى تطبيق فعلي للسياسة العامة، من خلال كونها نشاطا هادفا مقصودا، فمثلا على السياسة العامة أن تكون فيما تقرره حول زيادة الخدمات الصحية، وتوفير اللقاحات الدورية في أوانها، إضافة إلى توسيع خدمات الإسعاف الفوري، والتخصصات الطبية والوسائل والمعدات المطلوبة إلى جانب تفعيل النوعية الصحية المستمرة، بما يكفل التنفيذ الفعلي لمتطلبات السياسة العامة المتخذة.[4]

4- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية: السياسة العامة تعبر عن أمور ومسائل واقعية التي تشكل احتياجات ومطالب ملموسة ومحسوسة، ويجب عليها أن تكون نتائج ومخرجات يمكن تطبيقها

---

[1] حسين أبشر الطيب، مرجع سابق ، ص50.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص46.

[3] جيمس أندرسون، مرجع سابق ، ص16.

[4] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص47.

في الواقع، ولا يجب أن تعبر عن أمور غامضة وغير قابلة للتطبيق، كإدعاء الحكومة عن نيتها للقيام بجهد في المستقبل، دون أن يكون هناك ما يشير أو يبين المباشرة بالعمل الحقيقي والفعلي، ذلك لأن السياسة العامة هي (وعود+جهود) أو (قول+عمل)، كونها أيضا تقوم ببلورة مطالب وحاجات الأفراد بطريقة منظمة حيال مشكلة أو قضية قائمة، وذلك يستوجب الاتفاق وتوحيد الاتجاهات لتحقيق ما ينبغي القيام به وصولا على الهدف المطلوب.[1]

5- السياسة العامة في خدمة المجتمع:

إن الحكومات الحديثة تمارس أنواعا متعددة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة العامة، التي تمثل المصالح المختلفة لفئات المجتمع، وبالتالي تنقسم السياسات العامة إلى مجموعتين أساسيتين:

- **السياسة العامة ذات الطبيعة المادية:**

التي تحتاج إلى أموال من خلال الإنفاق عليها من مصادر الأموال العامة (والعائدات المندرجة في إطارها)، لغرض معالجة المشكلات القائمة والملحة وفقا للعملية التشريعية المعتمدة في هذا الشأن.

- **السياسات العامة ذات الطبيعة الرمزية:**

التي تمثل توجهات الحكومة وأعمالها التي ينجم عليها التزام عاطفي أو وطني يدعو على الاعتبار والفخر الوطني.

فكلتا المجموعتين تتصفان بالشمولية لعموم المجتمع، كما أن جميع الشرائح والفئات الاجتماعية يجب عليها التفاعل والمشاركة في برامج السياسات العامة لكلتا المجموعتين.[2]

6- السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية:

تتأثر السياسة العامة بعدة قوى فاعلة والمتمثلة في مجموعات المصالح والضغط التي تقيم وتشكل تحالفات للحفاظ على مصالحها، وهذا ما يسمى بتحالفات المثلثات الجديدة (بين مجموعات المصالح واللجان التشريعية للسياسات العامة والوكالات والأجهزة الإدارية المنفذة لها)، حيث تعتبر هذه المثلثات نتيجة طبيعية لسياسات أقطاب المصالح، التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير حجمها وفعاليتها السياسية.[3]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص47-48.

[2] نفس المرجع، ص ص48-49.

[3] جوزيف كاير، لويس ويسلر، "**الإدارة العامة: التغيير الاجتماعي والإدارة المتكيفة**"، ترجمة: محمود الخطيب، عمان: دار البشير للطباعة والنشر، 1996، ص38.

7- السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام:

بإمكان صانعي وراسمي السياسات العامة وضع سياسة عامة معينة وذلك من خلال عدم فعل أي شيء وكأنهم يقومون ويؤدون شيئا وهذا ما رآه "داي" حينما عرف السياسة العامة بأنها "اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين"[1]، فالسياسة العامة قد تأمر بتصرف معين كما قد تنهى عن القيام بتصرفات أخرى غير مقبولة ومرغوبة أو قد يكون عدم رسم سياسات أو عدم التزام هذه الأخيرة بالتصرف إزاء مشاكل أو قضايا معينة بمثابة توجه للحكومة قد تتبنى مثلا سياسة عدم التدخل Laisser faire أو رفع اليد Hands off في ميدان أو قطاع ما أو إزاء مشكلة أو قضية ما، وفي هذه الأحوال فهي تؤثر من خلال هذه المواقف على السكان أو على المعنيين بهذه الأمور[2] وذلك برغم من كون طبيعة السياسة العامة، سلبية أو إيجابية، ولها تأثيراتها على المعنيين بها.[3]

وانطلاقا مما سبق يترتب على السياسة العامة التي تنتجها الحكومة في إطار هذه الخاصية أن تأخذ أحد الحالات التالية:

- إما أن تلجأ الحكومة لاتخاذ موقف الحياد التام إزاء المشكلة أو القضية الاجتماعية المثار حولها النقاش، دون أن تستج للضغط والمطالبة بتدخلها.[4]

- وإما أن تلجأ الحكومة من خلال المعلومات والبيانات والمعطيات الخاص بالمشكلة أو القضية بإرسالها للبيئة أو المجتمع أو المؤسسات العامة لاختيار الحل الأفضل لها، إزاء القضية أو المشكلة محل الاهتمام.[5]

8- السياسة العامة تعكس الجدوى السياسية:

تعكس هذه الخاصية تقييما قبليا للآثار المتوقعة للسياسة العامة المتخذة قبل المباشرة بتنفيذها، حيث تشكل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة، وهذا ما ذهب إليه "ماتيو كن" Mathew « Cann » الذي أشار إلى فائدة المجال الذي تغطيه السياسة العامة من حيث تنفيذها ونتائجها، بالتركيز

---

(1) فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص49.

(2) جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص16.

(3) فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص50.

(4) حسين أبشر الطيب، مرجع سابق، ص49.

(5) نائل عبد الحافظ العواملة، "**إدارة المؤسسات العامة، الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة**"، عمان: مؤسسة زهران، 1993، ص94.

على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة، الذي يقوم على الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى تسفر أو سوف تسفر هذه السياسة العامة، عن تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها؟[1]

وهذا الاتجاه يوضح قدرة السياسة العامة ومحددات القضية أو المشكلة التي تسعى لحلها وكيفية التعامل مع تلك المحددات (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية...الخ) ومع اختلاف أنواعها ومحدودية الموارد التي تقيد وتعرقل عمل صانعي السياسات العامة من خلال اتخاذ القرارات اللازمة وكذا تفضيلاتهم، إلى جانب التعامل مع محدودية توزيع القيم والمكاسب والنفقات التي تقتضيها السياسة المرشحة للتنفيذ.

9- تشمل عملية صنع السياسة العامة على عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة، تشارك في وضعها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي، ففي أي نظام سياسي، تتولى الوحدة القرارية مهمة اتخاذ القرارات المركزية أو الحاسمة بمعنى تحديد الأهداف العليا والأولويات ومسارات العمل الحكومي، حيث يشترك الخبراء والمستشارين مع راسمي السياسات في وضع الخطط والبرامج، باستشارتهم وإعطاء آرائهم على شكل بدائل مدروسة إلى صانعي القرار الذين يختارون أحدها وفقا لما تقتضيه السياسة.[2]

وعادة ما تأتي أية سياسة عامة من جهة أو مسؤول معين، ولكنه من الصعب وفي أغلب الأحيان من الناحية العملية تحديد الجهة أو الشخص المسؤول عن سياسة معينة أو قرار ما بشكل قاطع، ولكنها توجه عامة نحو طرف معين (شخص، جماعة فئة هيئة، موضوع، دولة أجنبية...الخ) حتى ولو كان جوهر السياسة هو تجاهل المشكلة أو القضية محل الاهتمام.

وعملية صنع السياسة العامة هي عملية ديناميكية، فهي مخرج أو نتاج تفاعل بين أفراد أو جماعات مصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية والمتمثلة في مشاورات واتصالات وضغوطات تمارسها الأطراف المعنية.

وأن صنع السياسة العامة نشاط سياسي مطلق حتى ولو اتبع فيه أساليب علمية واشترك فيه رئيس أجهزة السلطة التنفيذية والإدارة العامة، وهو ليس بالضرورة نشاط حزبي حتى في الدول ذات النظام الحزبي، إذ أحيانا تتفق الأحزاب السياسة على تعريف موحد للمشكلة وأسلوب مواجهتها وعلاجها، حيث

---

[1] سلوى شعراوي جمعة، "**صنع السياسات البيئية في مصر**، القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، 1997، ص ص111-112.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص160.

أن صنع السياسة العامة لا يرتبط بقضية أو مجال معين وليس له نطاق زمني محدد أي أنه يجتاز مراحل مختلفة.[1]

وانطلاقا من هذه الخصائص نخلص إلى أن السياسات العامة تأخذ في غالب الأحيان شكل خطط وبرامج عمل تتولاها السلطة الرسمية العامة أو الحكومة بمختلف مراكزها وبالتالي تتصف السياسة العامة بمجموعة من التدابير والمضامين الواضحة والمحددة والمرتبطة بالأساس بعناصر اتخاذ القرارات الملزمة قانونيا، وكذا توجيه السلوك من خلال قوانين الممثلة لتلك القرارات بالشكل الذي يجعل من السياسة العامة تشير في إطارها العام إلى مختلف المشاكل والقضايا الصغيرة والكبيرة التي تجذب اهتمام السياسة العامة، حيث أنها ترسم لأجل تحقيق هدف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات وهي بذلك تمثل برنامجا مقصودا يسعى إلى تحقيق قيم مطلوبة والعمل بتطبيقات محددة في سبيل ذلك، فقد ينعكس الفعل الحكومي على القيم المادية والرمزية والتصورات وتحركها سواءا بالتعزيز أو بالتأييد أو الرفض أو القبول، وهذا يرتبط بطبيعة النتائج أو الآثار المقصودة أو غير المقصودة في السياسة العامة التي تستدعي وتستوجب الإتيان بسياسة أخرى في مجال وقضايا أخرى.[2]

المبحث الثالث: مراحل رسم وإعداد السياسة العامة

وفقا لما عرفت به السياسة العامة على أنها برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكلة أو قضية تثير عمل موزعة عبر سقف زمني محدد، وبالتالي يتعذر تعريفها بأنها قرار فردي فالقرارات السياسية هي حصيلة أخذ وعطاء وتجاذب وتنافر وتجاوب وصراع ومساومة أيضا بين العديد من الفواعل ومراكز القوة والتأثير، ويزداد الأمر تعقيدا في ظل حالة من عدم التأكد والغموض والضبابية والتعتيم، فالطريق من التفكير في حلول عملية في مشكلة ما إلي إقرار سياسة بشأنها إلي وضع هذه الأخيرة حيز التنفيذ ومعرفة آثارها شاق ومحفوف بالمخاطر، فلا بد من التدريجية والمرحلية للوصول إلي الإتفاق في المواضع المختلف عليها بين الجماعات، وللتقليل من بؤر التوتر ودرجات التشنج التي قد تصيب السياسات وكذا من تكاليف المغامرة التي قد تتخذ لها القرارات البديلة .

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص161-162.

[2] السيد ياسين، "**السياسات العامة: القضايا النظرية والمنهجية**"، بحث ضمن كتاب: **تحليل السياسات العامة**، تحرير: علي الدين هلال، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص ص7-9.

وعلى أساس هذه المنطلقات تعتبر السياسة العامة خطوات مترابطة فيما بينها ومتعاقبة في العمل والتصرف، إلاُ أن التميز بين خطوات ومراحل السياسة العامة أصبح صعبا بسبب التداخل بين هذه الوظائف خاصة إذا أردنا دراسة كل مرحلة على حدي، بسبب النشاطات الوظيفية المتداخلة لكن التأكيد على هذه الخطوات الإجرائية يسهم في إخراج مفهوم السياسة العامة من إطارها الأكاديمي ويربطها بالقواعد والبيئة المطبقة فيها، ولعل هذا الإختلاف في فحوى السياسات العامة وديناميكية صنعها وتطبيقها قد لا يدلنا تحديدا عما إن كانت هذه الأخيرة تمر بمراحل أساسية في صياغتها فهناك صعوبة نظرية في إيجاد مراحل محددة يمكن تعميمها والإعتماد عليها بشكل جوهري في السياسات المقارنة وحتى من الزاوية التحليلية من قبل العديد من فقهاء السياسة وخبرائها.

المطلب الأول: أهم مراحل السياسة العامة

سوف نتعرض إلى تفصيل المراحل الأساسية التي تمر بها السياسة العامة كمبادئ عامة يمكن تبنيها في أي مصر من الأمصار دون أن نغوص في الكيفيات الإجرائية والتنظيمية التي قد تختلف بإختلاف البيئات والظروف والإمكانات المتاحة .

***- المرحلة الأولى : التحليل والإستخبار (صياغة المشكلة)**

إن إستمرار أي نظام سياسي يبقى رهن الإستجابة الفعلية والمستمرة للمشاكل والقضايا التي تواجه، سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية ما يأتي منها من طلبات اجتماعية، اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أي كل ما من شأنه أن يتصل بخدمة المصلحة العامة، وكذا ما قد يرد من البيئة الخارجية من التغيرات وتحديات في شتى المجالات تلزم الأنظمة الوطنية أخذها بعين الاعتبار في بناء أو صياغة أي سياسة عامة رشيدة وفعالة وشاملة ومتوازنة تكون قادرة على الإستفاء بهذه المتطلبات, أي قادرة على الحصول على رأس المال وإستخراج الموارد اللازمة والإستخدام المتاح لها، وعليه فالدول والحكومات تواجه عدة مشاكل وقضايا محلية ودولية تكون بمثابة عائق في سبيل رسم سياساتها العامة، وفي سبيل تقدمها الاقتصادي والحضاري بشكل عام يحتم عليها دراسة المشكلات وتحليلها ودراستها بأساليب علمية لتكون قادرة على مواجهتها ،وصياغة ووضع إجراءات وتدابير بشأنها، من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة التي يمكن أن تتجلى حيال وضع السياسة العامة حيز التنفيذ وتحويلها إلى نتائج واقعية ، فالمشكلات العامة إذا هي جوهر بناء أي سياسة عامة التي تبدأ من حيث توجد المشكلات ، التي تتطلب تحليلا لأبعادها وأثارها كمحفز للتحرك الحكومي، نحو إتخاذ البدائل المناسبة إزاءها وتعرف بأنها:"**ظرف أو موقف يثير الحاجات**

وعدم الرضا لدى الأفراد ، وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو جانب الممثلين أو الم تعاطفين معهم "[1].

أو هي" **انحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون**" [2]، لكن الجدير بالانتباه هنا هو ما الذي يجعل الحكومة تتحرك إتجاه المشكلة دون الأخرى ؟ أو ما الذي يجعل المشكلة عامة ؟،بالتأكيد يمكن القول أن القضايا العامة هي التي يكون تأثيرها واسعا وشاملا وتمس أكبر شريحة المتأثرين من المجتمع، أو بتغيير دقيق هي تلك المشاكل التي تلفت وتثير إنتباه الحكومة وتدفعها للفعل مثل الفقر،البطالة ، الأمية ، والتلوث، انخفاض الدخل ، انخفاض القدرة الشرائية، التخلف والتبعية، الإصلاح والتغيير الإداري ، التنمية .... الخ.كل هذه المشاكل على سبيل المثال وليس الحصر تشكل موجة من القلق وعدم الارتياح الحكومي من جهة، كما قد تشكل لبا خصبا لبعض الأطراف والمتأثرين والمتعاطفين للتحرك نحو التأثير على الحكومات وتوجيه نظرها لهذه المشكلة دون أخرى , فلا بد للمشكلة العامة أيضا أن تتعالى الأصوات بشأنها وإلا لا يكون لها صدى أو وقع في المسرح الحكومي.

فحديثنا هنا ليس على طبيعة المشكلات ، أو عن هذا التأثير أو ذاك بقدر ما يدفعنا الأمر إلى معرفة كيف تتم الإحاطة بالمشكلات وتشخيصها في سياق عملية رسم السياسة العامة كأول خطوة يجب تحليلها ،إن هذه المرحلة المتقدمة من السياسة العامة تعتبر القاعدة والركيزة التي تبنى عليها،حيث تشمل تحديد محيط المشكلة وأبعادها وتحديد المهام والمسائل المتعلقة والمرتبطة بها [3]، حيث أن المشكلة أو القضية ذات الاهتمام المثير في الوسط البيئي الداخلي والخارجي هي التي تدفع راسمي السياسة العامة للتحرك بوصفها مجموعة من المطالب والحاجات والقيم يجب الاستجابة لها، وبذلك لا بد من إستخدام الأساليب الكمية والغير الكمية للتعرف على المشكلة وتصنيفها فمثلا يشكل الفقر اكبر تحدي تواجهه الحكومات من خلال سياستها العامة فهي بذلك تقوم بإجراء المسوح والقيام بدراسات إمبريقية لتحديد حجم الظاهرة وتداعياتها ومتطلبات مكافحتها وتخفيف حدتها ، فلا بد على الحكومة أن تجد سبيلا لتشخيص المشكلات كأول خطوة في عملية صنع السياسة العامة سواء كان ذلك بتشكيل لجان فنية خاصة والإعتماد على خبرة المسؤولين والموظفين الحكوميين أو بالإعتماد على مؤسسات خاصة بتحليل المشكلات وتقديم المعلومات اللازمة حولها وفي هذا الصدد يحدد لنا "**بيتر دراكر (p.dracker)**"عميد الإدارة الأمريكية وصاحب نظرية الإدارة بالأهداف إجراءات أساسية تتعلق بكيفية التعامل مع المشكلة العامة وتحديدها:

---

[1] جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص- ص77.-78.

[2] سيد الهواري، **الادراة الأصول والأسس العلمية**، القاهرة: مكتبة عين الشمس،1976،ص458.

[3] : Georgs .C .Edwards- Irasharkansky , **les politiques publiques.** paris, les éditions d'organisation,1981 , p75 .

1-تصنيف المشكلة: هل هي عامة أو متكررة يمكن حلها بطرق محددة أم أنها إستثنائية تتطلب تطوير برنامج أو نطاق جديد لحلها، كذلك يساعد تصنيف المشكلات إلى إيجاد ترتيب لها في السلم الحكومي حسب الأولوية وطبقا لدرجة تأثيرها والصدى الذي توقعه ودرجة القلق وعدم الإرتياح الذي تثيره .

2- التعرف على المشكلة: أي تحديدها ومنحها تفسيرات مناسبة معبرة عن جميع الحقائق التي تدور حولها وذلك بالإجابة على الأسئلة، مالذي يحدث بالضبط ؟ والذي له علاقة فعلية بما يحدث ؟ و ما هو جوهر أو مفتاح المشكلة ؟ هذه الإجابات تقود محلل السياسة العامة تركيب تصورات متبانية حول أبعاد المشكلة والتي تقدم لراسمي السياسة كمفاتيح تساعدهم على بناء السياسات وإتخاذ القرارات.

3- تحديد الجواب على المشكلة: وذلك بتحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه وما الهدف الذي يجب على القرار أن يصل إليه ؟ [1].

تعد هذه النقاط الثلاث قوام التشخيص الدقيق للقضايا والمشكلات التي تعالجها السياسات العامة، فهذه هي صلب عملية ضع السياسة العامة، وهذا إنطلاقا من التعبير القائل بأن تشخيص المشكلات هو نصف حلها ، لذلك يجب أن تستخدم لأساليب الدقيقة وتسند العمليات إلى محصلة وافية من المعلومات المساعدة للإحاطة التامة والشاملة بالقضايا محل الإهتمام،لأن العملية تتطلب تشكيل حوصلة عن الأبعاد الحقيقة للمشكلة وكذالك عن مختلف ردود الأفعال وماقد تثيره من حساسيات عند معالجتها أو حتى عن صرف نظر صناع السياسة عنها، ومن خلال هذا التحليل يمكننا القول أن القضايا تتطور من مشاكل خاصة إلي قضايا عامة تمس أكبر قدر من الفئات الإجتماعية وتتعالى حيالها الأصوات وتجلب إليها نظر المسؤولين السياسيين وتحثهم على القيام بإجراءات في سبيل تحديد هذه القضايا على إختلاف مجالاتها ودرجة تأثيرها،أي يجب أن تدرج المشكلات في خانة معينة داخل الحكومة حسب الأولوية.

هذا يدلنا أيضا أن القضايا محل الإهتمام ورغم وقعها في الأوساط الحكومية ليس بالضرورة إتخاذ إجراءات بشأنها لحلها جزئيا أو نهائيا ،بل قد يكون صرف النظر عنها إستجابة ضمنية للحكومة لها،وعلى الرغم أيضا من الدراسات والبحوث المخصصة لها والأموال التي تهدر في سبيل معروفة أبعادها ، إلا أن هذا لا يبرر الفعل الحكومي حيالها لما قد تثيره من مشاكل وحساسيات أخرى،وقد يكون من أمثلتنا هنا هو ما قد تصرف الحكومات النظر عنه من مشاكل إثنية أو عرقية، فهذه مشاكل عامة تستدعي التدخل المباشر للحكومة لحلها وتسوية النزاع والخلاف ، لكن تظل بعض الحكومات في حالة من التجاهل وعدم الإدلاء بأي شئ لكي تأخذ المشكلة منحنى آخر وعلى هذا الأساس يتم ترتيب المشاكل في جدول الأعمال الحكومة .

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق،ص100.

***المشكلة في جدول أعمال الحكومة (الأجندة):**

تعرف المشكلة بطريقة خاصة في أعمال الحكومة فمن بين آلاف المطالب التي ترد الحكومة يلاحظ أن قلة منها هي التي تحضي بإهتمام صناع السياسة العامة فهذه القائمة من المشاكل التي يختارها هؤلاء بمحض إرادتهم أو التي تجد الحكومة نفسها ملزمة بالإستجابة لها هي التي تعبر عن جدول أعمال الحكومة فمتخذي السياسات وفي سبيل التعامل الجدي مع المشكلات والقضايا يقومون بتصنيف هذه المشكلات حسب الخطورة ودرجة الصدى التي تحدثه هذه المشكلة أو تلك في أذن الحكومة في شكل جدول مهام و أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة (**Erovemment policy Agenda**) [(*1)].

وعليه فالقضية عندما تتطور وتصبح مشكلة عامة تتطلب تحديد ودراسة رسمية لها كتبرير للتدخل الحكومي أي يجب أن تصل المشكلة إلى درجة معينة من الخطورة حتى تحرك الحكومة نحوها، وشرط أن تكون عامة كذلك حتى تجد لها ترتيبا في أجندة الحكومة كأول نقطة في دراسة المشكلات العامة وتصنيفها كمرحلة أساسية وحاسمة تقتضيها أي محاولة لصنع سياسة عامة في مجال ما، فجدول الحكومة يحتوي على ترتيب منطقي للمشكلات والقضايا العالقة الأهم والأشد إلحاحا من بين المطالب العامة وكذلك يبحث في كل مشكلة بالشكل الذي يجعل من المؤسسات المعنية ومن ممثلي الحكومة يفكرون في إيجاد السبل والخيارات والتحاليل المناسبة لطرحها لبدائل متاحة فيما بعد [(2)].

حيث تقع مسؤولية إنتقاء المشكلات على فئة معينة من الموظفين الحكوميين يطلق عليهم إسم المنظمون السياسيون(Political.Enterpreneurs)الذين يستثمرون جهدهم وأوقاتهم وخبرتهم في سبيل التعرف على حجم المشكلات وتحليلها والتعرف عليها، فالمشكلة حين تحضي بمركز في (جدول أعمال الحكومة) [(3)] تكون في مرحلة البحث والإستخبار، ولكن لكل نظام سياسي أكثر من جدول أعمال واحد تكون فيه القضايا العامة متبانية من حيث درجة تأثيرها [(4)].

(*) **أجندة الحكومة:** يعرفها"gohn–kingdon"بأنها:"قائمة تتضمن الموضوعات و المشكلات الموجودة أمام موظفي الحكومة والتي يشارك الناس من خارج الحكومة للموظفين الرسميين فيها،أو في إعطائها قدرا من الإهتمام والعناية خلال أية فترة من الوقت."

(2) : Georgs.C.Edward-lra..,ibid;p82

(3): يميز كوب(**Cobb**)) **وايلدر**(**Elder**) بين نوعين من جداول الأعمال في السياسة العامة هما:***جدول الأعمال النظامي**: يتضمن جميع القضايا التي يستشرها أعضاء السلطات الثلاث وتستدعي تدخل كل منها حسب الإختصاص والصلاحية،فالمشكلة المدرجة في هذا النوع من الأجندة تكتسي إعترافا عاما يحتم على الهيئات الحكومية في الدولة أن تتحرك بأكبر سرعة وكفاية لإحتواءها وإلا قد تتسع كل إلى المستويات المركزية والإدارية والمحلية ، وذلك كما يعالجه هذا الجدول من قضايا متشعبة تتسع قاعدتها وحجم تأثيرها فهو جدول للنقاش فالعمل به يستلزم إدراج المشكلة أولا ثم عرضها على المستوى الحكومي المخول بمناقشتها تمهيدا لمعالجتها.و **جدول الأعمال المؤسسي** :تختص به مؤسسة بعينها سواء كانت تشريعية أو تنفيذية ، وتكون فيه القضايا تفصيلية ومخصصة أكثر مما هي عليه في الجدول السابق حيث يتولاه الرسميون والحكوميون بإهتمام جاد وأولوية خاصة وقد تكون القضايا محل النقاش في هذا الجدول واردة أي سبق التعرض لها ومعرفة في ذاكرة الحكومة فتلقي بشأنها سياسات تكميلية وإعادة التوزيع كاستجابة فورية لها ومن أمثلتها الزيادة في الموازنة العامة المالية أو الأجور أو تقديم دعم لوحدات أو قطاعات إنتاجية معينة .....الخ.

(4) فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص236.

وقد ترد أيضا بعض القضايا في هذا المستوى من الأجندة ذات بدائل واضحة ومعلومة وذات تأثير تبني وحجم متوسط الشئ الذي يسهل من مهمة العاملين بالسياسة وتكون القضايا ذات معالم واضحة في الفقه الحكومي وعقيدته في العمل، أما إذا أدرجت قضايا جديدة لم يسبق أن نوقشت كإضراب قطاع ما أو ظهور بؤر تلوث جديدة فتكون المسألة هنا بحاجة إلى التحرك والتفصيل أكثر وترهق الحكومة مقارنة بالقضايا والمشاكل القديمة لكن المزيد من التوضيح هنا قد يفيدنا بعض الشئ، فالقضايا الجديدة حتى ولو أدخلت في جدول أعمال الحكومة لايعني بالضرورة أنها ذات أولوية، فما لم تزداد حدتها وترتفع موجة الطلب والتنديد عليها قد تتقادم وتترك الفرصة إلى قضايا قديمة سرعان ما تصبح قضية سياسة حية بالشكل الذي يلفت النظر إليها في محاولة إلى إعادة التوازن الذي يفرض نشاطا إضافيا من الحكومة .

وبالتالي لابد من التأكيد بان جدول أعمال السياسة لا يكون منتظما أو معرفا بالتفصيل والوضوح وتبقى موضوعاته محل نقاش وجدل سواء كان نظاميا أو مؤسسيا والذي يهمنا هنا هو أن التعرف على المشكلات يكون بإيجاد موقع لها في أجندة الحكومة حتى يتم التحرك بشأنها لحصر أبعادها والبحث عن الخيارات التي تأمن للمسؤولين الحكوميين حرية التحرك وإبداء الرأي إزائها.

*** المرحلة الثانية : تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة**

إن توفير المعلومات اللازمة والدقيقة سيؤدي حتما إلى الكشف عن هوية المشكلات ومواطن الخلل في أي بناء سياسي، كما تعطي المعلومات الواردة من تحليل المشكلات ودراستها بعض الخيارات والتصورات التي قد تدور في أذهان الساسة وصناع القرار وتكون بمثابة بدائل في المرحلة القادمة، فالدراسة العلمية للمشكلات وتصنيفها من قبل المختصين والخبراء في الحكومة وحتى مختلف المراكز البحثية المعلوماتية سواء كان حكومية أو خاصة تعطي حصيلة وافية من البيانات والمعلومات التي تعتبر كمواد خام تستخدم في إنتاج السياسة العامة، والمقصود هنا هو الإحاطة التامة بالمشكلات من مختلف الجوانب وتحديد العلاقات السببية بين جميع المتغيرات والتأثيرات المتبادلة بينها، فلا يمكن التوصل إلى حلول موضوعية دون إستقصاء وجمع المعلومات وتكريرها للوصول إلى حقائق علمية وواقعية تكون سببا مباشرا في صنع السياسات وتوجيهها [1]، وهناك طرق عديدة لجمع المعلومات نلخصها فيمايلي:

1/ بالطرق التقليدية كالاعتماد على الأحداث والمقارنات مع حلول ونماذج سابقة، أو الملاحظة المباشرة التي تتوقف على الخبرة العلمية للعاملين بالسياسة وفقهائها، أو إستخدام أساليب علمية كما سبق وأن أشرنا كبحوث العمليات التي تعد عملية منتظمة لتطبيق الوسائل العلمية في مواجهة المشكلات المعقدة

[1] فاطمة الربابعة، مرجع سابق، ص139.

[1]، أو النماذج الرياضية الإحصائية والبحثية التي تؤدي إلى تكوين حصيلة من البيانات يتم إختزانها في ذاكرة الحكومة، ودائما يبقى دور التكنولوجيا الحديثة جليا في إختزان المعلومات وإيصالها في الوقت المناسب لطالبيها، فمعظم الدراسات وتحليلات الجهات الحكومية والمراكز ذات العلاقة بشبكة المعلومات الوطنية، تساهم في جمع وتحليل المعلومات اللازمة وتخزينها التي تساعد على التوصل إلى البديل السليم الذي يمكن ترشيحه للعلاج .

2/ إن توفير المعلومات اللازمة والكافية لرسم السياسة العامة يرتبط بالمنهجية العلمية لتحليل السياسة العامة كما سبق وان أشرنا في التعريف السابق لدور محلل السياسات حيث تسهم العلمية في خلق الإطار الموضوعي والعلمي الذي يمكن أن تستند إليه الحكومات في مواجهة المشكلات والقضايا العامة [2]، وذلك بشكل يؤدي إلى إستخدام الوسائل المعرفية وتطبيق الأدوات العلمية وتوظيف الإمكانات التي من شأنها أن تكون ذات أثر إيجابي في تذليل المشكلات واحتوائها ، حيث أن الارتباط وثيق بين مراحل السياسة العامة ، فالمرحلة السابقة فيما فيها تشخيص لمشكلة علميا هذا يعطي جملة من الحقائق في صورة بيانات، يأتي دور معالجتها في هذه المرحلة لتقدم في صورة معلومات عن المشكلات والقضايا محل الاهتمام .

3/ تأتي المعلومات من جهات أخرى سواء كانت حكومية خاصة ، من مراكز المعلومات أو الهيئات الإستشارية ، أو مراكز البحوث والدراسات والمعاهد المتخصصة وصناع القرار من خلال عملية التخطيط و إعداد المشروعات، و دون أن نتعمق هنا في هذا الدور لابد من التأكيد على أن هذه المرحلة تعمل على جمع أكبر قدر من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلات من جهة وبالإمكانات المتوفرة والتي يجب أن تكون البيانات والمعلومات دقيقة وحديثة ومعبرة عن الواقع الفعلي حتى يمكن الإعتماد عليها في المرحلة القادمة لإجراء التفضيلات ووضع البدائل، وكذلك يجب تحديد المصادر الوطنية والروافد الدولية التي يمكن أن تتدخل في هذه المشكلة أو تلك في حالة من الافتراضات المستقبلية [3].

وهناك ثلاث أسس يجب الإلتزام بها في سبيل التمكن من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاجها راسموا السياسة العامة للقيام بمهامهم .

---

[1] سيد الهواري، مرجع سابق،ص476.

[2] السيد ياسين ، مرجع سابق،ص15.

[3] عبد العزيز بن حبتور، مرجع سابق، ص185 .

أ- التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلات لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وأبعادها المؤثرة .

ب- تفعيل دور الإستشارة والمشاورة مع ذوي الإختصاص والخبرة والمحللين من أجل الحصول على معلومات إضافية ، تعزز من فهم حدود المشكلة وظاهرتها .

جـ- حسن إستخدام المعالجات الإحصائية لتوفير معلومات كافية كما ونوعا وفي الوقت المحدد سواء تعلق الأمر بالأهداف والوسائل وبالتأثيرات المتبادلة بين القرارات والبدائل السياسية وتوظيف أحسن المعلومات بالإسناد إلى مقاييس الموضوعية والصدق والثبات بما يضمن الفعالية في إعطاء القرارات والتقييمات الجيدة للخيارات و التفضيلات [1].

وفقا لهذه الإعتبارات الثلاثة يمكن الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول المشكلة محل الإهتمام حيث تعبر هذه المعلومات القاعدة الأساسية في بناء السياسات، فكلما كانت المعلومات دقيقة ومتكاملة كلما كان الإستدلال الإستنتاج والتحليل والتقديم والإختيار للبدائل واضحا وجليا جدا ، كما تعد أيضا الدعامة الأساسية التي تحرك السياسات وتهديها إلى سبيل الرشاد، وتتوقف المعلومات أيضا على عملية الإتصال فإذا كانت العملية على مستوى عال من الكفاءة أمكن ذلك من رصد وإستقصاء أوفر وأحسن وأدق للمعلومات وبسرعة ممكنة من كل الفواعل وعلى جميع الأصعدة وفي كل الاتجاهات، أي جلب كل الحقائق الموضوعية المتعلقة بالمشكلة موضع الاهتمام وكل الآراء التي تدور حولها في الأوساط السياسية والاجتماعية والبيئية عموما، ومن خلال ضخ المعلومات إلى مراكز التخزين الحكومية وذاكرتها عن كل ردود الأفعال التي قد تنجم عن تلك المشكلة .

وعليه تعطينا هذه النقاط تصورات واضحة عن مدى الحاجة إلى إستخدام العلم والمعرفة في سبيل مواجهة المشكلات على إختلاف أنواعها وإستخدام الأساليب العلمية الكمية والكيفية من خلال إفعال دور المحللين والمتخصصين والخبراء من أجل فهم وإستعاب القضايا وتذليلها وإثراء الحوار السياسي بآراء وطروحات مفيدة ، تعكس منطلقات السياسة العامة، فضلا عن إجراء التعديلات المطلوبة لمواجهة التحديات البيئية بالإلتزام حيال المجتمع أما المعلومات التي يستطيع رجال السياسة تقديمها لا تتعدى في المجالات العادية تصورات وتصريحات لكنها لا تخلو تماما من النظرة العلمية الواقعية.

---

[1] إبراهيم درويش، **الوسيط في الإدارة العامة**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2،1995، ص30.

***المرحلة الثالثة بلورة السياسة العامة (وضع البدائل):**

تمثل هذه المرحلة إتجاها فاعلا نحو إيجاد حل للمشكلة محل الإهتمام وذلك بوضع حلول وإقتراحات أولية مبنية على المعلومات المقدمة من المرحلة السابقة، وهي توضيح لمدى الإستجابة وخلق بدائل وذلك بناءا على تساؤلين جوهريين هما :

***هل يتم ترك المشكلة على ماهي عليه ؟وهل يتم التدخل لحلها ؟.فإذا كان الجواب يشير إلى ضرورة التدخل والحل فيتم هنا طرح تساؤل آخر ما هي البدائل المطروحة للحلول ؟.** [1]

إن طرح حلول للمشكلات العامة الحالية ينبع من واقع خبرات محللي السياسات العامة بطرق وصفية مع إستخدام محدود لبعض الأساليب الرياضية ، خاصة إذا كانت السياسات إقتصادية أما السياسات الإجتماعية فغالبا ما تناقش بدائلها وفق إعتبارات دور الدولة مسؤولياتها .كذلك فإن عملية طرح البدائل هي عملية علاجية في زمن محلل السياسات فهو متلقي لأوامر الجهات الرسمية التي تطرح السياسات ولا يكون دوره في التنبؤ بمشكلات مستقبلية أو يساهم في وضع سيناريوهات وقائية لحلها، وتعبر هذه المرحلة أيضا عن محاولة التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة القائمة فلا توجد مشكلة لها طريق واحد في نظر راسمي السياسة، بعد جمع المعلومات وترشيحها وتنقيتها من الشوائب وتقديمها، لتعطي صورا عن حلول مختلفة وكذا عن مدى التحول والتأثير عن إستخدام هذا الحل أو ذاك ومدى قابلية هذه الحلول على إمتصاص تأثيرات المشكلة، وكون العملية تخضع لصراع ومساومة فإن عملية وضع البدائل تراعي جميع الأطراف وتتجنب البدائل التي من شأنها أن تحدث آثارا سليبة أو تفقد السياسة فحواها في المراحل القادمة.

إن هذه المرحلة تتطلب دراسة عميقة وتحليل دقيق سواء تعلق الأمر بمن يحضرون السياسات من موظفين رسميين وشخصيات وزارية، لكن الدور البارز هنا يرجع إلى محلل السياسات العامة والذي يعد دوره من صلب مراحل رسم السياسة العامة، وينبع هذا الدور من المنهجية العلمية المطبقة في عملية التحليل ووضع البدائل، وإنطلاقا كذلك من الوظيفة الهادفة إلى تحسين مستوى كفاءة كل بديل، حيث تختلف منهجية محلل السياسات والأساليب المستخدمة حسب الموقع في الجهاز الحكومي، فقد يكون

---

[1] مصطفي أبو زيد فهمي؛ حسين عثمان، مرجع سابق،ص78.

محلل السياسات شخصا أو موظفا حكوميا ولا بد أن نشير إلى الفرق الجوهري بين المستشار ومحلل السياسات فالمستشار يقدم رأيا إستشاريا أو بديلا ويثير مشكلة لكنه على مستوى أعلى لأنه يقدم توصيات لصانع القرار بينما محلل السياسة فتلازم وظيفته جميع مراحل رسم السياسة العامة ويكون رأيه أقل مستوى من المستشار وكذلك قد يكون محلل السياسات دوانا في وزارة أو هيئة أو مؤسسة أو مراكز بحث أو معاهد متخصصة وبالتالي تختلف **(أساليب التحليل وطرح البدائل)** [1] .

فمهما كانت الطرق المؤدية إلي صياغة مقترحات السياسة العامة وما قد يحدث فيها من تناقضات وتضارب في المصالح بهدف الكسب السياسي، فإن جدوى البدائل المقدمة تتوقف بصورة شبه كلية على المعلومات والواردة إلى ذاكرة الحكومة من المرحلة السابقة وكذا مدى ملائمة ودقة وشمولية وحداثة هذه المعلومات، ووصولها في الوقت المناسب سواء كان الرافد هو محللون سياسيون أو مراكز معلومات أو معاهد بحوث ودراسات متخصصة .

وأخيرا تعد هذه المرحلة النقطة المنتصف من طريق رسم السياسة العامة فهي من جهة توظيف معطيات المرحلة السابقة من معلومات ومعطيات ومن جهة أخرى تعطي خيارات وتصورات تكون بمثابة المنعطف لوضع سياسة عامة بشأن قضية ما، حيث تتوقف جدوى هذه الحلول على قيمة المعلومات والتحاليل والخبرات المتوفرة لدى راسمي السياسة الرسميون، وذلك في صورة نماذج مختلفة يستخدمها راسمي السياسة في عملية وضع الحلول وإعداد البرامج، حيث يتم ذلك في جو من الرشد أي إختيار الحلول التي ينبغي أن يتمخض عنها أكبر عائد إجتماعي بالشكل الذي يعبر عن تحقيق فوائد كبيرة، أي لاينبغي على صانعي قرارات السياسة العامة تبني أية سياسة من شأنها أن تترك أثار جانبية أو تتطلب تكلفة كبيرة ، ولا

---

[1] إن أدبيات السياسة العامة و إستخلاصتها لأنماط السلوك السياسي الذي يشيع في الأوساط العملية والإحترافية لصناع السياسة أثناء تفضيلهم للخيارات قد أوضحت في الكثير من مناسبة بوجود نمطين في تقرير التغيير المفضي للتعامل ولمواجهة القضايا في السياسة العامة هما :- **نمط التغيير التدريجي(Shonge Incrementalism)**:وهو الأكثر شيوعا ويستفيد من اثر السياسة الحكومية العامة المعمول بها بالشكل الذي يسمح لصناعي السياسة توظيف نجاحات الماضي وتجنب أخطائه في السياسة على إعتبار أن هذا التغيير هو نتيجة ديناميكية لأن مسألة التنبؤ بأثر السياسات هي مسألة في غاية الصعوبة ولها نتائج وخيمة. - **نمط التغيير الجذري أو الراديكالي(Radicalism chonge)**: وهو النمط الداعي الى تبني اثر السياسة من المنظور بعيد المدى ويدعو إلى ضرورة تبني الحكومة سياسات عامة تحقق لها إستغلالا للفرص في إحداث التغيير إلى ابعد حد ممكن. وعليه فإن هذين النمطين ممكن توظيفهما كمنطلق إرشادي لوضع مقترحات أو بدائل السياسة العامة ولرسم منهجيتها لمواجهة العوائق و القضايا والمناقشات الضارية التي تضج بهذا تداولات صناع السياسة حول قضايا الأجندة المطروحة لديهم . **انظر فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق.**

يعني هذا التضحية بالقيم الاجتماعية في سبيل تعظيم الكسب المادي، فالرشادة والعقلانية تضم كل ما يجري في البيئة وتعد من المتطلبات الأساسية والهامة في وضع الحلول .

***المرحلة الرابعة صياغة السياسة العامة :**

في هذه المرحلة يتم التساؤل حول طبيعة السياسات العامة، حيث تسعى الحكومات(صناع السياسة) إلى تحسين مستويات الحياة والمجتمعات بما يلبي حاجيات أفرادها ، والحرص على العمل من أجل تأمين وضمان حياة أفضل، وهذا يجعل الحكومة ويحثها على معرفة الخيار الأفضل الذي يجب تبني مفردات في السياسة العامة، فالصياغة جهد يركز على إختيار بديل من البدائل المطروحة ، وتؤدي العملية إلي إصدار القرارات بشكلها النهائي، حيث تتضمن قرارات السياسة العامة عملا يصدر من بعض الرسميين والهيئات لتصادق ولتعدل أو لتفرض، والشكل الإيجابي للقرارات يمثل في شكل تشريع أو أمر إداري .

ولابد من التذكير هنا بما تطرقنا إليه في حول مكونات السياسة العامة في الحياة اليومية، وقد تكون بعض قرارات السياسة مجموعة من القرارات التنظيمية و الروتينية تتخذ في عملية صنع السياسة وتنفيذها، فقرار السياسة هو في الأخير محصلة نهائية لقرارات متنوعة , وكل الذي يحدث ليس إختيار أو المفاضلة بين البدائل المطروحة فحسب، وإنما العمل علىبلورة البديل الذي يتم إعتماده كبديل مفضل للسياسة، فان هذا الإختيار قد يتعرض أيضا للمساومة وللإضافة أو الحذف ، وقد يضل القرار هذا مشروعا غير مؤكد حتى يتم التصويت عليه ويعلن رسميا [1] .

ليس الوصف لعملية المفاضلة بين البدال وإنما الدور الجوهري الذي يلعبه الرسميون والمحللون والخبراء في عملية صياغة قرارات السياسة، حيث يقوم محلل السياسة العامة باختيار البديل بحسب السياق المنطقي للمفاضلة، وعلى أساس التوجه الموزون والمحسوب في ضوء المعايير والمقاييس ذات العلاقة بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وضمن الكلفة والمنفعة المترتبة عن البديل الأمثل ومن أهم المعايير في المفاضلة هي :

أ – كلفة البديل المترتبة عنه، حينما يتم تنفيذ أي النفقات الواجب إدراجها في الموازنة العامة لتغطية إحتياجات تنفيذ هذه السياسة في أي مجال كان .

---

(1) جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص ص98-.99.

ب- قدرة البديل على إستغلال الموارد المتاحة التي سيتم تسخيرها في حل المشكلة .

ج – نوعية المعالجة التي يقدمها إزاء المشكلة هل هي جزئية أو كلية ؟.

د- مدى إنسجام البديل مع أهداف السياسة العامة على صعيد الفلسفة والنظام والمجتمع والعوامل البيئية .

هـ- درجة المخاطر والآثار الجانبية المتوقعة عن تنفيذ هذه السياسة ، وفي حال عقم السياسة وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة ، فلابد أن تكون المخاطرة محسوبة [1] .

هذه بعض المعايير التي قد يسترشد بها محلل السياسات والخبراء والعاملين بالسياسة في سبيل ترشيد السياسات قبل تنفيذها، وتوفير المناخ المناسب لإجراء التنفيذ الفعلي للسياسة العامة ، و لا يكون أثر المحلل للسياسات العامة في عملية المفاضلة بين البدائل بصورة عشوائية و إنما يكون مبني على رؤية ومقاييس علمية دقيقة حيث قدمت الخبرات الميدانية ,والعلوم السلوكية المختلف توجهاتها طرق ووسائل ونظريات، بمقدورها أن تساعد المحللين وصناع السياسة في اختياراتهم السياسية مثل نظريات المباريات أو شجرة القرار أو نظرية الاحتمالات أو بحوث العمليات كأساليب كمية ضليعة قادرة على الكشف عن هوية البدائل وأثارها في شكل طرق بيانية تهدي المحللين إلى التوصل إلي توقعات سليمة التعامل مع الأحداث والمواقف والمشكلات والقضايا الغامضة وغير المؤكدة.

ولا نستثني أيضا دور الأساليب الكيفية , كنظرية تحليل النظم أو نظرية الرشد الكلي أو المحدود , كل هذه الأساليب فالنظرية تكسب الخبرة المتواصلة والقدرة الإبداعية و الإبتكارية إذا ما حسن توظيفها وتطبيقها.وعلى العموم ودون أن نخوض في تفاصيل الآثار المتوقعة للسياسة العامة ، فإن جوهر ولب هذه المرحلة هو أن تعكس السياسة العامة ما يسمى بالجدوى السياسية(Political.feasabihith) حيث تعكس هذه الخاصية تقويما قبليا للآثار المتوقعة من السياسة العامة .كما تشكل الجدوى مؤشرا ما من مؤشرات نجاح السياسات وحسبما يرى (ماثيوكان Mathewicann) الذي أشار إلى أي مدى سوف تسفر هذه السياسة العامة عن تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها ؟.

ولما كانت السياسة موضوع غاية في التعقيد ، بل وربما من أكثر المواضيع التي تواجهها الدول والحكومات وحتى الإنسان تعقيدا فلا بد من:

*- أن يكون إختيار السياسة في أي مجال كان مبنيا على مقاييس معيارية.

(1) G.I.Gow.,M.Barrette,Sdion , **Introduction A l'administration Publique**, Canada, Edition Cuébec,1992,p158.

*- أن يملك صناع القرار والسياسيون **(أحكاما إمبريقية)** [1]عن القضايا محل الإهتمام حتى تأتي مفاضلتهم لهذا البديل أو ذاك ، ذلك لأنه عند إختيارك لسياسة مايعني أنك تحاول التحرك نحو هدف ما تعتقد أنه مرغوب ،وعلى هذا الأساس تجد الحكومة والقائمين بها نفسها مجبرة على إصدار أحكام تتعلق بالسبل الممكنة للوصول الى هدف، وتتعلق كذلك بصعوبة وسهولة كل بديل وسبيل من هذه السبل.

*- إن السياسة الجيدة ماهي إلا طريق يقود إلى أفضل الأوضاع التي يمكن الوصول إليها بتكلفة ينظر إليها أنها مجدية تماما .

*- إن تبني أي سياسة خاصة إذا ما كانت هامة أمر محاط دائمة بسحابة من عدم اليقين والشك ، فلا يكون أصحاب القرار على يقين بخصوص المسائل المتعلقة بحقائق واقعية[2].

فعلى سبيل المثال هل السياسة التي سيتم تطبيقها تتطلب مشاركة سياسة فاعلة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي السبيل وما لذي أستطيع فعله لأوسع من نطاق المشاركة السياسية ؟ فإذا كان الأمر كذلك كيف يمكن التحكم في ذلك محليا ؟، هذه الأسئلة وأخرى تفسر حالة الشك التي تنتاب راسم السياسة ومحللها في تبني بديل معين ، ويبدو أن عدم اليقين من وجود إجابات قاطعة عن هذه الأسئلة والآلاف منها هو جزء من السياسة العامة ذاتها ، فما هي نوعية إستراتجيات الإستقصاء التي تساعد على الإرتقاء بمستوى قرارات السياسة وسط الزخم الذي لايمكن تجنبه من الإجابات الغير المؤكدة.إن الإجابة على سؤال كهذا يطلعنا بصدق عن صعوبة عملية إختيار أفضل بديل وتبنية كسياسة عامة شاملة كاملة ومتوازنة وعقلانية تحقق الرضي لجميع الأطراف التي تدخل في صياغتها.

وعليه لابد أن تكون المعايير والمقاييس موضوعية وأن تكون المعلومات الضرورية واللازمة متوفرة ومؤدية الى تأكيد صحة إجراءات إختبار أي بديل ووافية الغرض في قياسة .ولعل مزايا البيانات الكمية هنا هو تسهيل إمكانية القيام بتحليل سببي ، يتصف بكفاءة أعلى ، وتقدم أيضا طريقة ممكنة للتعامل مع تدفق المعلومات التي تخدم عملية المفاضلة بين بدائل السياسة وإختيار أنجع بديل ، ولا يعني هذا في مطلق الأحوال أن هذه السياسة المقترحة بعد تزكيتها من جميع الأطراف أنها تحمل حلولا كاملة وتحقق أبعد رضى يمكن تحقيقه وتحسم كل الآثار البيئية ، فلا يمكن حسم الخلاف دائما ، فإن الخلافات تكون

---

[1] أحكام إمبريقية: مبنية علي أرقام ومعطيات واقعية.

[2] روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة هلا أبو زيد،مراجعة: علي الدين هلال، ،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1993،5،ص180.

مفيدة في بعض الأحيان ، لأن في الغالب ما تتقاسم أطراف كثيرة وجهات نظر متشابهة حول مسائل واحدة موجهة السياسة العامة في إتجاه معين وترجح بديل دون غيره ، وفي ظل هذا الجو من التجاذب سوف يظل عدد كبير جدا من الخيارات السياسية أسيرا لضباب عدم اليقين لأن الأحكام الأخلاقية والقيمية في ميدان السياسة منتشرة وقوية ومعقدة ، لذلك لابد أن يعتمد في هذه المرحلة على تحليل سياسي موضوعي للقضايا وبشكل عميق.

***المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسة العامة :**

أن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه ، فحال الإنتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة، و التي تكتسي بطابع الرضى لجميع الأطراف المعنية بها والتي تمت فيها إختزال حجم الصراعات والمساومات وتفاوت الآراء بطريقة إئتلافية مرضية ولو على حساب قلة قليلة التي لم تبدي إستحسانها لهذا النوع من السياسة .

إن تنفيذ السياسة العامة public policyim plementation يمكن أن يحمل أكثر من دلالة، ومصطلحات التي يمكن إستخدامها لمرادفة تنفيذ هي الإدارة والتطبيق أو التفصيل، وهنا قد يصعب الفصل بين مرحلتي التشريع والتنفيذ كما قال أندرسون: "**هناك صدق كبير في المقولة التي ترى بأن السياسة العامة تشرع في ضوء إمكانية تطبيقا، وهي تطبيق في ضوء ما تنص عليه لائحة تشريعها**"[1].

وعلى هذا الأساس هذا القول الحصيف فان تنفيذ السياسة العامة بعبارة بسيطة هوتحويلها إلى نتائج عملية ملموسة ، وتشير أيضا إلى مجموعة النشاطات والإجراءات والتدابير التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو وضعها حيز الواقع العملي ، باستخدام الوسائل والإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية وغيرها في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة.

وكما سبق وأن أشرنا في علاقة الإدارة العامة بالسياسة العامة، فالإدارة هي الأداة التنفيذية التي تكلف بالنهوض والإنجاز حسب ما تقتضيه القرارات الصادرة عن سلطات الدولة فهي تقوم بوضع أفعال وإجراءات فاعلة ومؤثرة , من خلال المشاهد التطبيقية والممارسات العلمية ضمن برامج ومشروعات دعت إليها السياسة العامة بالشكل الذي يؤكد على قدرة الإدارة العامة من إنجاز أهدافها ، والملفت للإنتباه هنا

---

[1] جيمس إندرسون، مرجع سابق، ص123.

هو أن دور محل السياسة مهما كان موقعه جهاز أو مستشار أو مؤسسة تنتهي مهمته بمجرد تشريع السياسة والموافقة عليها ، فالأجهزة الإدارية غالبا ما تعمل في ضوء قوانين عامة تجعلها تتحرك في حيز واسع لتقرير ما تريد فعله ، فالسلطة السياسة لم تضيق الخناق بصفة مطلقة بل تترك هامش لإصدار اللوائح التنفيذية والتنظيمية وفق الحدود والصلاحيات المخولة لها في الهيئات المركزية او المحلية وإن كان هذا له إنعكاسه السلبي في إمكانية التلاعب بالسياسات العامة لكن ستكشف الأخطاء وتقوم وتراقب إذا ما كان هناك إفعال حقيقي لهاذين الأسلوبين وفق أطر سليمة وموضوعية .

كما يعني تنفيذ السياسة العامة تنفيذ الأوامر الشرعية "Mandotes " للسياسة من خلال البرامج العامة وعادة ما يعبر ذلك التنفيذ عن منجزات البيروقراطية الحكومية ومهاراتها الآدائية،على الرغم من أن بعض السياسات تحتاج إلى تدخل دوائر الدولة المركزية والمحلية والأفراد وجهات عديدة من خارج الحكومة ، فهذه العملية ليست بالسهلة فهي عملية ذات تأثير ولا بد أن تكون بصفة مرنة ومستمرة، لأنه في النظم المعاصرة ونظرا لتعقد مهام الإدارة يتم تنفيذها من قبل نظام إداري ضخم ومعقد التركيب ومتنوع الوحدات ، يتم من خلاله جعل السياسة العامة حقيقة فعلية [1].

فهي كما هو معروف تتوزع عليها الأنشطة وتتقاسم الصلاحيات كل حسب دائرة تخصصه أو نطاق إقليمه الجغرافي ، وهي ليس كما يضن البعض أنها تباشر عملية التنفيذ مباشرة مرة واحدة فور إنتهاء من تشريع السياسة .فهذا يتم وفق أوامر تنفيذية تصل بموجبها السياسات إلى المستويات الدنيا في الجهاز الإداري في الدولة ولنقص الوقت والمعلومات والخبرات كثير ما يقود المشرعين لتخويل الإدارات بعض الصلاحيات الواسعة لتنفيذ السياسات، فهي بذلك عملية تنفيذ السياسة العامة كعملية فنية إجرائية تمكن المدراء التنفيذيين في أجهزتهم الإدارية من اتخاذ القرارات في إطار الصلاحيات الممنوحة لها جغرافيا وفي إطار حدود المكان والبيئة والإمكانيات المتاحة [2].

ولكن لا يعني هذا أن الأجهزة الإدارية تنفرد بعملية تنفيذ السياسات العامة من منطلق أن السياسة العامة تصنع مثلما تنفذ وتنفذ مثلما تصنع ، ويتم تشريعها في ضوء إمكانية تنفيذها وأيضا يتم تطبيقها في ضوء عملية تشريعها وكل هذا يعكس التأثير المتبادل صنعا وتنفيذا . ووفق هذه إلاعتبارات يشارك المشرعون في عملية تنفيذ السياسة العامة فالسلطة التشريعية وإن كانت مهمتها إقرار السياسة العامة لكن من خلالها

---

[1] بيتر دراكر، **الإدارة(المهام، المسؤوليات، التطبيقات)**، ترجمة: محمد عبد الكريم، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1996،1، ص85.

[2] أحمد رشيد، مرجع سابق، ص118.

عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها ،كما أن اللجان الفرعية التخصصية التابعة للمشرعين أو السلطة التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح والعمل الإجرائي إزاء الطريقة التي تعتمدها الإدارات في تطبيق اللوائح كذلك إعتماداتها المالية السنوية لابد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات إختصاصات تنفيذية.

كما تلعب المحاكم أو القضاء أدوارا محورية في الآداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئة مستقلة كتلك التي تقوم بكشف التلاعبات والإنحرافات والتجاوزات التي قد تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية، بالإضافة الى كل هذا تلعب وسائل الإعلام دورا بارزا في عملية إقرار السياسة العامة وتنفيذها حيث تقوم بحث العديد من المنفذين على الجهد الواسع ،كما تتخذ كمراقب لتطبيق السياسة عن طريق كشف التلاعبات ونشر التقارير المزيفة وتضع المعنيين في صورة الأحداث،لا يمكننا أن نحصر كل الأطراف التي تدخل في تنفيذ السياسة العامة أو تشارك أو تؤثر على تنفيذها فالقدرة التأثيرية للجهات المعنية تختلف بحسب موقع هذه الجهة في النظام السياسي ، إستنادا إلى متطلبات العملية التنفيذية وطبيعتها التخصصية التي تفرض إلتزاما معنيا وتوفيرا محددا للإمكانات والوسائل والموارد كما تتطلب ظرفا موقفيا محسوبا في أبعاده الزمانية المكانية والبيئة ،إلى جانب الحفاظ على أهداف ومقاصد السياسة العامة المعبرة عن توجيهات وفلسفة النظام السياسي القائم .

إن معظم التشريعات الحديثة هي ذات طبيعة عامة وشاملة لعموم الأفراد في البيئة الإجتماعية ، وبالتالي لا يمكن تطبيقها ما لم يقم المسؤولون الإداريون بالعمل على وضع لوائح تفصيلة وإجراءات تنظيمية لتحويل تلك التشريعات التي تتضمنها السياسة العامة إلى نتائج واقعية ملموسة ، تكون أكثر وضوحا ونفعا في الوسط البيئي وبالشكل الذي يتحقق معه أيضا الأهداف العامة للسياسة وتوجيهات النظام ، وعلى سبيل المثال هناك عدة تشريعات تنص على تقديم قروض ومنح ومساعدات أو التأمين فهذه سياسات عامة لم تصمم مباشرة لتنظيم وتوجيه سلوك الأفراد فكيفية تنفيذ هذه البرامج يتطلب قرارات أكثر تفصيلا على مستوى الهيئات الإدارية والبنوك المحلية ومؤسسات الضمان الإجتماعي وبما أن السياسات العامة تهدف إلى التأثير والسيطرة على السلوك البشري بشكل أو بآخر لتوجه الشعب لأن يتصرف وفقا لما يريده صناع السياسة ليحقق الأهداف والمصالح العامة ، هذا التأثير والسيطرة وصفه جيمس أندرسون **بالإذعان.(Compliance).**

***المرحلة السادسة: تقويم وتقييم السياسات العامة:**

تتضمن هذه المرحلة نشاطات متسلسلة تهتم بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون التي تنطوي عليه السياسة العامة،وبالتالي فإن السياسة العامة لايمكن أن تعني بمتطلباتها بشكل تام وتكون بعيدة عن بعض مقاصدها على مستوى الصنع والتنفيذ، لذلك تصاحب معها عملية هامة جدا وهي عملية التقويم التي تدعوالى معرفة عملية وحقيقة وموضوعية بالإنعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها وعن آثار مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي صممت لأجلها.

يعتبر التقييم عملية أساسية للذين يصممون وينفذون السياسات العامة، وتهدف هذه العملية إلى تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج سواء كان ذلك قياسا بالسلع أو الخدمات التي تقدمها البرامج أوالنتائج المرحلية للسياسات العامة في مجال معين، أو ما يترتب من أثر "Impact" على السياسة العريضة والطويلة المدى للمجتمع ومقارنة النتائج مع المعدلات "Standards" [1].إلى جانب هذا يجب أن يتم التقويم ضمن جميع عمليات السياسة العامة وأن لا يتوقف إجراء التقويم على النتائج التنفيذية بل هو نشاط وظيفي يجب أن يتحقق من خلال عمليات الصنع والصياغة والتطبيق، أي ينبغي أن يكون خلال النظر في القضايا والمشكلات العامة ، لأجل توفير المعلومات وحساب الحسابات المنطقية والعلمية حول المقترحات والآراء المطروحة ثم خلال عملية الإختيار حتى يتم توظيف النتائج المفيدة لمحتويات السياسة العامة ليصل من بعد إلى المتابعة المستمرة لتنفيذ السياسات وتعزيزها، ليكون التركيز منصبا على نواتج وآثار تلك المخرجات ، ففي ظل هذه الدائرة التقويمية يمكن الوقوف على حقيقة السياسات العامة وكشف عيوبها ، وتبيان مواطن الخلل فيها لإعادة النظر فيها في السياسات المقبلة .

إن التقويم كنشاط وظيفي يعد قديما قدم السياسة ذاتها ، فصناع السياسة ومديرها يطرحون عادة أحكامهم بشأن أهمية وقيمة هذه السياسة أو تلك أو هذا البرنامج أو ذلك ، ومثل هذه الأحكام تعتبر في الغالب تعبيرات شخصية وإنطباعات ذاتية عما تعكسه وجهات نظر هم المباشرة بمواقعهم أو بعقائدهم أو إنتمائهم ومصالحهم، لكن مع التطور في المجتمعات والزيادة الضخمة لتدخل الدولة والإنفاق الحكومي جاء التطور التاريخي للتقييم في ضوء رغبة الدولة وحكومتها في تنفيذ برامجها في مجالات السياسات الإجتماعية والإقتصادية والعدالة الإجتماعية والتعليم والصحة .....الخ ، مما زاد في إتساع العلاقات والنشاطات المترتبة على ذلك ، هذا قد يكون له سببا في التلاعب بالسياسات من جراء الأعمال الروتينية التي تقوم على المستويات الفنية الإجرائية ، فلا بد من مرآة تعكس حقيقة هذه السياسات ، وهل قامت

([1]) : William Ghonson**, Op Cit**, p466.

مقامها ؟ أم أصابها شلل على مستوى معين ؟ ولم تركت هذه الآثار ؟ وهل أديرت السياسة وبرامجها بنزاهة ؟ وهل حدث هناك تضارب في برامجها ؟ وإلى أي مدى لقت إستحسانا وتجاوبا شعبيا وتجانسا واقعيا ؟.

وتذكر إحدى التعاريف أن التقييم يعني:"**قياس مدى فعالية برنامج معين تحت التنفيذ في إنجاز أهدافه ، أو مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التشغيل وربط النتائج بالعناصر المستخدمة في البرنامج ، وكذلك العمل على تطوير البرنامج عن طريق التغيير في العمليات الحالية** " [1].

وهناك عدة تعاريف أخرى تنوعت فيها الطروحات في ضوء المرتكزات المعرفية والنظرية التي تقوم عليها هذه العملية، وكذا المنهجية العلمية للأدوات والمقاييس التي يتم إستخدامها من زاوية الإختبار والفحص ذي الغاية التجريبية لأجل معرفة آثار الساسة العامة يعرف التقويم بأنه :"**تلك العملية المنهجية التي يقوم بها محلل السياسة العامة ويطبقها في سبيل تحديد قيمة النتائج المترتبة عن تنفيذها ، بحيث ينجم عن هذه العملية التحليلية إثبات صحة البديل أو فشله**" [2].أي نشاط يستند على أساس علمي بهدف إلى تقييم العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وآثارها والبرامج المصاحبة لعملية التنفيذ.وأحسن من عبر عن عملية التقويم هو (**وليام دان** William dann) حيث يرى أن :"**التقويم يرتبط بتطبيق بعض المقاييس والقيم على نتائج السياسات العامة والبرامج المعبرة عنها ،فهو مصطلح مرادف لمعاني لكلمات أخرى مثل : التثمين والقياس والتقدير والتي تتضمن هي الأخرى جهودا في تحليل السياسة العامة بأكبر خصوصية، فإن معنى التقويم يشير إلى إستخلاص المعلومات حول نتائج السياسة العامة لتقويمها بشكل واقعي**" [3].

يتضح بأن التقويم عملية ذات طابع علمي تطبيقي تهدف إلى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة ودارسة نتائجها وما يترتب عنها من عوائد وفوائد، وتشمل تحديد فاعلية البرامج ومدى تحقيق أهدافها بواسطة مبادئ علمية ونماذج وأساليب تميز بين الآثار المباشرة للبرامج ، كما يمثل مقياسا جيدا يمكن بواسطته قياس آداء صانعي السياسة العامة.

---

[1] : محمد موفق حديد، مرجع سابق، ص322.

[2] : جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص191.

[3] : فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص311.

أ/أنواع التقويم :

تعددت الإتجاهات ونوعيات التقويم في السياسة العامة بتعدد المناظير التقويمية والأهداف المتوخاة من ذلك ، حيث تقوم الحكومات القومية بتقويم السياسات بطرق مختلفة ومن قبل جهات متعددة ويكون أحيانا التقويم دوريا ونظاميا ، بينما يكون أحيانا أخرى طارئا ومفاجئا وقد يكون مؤسسيا وله أجهزة متخصصة أو يظل غير رسمي وليس له أي إطار مؤسسي ، لذلك سنتناول بعض أشكال التقويم من زوايا مختلفة ، حسب الأهداف المرجوة منه .

1- **التقويم المتقدم** : هذا النوع يتم قبل إتخاذ أو تبني السياسة العامة ، حيث يكون الآدات الإرتكازية في عملية إعداد السياسات وتحديد الخيارات والأولويات والمفاضلات ، وعادة ما يقوم به الخبراء والساسة أنفسهم ومحللي السياسة العامة للحصول على المعلومات اللازمة خلال عملية الصنع ، وقد يسمى أحيانا بالتحليل وأحيانا بقياس التأثير وأسماء أخرى لكنه يستند الى معايير موضوعية تولد معرفة حول الآثار التي قد تنجم في المرحلة القادمة .

2- **التقويم الإستراتيجي** : يأتي هذا النوع في مستوى أدنى من التقويم السابق ،حيث يساعد على القيام بتعديلات وترتيبات وتحسينات ضرورية قبل البدئ في عملية التنفيذ وردم الهوة بين الصنع والتنفيذ ، ويضع المنفذين في صورة تجعلهم أكثر إطمئنانا وأكثر دقة وتحديدا ، ويمنحهم معطيات عن البيئة الداخلية والخارجية التي تساعدهم في إعادة النظر في إمكناتهم ومواردهم وجدولهم الزمني المخصصة لغرض بدئ التنفيذ .

3- **تقويم البرامج** : ربما هذا هو جوهر عملية التقويم في السياسات العامة ، حيث يحضى بإهتمام خاص قد يتعدى مهمة التنفيذ والسبب المباشر هو الوقوف على مدى نجاح الممارسات العملية للعمليات التنفيذية ، على المستويات الفنية الإجرائية، ومعرفة مدى تحقيق البرامج الحكومية لأهدافها، فهل أعطت سياسة المخصصة مثلا ببرامجها آثارا إقتصادية إيجابية ، كرفع مستوى الدخل أو مستوى التشغيل أم أنها زادت من حدة البطالة أو سرحت العمال ورفعت من معدل الأسعار ...الخ. هذه الآثار كان لابد أن تتخذها الدول في الحسابات من خلال عمليات التقويم المستمرة في المراحل الأولية قبل تبني مثل هذا النوع من السياسات ، وحتى وإن كان هذا قد فرضه منطق دولي معين ، لكن لابد من تقييم شامل لأرضية تطبيقه محليا .

قد لا يطلعنا هذا المثال بصدق عن حقائق أخرى لكن بالنظر الى القضايا العامة المتمثلة في الفساد السياسي والإداري والرشوة وإختلاس الأموال وتبييضها والجريمة...الخ كلها تحضي ببرامج واسعة في

أدبيات الحكومات وتترك إنطباعا خاصا في العقيدة السياسية لدى صناع القرار فهل لتقويم البرامج حول مثل هذه القضايا يترك صدى في الأوساط البيئية من جهة ؟ وله جدوى وفعالية تقضي على مثل هذه الظواهر من جهة أخرى ؟.

4- **تقويم الفعالية** : يساعد هذا النوع من التقويم على معرفة القدرة الإنتاجية للبرامج الحكومية ومدى تحقيق الأهداف الموضوعة في السياسة العامة ، ويكشف عن كل الإنحرافات التي قد تحدث في عمليات التنفيذ والتلاعبات السياسة أو الإدارية أو أي إسراف في الجهد والوقت والإمكانات ، ويعطي حقيقة وجوهر السياسات العامة وصداها في الواقع، وأهم مؤشر للفعالية هو المواطن، أي إلى أي مدى إنعكست عليه السياسات العامة في الإتجاهين الموجب أو السالب ؟.

5- **تقويم الآداء** : يستخدم هذا المدخل في التقييم لمعرفة ماذا يجري داخل البرامج ، وهنا يراقب المسؤولون مدخلات البرامج ويكون الخيار الوحيد لخبراء التقويم في المراحل الأولى للبرنامج ، فمثلا يقوم خبير التقويم بمراقبة حجم القوى البشرية المستمرة في البرنامج وكمية الموارد المادية من مواد أولية وتجهيزات التي يستخدمها ، كما يركز أيضا على العمليات والنشاطات ومنها يقوم بجمع معلومات عن ما يجري في البرنامج مما يؤدي إلى عمليات تقييم مرحلية لقياس حجم العمل المنجز وجزئياته ، كما يقوم مدخل تقويم الآداء بالتركيز على المخرجات ومنها تكون المصلحة والتركيز على ما يقدمه البرنامج أو النظام من إنتاج أو عائد لبيئته . وهو النوع أيضا الذي يعني بتقويم الدرجة التي تحافظ فيها أية سياسة عامة أو برنامج حكومي على أقل تكلفة ونفقة ممكنة كمؤشر إقتصادي يتفق ومنطق الخدمات العامة في الوسط الإجتماعي.

6 - **تقويم النتائج** : محاولات تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسات من خلال تبيان الآثار الإيجابية والسلبية التي سببها تنفيذ هذه السياسة العامة ، وكشف المؤشرات المباشرة والغير المباشرة المرتبطة بتلك الآثار الناجمة.

7- **تقويم السياسات** :يأتي مدخل تقويم السياسات مكملا لبقية المداخل التقويمية الأخرى وذلك من زاوية تحليلية بتشخيص الظروف البيئة المهمة التي تتفاعل مع تنفيذ وتطبيق السياسات، ويحاول محلل السياسات بتقييم وتطوير مقاييس أو مؤشرات لمراقبة الظروف البيئية خلال فترة معينة للحصول على معلومات تثبت بأن هذه الظروف لم تتغير أو تحسنت أو تدهورت ، مثلا برنامج حكومي في مجتمع

محلي معين لمراقبة البطالة أو معدات الجريمة في هذه الحالة يكون هناك ضرورة لتقدير العلاقات التبادلية [1].

ب/معايير التقويم في السياسة العامة :

إن المعايير التي يمكن تبنيها في التقويم عديدة ومتنوعة حسب أنواع التقويم ومجمل الدراسات لم تؤكد على معايير موحدة ، لكن هناك إجتهادات لوضع بعض المقاييس ومن أهم المعايير المهمة الرئيسية الشائع إستخدامها تشمل :

1- **المعيار الإقتصادي** : يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو عدم تمكن من إحتساب زيادة الإنفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

2- **الكفاءة** Efficiency: تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة مع الموارد المستعملة أو المدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معنية للأشياء التي سوف يتم إنجازها

3- **الفعالية** Effectivement : تقيس المقدار الذي أنجز من الأهداف ، أي من حيث القدرة على تحقيق النتائج .

4- **العدالة** : من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات الحكومية .

5- **الشرعية القانونية** Legality : من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو القطاعات أو البرامج [2].

هذا ويحدد **(الدكتور عامر الكبيسي)** عدة مؤشرات في عملية التقويم للبرامج العامة وهي: "**مدى تحقق الأهداف،مدى الترشيد في النفقات، نسب التنفيذ للخطط والبرامج، مدى الرضا والإرتياح لدى**

---

[1] : محمد موفق حديد، مرجع سابق، ص ص327.329.

[2] : نفس المرجع، ص332.

المستفيدين، مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، مدى قياس المخرجات نسبة إلى قياس النتائج والمعطيات، نسب المؤثرة الحضارية والاعتبارية، حجم الموارد والعوائد الداخلية المتحققة [1].

إن البت في دراسة التقويم ومعاييره يعد من أصعب العمليات بحثا وتحليلا في الإدارات الحكومية وأكثرها كلفة، فإذا ما أرادت الحكومات تطبيق التقويم بصورة فاعلة، فلا بد أن يحتم الأمر التعامل مع هذه العملية أو المرحلة بمثل ما تتعامل مع إدارة وتوزيع الموارد النادرة في المجتمع، أي يجب القيام بالتخطيط والسيطرة والتوجيه في مجتمع مراحل التقويم للوفاء بالمسؤوليات .

ج/مستلزمات التقويم :

تتطلب عمليات التقويم في السياسة العامة مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها نحو حسن تأديتها للغرض المرجو منها ، وذلك وفق هذه المراحل .

- تحديد إحتياجات وإهتمامات صانع السياسة وإدارة البرامج في عملية التقويم .

- تحديد طبيعة المشكلة ونطاقها أو مجال التقويم .

- تحدد أهداف السياسة أو البرنامج المراد تقيمه

- تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقويم [2].

يتم إدارة هذه العمليات كجوهر العملية الإدارية بمختلف أبعادها ، فلا بد من تحضير خطة لدراسة العملية التقويمية من حيث غايتها وأهدافها وإختيار فريق المقومين وأساليب والمعايير التي سوف يتم إستخدامها،وتحديد الأطر والإجراءات لتنفيذ العملية في ضوء تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار ثم يتم تقويم التقويم من خلال معرفة المسؤول عن التقويم والتحقق من جدوى وفعالية الجهة والفريق القائم بعملية التقويم،حيث يتم أداء التقويم في السياسة العامة من خلال طرق وجهات عديدة ومختلفة مثل : اللجان البرلمانية ، مكاتب المحاسبة ، مجالس الرئاسة ، الإدارات الحكومية ....الخ،التي تتولى العملية ضمن إطار رسمي ولا يمنع من تفاعلها مع جهات أخرى فاعلة ضمن الإطار اللارسمي .

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق،ص322.

[2] عبد المطلب غانم، **معايير تقويم السياسة في الإدارة العامة**، القاهرة،(ددن)، 1989، ص160.

د/مقومات التقويم الفعال :

1- التناغم والإتفاق مع الأهداف العامة والإستراتيجية. 2 -جودة منهج وطرق ومعايير التقويم.

3-كفاءة وفعالية التكاليف . 4 -مدى إستمرار الفوائد والتحسينات في المستقبل

5-أن يكون دقيقا في تحليله. 6 -مستقلا في تقديره.

7-يقوم على التشاور . 8 -يتسم بالشفافية في تقاريره [1].

هـ/ مشكلات ومعوقات التقويم :

يعد التقويم من أكثر الوسائل فائدة لصانعي السياسات ، إذ يسعى إلى تحديد علاقات (السببية النتيجة) ويقيس الآثار والنتائج الناجمة عن السياسة لكن هذا لا يعني أنه يجري بموضوعية وصدق، إذ يقع في معوقات وقيود فالتقويم ليس بالعمل السهل أو البسيط ولا يعد أمرا يسيرا ، لذلك ينبغي مراعاة التغيير الذي يحدثه في الظروف العامة وفي مجالات رسم التي دعت لرسم هذه السياسة . لذلك لمعوقات التقويم لأسباب عدة ، حيث أفرزت التجارب العملية كم من القيود والمعيقات ونذكر منها :

* صعوبة تحديد أهداف البرامج من قبل صناع السياسة الشئ الذي يجعل عمل المقومين عملا معقدا.

* صعوبة تحديد المؤشرات حول آراء البرامج بشكل موضوعي وصادق وما يتعلق بالمصلحة العامة .

* صعوبة رصد معلومات كافية حول متطلبات ومستلزمات العملية ومصادر التحكم فيها.

* معظم السياسات لها قيم رمزية بشكل أساسي ولا تؤدي إلى تغييرات ملموسة مما يجعل التقويم أمرا غير مجدي ولا تأخذ بتوصياته .

* صعوبة تفسير العلاقات السببية (السبب النتيجة)،فالتقويم يتطلب مراعاة ما تحدثه السياسات من تغير في البيئة وآثارها خاصة ضمن القضايا اجتماعية والإقتصادية المعقدة .

* المحدودية في صدق نتائج التقويم ومحدودية المعطيات والمنفعة مما يجعل منه عملا روتينيا .

---

[1]: محمد سعيد الحفار، **الثورة الإدارية في القرن 21**، دمشق: مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ط1، 2002، ص169.

* المتغيرات البيئية وعدم استقرارها بالشكل الذي يتيح للمنظمات الإدارية معرفة أحوالها وواقعها جيدا .

* المشكلات المتعلقة بالجوانب الأخلاقية فالتقويم عرضة لها على صعيد عملياتها وعناصرها حيث تنوء المؤسسات السياسية والمؤسسات الحكومية والمنظمات العامة والأجهزة البيروقراطية في كثير من الأحيان بغياب النزاهة والموضوعية رغم شيوع أخلاقيات المهن والمبادئ المتعلقة بالمهام والمسؤوليات ذات العلاقة بالنفع العام ،بما يضمن الإستقامة في الآداء الوظيفي والإرتقاء به من حيث السمعه والنزاهة والجدارة .

* عدم كفاية الموارد المخصصة للعملية التقويم وغياب الوسائل والمعايير الشاملة،لتعدد أسباب المشكلات والقضايا العامة فغالبا ما تضع السياسات لأغراض أمنية لكنها سرعان ما تحدث أغراض أخرى ، وتحدث أعراض لامتناهية بما يحدث صعوبات منهجية وعملية وفنية في عمليات التقويم .

وأخير لقد ذكرنا بعض المفاهيم المتعلقة بالتقويم كعملية وكآدات وكفلسفة، وكمنطق تفرضه عمليات رسم السياسات العامة، فهو عملية ملازمة لجميع مراحل رسم السياسات ولا يتوقف إجراؤه على نتائج العمليات التنفيذية، حيث يطلع به عدة جهات رسمية كالجان البرلمانية والمجالس الرئاسية وكل المتخصصين والمحترفين في هذا المجال في النطاق الرسمي ولا يعني هذا أنه لا تشارك فيه جهات غير رسمية، بلى فهذا منطق تفرضه البيئة الخارجية ويعد أمرا له آثار بالغة الأهمية في عملية التقويم، وللتقويم أبعاد متعددة ، إدارية ، سياسية وهو العملية الباعثة في أي سياسة جديدة والمبعد لأي سياسة عامة فاشلة والمعزز لأي سياسة عامة ناجحة وفاعلة .وهو المرآة العاكسة لصدى السياسات العامة في الواقع ، لكن هناك سؤال قد يطرح نفسه هنا ، وهو **لماذا لا تحقق أغلب السياسات العامة لأغراض التي وجدت لأجلها؟** وهذا ما أجبنا عليه بطرحنا لمعوقات التقويم من صعوبات منهجية وعملية ، فنية ، أخلاقية ...الخ.

المطلب الثاني: نماذج ونظريات خاصة بإتخاذ القرار في السياسة العامة :

تحتل عملية صنع القرار أهمية متزايدة في العلوم الإجتماعية والإنسانية خصوصا في مجالات السياسة والإدارة الحكومية، ويهتم علماء السياسة والإجتماع خاصة في الدول المتقدمة بصورة خاصة بنماذج ومداخل ومفاهيم لغرض صنع وتنفيذ القرارات في مؤسساتها المختلفة ،ويحاولون التوصل إلى طرق ومبادئ عملية يستخدمها الإداريون وصانعوا السياسة لمواجهة المشاكل والمواقف التي تتطلب إتخاذ قرار معين. ونتيجة للتقدم الملحوظ الذي أحرزته العلوم السلوكية ، التي أثرت حقل العلوم السياسية بجملة من الإختيارات لدراسة القرارات وسلوك الهيئات والمؤسسات الحكومية، وسياستها المختلفة على أساس كونها مجموعة قرارات يساهم في صنعها مجموعة من الجهات الرسمية والغير رسمية .

فالإدارة الحكومية والسياسة التي تتبناها الحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية تمثل مجموعة من القرارات التي يمكن إخضاعها للدراسة والتحليل من حيث معرفة مكونات القرار والخطوات التي يمر بها وأهم المداخل التي يتم إستخدامها لذلك، مع العلم أن النظريات والمنطلقات تعد ضرورية لأغراض التحليل والبحث وتسهيل الإتصالات وتقديم الإسهامات والإيضاحات والتبريرات اللازمة للفهم ورسم السياسات العامة ، فبدون هذه النظريات الإرشادية والمعايير المنهجية يتعذر التحليل والتركيز على العناصر الأساسية أو تحديد المعلومات اللازمة لذلك **يقول إندرسون:**"....**فالذي نجده ونصل إليه يعتمد جزئيا على ما نبحث عنه في إطار المفاهيم والنظريات البحتة**" [1].هذا يعني أن مختلف النظريات والمداخل تبقى إرشادية يهتدي إليها راسمي السياسة حتى تثبت خطاهم وتسدد رميهم في سبيل خدمة المصلحة العامة إن تأكد ذلك ، ونركز هنا على أهم النظريات والنماذج، وأخرى ضمن عملية التحليل لاحقا ولعل من أهم هذه النظريات:

أ/ نظرية الإتصـال:

إنطلاقا من فكرة أساسية مفادها أن الإتصال هو شريان الحياة السياسية، وصورة هذه الحياة ومظاهرها وهي رسائل دلالات مختلفة، يمكن أن نقول أن ثمة علاقة جوهرية بين عملية الإتصال وعملية رسم السياسة العامة، إذا يحظى الإتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة لا يمكن أن نحددها، فهو يسري فيها سريان الدم في العروق إذا يمكن منحه في جميع الإتجاهات فلا أحد يمكن أن يتكيف مع المحيط الذي يعيش فيه إلا من خلال العمليات الإتصالية **(نقل المعلومات)**،فهذا بمفهومه البسيط ينطبق على الحكومات والدول إذا تشكل عملية الإتصال فيها المرتكز الأساسي للقيام بنشاطاتها ووظائفها، ومما زادت الطينة بلة هو وسائل الإتصال والإعلام والتكنولوجيات المتطورة والمتلاحقة في مجال الإتصال التي عظمت الإتصال وزادت من إستخدامه من خلال القيام بالبحوث الإتصالية والقدرة على تحليل وتبادل المعلومات في كل الإتجاهات.

يعتبر الإتصال شريان الحياة للنظام السياسي، فبدونه يعجز عن الإستمرار إذ يعد عالم السياسة الأمريكي "**كارل دوتش karl -Deutsch**" أول من إستخدام الإتصال كبؤرة إهتمام للتحليل السياسي في كتابه– **العصب الحكومي**–، حيث يرى دوتش أن عملية الإتصال جوهرية لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل

[1] : جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص23.

باستمرار وتقوم وسائل الإستقبال بتلقى المعلومات في صورة رسائل لتنقل إلى مراكز صنع السياسة العامة، أي المعلومات المختزنة في ذاكرة الحكومة من نظم معلومات، سجلات . . . . الخ [1].

إن دراسة السياسات العامة من زاوية نظرية الإتصال تعني دراسة السلوكيات والأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات و الرسائل بين الفاعلين السياسيين، بالتركيز على قنوات تدفق وإنسياب المعلومات وأنواعها وكذلك القواعد التي تحكم العملية داخل النظام السياسي و مدى تجانسها، فنظام الإتصال في حد ذاته نظام للمعلومات، والمعلومة هي علاقة نمطية بين الأحداث، والإتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات.

ولذلك أخذ "**دوتش**" المعلومة كوحدة تحليل و إعتبرها جوهر العملية السياسية وتكون الإتصالات أكثر فاعلية بحسب المعلومات أو الجهات الموجهة إليها ومضامينها وقوتها، كما يمكن أن تفقد المعلومات قيمتها بسبب التشويه أو سوء الفهم للرسائل وتقديرها، لذلك حدد –دوتش– مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها وتتضمن (**الحمل**" **lodd**") ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام أي ظغوط البيئة وكل ما يستدعي إستجابته ثم (**طاقة التحمل**"**lodd.capacity** ") التي تشير إلى القدرة على إستقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها، والتي تتوقف على درجة دقة المعلومات ثم (**الإستدعاء**"**recll**") ويعبر عن قدرة النظام على الإستفادة من الخبرات السابقة التي يمكن أن تفيد في تحليل المعلومات[2].

هذه عناصر تتعلق بالمعلومات من خلال نموذج الإتصال الذي يمكن من خلاله معرفة ما قد ينشا خلال عملية رسم السياسات العامة من علاقات أو بؤر لتدفق المعلومات، حيث أصبح لنموذج الإتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلا ت وقضايا عديدة من حيث التركيز على كل الفاعلين في الحياة السياسية، من وسائل الأعلام والمؤسسات الرسمية والنظم البيروقراطية . . . . .الخ، ويصور لنا هذا النموذج عملية صنع السياسات العامة كشبكة من الإتصال في جميع الإتجاهات وصورة تدفق وإنسياب المعلومات وقنواتها.

إن مدخل الاتصال يعد من أبرز المداخل في دراسة السياسة العامة فهو يعد مدخلا أساسيا وفعالا للقيادات السياسية، حيث يتم بواسطته نقل وتبادل المعلومات والرسائل بكل أشكالها،ويعتبر أيضا آدات يتم من خلالها الربط بين أجزاء التنظيم،خاصة إذا إتصف بقوة الاقناع والإستجابة الاجابية بعيدا عن التشويش وسوء تفسير المعطيات. لكن هذا لا يعني أن الإتصال تعطينا صورة صادقة عن جميع بؤر

---

(1) : محمد شلبي، مرجع سابق،ص149.

(2) Robert.Gauthier , **La communication**, paris, le Mirail dépôt légal, 1996, p48.

المعلومات فقد تكون هناك فواعل يصعب تحديدها وإستخدام القياس على جميع الظواهر، فالنموذج له ماله من محاسن كما له قصور في جوانب عدة.

ب/ نظرية النظم:

تندرج هذه النظرية تحت مظلة التوجهات السلوكية، حيث تقوم على منطلق أساسي يعتبر السياسة العامة على أنها استجابة للواقع(النظام السياسي)وهي أحد مخرجاته، ويعود الفضل الكبير في إرساء قواعد هذه النظرية إلى عالم السياسة الأمريكي **– دافيد إستون**– ثم تبعه آخرون كألموند و دوييش وغيرهم، حيث عمل إستون على تطوير هذا النموذج بناء على نظرته للحياة السياسية على أنها نسق يتفاعل أخذا وعطاء مع البيئة الخارجية، ومثله بالكائن الحي وبعملياته الوظيفية من غذاء وتنفس. . . . . الخ. حيث تقوم النظرية على مفاهيم أساسية كإطار تحليلي يبسطه إستون في دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية التي تبدأ **بالمدخلات** (inpts) وتمثل كل ما يدور في البيئة، وكل ما يتلقاه النظام (حكومة– مؤسسة. .) من مطالب) (demandsأو تأييد (support)، فهي بمثابة المادة الأولية (الخام) التي يعمل ويحرك بها النظام وهذا ما يسمي بعملية التشغيل أو التحويل لترشيح كل الخيارات والمطالب داخل النظام وهو ما وصفه **إستون** ب **(العلبة السوداء)** [1]،ومن خلال عملية التحويل يتم إنتاج ما يسمي **بالمخرجات** (outputs) وهي ما يطرحه النظام إلى البيئة من (موارد، قرارات، سياسات. . . .الخ، فهي ردود أفعال النظام أو إستجابه للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إليه من البيئة، وهي أيضا وسيلة تفاعل بين النظام كنسق مع باقي الأنساق الفرعية الأخرى، وتنتهي العملية **بالتغذية الإسترجاعية** (feedback) التي تقوم بالربط بين نقطتي البداية والنهاية بين المدخلات والمخرجات كرد فعل لما قد حدثه المخرجات من آثار في البيئة سلبا أو إيجابا[2].

هذا بصورة مبسطة عن عناصر النظرية، لكن الذي يهمنا هنا هو كيف تنظر النظرية إلى السياسات العامة، حيث تعتبر أن ما يقدمه النظام السياسي هو الدعم والمطالب والخيارات للقيام بعمليات رسم السياسات العامة التي تمثل كل ما يطرحه النظام لي إشباع حاجات الأفراد والجماعات وخدمة الصالح العام، هذا التوزيع والإحلال للمورد والقيم...الخ تمثل السياسة العامة المعبر عنها بمجموعة من الأفعال والسلوكات الصادرة عن صناع السياسة والتي تطرح في شكل قرارات وسياسات يتم تنفيذها وتحويلها إلى نتائج واقعية ملموسة. ولا تتوقف العملية عند هذا الحد بل تعد التغذية الإسترجاعية أحد مفاتيح إستمرار

---

(1) : **العلبة السوداء:** جاءت في نموذج إستون كوصف لما قد يجري داخل هيئات صنع القرار من عمليات وعلاقات وسلوكيات،فهو يقدم شرحا لهذا المصطلح بوصفه جميع الأنشطة السياسية لصنع السياسة العامة وتفعيل مخرجات النظام السياسي.

(2) David. Eston, **Op Cit** , p135.

أي نظام، والتي تشير إلى التأثير الذي تحدثه السياسات العامة في الواقع البيئة وكذلك في خصائص النظام السياسي ذاته وتولد السياسة العامة مطالب جديدة تؤدي بدورها إلى مخرجات أخرى فهي بذلك تساهم في استمرار النظام وبقائه.

فالنظرية تفيد في ترتيب وتبسيط الحقيقة في الحياة السياسية لضمان تحليلها ودراستها بوضوح، وفهم العلاقات القائمة في النظام السياسي، وتناول ما يختص بالسياسات العامة بشكل مبسط وواضح وتحديد مظاهر السياسة العامة، وكذلك توجيه التركيز نحو الأسباب ذات العلاقة بنتائج السياسية العامة، كما تساعد النظرية على الإهتمام بالمتغيرات والظروف البيئية على صعيد النظرية والتطبيق، كما يعطينا التحليل النظمي تحقيقا عمليا للسياسة العامة وتناول ظواهر الواقع الحقيقي وتأكيد صحتها وإختبارها، وتساهم النظرية في تقديم شروحات وإيضاحات مهمة مطلوبة إزاء السياسة العامة كما تقدم فرضيات حول أسباب ونتائج السياسات بالشكل الذي يجعلها قابلة للدراسة والتحليل فهذه النظرية تنظر للسياسة من منطلق النشاط والعملية كظاهرة حركية دنيا مكية مستمرة يترجمها النظام السياسي بعملياته التشغيلية إلى تطبيقات فعلية في الواقع فالسياسات العامة الإستخراجية، (الضرائب) أو توزيعية (موارد، حاجات. . . .الخ أو رمزية(ثقافية) ماهي إلا تعبير عن مدخلات ، ومخرجات يتلقاها أو يطرحها النظام السياسي في علاقته مع البيئة الداخلية أو الخارجية.

وهكذا تكون السياسات العامة نشاط متواصل يحقق بقاء وإستمرار النظام السياسي، كما تعد النظرية النظم من أهم النظريات وأكثرها شيوعا وإستخداما في حقل السياسات العامة ، فهي لا تدل كثيرا عن كيفية رسم السياسات (أي ما يحدث في العلبة السوداء) أو عملية التحويل ومع ذلك فهي مفيدة إلى أبعد الحدود في معرفة آليات رسم السياسات العامة سواء تعليق الأمر بالمدخلات وتأثيرها في صنع السياسات أو تأثير السياسات العامة في البيئة ومطالبها، وكذلك تعطي تصور عن القوى والعوامل التي تدفع النظام لتحويل المطالب إلي سياسة عامة من جهة والمحافظة على تفاعله وإستمراره من جهة أخرى.

رغم هذه الأهمية الكبيرة إلاَ أن النظرية تنظر إلى الحياة السياسية من صورة آلية ديناميكية، ولا تعطينا تفسيرا عن العلاقات، والتفاعلات والإتصالات التي تنشب في خضم عمليات رسم السياسات، ولا تعطي أهمية كبيرة لأثر السلوك في عملية التغيير فهي تركز بصورة كبيرة على الإستقرار ولا تدرس ردود الأفعال على حقيقتها ولا تعبرها رسائل تحمل أكثر دلالة للنظام بل تنظر إليها كمعلومات واردة بصورة آلية تؤدي إلى موارد أخرى، وعلى أساس هذا النقد جاءت نظريات أخرى إنبعثت عنها نذكر منها.

ج/ نظريات الرشد الشاملة (النموذج الكلي الرشيد):

إن الإدارة الحكومية لها خصائصها المتميزة ، ويتميز القرار الحكومي عن القرار في المنظمات الخاصة بوجود دور مهم لكل من اللجان البرلمانية وجماعات المصالح والوزراء وكبراء موظفي الدولة والخدمة

المدنية والأحزاب السياسية والنقابات...الخ، فكلهم يلعبون أدوارا مؤثرة في عملية صنع القرار ، وبناءا على هذه الحقيقة يمكن إعتبار أن هذه النظرية من أكبر النظريات إنتشارا وقبولا رسميا ، وهذا للوصول الى سياسة موضوعية وعلمية وأكثر واقعية والتي تحقق النتائج المطلوبة ، حيث تقوم هذه النظرية على النموذج العقلاني الذي يحقق الرضى لجميع الأطراف والمستويات وتحتوي هذه النظرية على العناصر التالية :

* أن صانع السياسة يواجه مشكلة أو قضية عامة قابلة للتحديد والدراسة وذلك يفرزها عن باقي المشاكل الأخرى .

* توضيح وترتيب الأهداف والقيم التي ترشد صانع القرار حسب الأولوية والأهمية.

* فحص جميع الإقتراحات والبدائل لغرض مواجهة المشكلة .

* تقدير النتائج التي قد تترتب عن إختيار كل بديل وكلفته ومنفعته ، والآثار المتوقعة وطرحها وتحليلها في ضوء العائد منها بالقياس .

* مقارنة البدائل بشكل محسوب لضمان تحديد البديل الأفضل.

* إختيار البديل التعظيمي الذي يمكن أن يحقق الغرض والقيم والأهداف المتوخاة منه على أفضل ما يكون على أساس أنه البديل العقلاني[1].

وعلى أساس هذه العناصر يقوم النموذج على إفتراض اقتصادي ,حيث يرى بأن السياسة الرشيدة هي تلك التي تحقق أكبر عائد إجتماعي , أي أن الحكومة عليها أن تختار سياسة عامة التي ينبغي أن يتمخض عنها مكاسب وعوائد للمجتمع بشكل يعبر عن تحقق فوائد كبيرة,وهذا يؤكد على أن السياسة العامة تكون رشيدة عندما يصبح هناك فرق إيجابي بين القيم التي تحققها وبين القيم التي تم التضحية بها بالشكل الذي يؤكد **(عظمة وأفضلية البديل)** [2]، حيث قال **(دال روبرت Robert Dahl)** :"**...يضل عدد كبير جدا**

---

[1]: محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، مرجع سابق،ص159.

[2]يرى عدد قليل من علماء السياسة والإدارة العامة , أن العقلانية أو الرشد من المتطلبات الأساسية والهامة في إتخاذ القرار على أي مستوى ,ولابد أن تكون هناك معايير عقلانية رشيدة صرفة تحكم هذه العملية وتوجه السلوك وتضبط القيم في صنع السياسة العامة .حيث تقوم النظرة التحليلية لهذا النموذج على تفعيل آلياته تشغيلية ضمن عمليات إتحاذ القرار,إذ يفرض أن جميع التفضيلات والقيم يمكن قياسها في المجتمع بصورة كلية,ويمكن التعرف عليها بسهولة وسير, فيجب أن يكون لدى صانع السياسة فهما كاملا للقيم الاجتماعية,كما ان اختيار سياسة عامة يستدعي معلومات كاملة وقدرة تنبؤية عالية الغرض التحقيق في عواقب السياسة ونتائجها المحتملة ,وكذلك على القدرة على الإحصاء والحساب الدقيق

من الخيارات السياسية أسيرا لضباب عدم اليقين ,لأن الأحكام الأخلاقية والقيمية في ميدان السياسة منتشرة وقوية ومعقدة"... [1].

إن هذا القول في تقديرنا صادق إلى أبعد الحدود بالنظر إلى الواقع العملي للسياسات العامة، فيبدوا هذا النوع من النظريات براقا جدا ، لكن لا يمكن أن يتحقق الرشد بصفة مطلقة في السياسة ولا في غيرها،هذا ما أثبتته التجارب العملية ,ففي الواقع لا يكون صناع السياسة في مواقف تمكنهم من إكتساب كل المعرفة التي يحتاجونها للقيام بفعل عقلاني رشيد على نحو تام فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة.وعلى أساس القصور في بلوغ الرشد الكامل، كان هذا النموذج محل نقد شديد من قبل العديد من العلماء وعلى رأسهم عالم السياسة الشهير **شارل لندبلوم** (LindBlom.ch) من منطلق أن صانعي القرار لا يواجهون المشاكل بواقعية ووضوح، فهي تفرض توفر معلومات كاملة حول المشكلة التي تساعده على وضع تصور دقيق للآثار التي تسببها، لكن هذا لا يمكن تصوره في الواقع فالحاجة إلى المعلومات مستمرة ،والتغيرات المستقبلية وصعوبة الحسابات ممكنة، كذلك من زاوية التناقض الموجود بين القيم الشخصية لصانع السياسة وقيم وتصورات المواطنين وردم هذه الهوة بشكل تام مستحيل جدا بالإضافة إلى التكاليف الغير المنظورة [2].هذه الإنتقادات وأخرى تؤكد أن متخذوا القرارات الحكوميون كثير ما يواجهون إختلافا في المواقف حسب إختلاف القيم ووجهات النظر، والضغوط السياسية والمساومة وتبادل المصالح التي يتأثرون بها و التي تأثر على درجة العقلانية والرشد.

د/النظرية التدريجية (نموذج الرشد المحدود) [3]:

تهتم هذه النظرية بجزء محدد من البدائل، وعدد قليل من النتائج والآثار المترتبة لكل سياسة بديلة حيث يمكن أن تحدد عناصر هذه النظرية في النقاط التالية:

1- إن الأهداف والمقاصد المطلوب تحقيقها متداخلة وليست منفصلة أو مستقلة.

للنسب بين الفوائد والتكاليف ,كما يؤدي إلي التعرف السديد بحجم البرامج الحكومية الكلية كالموازنة العامة.**أنظر في هذا الصدد كتاب روبرت دال التحليل السياسي الحديث، المرجع السابق،** ص 181..

[1] روبرت دال، مرجع سابق، ص184.

([2] Gohn.Gow,M.Brrette, **Op Cit**,p215.

[3] : جاءت هذه النظرية على ضوء الانتقادات الموجهة للنموذج الكلي الرشيد, وكان **شارل لندبلوم**"charle.lindblom" أول من اقترح هذه النظرية من خلال الاهتمام المتزايد لموضوعات اتخاذ القرار , وكذلك من ابرز نقاد النموذج الكلي الرشيد**(هربرت سايمونSIMON-H)** الذي استبدل مفهوم السلوك العقلاني الرشيد بالسلوك المرضي, حيث أكد أن هذا النموذج يتحقق حتميا مادامت عملية تخطيط السياسات العامة تتم في إطار ضيق من منطلق أن القرار العملي لا يقدم على تحقيق اكثر من تغيير محدود.**أنظر كتاب محمد فريد الصحن، مرجع سابق..**

2- يقوم صانع القرار بالتعامل مع بعض البدائل لإيجاد الحل المناسب للمشكلة.

3- أن عملية المفاصلة المطروحة بين البدائل,وينبغي أن تركز على عدد من نتائج كل بديل و آثاره والتي تشكل جوهر العلاقة والارتباط مع الأهداف دون غيرها.

4- إعادة النظر باستمرار في المشكلة التي تواجه صانع السياسة,لان هذا النموذج يسمح ويتطلب إعادة النظر في العلاقة القائمة بين الأهداف والإمكانيات,وبإحلال التناسب بينها ويفسح المجال للقيام بالتعديلات المطلوبة,وتطويع الأهداف بالشكل الذي يضمن السيطرة على المشكلة.

5- أن المشكلة القائمة لا يوجد قرار واحد ووحيد لها.ولا يكون مثاليا, و إنما الاختبار الجيد السليم للقرار هو الذي لا خلاف عليه ومتفق حياله في ضوء التحليلات.

6- يتصف النموذج التدريجي بالطرح العلاجي، فهو يحافظ على التواصل والاستمرار مع الحاضر، ويستجيب بمكوناته وظروفه بأكثر من كونه منطلقا نحو أحداث تغييرات نوعية في الأهداف المستقبلية للمجتمع [1].

هذه العناصر تعطى لنا تعريفا للنموذج التدريجي أو الرشد المحدود كما وصفه دال،على انه أخذ وعطاء وإتفاق بين المشاركين بكل أوصافهم في عملية الصنع، كما يوفر هذا النموذج المواءمة السياسية لكونه يساهم في سهولة التوصل إلى إقامة إتفاق إزاء الموضوعات والقضايا محل المساومة، وحسم الخلافات وتقريب وجهات النظر بينها، وهذا النموذج يفيد في التقليل من الأخطاء في ظل جو من عدم اليقين، وهذا منطقي جدا في الواقع العملي، وهذا من منطلق أنك تريد مثلا أن تجابه الشك في أمورك بطريقة مجدية لا يسعك إلا البحث عن حلول مرضية بدلا من حلول كاملة مثالية وذلك لتبديد ضباب عدم اليقين وليس لإجلائه نهائيا، ويؤكد **ليندبلوم** أن هذا النموذج أو المدخل يمثل عملية صنع القرار في المجتمعات الديمقراطية التي تتعالى فيها الأصوات إتجاه القضايا العامة،لأن القرار والسياسات هي حصيلة المرونة والمساومة بين الأطراف والموافقة المتبادلة بين المشاركين ويقول "..**طالما يعمل صانعوا القرار تحت ظروف غير مؤكدة بالنسبة للآثار المستقبلية لنشاطاتهم فالقرارات التراكمية تخفض من مخاطر المجازفة والتكاليف وظروف عدم التأكد..**" [2].

---

[1] : محمد سليمان الطماوي، **مبادئ علم الإدارة العامة**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط5،1987،ص82.

[2] : محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، مرجع سابق،ص163.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن هذا المدخل يبدو أكثر عقلانية وواقعية من سابقه ويمكن أن يعطي قرارات عملية ومقبولة جدا ومحدودة، ويعبر بصدق عن الأهداف والخطوات المثقلة بمتغيرات البيئة ، بعيدا عن الأهداف المثالية التي لا يمكن بلوغها، ويركز على التخطيط قصير المدى وهو التخطيط الذي دعا إليه لندبلوم في رسم السياسة العامة وإتخاذ القرار، وهناك نموذج آخر يدمج بين النموذجين يدعي (**نموذج الفحص المختلط)Mixed.Scanning** [1].

إن الساسة وصناع القرار والعاملين بالسياسة ينتابهم القلق بسبب الدرجة العالية من عدم اليقين المحيطة بهم، وأيضا الكثير من محلليهم، وذلك بسبب المستوى المنخفض للمعرفة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد الأولويات وصياغة المقترحات، وكذا الفشل الواضح والقصور الذي نجم عن النظريات السابقة من نظريات كلية ومحدودة ومختلطة، ليبدأ التركيز في الآونة الأخيرة على الأساليب البيانية والرياضية والتجريبية لتقليص الخلل في رسم السياسات العامة وكذلك عن طريق التجريب المقصود، أو من خلال الإختبارات التي تسبق السياسات، فهناك العديد من النظريات **التجريبية (النماذج الرياضية)** [2] الأكثر شيوعا وإستخداما في حقل السياسات العامة كبحوث العمليات، ونظرية الألعاب و شجرة القرار ...الخ، و تعتمد لإيجاد أفضل الحلول للمشاكل الممكن حلها والتي تتسم بطابع التعقيد مثل توزيع الموارد بشكل أمثل، أي تستعمل لضبط السياسات الإستخراجية والتوزيعية على حد سواء.

---

(1) **(نموذج الفحص المختلط)Mixed.Scanning:** وعلى أساس القطيعة والتواصل في علم السياسة ,جاء هذا النموذج في ضوء الانتقادات الموجهة للنموذج الكلي الراشد والنموذج التدريجي على حد سواء,حيث أن النموذج الأول يدعي المعرفة الكلية الشاملة من قبل متخذ القرار ,ويتوهم القدرة المعرفية والتحليلية الدقيقة,وغير واقعي ويتسم بالطوباوية ,وكذلك النموذج الثاني يقول لنه قائم على فرض ناقص في كونه يركز على بدائل محددة ولا يعرف جميعا ,وقد يأخذ تحديدا واحدا للمشكلة ,ولا يعكس أيضا ديمقراطية أو مشاركة جماعية في السياسة ,ويعبر عن المجموعات القوية والمتماسكة ويهمش الأطراف الأخرى (المواطن)،ويتجاهل الأمور المستقبلية ,ويحافظ على دوام الأوضاع الحالية للسياسة العامة هذه أهم الانتقادات الموجهة للنموذجين ,ولا يتسنى لنا ذكر الانتقادات الأخرى وليس هذا الذي يهمنا هنا ,بل سنحدد فحوى هذا النموذج ,فلقد دعا العالم الاجتماعي **(اميتا اتزيوني Etzioni. Amitai)** إلى إيجاد نموذج توفيقي في عملية ضع القرار واتخاذه على أساس الانتقادات السابقة التي قدمها ,وحيث يرى أن عمليتي التخطيط والتنفيذ ,وظيفتان متكاملتان ضمن عملية السياسة العامة,وهذا يعني أن عملية إعداد السياسة العامة تتطلب الأخذ بالنموذج الكلي الرشيد,بينما مرحلة التنفيذ تتطلب النموذج التدريجي ,إذ أن النماذج الرشيدة تساهم في وضع الخطوط العريضة والعامة للسياسات العامة ومجالاتها,لتأتي الأساليب التدريجية لتساهم في وضعها خير التنفيذ وتطويعها ,وجعلها متوافقة ومكفية وموائمة لمقتضيات الواقع السياسي الاجتماعي للجهاز الحكومي.ويقدم* **اينزيوني***النموذج المختلط أخذا في الاعتبار كل من القرارات الأساسية والتراكمية ويجهزنا بأولوية وبعمليات صنع السياسة الأساسية التي تعطي التوجيهات العامة, ثم العمليات التراكمية لإنجازها .فهو يتضمن النظرة المزدوجة التي تأخذ من كلا النموذجين في وقت واحد,ويتضمن مواقف مختلفة ,فهو يقدم وصفا واقعيا للخيار الراجع الذي يمكن لمتخذ القراران يعتمده ضمن مجالات مختلفة ,كما انه دليل علمي عملي لمتخذ القرار الفعال الذي يتيح الاسترسال في الملاحقة والتعقيب وإجراء التعديلات والتطويرات على المخرجات والتنفيذ.

(2) **هناك عدة نظريات رياضية أهمها (نظرية اللعب) أو المباريات** ظهرت هذه النظرية في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين المنصرم أثناء الحرب العالمية الثانية، من خلال الكتاب الذي ألفه العالمان "**جون فون نيومانgon.von.neuma**" وهو عام رياضيات و"**أوسكار مور كنيستينoskar.morgenstren**" وهو عالم إقتصاد والكتاب بعنوان **(نظرية الألعاب والسلوك الإقتصادي)** وكان يستعمل في صنع القرارات الإدارية بوصفها تعمل في ظل أوضاع الخاطرة وعدم التأكد ونشوبها العلاقات الإنسانية المتداخلة، والسلوكيات المتغيرة الناتجة عن الصراع أو التعاون أو التدخل الممتاز بينها، حيث تعني النظرية بموضوع التخطيط الذي يقوم به المعنيون ممن ليس لهم سيطرة تامة على الأشخاص الآخرين الداخلين في نظافة حمامهم وبيئتهم، ومن تربطهم علاقات معينة وعلى سبيل المثال علاقات الحكومة بأرباب العمل أو النقابات العمالية في قضية الأجور أو أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال عندما تريد الحكومة تبني سياسة اقتصادية ما. **أنظر في هذا الصدد كتاب محمد نصر مهنا،العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق.**

وهناك العديد من الأساليب التجريبية المعتمدة في عملية رسم السياسات وصنع القرار فالدراسات الإمبريقية والقياس والنماذج الإحصائية أصبحت قوام عملية وضع السياسات بل أحد حقول علم السياسة ككل، فالقرن الحالي أصبح يعني فيه بصورة مزايدة بدراسة الظواهر السياسة بصورة علمية، فهناك إجراءات علمية عميقة لدى علماء السياسة وخبرائها للتطوير هذه الأساليب قصد تحقيق الموضوعية والمصداقية للممارسات السياسية مهما كانت مجالاتها، إن إجراء إختبارات مسبقة ضيقة النطاق مسيطر عليها ومدروسة جدا هو أمر يمكن تحقيقه، ويعد أكثر حكمة.وبالتالي تبقى النماذج والنظريات الكمية تلعب دورا كبيرا في عمليات رسم السياسة، خاصة لكون العملية معقدة يصعب تحليلها في ضوء التقلبات المستمرة للبيئة الداخلية والخارجية...الخ، وهناك العديد من الإعتبارات خلقت إتجاهات أخرى تنادي بضرورة النظر إلى السياسات العامة من زاوية العلمية، أي إعتبارها مجموعة من العناصر يؤدي كل عنصر وظيفة معينة في إطار عملي محدد.

خلاصة الفصل:

تمكنت السياسة العامة عبر مختلف المراحل التي مرت بها من أن تبرز كحقل علمي شغل الكثير من السياسيين ،الإداريين ،القادة ،الخبراء، والأكاديميين الذين أسالوا الكثير من الحبر في محاولة منهم لصياغة طروحات ونظريات تفسر نشأة هذا العلم وأساليب الدراسة والتحليل التي يعتمدها، وهو الأمر الذي يساعد صانعي السياسة العامة على إدراك انشغالات المواطنين و الاستجابة لها بكيفية تحقق أعلى درجات الرضا، وتقدم أفضل الخدمات الممكنة لهم مع الأخذ بعين الاعتبار الأسبقيات وتقديم الأهم على المهم عند التعامل مع المشاكل، أو تلبية طلبات المواطنين خصوصا في حالة ندرة الموارد، وهذا ما يدعوا إلى الاهتمام بصياغتها أو رسمها بشكل يؤدي إلى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها وتقليل احتمالات فشلها إلى اقل نسبة ممكنة، فالسياسات العامة التي تصاغ بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات ومعطيات صادقة وصحيحة تجنب المجتمع الكثير من التضحيات والإحباط الذي يصاحب تنفيذ السياسات العامة الفاشلة أو المرسومة بشكل غير صحيح، وهو ما قد يهدد الأهداف الكبرى للسياسةالعامة.

الفصل الرابع

أهمية المعلومات الإحصائية

في رسم وتوجيه السياسات العامة

المبحث الأول: أهمية المعلومات الإحصائية في تحديد مشكلات السياسة العامة.

المبحث الثاني: دور مصادر المعلومات الإحصائية في رسم وتوجيه السياسة العامة.

المبحث الثالث: التوظيف السياسي للمعلومات.

تمهيد:

إن دور المعلومات في صنع ورسم السياسة العامة يتخذ أبعاد ومفاهيم شاملة، إلا أنه يتباين في مستوياته بتباين مستويات التطور والواقع الذي تؤدي فيه هذا الدور، وفي كل الأحوال فغنى الأثر الفعلي لذلك الدور يتحدد عمليا بمدى إنتاج وتبادل المعلومات واستخدامها كمرجعية شرطية لازمة لعملية اتخاذ القرار، والجدير بالإشارة أيضا هو أن قضية المعلومات وحرية تداولها في مجال السياسة أمر تجلى بصدق في العقود الأخيرة، خاصة مع تحول الأنظمة السياسية من تسلطية إلى نظم ديمقراطية، وتزايد الوعي بأهمية المعلومة كحجر أساس في بناء الدولة الحديثة. وأمام هذه الحقيقة المهمة ندرك جيدا أن معالجة دور المعلومات في صنع السياسة العامة يقودنا إلى الإشارة ولو بصفة موجزة إلى نقطتين جوهريتين هما:

1- إذا كانت الأنظمة السياسية تسلطية وتسيطر عليها نخب معينة، وتسقط فيها السياسة من المجتمع لا يحتاج الأمر إلى معلومات لبناء سياسة عامة، بقدر ما يحتاج إلى إيديولوجيات وأفكار موجهة، أين تكون المعادلة السياسية هناك مختصرة على طرف واحد (السلطة)، حيث تتحاشى الجمعيات المدنية والمؤسسات والهيئات العلمية والمعلوماتية السياسة حفاظا على سلامتها.

وهل تكون السياسات العامة منصفة إذا شكلت من طرف واحد؟ وهل تجني ثمار السياسة في وضح النهار وأمام مرأى العامة؟ أي أن المعلومات تكون موجهة لخدمة فئة معينة من صناع القرار، وهذا رغم عدم إنكارها بطوال عمر بعض الأنظمة المبنية على الزعامة، نظرا لدورها في النضال والقيام ببرامج إصلاحية للفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا، هذا جو كان مفعما بالشعارات الوطنية التعبوية (السياسات العامة الرمزية) الشيء الذي أدى إلى صرف النظر عن الممارسات.

2- لقد أنتجت العملية السياسة الديمقراطية مفاهيم جديدة باعتبارها اليوم الإطار القانوني والمؤسسي لممارسة الحقوق وتحمل الواجبات على أرض الواقع، وهكذا فتحت العلاقة بين التحول إلى الديمقراطية وحرية تداول المعلومات الطريق أمام وضع أكثر تعقيدا، وأصبحت دراسة السياسة العامة من هذه الزاوية يتطلب أو يفرض أرضية معينة ونقاط جوهرية، تشكل الحد الأدنى لتداول المعلومات للإيفاء بها خدمة لاحتياطات صناع السياسة وتلبية متطلباتهم بكفاية عالية وفق أسس علمية يجري تحضيرها عن طريق الاستخدام الأمثل لهذا المورد في ظروف بيئية معينة، وذلك بصرف النظر عن اختلاف محتويات المعلومات المطلوبة والتي تختلف باختلاف موضوعات السياسات العامة ومجالاتها.

شهدت الجزائر تحولا ديمقراطيا خاصا، فمن الحزب الواحد إلى المرحلة الانتقالية إلى وقف المسار الانتخابي إلى العنف السياسي إلى المصالحة الوطنية، وكل ما يتعلق بالتناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم، وصعوبات السيطرة على عملية الانتقال نفسها في مجتمع ظل منغلقا لفترة طويلة.[1]

إن بروز ظاهرة الديمقراطية وتصدّرها قائمة المطالب السياسية، لا تختلف في معطياتها الرئيسية في الجزائر، فهي ترتبط بجمهور عريض ومتنوع يجمع بين نخب همشت لحقبة طويلة وأبعدت عن السياسة، وقطاعات واسعة من الرأي العام لم تحصل على أي ثقافة سياسية حديثة، ففي هذه النقطة بالذات تتجلى معظلة التحول الديمقراطي وإشكاليته في الوقت ذاته، فلا الأهداف المنشودة ولا الدوافع المحركة ولا الآمال المعقودة ولا المناهج والوسائل المستخدمة واحدة عند جميع القوى ومعظمها لتحقيق التغيير.

وفي الأحوال كافة تبدو مطالب الحرية والمشاركة في السلطة السياسية أكبر وزنا في مشاريع التغيير المطروحة في الجزائر، وفي هذا إشارة إلى العلاقة بين صناع السياسة ومعالجة المشاكل الاجتماعية. وفي هذا السياق نضع أصابعنا في الواقع على عامل أساسي في التغيير وهو قضية المعلومات بكل أشكالها (بيانا إحصائيا، خبرة عملية، مشاركة، رد فعل، دعم، رفض، تنديد،...الخ)، والتي صاحبت التحول الديمقراطي في الجزائر، كأحد المرتكزات الأساسية لديمقراطية المؤسسات السياسية وترسيخ أهمية المعلومة في القيم والمواقف والسلوكيات الديمقراطية للأفراد والجماعات. هذه التوطئة تضعنا أمام فرضية مفادها أن قضية المعلومات وأثارها في رسم السياسات العامة يرتبط ارتباطا جوهريا بطبيعة النظام السياسي القائم في أشكال تداولها وصدقها وسريتها وكذا إدارتها وتخطيطها.

---

[1] برهان غليون، صالح فيلالي، "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص16.

المبحث الأول: أهمية المعلومات الإحصائية في تحديد مشكلات السياسة العامة

إن أهم العوامل التي تجعل السياسات العامة بعدا هاما يعبر عن الغايات الواضحة التي تهم البيئة والمجتمع وما يهدف أساسا إلى تحقيق المصلحة العامة المتفق على تحقيقها وإدامتها، هو كيفية استجابتها للمشكلات العامة وكيفية تداولها وتحديدها وترتيبها للمشكلات كأول خطوة تشير إلى التحرك الحكومي للفعل أو عدم الفعل إزاء قضية معينة، والقضية إذا أصبحت عامة وتعالت عليها الأصوات، تكون محط اهتمام صناع السياسة العامة، وتأخذ حيزا لها ضمن أعمال الحكومة، ليتم ترتيبها وتصنيفها والكشف عن هويتها، وهذا يتطلب ويعتمد على محصلة دراسات وقناعات، وخبرات، وممارسات، ومعلومات، وهو ما سنتطرق إليه في هذه النقطة.

بعد تحديد المشكلة جزءا أساسيا في مرحلة جمع المعلومات وحجز الزاوية في بناء وضع السياسات العامة ككل، وهي تعرف على أنها الفارق بين الوضع الحالي والموجود وبين الحالات المرغوب أو المأمول فيها، ويكون الهدف من هذه الخطوة هو عملية توضيح أبعاد المشكلة وتبسيطها والتعامل معها، خاصة تلك المعقدة والمتشبعة والمتداخلة، ويكون ذلك على أربع مراحل:

1- تحديد الحدود الخاصة بالمشكلة والذي يعني بالعناصر التي تحتويها.
2- فحص الظروف التي تغيرت وأدى التغير فيها إلى ظهور المشكلة.
3- تحليل العناصر المتصلة بالمشكلة خاصة في القضايا الكبيرة.
4- التركيز على العناصر التي يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها.[1]

انطلاقا من فكرة أساسية وهي أن التعرف الدقيق على المشكلة يعتبر نصف حلها، كان التعبير عن السياسة يتجلى في الممارسات الميدانية الفعلية للدولة في جميع الميادين، الذي تظهر فيه صور التحكم في المشكلات العامة، ومن الثابت في أدبيات السياسة العامة أن قضية التعامل مع القضايا العامة وأهمية المعلومة في ذلك مر بمرحلتين أساسيتين هما، طريقة تقليدية و أخرى حديثة في تحليل مشكلات السياسة العامة.

---

[1] عمار بوحوش، "**نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون**"، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2006، ص183.

المطلب الأول: دور نظم وتكنولوجيا المعلومات .

لقد أصبحت عملية جمع المعلومات اليوم من أدق المسائل وأعقدها لدى الحكومات وصناع السياسة العامة، خاصة فيما يتعلق بدراسة وتحليل وكشف واستبصار القضايا العامة المعقدة والحساسة منها، فلابد إذا من الاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات، والتي يتعين على كل من يسعى لاتخاذ القرار أن يدخلها في اعتباراته حيث يؤكد " حامد ربيع" ذلك بقوله: "...نظم المعلومات هي تعبير عن إدراك المجتمعات لأسلوب معين في التعامل مع مشكلاته، إنها في جوهرها منطق سياسي أساسه العملية والفاعلية... عملية نقل المعلومات هي عنصر أساس في ديناميات المجتمع السياسي...الخ".[1]

وانطلاقا من التعريف العام لنظم المعلومات بأنها: "مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات والبرامج وشبكات الاتصال، موارد البيانات والتي تقوم بتجميع، وتشغيل وتخزين، وتوزيع اللازمة لاتخاذ القرارات".[2]

يمكن أن نستخلص الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به هذه النظم في فهم المشكلات وتحديدها، وحصر أبعادها، خاصة على المستويات العليا في الدولة، ومختلف القطاعات الحكومية. أي كل ما يتعلق بتكنولوجيا أو أجهزة أو أنظمة تستخدم من قبل المؤسسات الحكومية في إنشاء البيانات والمعلومات بصورة تلقائية، أو في الحصول عليها أو النفاذ إليها أو معالجتها أو إدارتها أو نقلها أو التحكم بها أو عرضها أو تبديل مسارها أو تبادلها أو بثها أو استقبالها، بما في ذلك أجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) وملاحقتها ووسائل الربط بين المواقع المختلفة في شبكة المؤسسات الحكومية، ووسائل الاتصال وشبكات المعلومات والبنية التحتية للشبكات والبيئة التشغيلية والبرمجيات والتطبيقات ضمن الإستراتيجية الوطنية لتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات الحكومية.[3]

إن من الثابت في الدراسات الحديثة أنه لم يستقر الرأي على وجود أهمية خاصة لنظم وتكنولوجيا المعلومات في عمليات تحليل المشكلات العامة، بل هناك زوايا ومعايير مختلفة تحكم هذه الأهمية، والتي

---

[1] عبد الله حامد ربيع، "**نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي**"، مجلة الدراسات العربية، العدد 11، 1982، ص ص36-37.

[2] منا محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص21.

[3] المملكة الهاشمية الأردنية، "قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية المؤقتة رقم 81 لسنة 2003، المنشور على الصفحة (3352) من عدد الجريدة الرسمية رقم (4606) تاريخ 2003/6/16، على الموقع (www.arablaw.org/Download/Tech_Recources_Law_Jo.doc).

تجعل منها القوة الأساسية لفهم طبيعة المشكلات وإتاحة وإيصال المعلومات حولها، لبلورة معرفة أو معارف خاصة لدى السياسيين والمخططين والإستراتيجيين والخبراء للوصول إلى المشكلة الحقيقية وتحديدها تماما، كما تقدم أيضا خبرة غنية من المعلومات، التي تعد اللبنة الأساسية التي تبنى عليها السياسات.

لقد أعادت نظم وتكنولوجيا اليوم تشكيل قواعد العمل التي قامت عليها المنظمات والهيئات الحكومية في الماضي، لذلك أصبحت دراسة نظم المعلومات مثل دراسة أي مجال وظيفي آخر، إذ تعتبر مقررا دراسيا ومجالا بحثيا في أغلب كليات الإدارة في العالم، فهي من أكبر مقومات نجاح البرامج والسياسات في الدول والحكومات المعاصرة، خاصة التي انتقلت إلى مجتمعات ما بعد الصناعة (مجتمع المعلومات). [1] حيث تتضح أهميتها في قدراتها على تحسين عمليات وأداء جميع أحجام المؤسسات والهيئات. وكذلك مساندة عملية اتخاذ القرارات وتدعيم الأعمال التعاونية بين فرق العمل أو لجان البحث، كما تزايدت أهمية نظم المعلومات مع التطور السريع للتكنولوجيا، فأصبحت تتميز بالسرعة والحدة والتغيير المستمر.

إن تغيير دور وأهمية المعلومات ونظمها في دعم عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات، هو التغيرات العالمية التي أحدثت ثورة في الأنظمة الإدارية والسياسية، وأصبحت الخدمات تقوم على المعلومات والمعرفة، وأهم هذه التغيرات هو التوجه نحو العولمة الكونية وما تحمله من موجات في مجال التدفق المستمر واللامتناهي للمعلومات، وكذلك ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كأحد الملامح الأساسية للعولمة، بالإضافة إلى فرض تغييرات أساسية في البنى التحتية للمعلومات على المستويات القومية، حتى أصبحت كل الأقطاب والبؤر المعلوماتية سواء الحكومية أو القطاعية أو المحلية تقوم على أحدث نظم المعلومات لتوفير المعلومات وإمكانات الاتصال وأدوات تحليل المعلومات.

من أهم المتغيرات أيضا هو ظهور مفاهيم جديدة مثل الشبكات والفاعلين الجدد، التي أصبحت وحدة التحليل الأساسية في صنع وتحليل السياسات العامة. هذه المتغيرات الدولية هي التي أدت إلى زيادة الحاجة إلى نظم المعلومات في جميع المجالات، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات الأداة الأساسية التي يقوم عليها الشكل الجديد للتنظيم، بسبب ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية ومعرفية أدت إلى تقسيم

---

[1] أحمد أبو بكر سلطان، "**التحول إلى مجتمع معلوماتي نظرة عامة**"، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، العدد 77، 2002، ص35.

العمل وترتيب الطبقات الشعبية، وغيرت في الوازنات الاجتماعية.[1] ويمكن لنظم وتكنولوجيا المعلومات أن تلعب دورا جوهريا في تحليل مشكلات السياسة العامة على عدة مستويات أهمها:

1- على المستوى الحكومي (الإدارة العليا):

إننا نعيش في عصر استخدام الثورة التكنولوجية وتوظيفها لتحسين مستوى الأداء الحكومي ومسايرة روح التغيير والتقدم الذي صاحب هذه الثورة، إن هذا التوجه يفرض على الحكومات توظيف أحدث نظم وتكنولوجيا المعلومات خاصة في مجال تحليل المشكلات العامة وحصرها. حيث يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في بناء وتحليل النظم، وهذا الاستخدام أكثر بروزا في مجال حفظ السجلات، وجمع البيانات واسترجاعها وتحديثها مثل تلك المتعلقة بالإنسان، والصحة، والأمن، والأحوال المدنية...الخ، ولا تستطيع الحكومات أن تخطط وتبني برامجها وخدماتها دون معلومات، فقد وفرت التكنولوجيا هذه الخدمة، فالمعلومات عن السكان، والصحة والدفاع والطاقة والبطالة والفقر...الخ عنصر مهم في عملية بناء وصنع السياسات العامة، لكن حصر هذا الوابل من البيانات القديمة والحديثة والمستحدثة، أمر في غاية الصعوبة ما لم يعالج بوسائل ضليعة، تسهل عملية نقلها وتداولها وإيصالها إلى المستفيدين من صناع السياسة في جميع القطاعات وعل جميع المستويات.[2]

إن توظيف التكنولوجيا الحديثة للمعلومات بقصد خدمات حكومية راقية إلى المواطنين أمر له مآرب عدة، سواء تعلق الأمر بمستوى الأداء، ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة، كما أن الحصول على المعلومات بطريقة إلكترونية يساعد على الربط بين صناع القرار ورجال الإدارة والخبراء والعاملين بالسياسة وكل الفاعلين في السياسة من موظفين أو مؤسسات معلوماتية أو هيئات استشارية أو عملية...الخ، وحتى المواطنين المتعاملين مع الإدارات الحكومية.

تساعد نظم المعلومات الجهات المستخدمة من الزيادة في دقة البيانات مما يعطي معلومات أكبر دقة، ويشكل معارف صادقة حول القضايا والمشاكل التي تساعد على إعطاء نظرة شاملة على مختلف التحديات البيئية للنظام ككل، بالإضافة إلى تقليص الإجراءات الإدارية في سبيل دراسة القضايا العامة، وجمع المعلومات حولها، فوجود قاعدة معلومات تزود الجهات المختصة من صناع ولجان دراسة ووحدات

---

[1] سمير أمين، برقاوي أحمد (وآخرو ن)، " **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي** "، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص15.

[2] ذياب البداينة، مرجع سابق، ص93.

تنفيذية، ومستشارين...الخ. تساعد الإدارات الحكومية على تقليص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات للحصول على معلومات دون تكليف ومشتقة وبأكبر مقدار من الدقة والمناسبية.

كما تساعد هذه النظم على توجيه الطاقات البشرية للعمل المنتج دون هدر للوقت والجهد والمورد، على اعتبار الاستثمار في الإنسان وفي الوقت من الأعمدة الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة، والرفع من كفاءة ومحتوى السياسات العامة إلى درجة أصبح يميل فيها الاعتقاد بوجود "حكومة بدون ورق مجسدة على أرض الواقع"، وبالفعل ما وصلت إليه الاستخدامات المعلوماتية وتقنياتها في المجال الحكومي في السنوات الأخيرة وما أصطلح على تسميته "بالحكومة الإلكترونية"(*) التي تعني بكل بساطة تقديم وإيصال المعلومات إلكترونيا، أو قدرة الحكومة على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة، وبينها والقطاعات والمؤسسات والبؤر المعلوماتية الأخرى من جهة ثانية، وذلك بسرعة عالية بتكلفة منخفضة، مع ضمان سرية المعلومات وأمنها المتناقلة في أي وقت وأي مكان.[1]

هناك من ينظر إليها نظرة تقنية واجتماعية، تعني (إعادة ابتكار الإجراءات الحكومية)(*) بواسطة طرق جديدة لإدماج المعلومات وتكاملها، وإمكانية الوصول إليها، وعليه فنحن نعيش في عصر استخدام التكنولوجيا وتوظيفها لتحسين مستوى الأداء الحكومي، والتغيير الذي يحدث في البيئات المجاورة، إن هذا التوجه والاهتمام بنظم المعلومات على المستويين المحلي والدولي يفرض على الحكومات أن تستفيد من تراكم المعرفة والتقدم التكنولوجي لترقية مستوى الخدمات للمواطنين حتى تحصل على رضائهم عليها وتنال ثقتهم، وهذا يعبر عن ما تحمله السياسات العامة من استجابات فعلية وواقعية للمشكلات والقضايا المجتمعية الداخلية والخارجية.[2]

كما تقوم الحكومات بإستخدام المعلومات، وتمارس إنتاج المعلومة بوصفها نتاجا جانبيا للوظائف العددية التي تتكفل بأدائها، وتعكس المعلومات والمعرفة ناتجان للوظائف التي تجري مباشرتها، ويؤدي

(*) **الحكومة الإلكترونية:** تعرف بأنها قدرة الأجهزة الحكومية على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة عالية وتكلفة منخفضة مع ضمان سرية المعلومات وأمنها على كل المستويات، ومن فوائد تطبيقها: 1/ رفع مستوى الأداء، 2/ زيادة دقة البيانات، 3/ تقليص الإجراءات الإدارية، 4/ الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية. (أنظر كتاب عمار بوحوش، مرجع سابق، ص179).

(1) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص182.

(*) **إعادة ابتكار الإجراءات الحكومية** "**الهندرة**": هي إعادة التفكير الجوهري في تصميم البناء التنظيمي، بهدف تحقيق سرعة الأداء وتخفيض التكلفة.

(2) إسماعيل محمد السيد، مرجع سابق، ص219.

نمو اهتمامات ومشاكل الحكومة أيا كانت الأسباب إلى زيادة مردودها من المعلومات، والتي تصب بكميات هائلة ومن كل نوع في الفروع العديدة للحكومة، فهناك على سبيل المثال بيانات عن السكان وعن الإنتاج والموارد الأولية، والعلاقات الخارجية بين الأمم، ونوعيات أخرى من المعلومات حول المشاكل الداخلية تفوق الحصر، والواقع أن تحديد معلومات حول قضية ما وتغطيتها وتفاصيل هذه التغطية تحتاج إلى أرقام ضخمة إذا ما أردنا صياغتها كميا، ولا ريب أن كم المعلومات يرتبط بصورة وثيقة بحجم الجهاز الإداري القومي (الدولة)، إلا أن النشاط الحكومي الذي تجري ممارسته هو الذي يمثل العامل الحاسم فيما يتعلق بمضمون المعلومات الناتجة واستخدامها الاجتماعي، أو بتعبير آخر ما تفعله الحكومة يحدد نوع المعلومات التي تتوخاه وتنشره، وما تفعله الحكومة يمكن فهمه على أفضل وجه من خلال استجابتها للمشكلات العامة، ومدى تجسيد هذه الاستجابة على أرض الواقع.[1]

ومن أهم سمات وأهمية المعلومات الحديثة المستخدمة على المستوى الحكومي هو التخصص في إنتاج المعلومات والمؤشرات التي تحلل المشكلات للإدارة العليا، وتقديم البدائل والسيناريوهات المختلفة للحلول الممكنة لهذه المشكلات، باستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة لإنتاج المعلومات واستخدام الأساليب الرياضية على نطاق واسع في الكثير من التطبيقات حيث يحتل توفر البيانات الإحصائية والمعلومات بالكم والكيف الملائمين وفي التوقيت المناسب موقعا متميزا بين الشروط الضرورية اللازمة الكاشفة لحقائق المشكلات العامة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية،...)، وأبعادها وملابساتها.

وعليه فالسبب المباشر لتوظيف نظم المعلومات وتكنولوجيات لدراسة المشكلات والقضايا العامة هو تعقد المشكلات، وكذلك التغيير السريع والمربك أحيانا للظروف البيئية الداخلية والخارجية خصوصا، فليس الأمر بغريب أن تحصر أبعاد مشكلة ما صباحا، وتجمع معلومات كافية عليها، لكن في المساء تجد نفسك مضطرا للحصول على معلومات أخرى جديدة، ولعل ما تصادفه الحكومة في قضية إحصاء عدد السكان فهذه قضية على درجة كبيرة من الأهمية إذ لا يمكن بناء أي سياسات عامة شاملة أو الوصول إلى موازنات عامة دون إحصاء دقيق للسكان، فدرجة نمو السكان في هذا النوع من المجتمعات عالية جدا يمكن حسابها بالثانية، لذلك تجد الحكومة نفسها والهيئات الرسمية المتخصصة مثل الديوان الوطني للإحصاء في هذا المجال مجبرة على توظيف نظم معلومات مختلفة اعتمادا على نوع التنظيم الداخلي، وبتقنيات عالية للقيام بجمع دقيق للبيانات، وتحليل أدق لها.

---

[1] هربرت أشيللر، "**المتلاعبون بالعقول**"، ترجمة: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلي الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، 1999، ص85.

إن الدول تواجه معضلات ومشكلات كبيرة، تتطلب إيجاد السبل الكفيلة لتوفير التوازن الحقيقي لاستغلال الموارد، والقدرة على التغيير وتحسين الأوضاع ومواجهة هذه القضايا يقف بالدرجة الأولى على المعلومات المتوفرة على المستوى الوطني، فبات من الضروري عملية تطوير نظم المعلومات وتنظيم أساليب جمع وتوثيق ومتابعة وتبادل المعلومات على المستويات الحكومية.[1] ولعل من الغنى عن التنويه أيضا أن السرعة المتزايدة والتطورات المتلاحقة في الحياة والأحداث، تضفي أهمية متزايدة على عنصر الوقت في توفير البيانات والمعلومات، حتى لا تتفاقم المشكلة وتخرج عن نطاق السيطرة والتحديد، وهو ما يضفي بدوره أهمية متميزة على مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في جمع وتجهيز وتبويب وعرض ونقل وتخزين واسترجاع وإيصال المعلومات والبيانات إلى صانعي السياسات العامة كأساس مرشد ودليل واضح لفهم القضايا العامة وتحليلها.

وهكذا تتحدد كفاءة نظام المعلومات، وتقاس من وجهة نظر صنع وتوجيه السياسات، أي بقدرة ما تكشف وتبدد ضباب عدم اليقين لدى صانع السياسة العامة، ومن تم يمكن القول أو الادعاء بأن قدرة مجتمع على توفير بيانات ومعلومات لصانع السياسة تتوفر فيها شروط الكم والكيف والتوقيت والملائمة، تتأثر بوجود جهاز أو بناء معلوماتي ذا مواصفات عالية تجعله مؤهلا وقادرا على إتاحة المعلومات بالقدر اللازم من الشمول والتفصيل والدقة والجودة.[2] كما يتضح أيضا تأثير المعلوماتية على الوظائف الحكومية المتعلقة بتحديد المشكلات العامة في سرعة فحص المشاكل وحصر أبعادها بجمع أكبر قدر من المعلومات حولها عن طريق استخدام أحدث النظم والتقنيات الملائمة لطبيعة هذه القضايا، ويتجلى ذلك في الأدوار المختلفة التي تقوم بها الحكومة في سعيها وراء المعلومات، وفي التشجيع الذي تقدمه من أجل إنتاجها.[3]

---

[1] يوسف نعير، "**مشكلات المعلومات وتدفقها لخدمة التخطيط في الأقطار العربية**"، تحرير عادل عبد الله، حسن الحاج، المعهد العربي للتخطيط، بحوث ومناقشات ندوة القاهرة 1994، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1994، ص546.

[2] أحمد حسن إبراهيم، "**واقع الاقتصاد العربي وانعكاساته على الطبيعة المشكلات المتعلقة بتوفير المعلومات والبيانات لخدمة التخطيط**، مرجع سابق، ص276.

[3] هربرت أشيللر، مرجع سابق، ص53.

ولا نود هنا الدخول في قضية الاستخدام (الأمثل والمتوازن لتكنولوجيا المعلومات)[*] ونظمها على المستوى الوطني. فلا يوجد هناك مبرر حتمي لأن يكون الاعتقاد السائد بأن تطور التقنيات الحديثة للمعلومات سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة إتاحة المعلومات، خاصة حول المشكلات والقضايا العامة. لكن الذي يهمنا هو قيمة المعلومات التي تتوقف في معظم الأحيان على قدر أهميتها ومغزاها وحداثتها بالنسبة للمستفيدين، وهذا ما تضطلع به نظم المعلومات الحديثة والمتطورة، لأن القدرة في استثمار الموارد الأخرى مرهون بمدى استثمار هذه الثروة، فنظم المعلومات تقوم باستثمار البيانات والمعلومات كمادة أولية، ومن المعروف أن العامل الأساسي في الإنتاجية الجيدة والمرتفعة هو ما يسمى بالتقدم الفني الذي ينطوي على عنصرين هما الابتكار وإتباع أفضل الأساليب، حيث يرتبط العنصر الثاني ارتباطا مباشرا بتداول المعلومات، أما العنصر الأول هو التطبيق الحديث للمعارف العلمية والتقنية المتاحة، هذا يساعد في الإطلاع واستنباط الحلول للمشكلات وجمع الإحصاءات وإعدادها.[1]

وللأمر أهمية أخرى هو أن التنظيم وتكنولوجياتها تسهل الاستثمار في قطاع المعلومات لتقديم معلومات بتكاليف زهيدة ومستوى أداء مرتفع [2] ،ودائما في ظل الاهتمام المتزايد في العالم المعاصر ببنوك وشبكات المعلومات لابد من نظم المعلومات وطنية تستجيب لتطلعات البيئة وتكون في مستوى المشاكل التي تواجهها، ولعل من أهمها قضية التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، والتي تفرض ربط مؤسسات المعلومات بخطط التنمية على المستويات القطرية كونها الجهاز العصبي لإدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الثقافية وسواها، ولكونها أيضا وسيلة لزيادة الكفاءات وتحسين الأداء، وقد تزايد حجم هذا المورد الاستثماري التنموي لتنامي الحاجة لدفع الحركة العلمية للمعرفة الإنسانية إلى الأمام، التي تولد عنها معلومات جديدة، وتحويل المعلومات إلى معرفة وهو ما تقوم به نظم المعلومات من خلال إيصال المعلومات إلى المخططين والعاملين في مجال التنمية بأيسر الطرق وأقل جهد وتكلفة ممكنين.[3]

---

[*] لقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى فشل معظم حكومات العالم الثالث في السيطرة على حجم ونوع المعلومات التي تصل إلى شعوبها وبالتالي صعوبة حصر الأضرار الناجمة عن ذلك سواء ما يتعلق منها بالتنشئة الاجتماعية أو بتكوين المواقف والأفكار ومدى انعكاس هذا الأمر على درجة الولاء للأنظمة السياسية أو للدولة بصفة عامة. انظر محمد ك. ثامر "تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"، شؤون الأوسط، العدد 100، أكتوبر 2000، ص41.

[1] محمد ك. ثامر، مرجع سابق، ص42.

[2] عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون**، مرجع سابق، ص190.

[3] زكي حسن الوردي، مجبل لازم المالكي، مرجع سابق، ص154.

أخيرا يمكن القول إن مدى قدرة الحكومة في معالجة القضايا المعقدة والملحة في نفس الوقت، يعد مؤشرا جيدا لحاجة هذه الأخيرة إلى حصيلة كبيرة من المعلومات مع جميع الأنواع وعلى جميع المستويات، وهذا طبعا يتطلب تقنيات حديثة للمعلومات تبنى من خلالها نظم تؤدي إلى لارتفاع بوجه عام بمستوى إتاحة المعلومات لجمهور المستفيدين من صناع سياسة وخبراء ومحللين ولجان دراسة...الخ، في شتى المجالات وحسب الموقع في الجهاز الحكومي، وذلك من استشارات وحقائق وبيانات رقمية ومعلومات الأدلة والنصوص الكاملة وغيرها من المعلومات، ولا يقل عن ذلك أهمية أن المعلومات سلعة اقتصادية غير عادية إلى أبعد الحدود، وليست إسما لناتج معين بحد ذاته يمكن التعرف على حدود مجال الإفادة منه بوضوح، فالمعلومات ونظمها صالحة لجميع أوجه النشاط الحكومي، وبتنوع محتواها وأوجه الإفادة منها بتنوع الأنشطة التي يمكن أن تسهم فيها أي في السياسات التي تدخل في تشكيلها، لكن غالبا ما يتم تقاسمها بشكل غير رسمي وبدون رسوم ما لم تكن هناك غايات أخرى وراء استخدامها (كالأمن القومي، وسرية العملاء...الخ).

2- على المستوى المحلي (القطاعي أو المؤسسي):

تختلف نظم المعلومات بحسب طبيعة المشكلات العامة، فهناك نظم المعلومات الاقتصادية التي تقوم بتحسين نقل المعلومات بين المؤسسات التجارية والصناعية بالتعاون مع المؤسسات ومراكز المعلومات التابعة لوزارة الصناعة والطاقة مثلا، الذي يهدف إلى تحديد المشكلات الصناعية وتوفير الموارد المادية والبشرية،وكذا مشاكل سياسات التنمية الصناعية، وخدمة القرار الصناعي على مستوى الحكومات، وفي مجال الزراعة أيضا يكون الأمر ذا قدر من الأهمية في تحديد مشاكل القطاع من أساليب إنتاج حديثة، واستخدام المكننة، وتقديم القروض، وتوسيع دائرة الدعم، ومراقبة المحاصيل، كل هذه القضايا تتناولها السياسات العامة، وتتطلب معلومات دقيقة وشاملة وحديثة وكافية حولها، من خلال النظم المعلوماتية المستخدمة والتكنولوجيا المسخرة، وينطبق الأمر على كل القطاعات التي تتطلب توفر نظم وبؤر معلومات، تساعد في حصر أبعاد المشاكل التي تواجه القطاع، وتعطي تصورات معينة عن تفضيلات وحلول بديلة إزاءها.

نظرا لتعقد وتشابك المشكلات العامة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ)، والتي من أهمها التدهور الاقتصادي والتضخم، والتفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل، وانخفاض المستويات التعليمية وانتشار الأمية، والفقر والبطالة، وانخفاض المستويات الصحية، وارتفاع عدد السكان وسيطرة الطبقات العليا على السلطة، وانتشار قيم تدعوا إلى السلبية والتواكل والجمود كالرشوة والوساطة، وعدم الشفافية،

وقضية حقوق الإنسان أيضا...الخ، ضف إلى ذلك التحديات الخارجية من العولمة والتطور التكنولوجي المذهل، والشروط الضوابط التي تفرضها الهيئات الدولية في شتى المجالات. أدى إلى إبراز الحاجة الملحة في استخدام الطرق والأساليب العلمية والتقنية الرشيدة للمعلومات على مستوى القطاعات المختلفة في الدولة الحديثة، وعلى كل المستويات المحلية، وذلك حتى من التنسيق بين جميع البؤر المعلوماتية، وذلك لفهم طبيعة المشكلات التي تواجهها، وتساعد على تحديدها وحلها بطريقة منطقية وموضوعية.

من الواضح في وقتنا الحاضر أن الحكومات تسعى لتدعيم أجهزتها بتكنولوجيات حديثة لخلق إطار مؤسسي لتوظف المعلومات وحسن استغلالها في بيئة القرار، بشكل يسمح بالتعرف على جوهر كل مشكلة تثير انتباه الحكومة، بانتقاء المعلومات المتعلقة بها، والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة وسرعة تداولها بين مختلف القطاعات ومستويات صنع السياسة العامة، كناتج للتحرك نحو قضية ما تهدد النظام ككل. وينبغي أن يكون دور الدولة واضحا ومحددا في وجود نظام وطني لمرافق المعلومات من تخطيط وتخصيص موارد، وكما ورد في توصيات اليونيسيست (UNISIST)[*]: "ينبغي أن يكون هناك جهاز حكومي أو جهاز مخول من قبل الحكومة يتصدى لمسؤولية قيادة حركة تنمية موارد المعلومات وخدماتها..."،[1] أي اعتماد منهج ينطوي على تصميم شامل لنظام المعلومات بقنوات اتصاله، وعلاقاته وظائفه وطرق وأساليب إدارته.

في هذا الصدد قامت الجزائر ببناء قواعد معلومات وبنى تحتية معلوماتية خاصة بها، والارتقاء باستخدام نظم المعلومات على المستوى الوطني، والتي تسعى جاهدة دخول مجال المعلوماتية خاصة لتسخيرها في مجال التخطيط ورسم السياسات والعامة، أي استخدامها على المستوى الحكومي، وذلك إدراكا وقناعة منها بضرورة التوجه نحو مجتمع قائم على المعلومات، وفي هذا الصدد اتخذت الدولة مجموعة من القرارات ودعمت المشاريع والورشات الهادفة لترقية وإدماج هذه التكنولوجيا في مختلف القطاعات، والتي منها قطاع الإدارة والحكومة الإلكترونية من أجل خدمة المؤسسات والهيئات العليا في الدولة.

---

[*] UNISIST: نظام الأمم المتحدة للمعلومات العلمية والتقنية.

[1] جلال الغنذور، ناريمان إسماعيل متولي، مرجع سابق، ص65.

ولقد تطرق المشرع الجزائري في إطار تحضير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بموجب الأمر رقم 10-96 كذلك الأمر رقم 05-03 إلى قواعد البيانات وبرامج الحاسوب [1] ، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية، من خلال الحصول عليها وإنشائها وتوفيرها وتشغيلها وإدارتها وصيانتها بطريقة فاعلة، بحيث تسهم في تحسين خدمات المؤسسات الحكومية، ورفع أدائها وخفض كلفتها، وذلك بما يتلاءم مع مقتضيات المصلحة الوطنية والأمن الوطني.

وآخر ما نختم به هذا التحليل هو:

- أن لتكنولوجيا ونظم المعلومات أهمية محورية في الكشف وتحديد وتحليل المشكلات العامة خاصة تلك التي تترك وقع عظيم في أعمال الحكومات، وتثير انتباهها بالقدر الذي يدفعها إلى التحرك العملي والعلمي، لتحديد نطاق المشكلة وإيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها، بواسطة حصيلة كافية من المعلومات والبيانات الخاصة والعامة والثانوية والمتخصصة، التي يتم معالجتها بتكنولوجيات ونظم معلومات دقيقة وفعالة.
- أن أهم سمات متطلبات نظم المعلومات الحديثة هو التخصص في إنتاج المعلومات والمؤشرات التي تحلل المشكلات للإدارة العليا، وتقديم البدائل والسيناريوهات المختلفة للحلول الممكنة لهذه المشكلات، هذا ولعلنا نجد أيضا تنوع المعلومات والبيانات وفقا لمعايير مختلفة بين مصادر كلية وجزئية نوعية ومتخصصة وأولية وثانوية،منتظمة (دورية) وغير منتظمة، مؤقتة أو عارضة، عامة حكومية أو خاصة، منشورة وغير منشورة، وطنية وأجنبية، وكلها تدخل في تحديد المشكلات العامة، مثل الحسابات القومية والميزانية العامة...الخ، ومنها ما هو خبري يضطلع بتوفير بيانات ومعلومات عن قطاع بعينه أو فرع أو مشكلة داخل نشاط القطاع، مثل بيانات خاصة بالزراعة كقطاع والإنتاج النباتي كفرع واستصلاح الأراضي كنشاط، وهو ما ينطبق على كل القطاعات كالصحة والتعليم والصناعة والتجارة...الخ، وتوفر بيانات متخصصة إجمالا وتفصيلا مثل تلك المتعلقة بسوق العمل (البطالة) أو الفقر أو التضخم،والضمان الاجتماعي، وعموما تتعدد البيانات والنظم حسب نوعية المشكلة العامة وتنوع معايير ومستويات التخصص أفقيا ورأسيا.

---

[1] عبد القادر خلادي، كويسي سليمة، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وضعية وآفاق، اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، عمان: 13-15 مارس 1995، على الموقع (www.isesco.org.maactculture8612.ppt).

- يعتمد عملية صناع السياسة العامة في الغالب على النظم والمصادر المتخصص والأولية، مثل تقارير المتابعة التي ترد إلى الوزارات أو القطاعات من مختلف الوحدات التابعة لها، ثم إلى مراكز صناع القرار، كما يقع عبء توفير البيانات والمعلومات لصناع السياسة بصفة أساسية على النظم المعلوماتية والمصادر العامة، التي تحوز تكنولوجيات عالية. [1]
- رغم أن المعلومات بمختلف أشكالها وأنواعها متوفرة، إلا أنها مبعثرة بشكل يصعب الوصول إليها، وعدم إمكانية تحديثها بالسرعة المطلوبة، لأن المعلومة تحتاج إلى أن تكون دقيقة وآنية، فإنه من البديهي أن يكون لنظم وتكنولوجيا المعلومات تأثيرا كبيرا في عملية التغيير التي تتمثل في حل المشكلات العامة التي تواجهها الحكومات، وبالتالي فإن المعلومات وحدها ليست كافية في المساهمة الفاعلة لتحديد هوية المشكلات العامة وحلها، إذا لم تعالج وتستخدم بأساليب سليمة، حتى تؤدي إلى المعرفة، فعندما تدمج وترتبط البيانات والمعلومات بواسطة نظم وتكنولوجيات حديثة تصبح متجانسة ومتكاملة ضمن منظومة واحدة، فتصبح معرفة حول قضية أو مشكلة ما.
- إن التقدم الذي تشهده ثورة المعلومات دفع بالقادة السياسيين والعاملين بالسياسة وخبرائها إلى استخدام نظم المعلومات التي تساعد على فهم القضايا محل التناول بالقدر الذي يزيد من كمية المعلومات ودقتها، فالقضايا العامة تفرض ضغوطا مختلفة على الساسة وكبار السياسة وتضعهم في حالة من الشك والإرباك، الشيء الذي يتطلب وجود نظام معلومات متطور وحديث كقاعدة أساسية في تشخيص المشكلة ، فنظم المعلومات هي تضمن وجود معلومات كافية وملائمة بأكبر دقة وجودة وسرعة ممكنة، لأن العبرة ليس في وجود كم هائل من المعلومات، ولكن في تصفيتها وإيصالها لمراكز صنع السياسة بأكبر مقدار من الكفاية والسرعة والملائمية، هذا إذا استخدمت هذه الأخيرة على نحو يعبر عن فهم حقيقي لثورة المعلومات والاتصالات، ومعنى ذلك استخدام نظم المعلومات بشكل إيجابي في إطار مشروع قومي للمعلومات تشتق منه سياسات ودوافع وحوافز هامة.

المطلب الثاني: مداخل التحليل العلمي لمشكلات السياسة العامة

إن تحليل السياسة العامة يمثل عملية منهجية للوصول إلى أنجع الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا العامة التي تواجه المجتمعات والحكومات والدول، وأوضحنا أن تحليل السياسة العامة عملية معرفية تقوم

---

[1] منصور البديوي، "**دراسات في الأساليب الكمية لإتخاذ القرارات**، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص9.

على تطبيق العلم في سبيل تخطي الحاضر ليطل القضايا المستقبلية كمنهج علمي ينزع إلى الاستكشاف والإبداع والابتكار، وذلك في تجميع وتفسير دلالات حول القضايا والمشكلات العامة.

ونستعين هنا بتعريف (بنتل M. Bentil) لتحليل السياسة العامة بأنها: "منهج يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة، ذات أهمية مستعينا في ذلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة"[1]. كما يتفق فلاسفة العلم أيضا على أن "التحليل" أساس لكل تفكير علمي وسمة وأداة للبحث، ومن ثمة خاصية للمعرفة العلمية، وذلك لاعتقادهم بأن التحليل انتقال من المجهول إلى المعلوم ومن ظاهر الشيء إلى حقيقته، والتحليل هو البحث عن أسباب الظاهرة أو القضية بصورة فعلية عقلية وواعية بكشف العناصر والعلل، ليأتي الشق المكمل للتحليل وهو التركيب وهو العملية المقابلة للبرهنة على مشروعية التحليل وسلامته.[2]

وانطلاقا من هاتين النقطتين، والذي يعنينا هنا هو عملية تحليل المشكلات السياسية العامة، بوصفها عملية ومنهجية علمية لها حدودها وخصوصياتها وأساليبها وتقنياتها، حيث استفاد القطاع الحكومي العام منذ بداية السبعينات من تلك المجالات العلمية والكمية، وذلك بتكثيف الجهود المعرفية والتجريبية، والاستفادة من معطيات العلوم المتخصصة ذات التوجه القياسي والتجريبي كبحوث العمليات،وتحليل النظم والأساليب الرياضية...الخ، وقد بدأ هذا التركيز في الولايات المتحدة في عام 1975، جراء تزايد حجم المشكلات الاجتماعية والتورط الأمريكي في الحروب، حيث استدعت الضرورة داخل المؤسسات الحكومية آنذاك، إلى تحليل تلك المشكلات، من أجل صياغة سياسات عامة لعلاجها، وأخذ التحليل العلمي يحتل أهمية بارزة داخل مراكز المعلومات والأجهزة ذات النشاطات الاستخبارية ومراكز البحوث العلمية، لتصبح مهنة محلل السياسة مهمة للغاية في حقل السياسات العامة والإدارة العامة، وتبرز أهميتها في ذلك من خلال النقاط التالية:

1- إن المنهجية العلمية لتحليل السياسة العامة تسهم في خلق إطار موضوعي وعلمي، الذي يمكن أن تستند إليه الحقول المعنية بمواجهة المشكلات والقضايا المرتبطة بالسياسات العامة محاورها وعملياتها، بالشكل الذي يؤدي إلى حسن استخدام الوسائل المعرفية، وتطبيق الأدوات العلمية لحل المشكلات العامة واحتوائها.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص95.

[2] محمد قاسم، "**المدخل إلى فلسفة العلوم**"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص9.

وعليه فإن تحليل القضايا العامة وفق منهجية علمية معتمدة، تعتبر من أفضل الطرق لتوفير المعلومات الدقيقة والصادقة لصناع القرار والعاملين بالسياسة، ولابد هنا من الإشارة إلى أن أطراف التحليل هم المحللون أومن يؤدون أدوارا تحليلية، وهناك محللون رسميون مثل الدواوين الرئاسية، والوزارية والمستشارون والخبراء والفنيون، وفقهاء السياسة والوحدات التنفيذية، أو التشريعية أو مجالس العلوم والتكنولوجيا، ومراكز التنمية، والموارد البشرية، والمراكز البحثية والمعاهد المتخصصة...الخ، وغير رسميين كالمنظمات غير الحكومية، والوكالات التابعة المتخصصة في الأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونيسيف، والمنظمات العاملة في مجال المرأة، السكان، الطفولة، البيئة، الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية، والمراكز البحثية الخاصة، المحلية الدولية والإقليمية...الخ. هذا على سبيل المثال والذكر فقط، فالمهم لجينا هو الأثر الذي يتركه هؤلاء في تشخيص مشكلات السياسة العامة.[1]

2- إن عملية التحليل تنطلق من مشكلات واقعية حقيقية، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو التكنولوجي...الخ، وهذا تفرضه طبيعة المشكلات العامة ودرجة حساسيتها وأكثرها وقعا على جداول أعمال الحكومات المتعاقبة لدراستها وتحليلها، من خلال تشكيل العديد من الأجهزة واللجان الفنية الدائمة والمؤقتة للوقوف على حجم المشكلة وأبعادها، وتأثيراتها وتداخلاتها، فعلى سبيل المثال لم تكن مشكلة الفقر من الحدة التي تثير بها الحكومات في أوائل الثمانينات، أما بعد ذلك فقد قفزت المشكلة إلى أن أصبحت على رأس قائمة اهتمامات الحكومات، وأملت الحاجة الواقعية على صناع السياسة العامة على وضع المشكلة في أعلى مرتبة في الأجندات الحكومية خاصة الدول النامية والعربية على وجه التحديد، وذلك للوقوف على حجم القضية، سواء بإجراء دراسات ومسوح ميدانية لتحديد حجم الظاهرة أو من حيث التدابير المبرمجة لمواجهتها وتخفيف آثارها.

ويدخل هذا في حزمة الأمان الاجتماعي، كسياسة عامة اجتماعية، وكما هو الحال أيضا في سياسات المواد البشرية، فإن التغيرات التي حصلت في عقد التسعينات، وبداية الألفية الجدية وضعت هذه القضية على أعمال صناع السياسة العامة كأهم تحدي تواجهه الحكومات، فهذه مشكلة عامة تقتضي مجموعة من السياسات العامة لمواجهتها، وهذا بناء على معلومات دقيقة وكافية حول هذه القضية، التي يمكن رصدها من خلال التحليل العلمي والموضوعي لها، سواء كان بواسطة التحليلات لخصائص قوة العمل، والتعليم والسكان، أو بنظم ودراسات ميدانية، مع الإشارة إلى المتغيرات الدولية، كمتغيرات أساسية لتحديد

---

[1] فاطمة الربابعة، مرجع سابق، ص ص142-143.

طبيعة المشكلات الوطنية، لما تفرضه على الحكومات من إجراءات ميدانية في سبيل ذلك بسبب الاتفاقيات والشروط الدولية المتفق عليها وغير المتفق عليها أيضا، والتي تقتضيها الضرورة البيئية.

لعل الغرض المتوخى من التطرق لهذين المثالين هو توضيح أن عملية تحليل المشكلات العامة عملية شائكة وصعبة، وتتوقف على طبيعة المشكلة قيد الدراسة، فهذين المشكلتين (فقر وبطالة، وتنمية الموارد البشرية)، من أعقد المشكلات وأصعبها تحديدا في أدبيات الحكومات، وإن المتأمل للبرامج الحكومية في هذا المجال يلاحظ عدم اكتمال بنائها، وعدم وضوح معالمها، وهذا ما انعكس سلبا على عملية التحليل التي تبحث في أسباب ونتائج وأداء السياسات العامة وبرامجها إن هذه الأمثلة وأخرى عن المشكلات العامة، وما أعقدها وما أصعبها، فهي ظواهر بيئية، يصعب كشف خباياها واعتباراتها، فلا يمكن أبدا الوصول إلى حل مشكلة ما دون البحث والاستقصاء وجمع المعلومات حولها، وذلك من خلال التحليل السليم للمشكلات وصياغتها، والتحديد الدقيق لها، فالمعلومات والبيانات لا تأتي بواسطة نظم المعلومات ومن مراكز محددة فقط، بل أدق المعلومات وأقربها إلى الواقع تلك التي تنبع من التحليل العلمي للمشكلات، الذي أصبح نشاط يتعلق بخلق معرفة وإنتاج معلومات عن وفي صنع السياسات.

3- لقد أصبحت عملية تحليل السياسات العامة حقلا يركز على البحث العلمي ويستخدم في كل مراحل صنع السياسات العامة، وجعل العلم أداة طيعة في سبيل بناء سياسات أكثر ارتباطا بالواقع العلمي، وأضفت كذلك عقلية علمية في معالجة القضايا العامة، ويتجلى هذا البعد العلمي في توظيف المعرفة العلمية لاكتساب المعطيات السديدة في سبيل استيعاب الأسباب والنتائج لأي من القرارات السياسة المتخذة وفهم تشابكها، فضلا عن المعرفة بأصول هذه السياسة العامة، وبكيفية تطوير عملياتها وتأثيراتها على الأوساط البيئية بما يعزز الإحاطة المعقولة بحدود الظاهر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

4- من خلال الأهمية لدور السياسة العامة في الحياة الاجتماعية والسياسة للمجتمع والدولة، وضرورة تحقيق أهدافها بموضوعية، التي لا يمكن أن تتجلى إلا من خلال التعامل مع قضايا السياسة العامة تعاملا علميا وعمليا في إطار من الواقعية والمحافظة على هذه الأهداف، فالمنطق العلمي في التعامل مع القضايا والأحداث والمشكلات يعد منطلقا أساسيا في إقامة توازن صحيح للربط بين المتغيرات المؤثرة والمتأثرة، ومن هذا المنطلق تكون الغاية هي تأصيل المنهجية العلمية والعملية، لتوفير قاعدة واسعة من المعلومات إلى صناع السياسة العامة، التي تساعد على حصر أبعاد المشكلات وفهم واستيعاب الأسباب

الجوهرية والتي تقف ورائها، وبناء على هذه المعلومات تتشكل معرفة موضوعية، تكون الدافع الأساسي والمحرك في بناء سياسات عامة نابغة.

وعليه فإن هذا المدخل هو الأنجع للحصول على معلمات دقيقة وصادقة وقيمة، وبيانات محددة، وتشكيل معرفة جمة، تعظم من خيرات السياسة وتزيد في فعالية تحقيقها. فلا يمكن أن يتصور أحد بناء دون أساس، فكيف يتخيل صناع السياسة بناء السياسات العامة دون وجود قاعدة معرفية مدعمة بتحليل علمي صادق، فهذا المنطلق فرض نفسه في الآونة الأخيرة، حيث أصبح التحليل العلمي يحتل أهمية متعاظمة في فلسفة الحكومات وأدبياتها في مواجهة التحديات البيئية، خاصة في خضم المتغيرات المتسارعة والمتلاحق، والتعقد التشابك في الأعمال، والتداخل المذهل في القضايا العامة.

ومما يلاحظ في عالمنا اليوم، تزايد الاهتمام باستخدام أدوات التحليل الكمي والكيفي، فضلا عن تبني الأسلوب المقارن، وكذلك الأسلوب الوقائي والعلاجي، وأساليب أخرى مثل المحاكاة، النمذجة، وبحوث العمليات، والبرمجة الخطية، في عمليات التحليل واعتماد معايير محددة مثل الكفاءة والفعالية والعدالة، والتكلفة العائد، والرضا العام والمشاركة، وعلاقات القوة...الخ. كل هذا يعزز من الدور التحليلي والعملي في دراسة مشكلات السياسة العامة، ويدلنا على أن المعرفة العلمية هي المنطلق الأولي عند وصف هذه المشكلات.

5- إن الطبيب المختص والمحترف (المحلل السياسي) لا ينطق مباشرة بنوع المرض، دون أن يعرض أعراضه ومسبباته، ليعطي بعدها وصفا دقيقا لنوع المرض، ثم يشخص له الدواء المناسب، فهذا أصدق مثال قد يدلنا على عمل محللي وخبراء ومحترفي السياسة، والقائمين بشؤونها والعارفين بخباياها، فهم الذين تقع عليهم مسؤولية تحليل المشكلات العامة، بكشف العلل ومواطن الخلل، ومسببات الزلل فيها، مهما كانت هوية المشكلة اقتصادي كالتضخم أو اجتماعية كالفقر والبطالة أو سياسة كحقوق الإنسان أو بيئية كالتلوث...الخ. فالطبي السياسي إن صح التعبير يكون دوره في غاية من الأهمية، في فحص هذه المشكلات مهما كانت صفته أو موقعه أو تخصصه، فالأمر ليس بالهين، فالمنطق في التحليل من أصعب الأمور خاصة إذا تعلق الأمر بظواهر اجتماعية وسياسية، حيث تحضرنا هنا نظرة (مالك بن نبي) في مؤلفه (مشكلة الثقافة) حيث قال: "لسنا نعني بالمنطق العلمي ذلك الشيء الذي دونت أصوله

ووضعت قواعده من أرسطو، وإنما نعني به كيفية ارتباط العمل بوسائله ومقاصده، وذلك حتى لا نستسهل أو نستصعب شيئا دون مقياس...".[1]

حقا إنه قول حصيف، ونحن ما أوج ما نكون إلى هذا المنطق، لأن العقل المجرد متوفر في بلادنا، غير أن العقل التطبيقي الذي يتكون في جوهره الإدارة شيء يكاد يكون معدوما. إن العقل العلمي الرشيد يستخدم الأسباب بدلا من العاطفة، أي التعامل مع المشكلة بطريقة منطقية، بعيدا عن التحيز (Bias) وتأثير القيم الأخلاقية والعادات الاجتماعية والتقاليد، أو على الأقل يكون تأثير كل ذلك في أضيق الحدود الإنسانية، فالعقل العلمي بين الحكم على أساس الحقائق بدلا من السلطة، فليس هناك شيء مقبول بصفة نهائية، إذا أن العالم يبحث دائما عن الحقائق الجديدة ولا يقدس الآراء وينظر إلى الأمور نظرة احتمال لا نظرة تأكد، ويكون هادف وموضوعي Objective لا يتأثر بالعواطف، فهو يهتم بالبيانات والحقائق التي يعمل بها، ويبحث دائما عن البدائل، ويملك القدرة بطبيعته على الاختيار والتمييز.[2]

هذه المواصفات وأخرى يجب أن تتوفر في حقل تحليل السياسة العامة لرصد الممارسة العلمية بهدف فهم وتفسير المشكلات، بما يتيح القدرة على التنبؤ بالأحداث في المستقبل، فالتعليم إذا كان مرادفا للمعرفة العلمية، إلا أنه يتميز عنها بكونه مجموعة معارف تتصف بالوحدة والعلم الذي نقصده هنا هو ذلك النشاط العقلي والتجريبي الذي نسعى من خلاله لتفسير وفهم موضوعات بعينها منظمة ومرتبة،(فالمعرفة العلمية)[*] المراد توظيفها في عملية تحليل مشكلات وقضايا السياسة العامة تلك التي تقوم على جعل العلم أداة طيعة في سبيل تشخيص المشكلات بطريقة علمية، حتى يصبح من السهل وضع علاج لها،وهذا لأن التحليل العلمي يرتبط بالنزاهة والموضوعية، أي شرح الوقائع كما هي حادثة بالفعل ويتصف بروح النقد الذي يعني إعمال العقل وإصدار الحكم.

إن تحليل القضايا والمشكلات العامة ليس بنفس الدرجة والأهمية، حيث لا يستطيع المحللون والخبراء الحديث عنها بمثابة وصف خارجي يرتبط بمقدرة وحصيلة كل محلل، وإنما تصبح المعرفة العلمية هنا

---

[1] مالك بن نبي، "**مشكلة الثقافة**"، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1959، ص85.

[2] سيد الهواري، مرجع سابق، ص468.

[*] **العلم والمعرفة العلمية:** فالعلم هو مجموعة معارف أو نشاط إنساني هادف يتصف بالوحدة والتعميم، وهو المنهج الذي يستخدم للوصول إلى المعرفة، أما المعرفة العلمية فمن مرادفاتها (الحكمة، الحقيقة) تعبر عن خليط من المعلومات والخبرات والتجارب والتقنيات والنظريات والإيديولوجيات تمتد على طول طيف فسيح في إحدى نهاياته معطيات العقل وفي الطرف الآخر سعي نحو الصدق الذي يتجاوز كل فهم البشر.

أفضل استخداما لبناء أبسط الظروف المتاحة حول المشكلة وذلك باستخدام الطرق والمناهج والأساليب العلمية في تحليل الظواهر انطلاقا من فكرة أساسية مفادها أن اتخاذ القرار الرشيد ليس بالأمر الجديد والمستحدث، ولكن الشيء الجديد هو ظهور طرق جديدة من أدوات، تأخذ على سبيل المثال منها "بحوث العمليات" « Operations Research » التي يعرفها "شرسمان"[1] وهو أحد رواد بحوث العمليات بأنها: "تطبيق القواعد والفنون العلمية في المشاكل للحصول على أمثل توان في النتائج".[*]

في بحوث العمليات مثلا تصاغ المشكلات المطلوب اتخاذ سياسات بشأنها بشكل رموز رياضية للتعبير عن الظاهرة، لبناء نماذج Models فتركز بصفة أساسية على المقارنة الكمية بين البدائل المختلفة وهو ما يصعب تقديره عن طريق العقل الإنساني، فالطرق العلمية تعطي فرص أكبر في التحليل العلمي للحصول على الأسباب الجوهرية للمشكلات العامة واستقراء الأحداث واستنباط الخيارات والفروض التي تكون بمثابة تفسيرات مؤقتة لمشكلة محل الاهتمام. وفي هذا الصدد قال (روبرت دال) أحد رواد التحليل السياسي الحديث: "... ففي التحليل السياسي إذن لا غنى عنها إلى الخيال الذي يستند إلى المعرفة وإلى التنبؤ الذي تقوده المعرفة ويتخطى الحقائق المتلقاة...".[2]

إذن لابد من (المنطق الرشيد)[*] في التعامل مع القضايا والأحداث والمشكلات، بل يعد هذا منطلقا أساسيا في إقامة توازن صحيح للربط بين المتغيرات المؤثرة والمتأثرة، ومنه تكون إحدى غايات الدول والحكومات هو السعي إلى تأصيل المنهجية العلمية في عمليتي صنع وتحليل السياسات العامة المستندة

---

[1] سيد الهواري، مرجع سابق، ص476.

[*] The application of scientific methods and techniques tools to the problems involving the operation to optimize the results.

[2] دال روبرت، مرجع سابق، ص188.

[*] إنك تريد أن تصل إلى أفضل الخيارات من بين بدائل متاحة، ويعني أنك تريد أن تتصرف بحكمة على هذا النحو تسير خطى الحكومة أو السلطة التشريعية في إفراز أي سياسة ما، فالوصول إلى أفضل الخيارات قد يكون هو الدافع الأعظم للقيام بالتحليل السياسي العلمي المبني على أساليب وأسس سليمة ومعايير موضوعية تربط بين الوسائل والغايات. ولعل(روبرت دال) من أكبر دعاة التحليل السياسي الحديث ودوره في اختيار السياسات حيث عبر عن ذلك بكل دقة قائلا: "...ففي التحليل السياسي إذن توجد حاجة لا غنى عنها إلى الخيال الذي يستند إلى المعرفة وإلى التنبؤ والذي يتخطى الحقائق المتلقاة والاستعداد والرغبة في التفكير بجدية في البدائل التي لا تخطر ببال، والتي يمكن أن تحل محل الحلول السهلة جدا والتي عادة ما يدور التفكير حولها، فهناك حاجة ملحة إلى بحث خلاق يلهمه الإحساس بأنه يوجد هناك في موقع ما بين الوضع الأفضل الذي لا يمكن الوصول إليه من جانب والوضع الأوسط الذي عادة ما يتم الوصول إليه في المسائل السياسية، عالم من البدائل الأفضل والبدائل الأسوأ أيضا كلها في انتظار أن تكتشف...". (أنظر روبرت دال، المرجع السابق).

إلى الفهم الترابطي والتكاملي للنسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري، لأنه كما أكد عمار بوحوش أن توظيف المعرفة هو المشكل، فممارسة الحكم تعتبر أصعب عملية بسبب تشابك المصالح والأهداف والنفوذ والثروة والتضارب المستمر بين الأولويات وخاصة إذا كانت كثيرة والإمكانات محدودة.[1]

إن المنهجية العلمية لتحليل المشكلات العامة، تسهم في خلق الإطار الموضوعي والعملي الذي يمكن أن تبنى عليه السياسات العامة، بالشكل الذي يؤدي إلى حسن استخدام الوسائل المعرفية وتطبيق الأدوات العلمية، وعليه فإن إيجاد قاعدة أساسية لتحليل السياسة العامة على وفق منهجية علمية معتمدة تعتبر أفضل الطرق في دعم متطلبات السياسة العامة من معلومات وبيانات صادقة، ومن الأمور الإيجابية والملزمة لكل الجهود التي تقوم بها الحكومة، لكن يبقى هذا الطلب غير محقق في إطار الواقع الفعلي والعملي لكون ثمة صعوبات حقيقية ومدركة لها مبرراتها. مثل نقص البيانات والمعلومات وتضاربها وعدم ثباتها، والسرية المفروضة من قبل الجهات المسؤولة حول بعض الوثائق والملفات وندرة في الدراسات الممثلة والمقارنة.

وهذه العوامل المؤثرة على عملية تحليل السياسات العامة وقضاياها يعود لأسباب داخلية مثل عدم الاستقرار السياسي والحروب والنزاعات والهجرة (الأدمغة) وحدودية الموارد...الخ، أما العوامل الخارجية فهي لا تعد ولا تحصى فهي طارئة ومفاجئة مثل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاتفاقيات الدولية وظهور مفهوم الشبكات والفاعلون الجدد، وتغيير دور الدولة، وباختصار إذا سلمنا بوجهة النظر القائلة بأن العولمة وما تحمله من تغيرات جذرية خاصة تلك المرتبطة بثالوث العولمة المخيف من صندوق النقد الدولي، وبنك الإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

ومن خلال إدراك الدول والحكومات للأهمية المؤكدة لوجود سياسات عامة شاملة ومتوازنة بسبب دورها الفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية، أدت هذه الحاجة الموضوعية المتزايدة بشكل مطرد إلى ضرورة تطبيق المنهج العلمي الصحيح في دراسة قضايا السياسة العامة، من خلال القدرة على توظيف المعرفة العلمية، في سبيل استيعاب النتائج والأسباب لأي سياسة عامة متخذة، وفهم تشابكها، بما يعزز الإحاطة المعقولة بحدود ظواهر البيئة، لكن من المهم أن نلاحظ أن البلدان المتقدمة وعلى رأسها (و.م.أ) وضعت سياسة رسمية للعلم عملت على تطوير نظام الحكم، وأدت النخب الوطنية العلمية بها دورا هاما وفي

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص140.

تكوين الاعتقاد بأن الشيء الكثير بات معروفا عن المشكلات الملحة، وبدا من المنطقي افتراض أن حل المشاكل التنموية صار ممكنا، بربط العلاقة بين جهات اتخاذ القرار وهيئات تقرير السياسة العلمية، ففي هذا المجال يتعين على العالم أن ينمي قدرة متخصصة على عرض القضايا والمشاكل بلغة مفهومة للمسؤولين المعنيين.

لا يمكن لمجتمعنا الذي لا يلقى إلا دعما هزيلا أن يقدم ردا مناسبا على المسائل المطروحة في مدى قصير ولا يمكن لأي جهة اتخاذ القرار أن تستجيب للتحديات البيئية، وهذا من خلال التناقض بين السياسات المعلنة والتنفيذ وبين الحقائق وتفسيرها، وهذا انعكاس لغياب المعلوماتية العالمية، ولعل التضارب بين الخطة ولغتها من ناحية وبين واقع العمليات والنشاطات الحكومية من ناحية أخرى بسبب الآراء الساذجة وراء عملية تقرير السياسة واتخاذ القرار.[1]

ففي دولة مثل الجزائر التي كان في الإمكان توظيف المعرفة العلمية في خدمة السياسة، لكن مازالت السياسات في إتجاه والهيئات العلمية والمفكرين وأصحاب الاختصاص في إتجاه آخر بسبب عدم وجود رؤية واضحة وإرادة سياسة قوية داعمة للعلم والعلماء في مجال السياسة الذي غالبا ما تختفي معالمه ولا تتضح أهدافه ويكتنفه الغموض في دول العالم الثالث بصفة عامة، ولازالت بعض المشكلات غامضة ولا نجد لها تحليلا علميا واقعيا في فلسفة هذه الحكومات كقضية الجنوسة ضمن خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية و كذلك البيئة لا مفهوما و لا وعيا فما بالك إجراء ا عمليا ، و الشفافية أيضا عن حالة الفساد الإداري ضمن إستراتيجيات الإصلاح الإداري الشامل و كذلك الخصخصة التي تلقى اهتماما من محللي السياسات العامة على الساحة العربية بالشكل الكافي الذي يعطي تصورا عن المفهوم و المنطلقات و الأهداف و الأساليب و الأولويات و الآليات.

المطلب الثالث: علاج البحوث و الدراسات لمشاكل السياسية العامة

تعد البحوث و الدراسات المتخصصة في جل المسائل المتعلقة بالقضايا العامة من أبرز رافد المعلومات في الدولة الحديثة، وعلى الرغم من أن الإهتمام بها يعد من التبعات الملقاة على عاتق الإدارة العامة منذ نشأتها وبداية ممارستها، ولقية البحوث و الدراسات المتخصصة إهتماما بالغا من طرف صناع السياسة خاصة في الدول التي تهتم بالبحث وتؤمن بدوره في ترشيد السياسات العامة و التنمية بشكل عام، ويعود هذا الإهتمام إلى الأسباب التالية على سبيل المثال وليس الحصر :

---

[1] زحلان أنطوان، "**العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**"، ط5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص ص241-247.

*الكشف عن المعلومات بطريقة تحقيقية ومدروسة و جعلها ذات فائدة مستقبلية، كما يؤمن البحث دراسة القضايا بحياد وموضوعية بعيدا عن الحساسية السياسية.

*ويعتبر الباحث كرائد بالمفهوم الذي تقتضيه مهمة التحديد و الإبداع و التفتيش عن المعلومات الكافية ، وهو مستشار أيضا و يستأنس به لتشخيص مشاكل محدودة و بيان المجالات الواقعية لكل هذه المشاكل .

*يهدف عمل الباحث في كثير من الأحيان إلى ترويض و تحرير العقل و النظر إلى القضايا بأكبر مقدار من الموضوعية.

وعليه تتحدد مكانة البحث إذن في شد أزر الإدارة و السياسة لترقى بمستوى مسؤلويتها في عملية التغيير و التحديث الإجتماعي والإقتصادي وخلق الوسط السياسي الآمن، فللبحث أدوار متعددة ومتميزة طبقا لمجال السياسة العامة و الجهاز الحكومي، وموضوعنا هنا هو مكانة أو دور البحث في السياسة العامة، فهذه الأخيرة تعد بمثابة إجراء ينطوي على إظهار نوايا إستراتيجية لتحقيق قيمة سياسية معينة، تعتبر إطار علمي الذي تسير ضمن حدوده جميع المؤسسات القائمة بدرجة من التصرف الموجه ،وتهدف هذه النوايا عادة تنشيط القوى الفاعلة لزيادة إنتاجية المجتمع لتحقيق الرسالة التي يعتقد واضعوا القيمة السياسية بأنها الرسالة التي جاء من أجلها المجتمع نفسه[1].

فحسب درجة الخطورة و الحساسية للمشكلة العامة يتم التشديد على الدور الذي يقوم البحث و الدراسة في مساعدة واضعي السياسة في تضييق حالة عدم التأكد من ردود الفعل لنواياهم و إزالة المشاكل التي تعترض طرق تنفيذها. وذلك بتحليل مقوماتها بصورة موضوعية و إقتراح السبل العلمية لحلها أو تجميد أو تأجيلها إلى وقت ملائم، إلا أنه لا يمكن أن تحل مجهودات الباحثين و الدارسين محل صناع السياسة العامة، ولكن يساعد البحث على زيادة معارف صناع القرار و توضيح رؤيتهم، كما يمكن أن تعصف بهم الرغبة الصادقة في الإعتدال و الإكثار من النوايا و الإطناب فيها سيؤثر في الصفات القيادية لهم، فالبحث سيقدم لهم خبرة الماضي و تحليل الواقع ليمكنهم من استشفاف و إستبصار المستقبل و خلقه، و عليه يمكن أن يقدم البحث فوائد جمة و مآرب عدة منها زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط و البيئة و كذلك إقناع الأطراف و القواعد بالسياسة العامة بأهمية هذه الأخيرة في مجال التنمية الشاملة ، بالإضافة إلى تجميد أو إبعاد بعض الحوادث غير المرغوب فيها.

---

[1] عبد اللطيف القصير، **الإدراة العامة المظور السياسي**، مراجعة خليل الشماع، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1980 ،ص88 .

إن دور البحث في السياسة العامة بكل مجالاتها بارز وعظيم و يزداد بروزا كلما توسعت أغراض السلطات العليا في مجال التنمية و البقاء، وعلى الرغم من أهميته نجد في الدول النامية ضعفا غير مبررا و جهلا مطبقا بهذه الأهمية ولم تهيأ له الظروف الملائمة لإنطلاقه إلى أعمال تقليدية محدودة، لكن لا أحد يستطيع أن ينكر بعض المحاولات في مجالات عدة التي قد يلعب البحث فيها دورا فعالا في تحقيق تلك الفوائد ، في حالة قيامه بدارسة بعض المجالات ذات العلاقة المتقاطعة بين السياسة و الإدارة مثل: الولاء والكفاية الإداريه، الإتجاهات الإستهلاكية و تأثيرها في التنمية، الوظيفة العامة والمركز الإجتماعي، تخطيط المدن و تأثيره في البطالة، المحيط الاجتماعي و تأثيره في صنع القرار، الفساد و الانحراف الاداري، اللامركزية و التفسخ الإداري، أبعاد التنمية ومجالتها...الخ

فعملية تصنيف مواضع البحث لا تقتصر على إيجاد المراتب و الأصناف للمشاكل العامة فقط، بل أنها ذات أهمية عملية تبرز في كيفية إدارتها و تمويلها وتكوين الوحدات المسؤولة عن بحثها، و تفرض هذه العملية معرفة كيفية تحسس المشكلة وفقا لقدرتها وأهميتها و مقوماتها، و أن يكرس البحث تطلع واسع و أفق عريض لكي يتفهم خلفيتها، ومن ثمة يصنفها وفقا للأهداف التي جاء من أجلها.وقد جاءت تصنيفات متعددة نذكر منها على سبيل المثال:

1*بحوث تتعلق بدارسة ظاهرة ضعف الجهاز الحكومي في وجه من وجوهه،كتضخم كسبب من أسباب ضعف الانتاج ، و التفسخ كسبب من أسباب هجرة النخبة من المثقفين ، و قلة الرواتب كسبب من أسباب الرشوة .

2*بحوث وصفية تهدف إلى إعطاء الأسس التي يمكن الإنطلاق منها للتكهن بحوادث المستقبل كبحوث تتعلق بالسلطة و ماهي مساحتها التي يمكن قبولها ن المواطنين ، أو ماهية نفوذ السلطة أو حدود القانون و تفويض السلطة...الخ هذه كلها بحوث يمكن إعتبارها من النوع الذي يزيد من توسيع آفاق المعرفة بالتنمية الإدارية.

3*بحوث تتعلق بالوسائل التي تساعد من تقليل نوع التوتر لحل تضارب في إختصاص أو منع وقوع ذلك التضارب داخل الجهاز الحكومي، مثل بحوث حول الصفات المقومة لواضعي القرارات و القيادات و الجماعات ، و فعالية اللجان كوسائل تنسيقية...الخ.

أردنا تقديم هذه التصنيفات على سبيل المثال وليس الحصر لتبيان بعض المشاكل العامة كالتي تواجهها الحكومات إقتصاديا إجتماعيا و سياسيا و الأخطر ثقافيا و حضاريا، حيث يعتبر البحث من أهم الأسس التي عليها صناع السياسة لجمع معلومات قيمة و صادقة حول أي قضية محل إهتمام ، إنطلاقا من خلفية أساسية كون الباحث و المفكر و الدارس خارج دائرة السياسة و النفوذ، أي ما من شأنه أن يقدم تحاليل موضوعية و أكثر إرتباطا بالواقع العلمي، خاصة إذا تعلق الأمر بالجهاز الحكومي و حاول

الباحث إستعراض خلفية الأجهزة الحكومية في دول تكون فيها نسبة نمو ضعيفة و فقيرة، ومفهوم المواطنة يعتريه الغموض وعدم التأكد و الحكومة نفسها غير مستقرة وغير ثابتة، مثلا تعتبر من دون شك أرضا خصبة للبحث لما تكتنزه من مشاكل متنوعة فهي أرض سخية و معطاء للباحث بمشاكلها كما إعتبره البعض و هم على حق، لكن كثرة المشاكل أدت إلى مشكلة التصنيف لإيجاد الترابط بينها وبين مصادرها.

وعليه يمكن القول أن على الرغم من الإهتمام الجدي في مطلع هذا القرن بحقل السياسات العامة من لندن المفكرين و العلماء و هيئات البحوث و الدراسات، مثل الإصلاح الإقتصادي الإداري و السياسات البيئية ...الخ.

لو أن الجزائر كانت قد تبنت بيئة ملائمة كان لابد من أن ينمو إجمالي الإنتاج القومي بمعدل أعلى من المعدل الراهن، ولابد من أن يؤدي هذا التوسع في الإجمالي إلى زيادة تمويل البحوث و التطوير على خلاف الدول المتقدمة كاليابان الذي سجل أعلى النفقات في مجال البحوث و الدراسة و التطوير و التحديث، بدل من النفقات العسكرية و الحروب كما يحدث في العالم الثالث ،و المرجح أن معظم الدعم للبحوث في الوطن العربي يأتي من القطاع العام و سيستمر في ذلك، أما في الدول المتقدمة الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان فإن القطاع الخاص يسهم بما قيمته(5 %) في تمويل البحوث و الدراسات .

فلا بد من إذا أن تنتهج الجزائر مسارين متوازيين في وقت واحد هما إقامة سلسلة مستقلة لتقديم من للباحثين وكذلك إقامة مؤسسات مدعومة للبحوث السياسية في مجالات ذات الأهمية الإستراتيجية [1].

فمن هذه المنطلقات لابد أن تبنى و تصاغ السياسات و الممارسات على المعلومات الاحصائية و المعطيات المقدمة من بحوث ودراسات ذات توجه للسياسة وقد لاحظنا آنفا عددا من المجالات التي تتطلب بحوثا منسقة واسعة لتحديد الثغرات في السياسات و الممارسات، فمن الحيوي توفير معلومات إحصائية عصرية يعتمد عليها، فالمياه مثلا مصدر شحيح في الوطن العربي فمن شأن إقامة للبحوث في الطاقة المائية و فيزياء الماء و الري أن ينتج التحليل الذي يفتقر إليه ، فالمعاهد موجودة لكن البحث المنسق و الفاعل في كافة جوانب إستخدام مورد الماء مفقود.

كمالا بد أيضا من الدعوة إلى ضرورة إحاطة العلماء و الباحثين بالمستجدات السياسية التي أخذت تتدفق بغزارة غير معهودة، خاصة إذا إرتبط الأمر بالمجال السياسي العالمي الذي يتغير بأسرع من قدرة علماء السياسة وأدواتهم البحثية على دراسته و متابعته و تحليله و إستخلاص إتجاهاته ،و تأثر العولمة مثلا

[1] زحلان أنطوان، مرجع سابق، ص94 .

على كل الجوانب الذي تشمل السلوك و الوعي الفكر و الحدث و القرار السياسي الداخلي و الخارجي أيضا، هذا الارتباط الحتمي بالمشكلات الداخلية الوطنية و الدولية و التدفق الحر للمعلومات و البيانات و الأفكار عبر وسائط معينة سمح للسياسة أن تتدفق بالقدر نفسه، فالقرارات و التشريعات و السياسات و القناعات و الأزمات ليست مرتبطة ببعضها فحسب بل تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات و القرارات بأقل قدر و سرعة [1].

لقد أصبحت المعلومات العلمية من ضمن الثروات التي تحتل الصدارة ومن المؤشرات التي يقاس عليها بها التطور و التنمية على كل المستويات في المجتمع المعاصر، ذلك لأن الرصيد المعرفي المتاح لكل فئة أو مجتمع هو الذي يحدد مدى صلاحية التخطيط و صواب إتخاذ القرار ، كما أنه من الإستحالة بمكان أن تستغني الدول و الحكومات عن الباحثين و الهيئات البحثية و المعاهد المتخصصة لوضع أي سياسة عامة و دقيقة بامكانها أن تؤدي دورا في تجاوز الصعوبات الناجمة ع ن التخطيط و فهم و حصر أبعاد المشكلات [2].

الدراسات و الأبحاث العلمية التي يتقدم بها الدارس تعد من أهم مصادر المعلومات الأولية غير المنشورة وتمتاز بدقتها وموضوعيتها و حداثة معلوماتها لكونها تمثل إسهاما علميا رصينا و اضافة حقيقية للرصيد المعرفة لإتباع أساليب البحث العلمي عند إعدادها و التعمق في المعالجة و التحليل، و التوصل إلى نتائج جديدة غير مسبوقة، و أهم ما تقدمه إلى صناع القرار و الساسة هو معرفة الخلفيات الجوهرية للمشكلات و الحلول المقترحة بشأنها، بالاضافة الى الرسائل و الكشافات من كتب و دوريات هناك تقارير البحوث التي تعد من الأوعية العلمية التي تسجل نتائج البحوث و تحظى بإهتمام أكبر في معظم مجالات العلم و التكنولوجيا، وهنالك العديد من تقارير البحوث الخاصة بمؤساسات البحث الحكومية، وتقارير البحوث التعاقدية، وتقارير البعثات الاستكشافية وغيرها.

تمتاز هذه الأوعية بسرعة بث المعلومات وتسجيل المعلومات بشكل مفصل، واهتمامها بالموضوعات التي لها صلة بالأمن القومي،كما أن لها أهميتها في نشر المعلومات الأولية في العلوم الاجتماعية ..الخ؛وتقسم التقارير إلى ثلاثة أقسام، فهنالك تقارير غير سرية يمكن تداولها بلا قيد،ولا تخضع لأي خطر وتقارير رفع عنها الخطر بعد وقت من صدورها وتقارير سرية يحضر تداولها إلا في أضيق الحدود. إن تدفق المعلومات و الأفكار الجديدة بسرعة هائلة دفعت بالباحثين و المفكرين إلى مجارات روح التغيير و الاستجابة الى التطلعات الحديثة في المجال السياسي و الاداري .

---

[1] عبدالعلي عبد الخالق، **عولمة السياسة و العولمة السياسية**، بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد278 ،سنة2004 ،ص30 .

[2] الأخضر إدروج، **ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية** ، الرياض، مكيبة الملك فهد الوطنية، ط1،1999،ص16 .

تشير الأبحاث الأخيرة في المجال الاداري الى بروز نظريات جديدة لم تكن مألوفة لدى الساسة و صناع القرار، ويطرح عمار بحوش جانبا مهما وهي "**هندسة إعادة البناء التنظيمي**"**(الهندرة)** [1] **أو** "**إعادة إبتكار المحكومة**" ظهرت في أمريكا نتيجة حركة إصلاح إداري في الحكومة الفدرالية، فهي تعتبر أساس تغيير الحكومات التي يتعين عليها إنتهاج سياسات بحيث يمكن التخلص من الروتين و تخفيض الميزانيات وتحقيق الأهداف المرسومة[2]...الخ، هذا دليل صادق على مايمكن أن يقدمه البحث و الدراسة إلى السياسة العامة،الخاصة في قضية فهم المشكلات العامة كأول خطوة ترسم الطريق أمام صناع السياسة العامة و تحدد لهم مجالا يحركون في خضمه في حدود المصلحة العامة.

كما يمكن القول في أهمية المعلومات في تحديد و تشخيص مشكلات السياسة العامة، هو أن الدول و الحكومات في مطلع هذا القرن تواجه تحديات كثيرة و سريعة في البيئة الداخلية و الخارجية ، والتي منها التغيرات الديناميكية في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، و المشاكل الإقتصادية و الاجتماعية الحادة، و تشديد التأكيد على العدل الاجتماعي وتخفيف من حدة الفقر و الجهل ...الخ، كل هذه القضايا العامة تعزز الحاجة و تعمل على تحريك القوى الفاعلة في أي نظام سياسي، و في ضوء ما تقدم يظهر أن المعلومات عن هوية وطبيعة المشكلات العامة هي العامل الحاسم في نجاح أو فشل عملية صنع السياسات مهما كانت فحواها و محتواها ومداها،وعليه فإن توافر المعلومات الدقيقة والمتخصصة و الملائمة سيؤدي حتما إلى الكشف عن مواطن الخلل و مسببات العلل و دواعي الزلل في المشكلات القائمة، ومن ناحية أخرى فوجود معلومات يظهر بدائل و خيارات عدة التي يمكن إنتقاء أحدها لحل مشكلة ما او على الأقل التخفيف من حدتها أو صرف النظر عنها في الوت الراهن.

ومن الأمور المهمة أيضا التي ينبغي إدراكها بصدد التعرف على المشكلة الأساسية و أبعادها هو تحديد طبيعة المواقف التي أدت إلى خلق المشكلة و الأسباب الموضوعية، ونطرا لأهمية تشخيص المشكلة و ضبط محدداتها و العوامل المؤثرة فيها و دورها في بلورة السياسات العامة، يجب مراعات العوامل و الأساليب و الأطر المؤسسية في عمليه جمع المعلومات وتحديد أكفأ الطرق و الوسائل و الأساليب للحصول على المعطيات و الوقائع و في منتهى الرشد و العقلانية سواء كان بنظم معلومات متطورة، لأن تكامل المعلومات وربطها بنظم تكفل إنسيابها يعد مدخلا أساسيا في علمية التخطيط، ومن ثمة الإنتقال بمستويات الأداء إنتقالا كيفيا في مختلف المجالات، أو عن طريق التحليل العلمي للمشكلات أو جعل العلم أداة طيعة في سبيل ترشيح المشكلات و فحصها، ونحو الجماعات العلمية من تشابه العلماء

---

[1] الهندرة: (إعادة ابتكار الحكومة): هي عبارة عن استخدام وسائل مهنية وتقنية متطورة جدا لإحداث التغير الشامل، أو هي وسيلة إدارية تقوم على أساس إعادة البناء التنظيمي من جذوره يكفل سرعة الآداء وتخفيض التكلفة.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق،ص156 .

والمفكرين و المحللين و المتخصصين و ربطها بمراكز صنع القرار على خلفية أن المنطق العلمي في التعامل مع القضايا و الأحداث و المشكلات يعد منطلقا أساسيا في إقامة توازن صحيح لربط المتغيرات المؤثرة و المتأثرة .

تشكل المعلومات الواردة من البحوث و الدراسات و السجالات و الوثائق و التقارير البحثية و لجان الدراسات...الخ، أحد أجود وأدق المعلومات المعتمدة في فهم المشكلات العامة و المجتمعية منها خاصة، وتعد أقرب إلى الصدق والموضوعية و أكبر إرتباطا بالواقع ، فلابد من أفعال و تنمية دور البحوث و الدراسات خاصة تلك المتعلقة بأمور السياسة و الحكم و السلطة منها، كأحد المداخل الأساسية في عمليات رسم السياسات و التخطيط، حيث أشار المفكر العربي "رشيد راشد" إلى أن "..**التحديث العلمي هو في طليعة تحديات اليوم و أن العلم أحد العناصر الأساسية وذلك يتطلب خلق البحث العلمي وتنشيطه و نشر الثقافة العلمية بهدف توطين العالم** [1].."

وهذا التأكيد على هذه المداخل الثلاثة لا يعني الإنقاص من قابلية و قدرات الساسة و القادة ومستخدمي القرار وإمكاناتهم الفكرية و الإبداعية خاصة في مجال التغيير المستمر في السياسات المختلفة. وعليه يمكن القول أن غاية السياسة لا يمكن الإستغناء عنها لأنها واجبة في ذاتها لعلم نظيري و علمي و تطبيقي، ولما كانت كذلك فلابد من بنائها على نهج مستقيم ولا يكون هذا إلا بتأسيس مجتمع علمي تشكل فيه المعلومات الحجر الأساسي و البيانات موردا قيما جدا لا يستطيع أي مخطط أو صانع السياسات العمل بدونه وتعد نظم المعلوماتية أحد المحاور الرئيسية في التطور و اللحاق بقطار التقدم و حضارة العصر.

المبحث الثاني: دور مصادر المعلومات الإحصائية في رسم وتوجيه السياسة العامة

أصبحت عملية جمع المعلومات في عالمنا المعاصر، من أعقد وأصعب العمليات التي يتحتم على صانع القرار الاعتماد عليها في أداء مهامه الحكومية، وتعود صعوبة هذه المهمة إلى متغيرين أساسين: أولهما ضخامة المعلومات وتنوعها، ثانيهما أن صانع القرار السياسي بحاجة إلى كل أنواع المعلومات، التي تتعلق بميادين حكمه وهي كثيرة ومختلفة.

القرار السياسي، هو مجمل الوظائف التي يقوم بها من هم في أعلى هرم السلطة السياسية، والتي من شأنها الحفاظ على ديمومة النظام من جهة، وتوفير الاستقرار من جهة أخرى، ولكي يقوم صاحب السلطة بهذه الوظائف وعلى نطاق جغرافي واجتماعي واقتصادي... واسع، يحتاج إلى معرفة على الأقل ما يدور

---

[1] وفاء شعراني، رشدي راشد، **بناء مجتمع عربي يتم بالإستناد إلى دروس التراث العلمي**، المستقبل العربي، بيروت، دراسات الوحدة العربية،العدد280 ، يونيو سنة 2002 ،ص78 .

فيها من قضايا ومشاكل تحتاج بدورها، إلى قرارات للكف منها أو استمرارها أو تحسينها...، وذلك حسب طبيعة القضايا ومجالها.

يكاد يكون هناك اتفاق بين المتخصصين في الإعلام والمعلوماتية، أن المعلومات المنتجة في الحقبة المعاصرة، أكثر مما أنتجه الفكر البشري منذ ظهوره،[1] نتيجة التداخل الكبير في مجالات الحياة العصرية، وتغيير نمط الحياة عبر مراحل تاريخية عديدة، صبغ كل منها طابع الإنتاج ومفهومه إلى أن وصلنا إلى ما يسمى بنمط الإنتاج الخدماتي، أي أن عصرنا الحالي عصر المعلومات، فالمعرفة أصبحت من أهم مصادر القوة، وصار مكسب من أهم مكاسب الأراضي، وأصبحت السيطرة على المعلومات وسيلة لإثبات التفوق السياسي والاقتصادي والعسكري..[2] ولا تستطيع هذه المحاولة الدخول في أهمية المعلومات على مستوى كل مجالات الحياة على كثرتها، فإننا سنحاول التركيز على أهمية المعلومات لدى صانع القرار، فما هي المكانة التي تحتلها المعلومة في وظائف الحاكم؟ وكيف يمكن التكيف مع الكم المعلوماتي الضخم الذي تنتجه مختلف مجالات الحياة في تفاعلها المستمر؟

يقول الدكتور حامد الربيع في وصفه لأهمية المعلومات بالنسبة للدولة والقائمين عليها "...نظم المعلومات هو التعبير عن ما يمكن أن نسميه الجهاز العصبي للدولة، فالدولة هي كالجسد البشري تتكون من شريان وأوعية يسير فيها الدم الذي هو عصب الحياة ذهابا وإيابا. هذه الأوعية هي نظم المعلومات وهذا الدم هو المعلومات التي تغذي الجسد بالحياة والوجود..."[3]. وعلى هذا، فإن وجود الدولة واستقرار نظامها السياسي، مرتبط ارتباطا مصيريا بمدى توفر المعلومات لدى القائم عليها.

لابد أن تكون المعلومات متوفرة وكثيرة، متوفرة لأنَّ النظام السياسي لا يمكنه أن يبقى دون معلومات، وإلا يصعب عليه التكيف مع الأوضاع التي تتقدم إليه. كثيرة، لأن النظام السياسي، يجب أن يكون على دراية بكل ما يدور في محيط نفوذه، سواء الداخلي أو الخارجي، ولا يعني هذا في ذات الوقت، أن المعلومات عن المحيطين ذات طبيعة واحدة، بل أن المعلومات عن الداخل (أي في حدود سلطة الدولة) لابد وأن تكون حول الأحداث مهما كانت طبيعتها، أي عن كل ما من شأنه خلق الاضطرابات داخل المجتمع الكلي، ليسمح لصانع القرار باتخاذ تلك الإجراءات الكفيلة التي تجنبه أي حالة للاستقرار في الأوضاع السياسية، وإلا فسوف يجد نفسه في نوع من العزلة السياسية عن رعاياه، وهذا أسوأ ما يمكن أن

---

[1] محمد محمد الهادي، "**تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها**"، القاهرة: الشروق، 1989، ص22.

[2] نبيل علي، "**تكنولوجيا المعلومات وتحطيم الثنائيات**"، العربي، العدد 476، 1998، ص28.

[3] حامد ربيع عبد الله، "**مرجع سابق**، ص34.

يصيب الجسد السياسي، هناك رأي سائد يقول أن حسم الصراع الاجتماعي، مرتبط بمدخلات المعلومات، فإذا كان النظام متشبعا بالمعلومات، فإن الفهم العام للقضية سوف ينمو داخل النظام، وإذا ما تحقق الفهم العام فمن المتوقع أن يحسم الخلاف[1] أما على المستوى الخارجي فهي كما يقال، تبدأ بالمعلومات عن الصديق قبل العدو، ويؤكد حامد الربيع ذلك في مجال السياسية الخارجية قائلا "عقد اتفاقية صلح مع دولة من الدول، مهما كانت ظروف السلم بين الدولتين مواتية أو ساخنة، لا يجوز أن يجعل أجهزة الأمن ترفع عن بصرها احتمالات تجديد العداوة...".[2]

وقبل التقدم أكثر في تفاصيل الموضوع، يجب أولا التفرقة بين عملية جمع المعلومات وفرزها. إذ في الحقيقة كلتا العمليتين متكاملتين ولكنهما لا تشكلان مستوى واحد عند التناول. فجمع المعلومات عملية ميكانيكية يمكن أن تترك للوسائل الإلكترونية او ما يدخل في فلكها، أو قد يخصص لها أفراد مزودين بمعارف تطبيقية أو نظرية عن الطرق الحديثة لجمع المعلومات. ورغم ذلك، فإن التهاون أو الحكم على معلومة على أنها غير مهمة في هذه المرحلة، هو من العبث السياسي وقد تنجر عنه عواقب وخيمة لدى صانع القرار. والواقع مليء بمثل هذه التصرفات، حتى على مستوى أجهزة المعلومات الأكثر تقدما في العالم، فحين وقعت سلسلة الانفجارات في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر من عام 2001، وصلت إلى البيت الأبيض، شهر قبل ذلك التاريخ، معلومات مفادها أن الولايات المتحدة سوف تشهد عملية كبيرة وخطيرة على أراضيها عمليات إرهابية خطيرة على أراضيها لكن هذه المعلومات لم تحظى بالاهتمام اللازم ولم تأخذ إجراءات الحماية المعمول بها في مثل هذه الحالات، فكانت الحصيلة ثقيلة والخسائر كبيرة.

أما عملية تصفية المعلومات، فهي ذات أهمية بالغة إلى درجة أنه من غير الجائز تركها إلى نفس الذين يقومون بجمعها، بل يجب أن تكون من اختصاص ذوي الشأن الأقرب لعملية صنع القرار السياسي، ومن يدخلون في فلكه من خبراء ومختصين. ذلك أن اختيار أهمية المعلومة وخطورتها تحتاج إلى بعد نظر في تفسيرها واستخدامها في حينها، للوصول إلى النتائج الأكثر تناسبا مع القرار المتخذ. ولكي تكون للمعلومة مصداقية وأهمية في إطار صنع القرار، يجب التأكد من مصدرها وتحديد مكانتها في إطار السياسة العامة، وتقدير سرعة وصولها إلى من يجب أن تصل إليه. فالمعلومة الخاصة بانقلاب سعر

---

[1] بسيوني إبراهيم حمادة، "**دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص114.

[2] حامد ربيع عبد الله، مرجع سابق، ص34.

البترول قد تؤدي إلى نتائج سلبية إذا لم تصل إلى من يعنيه المر في الوقت المناسب، ولو كان تأخرها لبضعة دقائق.

المطلب الأول: تقدير قيمة المعلومة

مشكل آخر قد ينتج عن سوء التعامل مع المعلومات، وهو تقدير قيمة المعلومة، فمهما كان التطور التكنولوجي لجمع المعلومات والتقدم الكبير الذي شهدته الآلات الإلكترونية المسخرة لذلك، فإنها لا تستطيع أن تستخلف الإنسان في قياس قيمة المعلومة، لأن هذه العملية خاضعة لأبعاد نفسية، مرتبطة بحاجات وتقديرات واحتمالات مستقبلية، أكثر من كونها عملية ميكانيكية.

لذلك، فإن كانت الآلات الإلكترونية حوامل Supports هامة للمعلومات، سريعة في تحضيرها وقياسها وجمعها، يبقى الإنسان هو الذي يقدر أهمية استعمالها الوقت الذي يجب أن تستعمل فيه. فالمعلومة مرتبطة بطبيعة القرار الذي يريد صاحبه اتخاذه، والوقت المناسب لذلك، والبدائل التي قد تنجم عن عملية صنعه.. إلى غير ذلك من المتغيرات التي تدخل في هذا الإطار. ولقد صرح أحد مسئولي جهاز المخابرات المركزية الأمريكية CIA، أن لا حاجة لنا لكثرة المعلومات إذا لم تكن لدينا القدرة على تحليلها وتفسيرها وتقديرها.

لضمان فعالية أداء أجهزة المعلومات، قام جورج بوش عندما كان مدير الاستعلامات المركزية عام 1976، بإنشاء فريق من الخبراء المحافظين (تحت اسم الفريق ب) أسندت له مهمة تحليل نفس المعلومات، التي يقوم بها الجهاز المركزي للمعلومات C.I.A، الذي سمي في هذا الإطار الفريق أ، وبعد مدة أي في عام 1978، تأكد أن نتائج عمل الفريقين كانت جد متباينة، خاصة فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة إزاء الاتحاد السوفياتي آنذاك، مما أدى إلى إعادة النظر في تنظيم مهمة تحليل المعلومات ودراستها.

المعلومة الزائفة (أو الكاذبة) والمعلومة الصحيحة (أو الدقيقة)، من الرئيسي لكل العملية، فإن كانت خاطئة أو ناقصة، فمن المحتمل جدا أن تخلق خللا في تقدير الموقف وبناء القرار الصائب حولها. فمعلومة خاطئة حول الأحوال الجوية المرتقبة، قد تكون السبب في حدوث كارثة جوية، أو أن عدد المنخرطين في الحزب الفلاني (معارض) لا يتعدى بعض الآلاف، معظمهم من الفئة الاجتماعية الفلانية، ومنحصرين في منطقة جغرافية معينة، قد تسيء إلى تقدير صانع القرار لتوجهات هذا الحزب. فتقدير صحة المعلومة ليس بالأمر الهين، ذلك أن بعض المعلومات وعلى كثرتها، لا تتعلق بحدث قار يمكن التأكد منه، بل تتعلق بموقف مبني على أفكار مرتبطة بشكل منطقي، قد يكون مقبولا عند معاينتها،

ثم يتضح بعد أخذ القرار، أنها غير ذلك تماما، فقد سمعنا مؤخرا كولن باول كاتب الدولة للخارجية للولايات المتحدة، أن قرار الحرب على العراق، كان مبني على معلومات غير مؤكدة 100%، وأنه ليس لدينا معلومات دقيقة عن وجود أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد، وكانت عواقبه أن خلق استياء كبير لدى الرأي العام الأمريكي حول ضرورة هذه الحرب، خاصة وأن الجيش الأمريكي يشهد موتى في صفوفه كل يوم في العراق، فالتأكد من هذا النوع من المعلومات، يخضع للموازنة المنطقية وطرح كل الاحتمالات التي يمكن أن تلغيها، فإذا لا يمكن إلغاءها فهي على الأرجح صحيحة، وهذا يتطلب قدر كافي من المهارات والأساليب والأدوات لاستعمالها في حينها، لأن إطالة في التأكد من بعض المعلومات التي لا تقبل الانتظار، قد تأثر سلبا على عملية توظيفها في أي قرار، وهذا يرجعنا إلى ما يتوفر لدى صانع القرار من إمكانيات مادية وبشرية تعمل تحت تصرفه وفي كل حين.

المطلب الثاني : مصادر المعلومات لدى صانعي القرارات:

مصدر المعلومة جزء من قيمتها، حقيقة لا يمكن إغفالها عند تقييم أهمية المعلومة، وإذا كانت مصادر المعلومات التي تصل إلى صانع القرار، كثيرة ومتشعبة ومتداخلة، فإن تصنيفها – أي المصادر – يزيد من صعوبة العملية، لأن كثيرة هي أيضا، حيث نجد تصنيفات عدة تكاد بعدد الأنظمة التي يتعامل معها وفي إطارها صانع القرار، بل وتصنيفات أخرى مرتبطة بطبيعة الأنظمة السياسية وتعاملها في هذا المجال.

لكن هذه الصعوبات، لا يجب أن تقف عائقا أمام محاولة إيجاد تصنيف، لا يرتبط بأجهزة جمع المعلومات، بقدر ما يرتبط بوظائف القطاعات التي يتفاعل معها النظام السياسي، بمعنى آخر قد نجد مراكز تقوم بجمع ومعالجة المعلومات التي تصل إلى صانع القرار، لكنها تقوم بذلك في إطار من الوظائف الأخرى لها، كما سنرى ذلك لاحقا.

أولى محاولات تصنيف مصادر المعلومات، تجرنا إلى تقسيمها إلى مصادر رسمية وأخرى غير رسمية:

المصادر الرسمية: على كثرتها هي أيضا، يمكن أن تصنف إلى عدة أصناف تبعا للمتغيرات التي أتينا عليها سابقا، ولتبسيط هذا التصنيف، يمكن القول أن الدولة كمفهوم اجتماعي، هي نتيجة تفاعل عدة قطاعات ووظائف وبنى، وعلى هذا، فهي تتعامل مع أنظمة كثيرة ومختلفة، كل منها يعمل في اتجاه واحد وهو استقرار النظام وديمومته، من هذا المنظور يعتمد صانع القرار على مجموعة من الأنظمة تعمل على تزويده بالمعلومات اللازمة لأداء وظائفه على أكمل وجه، ويدخل في هذا الإطار أجهزة المخابرات بكل

فروعها الداخلية والخارجية، وبكل اختصاصاتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية... فهذه الأجهزة هي عبارة (باختلاف وظائفها وتسميتها في مختلف الأنظمة السياسية والدول)، عن أجهزة تعمل تحت سلطة الدولة وفي خدمتها، تقوم عادة بجمع و تحليل وتفسير المعلومات من مختلف المحيطات التي تعمل في إطارها السلطة السياسية.

أجهزة رسمية أخرى تعمل في إطار توفير المعلومات لدى صانع القرار، وهي القوى النظامية التي تعمل على استقرار النظام وحفظ الأمن، من مثل جهاز الشرطة، والمؤسسة العسكرية، والجمارك وبعض التنظيمات الأخرى المتواجدة في بعض الدول، مثل الوكالة الوطنية للاستعلامات بالولايات المتحدة الأمريكية National Security Agency NSA، فعلى مثل هذه الوكالات الرسمية، يعتمد صانع القرار، إذ هي العيون التي يرى بها ما يجري حوله، ولعل أهميتها تكمن في المبالغ الضخمة التي تصرف من أجلها، فباختلاف النظم السياسية، تستحوذ هذه الوكالات على القسط الكبير من ميزانية الدولة، فعلى سبيل المثال خصص مبلغ 1.5 مليون دولار سنويا كميزانية لوكالة المخابرات المركزية CIA، وما يزيد عن 5 مليون دولار سنويا للوكالة الوطنية للاستعلامات NSA، فتوفلر مثلا يرى "أن المبالغ التي كانت تصرفها الولايات المتحدة سنويا على التجسس، وصلت إلى 30 مليار دولار"[1] طبعا هذه الأرقام تبقى نسبية لأن الإعلان عنها، يعد من الأسرار التي يجب إخفائها، فقد تكون مبالغ أكبر من ذلك إذ علمنا أن هذه الوكالات تنشط في معظم أنحاء العالم، الشيء الذي يتطلب أموال ضخمة لذلك، هذه الأرقام تدل على أهمية المعلومات وأولوياتها على أي نشاط آخر وعليها تبنى السياسات. أما أوربا، فقد ارتفع إنفاقها على البرامج والخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات بنسبة تسعة بالمائة 09%، حيث وصل إلى أربعة وسبعين 74 مليار دولار.[2]

المصادر غير الرسمية: مثل هذه المصادر غير واضحة المعالم، ويكتنفها الغموض التام لما لها من حساسية لصورة صانع القرار وأمن النظام، فقد يعتمد هذا الأخير على مصادر غير مشروعة وغير قانونية، بل وغير أخلاقية في بعض الأحيان، لذلك يحرص صاحب السلطة على عدم كشف أوراقه بخصوص مصادر معلوماته مع أكثر أصدقائه تعاونا.

---

[1] Alvin et Heidi, Toffler, « **guerre et contre guerre, Survivre à l'aube du XXI^e siècle** », Paris : Fayard, 1994, p.219.

[2] محمد لعقاب، **مجتمع الإعلام والمعلومات، ماهيته وخصائصه**، الجزائر، دار هومة، 2003، ص81.

المصادر الأخرى: يدخل في هذا الإطار، تلك الجهات التي لا تعمل في وظيفتها على تقديم المعلومات لصانع القرار بل على نشرها للرأي العام، وتأتي على رأس هذه المصادر وسائل الإعلام الجماهيرية، التي تعد بحق من أكثر مصادر جمع المعلومات ونشرها، لما لها من خصوصيات لا نجدها في مراكز أو قطاعات أخرى، فهي قادرة على مخاطبة مجمع كبير من الأفراد في آن واحدة حتى ولو كان هؤلاء منتشرين في مناطق جغرافية متباعدة، لكن الاعتماد عليها لتزويد صانع القرار بالمعلومات اللازمة، يتوقف على عدة متغيرات، أولها طبيعة تلك الوسائل، ففي حين نجدها "حرة" في بعض الأنظمة، لها مصادرها الخاصة في جمع المعلومات، وحول كل القطاعات التي تثير انتباه الرأي العام، قد لا نجدها كذلك في بعض الأنظمة الأخرى، حيث تشكل أداة من الأدوات السياسية للنظام السياسي، وعليه فهي قد لا تؤدي وظيفتها في إبراز المعلومات التي يحتاجها الرأي العام بقدر ما تعكس المعلومات التي يريدها صانع القرار أن تصل إلى الرأي العام، فقد شاهدنا في عدة مناسبات رؤساء الهيئة التنفيذية في بعض الأنظمة "المفتوحة" يعتمدون على ما ينشر في الصحافة أو يبث في التلفزيون أو يذاع في الراديو في اتخاذ قراراتهم، وهذا يمكن القول أن وسائل الإعلام الجماهيرية تعد لدى هؤلاء مصدر هام من مصادر المعلومات، خاصة إذا كانت هذه الوسائل محاطة بكل ما يحدث على المستوى الداخلي وحتى على المستوى الخارجي.

المطلب الثالث :طرق توظيف الإعلام الآلي في عملية صانع القرار:

أدى التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الاتصال والإعلام الآلي، إلى تغيير عميق في نظرتنا إلى أهمية المعلومات، ففي العصور الغابرة، كانت المعلومات الخاصة بالبلدان المتباعدة والاختراعات العلمية التي تظهر فيها، بطيئة الانتشار وفي غالب الأحيان بشكل ناقص، أما اليوم فإننا نتعرض كل يوم إلى سيل هائل من المعلومات وفي كل الميادين وبسرعة فائقة وعلى أعلى درجة من الدقة.

لم يعد أحد يخشى، ومنذ زمن بعيد، أن يعوض الحاسوب L'ordinateur، المهام الأساسية لأي مسؤول، لكن، بإمكان لإعلام الآلي الرمزي، الذي يعرف باسم الذكاء الاصطناعي L'intelligence artificielle، أن يساعد صانع القرار في الكثير مما يحتاجه في اتخاذ قراراته، فما يعرضه هذا النوع من الإعلام الآلي من برامج Logiciels، لها القدرة على ربط بين المعلومات المتوفرة بأفضل السيناريوهات الممكنة في اتخاذ القرار، فنظرية الألعاب مثلا، تدخل في هذا الإطار، حيث تقوم بعض البرامج ببناء تصور لما يمكن أن يكون عليه قرار ما في الواقع، وقد تصل هذه البرامج إلى حد تصور النتائج لذلك القرار، وعليه يجب أن نعترف بأهمية استعمال الإعلام الآلي وما يمكن أن يقدمه في إطار تحسين أداء

الحاكم، علاوة على الأداء السريع في إنجاز عملية الفرز والتصفيف والترتيب، التي يمكن أن تقوم بها هذه الأجهزة.

شيئا فشيئا احتلت، أجهزة الإعلام الآلي والبرامج التي تستعملها في توفير المعلومات، مكانة جد مهمة إلى درجة أن الاستغناء عنها شيء غير معقول في إدارة الحكم، حتى بعض الأجهزة التي كانت تعتمد على الأشخاص في القيام بجمع المعلومات، بدأت تختفي لتستبدل بأجهزة قادرة على القيام بتلك المهام بشكل أسرع وبحجم أكبر وفي نطاقات أوسع وبتكاليف أضعفن إذ لا ننسى أن الأقمار الصناعية التي تغزو الفضاء والتي يقال عن عددها أنه وصل مؤخرا إلى ما يزيد عن 8000 قمر صناعي،[1] مهيأة أصلا لجمع المعلومات والتجسس، وحتى تلك المخصصة للقطاع الخاص، لا تخرج عن تلك المهمة، والأمثلة على استعمالها كثيرة جدا في العشرية الأخيرة، كالمعلومات التي وفرتها الأقمار الصناعية للولايات المتحدة عام 1986 عن تواجد مقر الرئيس الليبي ومسكنه، أو المعلومات التي وصلت للقيادة العسكرية الأمريكية عن بعض المنشآت العسكرية أثناء حرب الخليج الثانية... إذ أصبحت تلك الوسائل العيون التي يمكن أن ترى في كل مكان وتلتقط أي معلومات أينما وجدت.

لقد ولى العهد الذي كانت المعلومة مرهونة بالساعي الذي يحملها، وولى عهد كسرى الذي كان يقطع رأس حامل الرسالة التي لا ترضيه، وولى أيضا عهد ألكسندر الكبير الذي علم أن الحكم في روما قد تغير بعد سنة من تغييره حيث كان موجود في نقاط بعيدة عن روما.. كل هذه المواقف غير معقولة في عصر الافتراضي، غير معقولة أيضا لأنها تتم عبر أسلاك كهربائية بل وعبر الهواء، فلا حواجز ولا أشخاص يحملونها، وهي قادرة على قطع آلاف الكيلومترات في لحظة أو أقل، دون أن يراها أحد أو يدرك حركتها أحد، فالحواسب الحديثة تستطيع التعامل مع أكثر من ألف معلومة في الثانية، واستخراجها يتطلب الضغط على زر فقط.

مجمل القول، أن عملية صنع القرار السياسي، لا تستقر على حال إلا بالتعامل المنطقي الجاد مع المعلومات، وأن التغيير الذي أصبح أسرع من ما كان عليه في الماضي، يطرح على القاسمين على الدول، التكييف مع سرعة هذا التغيير، ولا يكون ذلك إلا باستحداث أنماط معلوماتية مرنة قادرة على التأقلم مع مختلف الأوضاع، كما يجب من جهة أخرى الاستثمار أكثر في المعلومات وما تحتاجه من أجهزة ، لأنها سلعة أثبتت أهميتها عبر الزمن، حتى ولو لم يكن مرددها مباشر، فهي تجلب أموال ضخمة

---

[1] عبد الرحمن الغلابيني، "**القمر الصناعي العربي ودوره في دعم التعاون بين الدول العربية**"، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1984، ص36.

على أصعدة كثيرة، فالمعلومات الاقتصادية مثلا قد توفر فرص كبيرة في مردودة أنشطة كثيرة جدا، فيا صانع القرار لا تتأخر في إعادة النظر في نظام المعلومات لديك، ولا تبخل في الاستثمار فيها، فكل لحظة تمر دون أن تدري ما حدث فيها (في الداخل أو الخارج) فهي محسوبة عليك ولصالح عدوك.

المبحث الثالث: التوظيف السياسي للمعلومات .

لقد أضحت عملية التعامل مع المعلومة وتوظيفها في عمليات رسم السياسة العامة من أدق وأعقد المسائل التي في عالمنا المعاصر، إذ فعلاقة المعلومة بصنع القرار تتخذ مستويات ثلاثة:

1- تصير المعلومة موضوعا للتأمل.

2- أداة لمساندة الحركة بحيث توضع المعلومة في الشكل الذي يسمح باستخدامها.

3- إلى أن توظف بما يتفق مع الواقع القائم من جانب وما يساير المصنعة من داخل المجتمع السياسي من جانب آخر.[1]

وعلى نحو هذه الخطى يتم توظيف المعلومات في عملية رسم السياسات العامة، لأن العملية تتطلب قبل كل شيء توفر المعلومات تتسم بالشمولية والدقة والحداثة والملائمة، ثم لابد أن تتاح المعلومات بصورة متواصلة ومنتظمة وأن تهيئ الطريقة التي تسهل لراسمي السياسة عملية الربط والمقارنات والاستنتاج واستخلاص أنسب البدائل، إلى أن تصبح المعلومة موظفة بشكل فعلي من خلال السياسات المطروحة.

من جهة أخرى يرى "بير روسي" « Peer Rossi » أن القرار العام يمثل في صورته الرسمية والقانونية توجهات الحكومة، أي الاختيار بهدف التغيير أو الإبقاء على الوضع الحالي يتم التوصل إليه من خلال الفرد أو مجموعة الأفراد ذوي السلطة في المؤسسات الحكومية والاجتماعية القائمة في المجتمع، والذين يتمثلون بصناع السياسة العامة".[2]

وفي هذا القول تأكيد واضح على ما لصناع السياسة العامة من سلطات في عملية الاختيار والمفاضلة ببن البدائل والي تعكس وجهات نظر هذه الفئة وتقديراتها للواقع الذي سوف تتخذ وتطرح فيه السياسات العامة. ومن خلال النقاط الثلاثة الأولى وما يمكن استقائه من هذا القول لأحد المتخصصين في هذا

---

[1] عبد الجبار مؤيد الحديثي، "**العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي**"، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص158.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص256.

مجال صنع السياسة العامة ندرك أن المعلومات الواردة إلى راسمي السياسة من قبل جل المصادر والفواعل في النظام السياسي تبقى رهن تصورات وقيم وفلسفة هؤلاء النخبة (صناع القرار)، من جهة والتجارب العملية والمختبرية ضمن المستوى الأعلى في قمة الهرم السياسي.

هذا بدون شك يفتح الباب أمام أسئلة كثيرة حول مصير المعلومات الواردة إلى الساسة (ذاكرة الحكومة)، ولكن المشكل الذي نود طرحه في هذه النقطة هو مستوى استخدامها من قبل راسمي السياسة الرسميون أي المعلومات على المستوى الحكومي (راسمي السياسة العامة)، فليس المهم هو توفير رصيد ضخم من المعلومات في المجالات المختلفة وإنما المهم هو ما يقابله من توظيف لها في برامج الإصلاح والتطوير التنموي، وهنا يدور في أذهاننا سؤالين جوهرين هما:

- هل الآثار التي تحدثها السياسات العامة المطروحة على أرض الواقع مؤشر كافي لمعرفة مدى التوظيف السليم والصادق للمعلومات؟

ولماذا يصرف راسمي السياسة العامة النظر عن بعض القضايا رغم إمتلاكها كافة المعلومات والبدائل حولها؟.

وللإجابة على هذين السؤالين لابد من التطرق إل نقطتين أساسيتين هما:

المطلب الاول: توظيف المعلومات حسب طبيعة النظام السياسي:

قال حامد ربيع: "...منذ أن استقر العالم الاجتماعي على النظرة إلى الدولة على أنها حقيقة ديناميكية، فقد كان من الطبيعي أن ينظر إلى عملية نقل المعلومات على أنها تعبير عن العلاقات المتبادلة تنبع من مفهوم الأخذ والعطاء المستمر، فالعملية الاتصالية بهذا المعني متدفقة في الاتجاهين في آن واحد. قد لا تبدو واضحة في بعض الواقف، وقد تكون دائما خفية في الكثير من القرارات، وقد تصل إل حد التستر والتمركز حول قنوات محددة تنبع من إرادة الحاكم. ولكن هذا الحاكم أيما كانت طبيعته لا يمكن أن ينعزل عن مجتمعه السياسي...".[1]

فمن خلال هذا القول الحصيف نستنتج أنه من الصعب جدا فهم الشؤون السياسية وخاصة قضية توظيف المعلومات كأخطر عملية في الأنظمة السياسية الحديثة، فإذا كانت الأنظمة تسلطية أو ملكية فالإجابة واضحة في أن المصفاة الواحدة للمعلومات هي الحزب أو النخبة الحاكمة، المعبر عنها في

[1] حامد ربيع، مرجع سابق، ص37.

الإيديولوجيات العامة والتوجهات السياسية لها، وتكون المعلومات موظفة وموجهه لخدمة الطبقة الحاكمة، حتى وإن كانت هناك معلومات متعددة وقادمة من مصادر عدة لكنها لكن تصفيتها وترشيحها يكون من طرف واحد (السلطة).

حيث تلعب المصادر الرسمية دورا بارزا في توجيه السياسات العامة خدمة لمصالحها وأهدافها، ولعل من أكثرها انتشارا وتدخلا في هذا النوع من الأنظمة هم البيروقراطيين الذين يتم اختيارهم من الطبقات الموالية للطبقة الحاكمة، والتي تضم الكوادر الأساسية للحزب المسيطر أو الشخصيات الموالية للزعيم السياسي، حيث يتم توظيف المعلومات هنا في جو من المساومة والتوفيق والمفاوضة داخل مراكز صنع القرار، فكل فئة بيروقراطية لها إدراكها ورؤيتها للقضايا العامة محل الجدل والصراع، فهي تسعى لنفوذ والسلطة والترقية متجاهلة بذلك المصلحة العامة، أما عن المصادر الغير رسمية فنظرا لضيق أو ربما انعدام سقف الحريات الأساسية فتتحاشى هذه المصادر التدخل في توجيه السياسة العامة حفاظا على سلامتها، إن الذي نود الإشارة إليه في هذا النوع من الأنظمة هو أن توظيف المعلومات بكل أشكاله يكون في خدمة راسمي السياسة العامة والتي تكون في أغلبها تعبيرا عن إيديولوجية وثقافة وتنشئة هؤلاء.

أما في الأنظمة الديمقراطية والتي هي مسرح للصراع بين القوى الفاعلة في رسم السياسة العامة خاصة غير الرسمية منها لا يوجد مقياس محدد لمعرفة مسار المعلومات ومصيرها على هذا المستوى الأعلى. والتماس أو إدراك ذلك بعد طرح السياسات العامة وملاحظة أثارها في الواقع، هذا قد يبرر لنا نسبيا عن مدى توظيف المعلومات وفي أي اتجاه.

يؤكد في هذا الصدد (براتراند كوملان Bertrand Commelin) ذلك بقوله: "إن السياسات العامة الموصولة بشكل سيئ أو غير كاف لا تحدث إلا نزاعا أو أزمة ثمنها باهض اقتصاديا واجتماعيا،... فينبغي على الاتصال العام أن يحث المنفذين على إعلام المواطنين بالتوجيهات العامة والقرارات السياسية المتخذة خلال فترة حكمهم حتى تجعل القرارات العامة شفافة نظريا... وفي الحقيقة أن محاولة تشويه أو انتقاء المعلومات للانطلاق في العمليات الحزبية قصد الترقية الذاتية لم تقم إلا بتدعيم وتعزيز عدد ثقة المواطنين...".[1]

[1] Commelin Bertrand, **« La communication publique** », Paris, S.E, pp.49-50.

من خلال هذا القول ندرك أن المعلومات قد توظف في الاتجاه السلمي أو السيئ ويمكن كشف ذلك من خلال ما تثيره السياسات من (رجع الصدى) في البيئة من العوائد ومضاعفات وأثار سلبية فتخلق بذلك مضاعفات كبيرة نتيجة سوء استخدام المعلومات والاحصائات المقدمة للحكومة في أي مجال، وتشير التغذية الإسترجاعية السلبية (Negative Feedbeck) إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى راسمي السياسة بشأن السياسات المطروحة في الواقع في شكل رموز ودلالات يترجمها الساسة إلى معلومات جديدة تدفعهم إلى تغيير سلوكهم وتصوراتهم في السياسات المستقبلية، وهذه العملية تدلنا في أي اتجاه ثم توظيف المعلومات، وكذلك القوي التي أثرت بشكل كبير، والمعلومات الموظفة تخدم مصالح من. وهناك أمثلة لا تعد ولا تحصى خاصة في القضايا الخاصة مثل "الرشوة والفساد الإداري والسياسي...الخ).

إنطلاقا من حقيقة جوهرية أيضا أن في النظام الديمقراطي يفتح صندوق أسود « Black Box » كما وصفه استون في نظرية "النظم"، أي عملية التحويل التي تتم على مستوى الحكومات أو هيئات التشريع، و كما أشرنا سابقا تقوم الحكومات بتحديد المشكلات وتذليلها، ومعرفة شاكتها وهويتها ويتحرك فاعلون ومصادر للمعلومات إزائها ويتشكل وابل من المعلومات حولها ومعارف وبدائل ومواقف وتحالفات وصراعات ومساومات وتسويات، ولكن كيف نفسر صرف صناع السياسة العامة النظر عن قضايا حساسة ومدرجة بشكل رسمي في أجنداتهم، ولكن قد تكون الاستجابة رمزية بمعنى أنها لا تقوم في الواقع بتغيير شيء، بل تشير فقط إل قلقها حولها أو الاهتمام بها رغم توفر لديها كافة المعلومات والبدائل حول هذه القضية مثل ما يقوم به الرئيس بزيارة إل مدينة أصابتها أحد الكوارث، أو خطاب أثناء حدوث توتر شعبي حول قضية ما مثل ارتفاع الأسعار أو تدهور الحالة المعيشية، وأيا كان تبرير الحكومات الديمقراطية لهذه الأعمال فإن ردها دلالة واضحة عن القوة التي باتت في يد صناع السياسة لتوجيه المعلومات في الوقت الحاضر، و لم تعد السرية هي الاستثناء بل أصبحت القاعدة السارية.

إن الاهتمام هنا منصب كله حول معرفة حقيقة الإستخدام الحكومي للمعلومات كشيء راسخ في الأنظمة الديمقراطية أو في واقعها من المشكلات السطحية والظاهرة التي تكون بمثابة فقاعات تطفوا إلى السطح، وذلك بوصف الجهاز الحكومي أداة التحكم في المعلومات، فهي من يوجه المعلومة بأي طريقة وخلال أي فترة وبأي جرعات تم ضخها في الجسد السياسي، ولعل رغبة الحكومات وراسمي السياسة العامة في معلومات معينة دون أخرى، حول مشكلات معينة دون أخرى أمر فيه الكثير من الدلالات

السياسية، إلى درجة تثير الشك حول ما مدى الحاجة إلى المؤسسات والهيئات المعلوماتية؟ ولماذا الإنفاق الحكومي في مجال تطوير النظام الوطني للمعلومات؟ لكن الحكومات تضع نفسها في صورة منتج وموجه للمعلومات داخل النظام نفسه والتي تعبر عن دوافع وميول ومتطلبات راسمي السياسة.

ينبغي أن ندرك أو نتوقع احتكار الحكومة وراسمي السياسة الرسميون سيما للمعلومات والحقائق السرية والهامة حتى يتم استثمارها في الأفق السياسي الخاص بها. وعلى هذا الأساس نأكد على أهمية المدخل الذي قدمه (إستون) (مدخل النظم) أو العملية، والذي يركز على التجارب العملية والمختبرية التي تجري داخل المخبر الحكومي لدراسة طبيعة القضايا والسياسات المقترحة بشأنها، لأن القرار العام يمثل في صورته الرسمية والقانونية توجيهات الحكومة من خلال توظيف الإستراتيجيات والمساومات والتسويات للحصول على نتائج مرضية، وبالنسبة للمعلومات أيضا من خلال سلسة التعديلات والانتقاء التي تفرضها توجهات راسمي السياسة لهذا الخيار أو ذلك.

في هذا السياق وعلى خلفية فكرة إنفراد الحكومة ببعض القضايا العامة محل الجدل يقول (بيردو-جورج): "...يحدث تعدد الطموحات والتناقضات التي يميزها نوعا من زيادة في الحمل الطاقوي (Surcharge énergétique) الذي يؤدي إلى التفكك والتشتت إذا لم تتدخل الميكانيزمات الخاصة لإقامة تصفية (Filtrage) لإدخال نوع من الإنسجام في تحويل المطالب إلى قرارات سياسية...".[1]

يؤكد هذا القول دور راسمي السياسة في عملية التحويل وتوظيف المعلومات وضرورة خلق ميكانزمات محددة انطلاقا مراكزهم السياسية وخبراتهم الميدانية وكذلك بالتعاون مع البيروقراطيين والتكنوقراطيين وكل الفئات المتخصصة والمستشارين والخبراء وغيرهم، وذلك لأجل ترشيح المعلومات وتصفيتها وصياغة سياسات عامة وتبنيها مما يدلنا على توجيه المعلومات على سياق معين وبما يخدم هؤلاء على حد سواء وكذلك كشرط أساسي للمحافظة على استمرار النظام وبسط نفوذه، ومن المؤكد حب إستون أن امتلاك المعلومات بصورة كافية ودقيقة عن الحالة العامة للنظام وعن التأثيرات التي تحدثها السياسات العامة يمثل عاملا من الدرجة الأول لبقاء النظام، إذ ترتبط فاعلية السلطات والعمل العام للنظام السياسي بدرجة واسعة بهذه المعلومات.

---

[1] Burdeau George, **Op Cit**, pp.135-138.

هناك إذا معلومات يرحب بها راسمي السياسة ويسارعون في توظيفها وأخرى يقول (هربرت تشيللر) تفضل القيادة السياسية والبيروقراطية تركها في طي النسيان، فقد يقدم المركز الوطني للتعبئة للإحصاء في الدول النامية مثلا تقريرا مفصلا عن البطالة وتلقي الحكومة شروحات حول كيفية التعامل مع هذه القضية وتقدم لها بدائل وسيناريوهات من قبل أخصائيين ومستشارين ومراكز بحثية مما يخلق معرفة موضوعية وصادقة عن صورة البيئة الاجتماعية وما قد تفرضه البيئة الخارجية من قيود وشروط لمعالجة هذه المشكلة، لكن ليست كل هذه المعلومات والبيانات والبدائل مبرر كافي لتوظيف الحكومات لها خاصة في الدول النامية، وإلا كيف تفسر الزيادة المطردة لحجم البطالة؟ ومعظم الدول تحت خط الفقر وذلك رغم ما تملكه من إمكانات ومقومات وطنية، وكذلك الكثير من السياسات العامة في هذه الدول تتباين مناهجها السياسية وكثيرا ما يكون لهذه السياسات العامة أثار بعيدة المدى على حياة الأمة ولكنها لا تمر على الهيئة التمثيلية للشعب ولا تصاغ سياسات نشأتها.

هناك نقطة أساسية تتعلق بالسياسات المتخذة من قبل راسمي السياسة العامة فليس هناك أي مبرر أو تأكيد وثقة على أن هذه القرارات سوف تتفق مع الأفضليات، وما تريده أغلبية الناخبين والأطراف المتصارعة في الحلبة السياسية، فربما تصدر بناءا على معلومات معينة تصدر عن مصالح شخصية، أو تأثير بعض القوى الظاغطة، أو بعض الآراء لاختصاصيين أو المحليين الذين يؤكدون على تفسيرهم الخاص لما يسمى بالصالح العام، ويؤكد إرتباط السياسة العامة بالقوة الذي جاء به (كارل دويتش Carl W. Deutsch) أيضا على التوظيف السياسي للمعلومات، حيث أن القوة السياسية تعني القدرة على إحداث تغيير في التوزيع المحتمل للمخرجات، أي بمعنى "عملية التحويل" وإذا فسرنا القول نجد أن صناع السياسة إنطلاقا من ذاتيتهم يعمدون في الكثير من القضايا إلى توظيف المعلومات وتوجيهها خدمة لمصالحهم وتوجهاتهم متجاهلين بذلك رأي الأغلبية فالسياسات العامة تتوقف فقط على الإختيارات المتاحة للحكام.

أصبحت المعلومات المتوفرة أو المعرفة هي القوة (Knowledge is pawer) ومن يملك المعلومات يملك القوة ويملك سلطة إتخاذ القرار وفي هذا السياق يقول (لاسويل): "ليس جديدا أن نقول بأن المعرفة هي القوة وبصورة خاصة تلك المعرفة عند الأفراد والجماعات التي يمكن الحصول عليها بسرعة ثم استخدامها في تهديد هؤلاء الأفراد والجماعات أو استمالتهم".

يؤكد لنا هذا القول أيضا على مدى احتكار الحكومات للمعلومات خاصة في القضايا الحساسة والبارزة مثل قضايا الدفاع والأمن أو محاربة الفساد والرشوة أو استيراد الخمور...الخ. فهذه مثلا قضايا تتطلب معلومات دقيقة وتتسم بالسرية وضيق أفق تداولها، وحتى السياسات العامة المتخذة بشأنها تكون على درجة من الغموض والتعتيم، فقد تنفرد الحكومة بمثل هذه المسائل وتوظف المعلومات الواردة إليها دون استشارة أحد أو أخذ يد العون من أحد (هيئات المعلومات–مراكز البحوث– أو هيئات استشارية...الخ) أو حتى توجهات الرأي نحو مثل هذه القضايا التي تلقى بضلالها في السنوات الأخيرة خاصة في الدول النامية وخصوصا العربية مثل الجزائر.

دائما في سياق التوظيف السياسي للمعلومات يقول (مشال فوكو): "إن السلطة ليست شيئا يحصل عليه أو ينتزع أو يقتسم إنها تمارس إنطلاقا من نقاط لا حصر لها وفي خضم علاقات متحركة لا متكافئة" [1] ، أي لا يمكن أن نفهم السلطة كمجرد علاقة بين دولة مهيمنة ومواطنين خاضعين، بل كذلك على أشكال الإستثمار لأدوات السلطة والتي من أبرزها في عالمنا المعاصر المعلومات أو المعرفة، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة أداة في يد صناع السياسة لممارسة السلطة، ويصبح في إمكان صناع السياسة توجيه المعلومة سياسيا، مما يخدم سياساتها وتوجهاتها، حيث تمنح المعلومات القوة التي تمكنهم من تسيير القضايا العامة من خلال التنسيق بين المصالح المتعارضة للأفراد والجماعات بإلحاق تلك المصالح بإرادة واحدة عن طريق الاقناع أو القسر.

بقدر ما توفره المعلومات لهؤلاء من معرفة ودراية بأهم القضايا التي تواجههم وما تعطيهم من بدائل وسيناريوهات حول السياسات العامة التي يمكن أن يطرحوها على أرض الواقع فبقدر ما توفر لهم سلطات أكبر وذلك بما تشكله من قناعات في عقل مؤسس أو راسم السياسة العامة.

[1] فوكو ميشال، مرجع سابق، ص45.

المطلب الثاني: توظيف المعلومات من خلال (التسويق السياسي)[1] الاتصال والرأي العام:

قال (جون ماري كوتريه) واصفا الإتصال السياسي بأنه: "هو تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين عن طريق قنوات إرسال مهيكلة أو غير رسمية، وهو يلبي مطالب ويستجيب على وجه الخصوص لحاجة معينة وهي تأمين الربط بين صناع السياسة ورعاياهم...".[2] أي كل حاكم يسعى إل جعل قراراته مقبولة، وكل محكوم يسعى لأن يشكل ويسوغ حاجاته ويجعل الآخرين يوافقون عليها، أي أن هناك تبادل دائم للمعلومات.

قال (جاك غرستلي) أن: "الإتصال السياسي هو مجموعة التقنيات والإجراءات التي يمتلكها الفاعلون السياسيون لإقناع وتسيير الرأي". أي أنه يستلزم إستراتيجيات وتصرفات تتغير حسب مواقف السلطة، وحسب الحالات التي يفضلها الفاعلون المجسدون للحياة السياسية.

أكد (جون بيردو) أن: "المعارضة ليست قوة مستقلة من الناحية الدستورية، إنما هي جزء من آلية معقدة ناتجة عن التبادلات والمساومات والتسويات التي يهدف عملها إلى تدعيم سلطة القرارات المتخذة..."[3] بمعنى أن المعارضة لا تحدد إلا من خلال السلطة، فهي لا توجد إلا عبرها.

على أساس هذه التعاريف المستقاة من واقع مجتمعات وظروف بيئية معينة، فليس من الغريب أن نجد لها تطابقا في مجتمعنا اليوم، ففي دول مثل الجزائر والتي تسعى جاهدة إلى ديمقراطية شعبها مازالت المعارضة فيها تلعب دورا محدودا في رسم السياسة العامة، وهامش الحرية لديها ضيق جدا مما يزيد من إمكانية احتواء السلطة لها، ومن أمثلتنا على ذلك أن أحزاب المعارضة في الجزائر يساند معظمها برنامج رئيس الجمهورية الذي يمثل الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان، كل هذا يؤكد على أن السلطة تبذل كل ما في وسعها لتوظيف مصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية، وهذه الأخيرة التي تشدد السلطة على

---

[1] التسويق السياسي يعرف بأنه نشاط أو أنشطة، الهدف منها تجميع مؤيدين ومناصرين للحكام أو الزعماء السياسيين أو أفكار حزبية سياسية بين المواطنين عبر وسائل إعلامية...الخ، يستطيع من خلالها لإيصال أفكار معظم الأفكار والمعتقدات والبرامج السياسية إلى غالبية الجماهير، كما أن التسويق السياسي هو الإدارة العقلانية لبعض الأدوات الموضوعة تحت تصرف الحاكم (صناع القرار). أنظر في هذا الصدد: مصطفى عبد القادر، تسويق السياسة والخدمات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص12).

[2] Cotteret J. **Op Cit**, pp.10-11.

[3] Burdeau George, **Op Cit**, p165.

إحتوائها وتوجيه معلوماتها سواء كانت انتقادات او ردود أفعال أو بيانات...الخ. مستعملة طرق عديدة مثل التسويق السياسي واحتكار قنوات الاتصال وجلب انتباه الرأي العام إلى ما دون أخرى.

إن راسمي السياسة العامة يبذلون كل ما في وسعهم باستعمال الطرق المشروعة لتوظيف المعلومة في السياسات العامة المقترحة، أو الاحتفاظ بها وإحتكارها حين تأتى اللحظة المناسبة لذلك، وفي هذا الصدد نلمس في نظرية الاتصال (كارل دويتش) إشارة لهذا عند معالجته للقرار السياسي من منطلق تبادل المعلومات بين النظام السياسي والنظم الفرعية الأخرى في المجتمع. حيت يقول أنه في الإمكان تقدير حجم المطالب الموجهة إلى الحكومة من قبل هذه النظم، ثم تقدير رد فعل الحكومة على هذه المطالب عبر البرامج والسياسات أي ممكن ملاحظة كيفية توظيف الحكومة لهذه المعلومات، ومن أمثلة ذلك في الجزائر حول قضية البطالة التي تؤكد كل الهيئات المعلوماتية وتشكيلات المجتمع المدني أنها على حافة الخطر وتفوق 30% بينما ترى السلطات وعلى رأسها وزارة التشغيل والتضامن أن نسبة البطالة بلغت 19% ويبني على أساسها مشروع الحكومة، لكن ما يستدعي النظر إليه هنا هو كيفية استخدام السلطة للوسائل السياسية التي تبيح لها ذلك.

إن التوظيف السياسي للمعلومات من خلال التسويق السياسي وتوجيه الإتصال وإستمالة الرأي يلقى صدى واسعا في الدول النامية والعربية خصوصا حيث مازالت السلطة أقوى من المجتمع المدني الذي يلجمها، وكذا نقص الوعي لدى المواطنين وعدم التحلي بالثقافة الديمقراطية ولهث المعارضين والنخب البيروقراطية وراء النفوذ والمناصب والإغراءات السياسية، وهذا كله يزيد من قوة السلطة في توظيف المعلومة من خلال هذه الأساليب.

ينطبق التوظيف السياسي عبر هذه الأساليب مع ما قاله (هارولد لاسويل) "المعرفة هي القوة"، فنقص المعلومات لدى المواطنين يؤدي إلى نتائج مغايرة لما يريده النظام السياسي، وبمعنى آخر تحاول القيادة السياسية المحافظة على شرعيتها من خلال التوفيق المستمر بين ما تريده هي وما يكرهه الأفراد والجماعات والأحزاب...الخ، فالمشكلة إذا ليست في جمع وتوفير المعلومات حول القضايا العامة فقط، وإنما في إقناع الرأي العام والمجتمع المدني بها ودفعهم وحثهم على تقبلها.

ونظرا لارتباط الجوهري بين العملية السياسية الإتصالية يعد التسويق السياسي من الأساليب الحديثة التي يستخدمها راسمي السياسة العامة لتسويق سياساتهم وأفكارهم وطروحاتحم السياسية إلى المجتمع

بتشكيلاته (مستهلك السياسة) خاصة في الدول الديمقراطية التي تعرف إنفتاحا على الرأي العام، وهذا التسويق هو طرح لمعلومات معينة في الواقع حول قضايا ومشاكل عامة تبنتها الحكومة من جهة وتوجيه الإتصال وقنواته خدمة لسياساتها العامة من جهة أخرى، أي يهدف التسويق إلى تجميع مؤيدين ومناصرين للبرامج السياسية و وتغيير الإتجاهات السياسية المعاكسة أو المضادة في السوق السياسي من تطويعها وإرغامها على مناصرة السياسات العامة.

إن صناع السياسة العامة يستعملون هذه الأساليب خاصة في الأنظمة التي تبيح قدرا كبيرا من الحريات انطلاقا من مراكزهم السياسية ذلك بنوع من التوجيه المنظم باستخدام أدوات السلطة المشروعة (العقاب، الثواب، العطاء، الحرمان...الخ) من أجل توجيه مرؤوسيهم نحو الموافقة على قرارهم وأوامرهم وبرامجهم والإستجابة لمتطلبات تنفيذها أي المعلومات الواردة بكل أشكالها إلى راسمي السياسة عرضة لمواقف تساومية وتقديرات عملية منبعثة من السياق السياسي والثقافي الذي توجد فيه هذه الفئة، فالمعلومات الموظفة إذا تحمل قدرا كبيرا من ؟؟؟؟ الشخصية والثقافة السياسة السائدة علي هذا المستوى الأعلى وذلك للحفاظ على المكانة والسلطة والنفوذ.

إن التوظيف السياسي للمعلومات غير هذه الأساليب يعين التركيز على الحركة الإنمائية النازلة، أي وجوب إعلام الحاكم قبل مطالبته بالولاء، ولعل هذا التركيز يندرج ضمن طرحنا هذا حول سعي السلطة لتوفير أفضل الظروف للمشاركة في عملية رسم السياسة، لأن أصل المشاركة وجوهرها يسمح بتوفير المعلومات وتوفير عنصر الجدل والنقاش والمساومة.

في هذاالسياق يقول "شيللر":

"للحكومة سبب مشروع لنقل المعلومات إلى الجمهور حول نشاطاتها، كما أن الجمهور في أمس الحاجة إلى إعلامه بكل ما يتعلق بهذه المسائل، إلا أن الإستخدام الإجتماعي لهذه المعلومات وجمعها على يد الحكومة يعتمد إلى حد كبير على توجيه الوكالات الحكومية المعنية، أو بعبارة أخرى من الذي يتولى نشر المعلومات وأي الأهداف تتم خدمتها من خلال ذلك... وعندما تتغاضى الحكومة عن التزاماتها فيما يتعلق برفاهية الشعب ككل وتعمل وفقا لمصالح الأقوياء، فسوف ينحو دورها الإعلامي لا

محالة فالإدارة الموجهة للمعلومات تحل محل المعلومات، ويتعرض الفكر للمزيد من الإضعاف والتحجيم...".[1]

في هذا القول إشارة واضحة لسعي راسمي السياسة لتوظيف المعلومات وتسويتها خدمة لمصالحها، ولعل المتتبع للسياسة الجزائرية يدرك أن الخطاب السياسي هو أحد أبرز أشكال التسويق السياسي شيوعا في هذا النوع من المجتمعات تعرف تحولا ديمقراطيا تدريجيا، وذلك لتوجيه الرأي خاصة في القضايا الحساسة مثل إصلاح العدالة أو المنظومة التربوية أو المصالحة...الخ، أو تصريحات الوزراء والسياسيين عبر الصحافة المكتوبة التي تعد من أهم وسائل نقل المعلومات والرسائل السياسية.

من أخطر وأصعب الوظائف التي يقوم بما راسمي السياسة هي توظيف المعلومات عن طريق توجيه الإتصال السياسي لخدمة توجها السياسية، فالاتصال يساعد على توجيه الافراد والجماعات والمؤسسات والهيئات..الخ، فتدفق المعلومات من الحاكم إلى المحكوم يخضع لتفسيرات عدة منها أن الاتصال في هذا الإتجاه يخدم أهداف صناع السياسة العامة، أي أن المطالب التي يحملها نظام الإتصال من البيئة الداخلية والخارجية تشكل منطلقا رئيسيا قويا لعملية صنع السياسة العامة غير أن في الكثير من الأحيان يرتبط القرار بالنخب الحاكمة من جهة ومن الجهات الفاعلة في النظام السياسي من جهة أخرى.[2]

يمكن القول أن صناع السياسة مجبرون بحكم مناصبهم وثقافتهم السياسية على إستخدام كل الطرق المشروعة لتوظيف المعلومات في صنع السياسة العامة، وذلك بالإعتماد علي معلومات والإحتفاظ بأخرى والتخلي عن بعضها من جهة، وتهيئة الظروف والأرضية الملائمة قل طرح سياستها في الواقع من جهة أخرى يإستخدام أساليب حديثة حسب طبيعة النظام السياسى مثل التسوق السياسى واحتكار الاتصال وتوجيه وإستمالة الرأي، هذا إذا كانت نية صناع السياسة الإستجابة الفعلية للقضايا العامة، أما إذا كانت نيتهم صرف النظر عنها فتكون الإستجابة رمزية من خلال التظاهر بالقلق إزاءها رغم إمتلاكها أوفر المعلومات حولها كأسمى توظيف سياسى للمعلومات.

---

[1] هربرت أشيللر مرجع سابق، ص70.

[2] عبد الله رابح سري، **اتخاذ القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة الجزائرية**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص94.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل نؤكد أن معظم السياسات العامة من صنع الحكومات، ولكنها بعيدة عن الإنفراد التام بذلك، فالعملية تتضمن جميع الفواعل ق البيئة الداخلية والخارجية، والوضع التنافسي والصراع والجدل والنقاش والمساومة، فهناك من هم داخل المسرح الحكومي وآخرون خارجه. وتعد هذه الفواعل كمصادر للمعلومات وذلك لما تورده إل صناع السياسة من معلومات في أشكالها "بيانات وآراء، مواقف، مطالب، ردود أفعال،..." التي تشكل قاعدة أساسية لبناء أي سياسة عامة، وتبدد ضباب عدم اليقين وتخلق حد أدق من الرشد لراسمي السياسة العامة، بل وفي ضوء معلوماتها تقرر السياسات العامة في شتى مجالات ، وفي جملة النتائج التي خلصنا إليها في هذا الفصل ان توظيف المعلومات في رسم السياسة العامة يكون على ثلاث مستويات رئيسة!

المستوي الاول هو دور هذه الأخيرة في تذليل المشكلات العامة والكشف عن هوايتها لتتشكل تصورات وبدائل ومعارف وقناعات...الخ إزاءها، والمعلومات على هذا المستوى يتم استخدامها وفق ثلاث أساليب ،إما عن طريق النظم وتكنولوجيا المعلومات التي نسع على جمع وبث وإسترجاع البيانات وتحديثها بأكبر مقدار من الكفاءة والسرعة والملائمية، لأن المعلومات في غالب الأحيان تكون متوفرة وغزيرة تطلب معالجتها سرعة كبيرة فوفرت التقنيات الحديثة هذه الخدمة خاصة إذا تعلق الأمر بالقضايا السريعة والحساسة، أو عن طريق توظيف المعرفة العلمية في تحليل مشكلات السياسة العامة كأحد الأساليب الفعالة لكسب المعلومات والمعطيات السديدة حولها، وبرز هنا دور المحللين والخبراء والفنين المتخصصين، بالاضافة إلى توظيف نتائج البحوث والدراسات لشد أزر صناع السياسة العامة، خاصة تلك المتعلق بالقضايا العالقة والي تتطلب معالجتها قدرا كبيرا من الإحاطة والمعرفة، لأن تحليل هؤلاء يكون بنوع من الحياد خارج معترك السياسة من فقهاء السياسة والباحتين والعلماء ...الخ.

المستوي الثاني هو توظيف مصادر المعلومات الرسمية والغير الرسمية، إذ تعد السياسات العامة محصلة لهذه المصادر كقوى فاعلة ق السياسة العامة، حيث أصبحت فعالية وجدوى السياسات العامة تتوقف على مدي مساهمة هذه المصادر في بلورة الاستراتيجيات والخيارات الوطنية، ويخطف دور هذه المصادر حسب طبيعة النظام السياسي من جهة ومن مراكزها ووزنها وقوتها من جهة أخرى، فهي تشكل

من مدخل الإتصال قوت نقل المعلومات إلى مراكز صنع القرار، كما تفرض قيودا ومحددات تلزم صاغ القرار أن يدخلها في اعتباراته.

على مستوي المصادر الرسمية يشكل التشريعيون والتنفيذيون والحاملون بالسياسة والفنيون المتخصصون وبنوك وشبكات المعلومات...الخ أحد أبرز روافد المعلومات في الدولة الحديثة، وتكون بصمات هؤلاء كبيرة جدا في تحديد معا الطريق الذي يسلكه صناع السياسة العامة، وتخلق لهم رشدا موضوعيا وذاتيا نجعلهم يتصرفون بحكمة إن أرادوا ذلك، من خلال ما توفره من معلومات أو يحدث العكس إذا ظللت المعلومات ووجهت لخدمة المصلحة الذاتية أو الفئوية.

غير بعيد عن المسرح الرسمي توجد أكبر مصادر المعلومات خطورة في الأنظمة الحديثة خاصة تلك التي تبيح قدرا كبيرا من الحريات العامة، حيث تتحرك قوي اجتماعية كبيرة جارفة معها تيارات من المعلومات بكل أشكالها إل الحد التي أصبحت تربك به صناع السياسة العامة. ويتم على هذا المستوى المستقل نسبيا تداول المعلومات والدفع بما للضغط والمناورة والمساومة والجدل والنقاش لخدمة أهدافها المصلحية.

أما المستوي الثالث لتوظيف المعلومات فيصعب تحديده بدقة، ويبقي دائما في جو من التعتيم وهذا على مستوى مراكز صنع القرار، أي توظيفها من قبل راسمي السياسة الذين تعكس معظم السياسات العامة منطلقاتهم وإيديولوجياتهم وعقيدتهم السياسية، فبقدر ما تمنح المعلومات الواردة إليهم معارف قيمة حول القضايا التي تواجههم بقدر ما تمنحهم سلطات أكبر للسيطرة والنفوذ وجلب ولف كل الأطراف الفاعلة في النظام السياسي حولهم، سواء بالمساومة والمشورة والنقاش والجدل أو بالقهر المشروع، أو حق بصرف النظر إن إستدعي الأمر ذلك.

من خلال بعض الأمثلة التي ضربناها حول الجزائر نستخلص أنها مازالت تسعى جاهدة إلى استثمار المعلومات ومصادرها في خدمة السياسة، وإن أرادت أن تنمي ذلك فيحب عليها إعادة النظر في دور المصادر الرسمية للمعلومات، وتطويع العلم وتوطينه في مجال السياسة بالحاق العلماء والمتخصصين بمراكز صنع القرار، وتوسع سقف الحريات للمصادر غير الرسمية في إطار المنهج الديمقراطي، وعموما يجب إدراك أهمية المعلومة كمورد حيوي استراتيجي ينبغي إدارته وفق سياسة وطنية شاملة ومرنة ومتوازنة للمعلومات.

الفصل الخامس

دراسة حالة الديوان الوطني للإحصائيات

المبحث الأول: التشكيلات التنظيمية ولإطار القانوني للديوان.

المبحث الثاني: إستراتيجية إستخدام المعلومات الإحصائية في برامج عمل الديوان.

المبحث الثالث: الدور الرسمي للديوان في تحديد مكونات السياسة العامة.

تمهيد:

تعتبر الأجهزة الإحصائية في جميع دول العالم مؤسسة أساسية من مؤسسات المجتمع، من حيث هي مكلفة في الغالبية بمهمة توفير المعلومات الإحصائية لراسمي السياسات التنموية والتخطيطية في أية دولة، وتتولى الحكومات بتوفير كافة الوسائل المادية والمعنوية من اجل إنجاح مهام أجهزة الإحصاء في دولها، والقيام بالمهام المكلف بها بشكل موضوعي وفعال وعلمي وذلك إعترافاً منها بأهمية هذه الجهزة.

حيث تتولى هذه الأجهزة بجمع البيانات المتعلقة ببعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الوحدات الإحصائية في عدد من الوزارات والمصالح في ضوء الامكانات المادية والبشرية المتوفرة، ومع ازدياد الحاجة إلى المعلومات الإحصائية نتيجة للتطور الحاصل في الإمكانات المادية والبشرية، وتطور أساليب الإحصاء إقليميا ودوليا دعت الضرورة لتأسيس أجهزة إحصائية مركزية في العديد من الدول العربية لتتولى ليس فقط بجمع المعلومات الإحصائية وإصدارها أو توفيرها.

إنما اتسعت مهمات هذه الأجهزة لتقوم بتحليل البيانات وإجراء البحوث والدراسات المعمقة، فضلا عن توسع نطاق العمل الإحصائي لأنه يشمل المسوحات الإحصائية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية كافة، بصورة دورية وحسب نوع المعلومات والحاجة إليها، وذلك في ظل قوانين الإحصاء التي صدرت في كل بلد، إذ تمكنت الأجهزة الإحصائية من تنفيذ برامج عملها وفقا لتلك القوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدر بموجبها.

وجدير بالذكر بأنه ليس بالضرورة أن تقوم أجهزة الإحصاء المركزية بجميع النشاطات الإحصائية أو توفير المعلومات بأنواعها ومستوياتها المختلفة أنما توجد دوائر وأقسام إحصائية متخصصة في بعض الوزارات أو المؤسسات، تتولى الأعمال الإحصائية بتلك الجهات ليس لها ارتباط مباشر بالأجهزة المركزية لكنها تعتبر أحدى مصادر المعلومات في تلك البلدان، مما يتطلب مزيدا من التنسيق في الأعمال الإحصائية مع الأجهزة الإحصائية المركزية.

المبحث الأول : التشكيلة التنظيمية والإطار القانوني لديوان الوطني لإحصائيات.

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية مدنية واستقلال مالي ، وتقوم بأعمال علمية وتقنية في مجال الإحصائيات والإحصاء حسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي الصادر في 1982/12/18 الذي وضع المحافظة الوطنية للإحصائيات والتحقيقات الإحصائية (C.N.R.E.S).إلى تسمية " الديوان الوطني للإحصائيات".

في إطار النهج الديمقراطي الذي جاء بعد دستور سنة 1989م والذي أقر التعددية السياسية من جهة، كانت الدولة أيضا تسعى إلى إشراك كافة الأطراف والفعاليات في النظام السياسي في صنع السياسة العامة خاصة في المجال الإقتصادي والإجتماعي بسبب التدهور الإقتصادي والشرخ الإجتماعي الذي وصلت إليه البلاد في المرحلة الإنتقالية، خاصة مع تصاعد المعطيات المحلية والعالمية مناديتا بإصلاحات جذرية في هذين المجالين، وقصد تبني سياسات عامة وشاملة ومتوازية وأكثر إرتباطا بالواقع وتكيفا مع البيئة الداخلية والدولية خاصة، باشرة الجزائر في إصلاحات هيكلية سنة 1994م، بدعم من المؤسسات المالية والدولية وخاصة (FMI)، وكذا المرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ سنة 1994 والمتعلق بالمنظومة الإحصائية الذي سمح بميلاد عدة مجالس استشارية في المجال الاقتصادي والاجتماعي كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية .

تدل على محاولة الدولة في قطع مرحلة جد هامة في بناء صرح الدولة على خطى المنهج الديمقراطي وكدليل واضح على توسيع المشاركة في وضع السياسات العامة وإتحاذ القرار ، وعلى الصعيد الدولي تعتبر الجزائر من بين الدول التي صادقت على العمل بالمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة كما تم المصادقة للعمل بالمعيار النشر الخاص لصندوق النقد الدولي (SDDS) مند عام 2009 والذي يعد انجاز هاما، كما أن الجزائر تعمل أيضا بنظام البنك الدولي العام لنشر البيانات (GDDS) الذي يعتبر من الركائز الأولى في جهود تطوير استراتيجيات وطنية للعمل الإحصائي.

يولي النظام اهتماما خاصا لإحتياجات مستخدمي المعلومات التي يلبيها من خلال مبادئ توجيهية تتعلق بجودة المعلومات وصحتها وإتاحتها للإطلاع العام وتتوافق وتوصيات النظام وأهدافه في هذا المجال توافقا تاما مع المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة ، والممثل

الرسمي للجزائر في المحافل الدولية والذي له صلاحيات الإمضاء حول الاتفاقيات بكل ما يتعلق بالمنظومة الإحصائية وهو البنك المركزي الجزائري .

المطلب الأول: التشكيلة التنظيمية لديوان ونظامه الإحصائي .

تشكل الإحصائيات مصدر وإهتمام دائم للسلطات العمومية حيث أخذت المعلومة مكانة هامة في تطور وإزدهار الأمة وتعد سمة من سمات السيادة الوطنية.

حيث إستلزمت هذه المكانة التقدم في مختلف المجالات كالتنظيم، البحث التحليلي، جمع، معالجة ونشر المعلومات، تعطي الإدارة الجزائرية أهمية بالغة للمعلومة ذات الطابع الاقتصادي، الاجتماعي، والعلمي والتي تشكل العامل الأساسي لسياسة التنظيم والتخطيط.

غداة الاستقلال تم التصديق على الأمر المؤرخ في 25 أوت 1962م، والمتضمن إنشاء مؤسسة للتخطيط والتنظيم بحيث تتمتع بصلاحيات مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط.

بتاريخ 22 سبتمبر 1962 تم التوقيع على مرسوم يقنن التنسيق، المراقبة، الالتزام، والسرية فيما يخص الاحصائيات ، بحيث ينص نفس المرسوم على أنه تم إنشاء لدى المديرية الفرعية للإحصائيات، لجنة مراقبة مكلفة بتنسيق دراسات المصالح العمومية التي تقتضي إنشاء تحقيقات إحصائية والإقرار بأهميتها الاعتراف بمنفعتها العمومية، تعيين الهياكل العمومية أوشبه العمومية أو المصادقة على الهياكل الخاصة التي تسند إليها مهمة التنفيذ.

قررت الجزائر القيام بأول إحصاء عام للسكان والسكن والذي تم تنفيذه سنة 1966م بغرض تقييم الأوضاع آنذاك، حيث أن المعطيات الإحصائية المتوفرة آنذاك كانت تلك التي تركتها الإدارة الاستعمارية، لذلك صوت البرلمان الجزائري على قانون ينص على إنشاء اللجنة الوطنية لإحصاء السكان (قانون رقم 64-91) المؤرخ في 04 مارس 1964 وبموجبه تم تقرير إنشاء لجنة إبتداء من 01 جانفي 1964م، وضعت تحت سلطة رئيس الجمهورية، وهي لجنة تمثل عدة وزارات لها في تكليفاتها كل الصلاحيات المتعلقة بالتنظيم العام لإحصاء الأشخاص الطبيعيين المتواجدين في الجزائر، أيا كانت جنسياتهم أو أولئك المتواجدين خارج الوطن إذا كانوا من ذوي الجنسية الجزائرية المادة الثانية (02) وبعد شهر من

المصادقة على المادة الآنفة الذكر تم تعيين محافظ وطني للإحصاء بموجب مرسوم ل 14 أفريل 1964م.

يساعد هذا المحافظ في مهامه كل من سكرتيريه عامة، ومكتبين خاصين بكل من الإدارة المالية والإدارة التقنية، ومن مهام هذا الأخير تحضير، تنظيم، وتنفيذ كل الأعمال التقنية الخاصة بإحصاء السكان.

بعدها جاء الأمر في 13 ماي 1971م المعدل للمادة السادسة (06) من القانون (91-64) المؤرخ في 04 مارس 1964م و الذي نص على انشاء لجنة وطنية لإحصاء السكان، هذا الأمر يوضح مهام المحافظ الوطني للإحصاء والتي تشمل التحقيقات الإحصائية.

بموجب المادة الثانية (02) تم تغير تسمية "المحافظ الوطني الإحصائيات والتحقيقات الإحصائية" إلى المحافظ الوطني للإحصاء في جميع النصوص اللاحقة من القانون رقم (91-64) المؤرخ في 04 مارس 1964م المشار إليه أعلاه، وبالتالي تم إنشاء المحافظة الوطنية للإحصائيات والتحقيقات الإحصائية (CNRES).

بتاريخ 18 ديسمبر 1982م صدر مرسوم تنفيذي يرفع المحافظة الوطنية للإحصائيات والتحقيقات الإحصائية (CNRES)، إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تمتع بشخصية مدنية واستقلال مالي، وتقوم بأعمال علمية وتقنية في مجال الإحصائيات والإحصاء وتسمى "الديوان الوطني للإحصائيات ONS" في مادته الأولى(01) .

في الوقت نفسه تم إنشاء مديرية الإحصائيات والمحاسبة الوطنية ومديرية عامة للإحصائيات ضمن كتابة الدولة للتخطيط، ثم وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سينتهي هذا التكفل الهجين للوظيفة الإحصائية سنة 1995م وذلك بتكريس الديوان الوطني للإحصائيات بوصفة مؤسسة وحيدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-159 المؤرخ في03 جوان1995م.

قبل ذلك ، تم التصديق على مرسوم تشريعي في جانفي 1994م المتعلق بالمنظومة الإحصائية والذي يوسع إلى حد كبير مهام الديوان الوطني للإحصائيات وينشئ" المجلس الوطني للإحصائيات " الذي يشكل إطار للتشاور بين منتجي ومستخدمي الإحصائيات.

ورد في هذا النص أيضا، تخصيص الديوان الوطني للإحصائيات بكونه المؤسسة المركزية للإحصاء والتي تتمتع بكونها مؤسسة عمومية وظيفية بصلاحيات ووسائل المرفق العام في مادته السابع عشر (المادة17).

تحت المرسوم التنفيذي رقم 95-159 بتاريخ 3 جوان 1995م المتعلق بإعادة هيكلة القانون الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات وبموجب التعليمة الوزارية رقم 620 بتاريخ 26 نوفمبر1995م والمتعلقة بالتنظيم الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات، بموجبهما إدارة الديوان الوطني الإحصائيات هي مهام المدير العام والمساند في مهامه من طرف : (المدراء المركزين ومختلف الإطارات)، أنظر الشكل الذي يوضح الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للإحصائيات.

في أكتوبر 1997م تم وضع مرسوم خاص برقم التعريف الإحصائي (**NIS**) الخاص بتسيير فهارس الأشخاص المعنويين والطبعيين بما في ذلك المؤسسات الإدارية.

في الأخير صدر مرسوم في شهر سبتمبر2002م ، يتضمن المدونة الجديدة للأنشطة والمنتجات التي هي قيد المراجعة حاليا مستبدلة للمدونة القديمة(**NAP80**) وبموجب أحكام هذا القانون يشهد تعزيز البناء المؤسساتي المتعلق بالإحصائيات الرسمية.

رغم إعادة التنظيم الداخلي للديوان الوطني للإحصائيات إلا أنه مازال يصطدم ببعض المعيقات التي تحد من تحقيق أهدافه ومهامه، إذ عرف النشاط الإحصائي لهذه المؤسسة المركزية ركودا ملحوظا في السنوات الأخيرة، هذا ما أدى إلى تسجيل بعض الإنطباعات السلبية عند المستفيدين حول نوعية وكمية المعلومات الإحصائية التي ينشرها وحول توسيع نطاق إنتاج المعلومات الإحصائية ونشرها بأفضل الطرق لتسهيل عملية الحصول عليها.

- **طبيعة النظام الإحصائي:**

النظام الإحصائي في الجزائر نظام مركزي ويعتبر الديوان الوطني للإحصاء المؤسسة المسؤولة عن هذا النظام وتأسيسا على ما تضمنه مرسوم إعانة تنظيم النظام الداخلي لديوان الوطني للإحصائيات سنة 1994م، فإن الإحصائيات لا تعتبر رسمية إلا إذا أعدها ونشرها أو وافق عليها، ويعتبر الديوان السلطة الوحيدة المخولة لطلب الإحصاءات من أجهزة الدولة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وهو

المسؤول عن وضع جميع الأدلة والتصانيف للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، يوجد أربع ملاحق جهوية تتبع المقر فنيا و إداريا، كما يوجد مديريات للإحصاء في جميع وزارات ومؤسسات الدولة وهي تتبع فنيا للديوان وتقوم هذه الأجهزة؛ بتأمين البيانات الإحصائية المطلوبة.

- **مصادر البيانات الديوان الوطني للإحصائيات:**

يقوم الديوان للإحصائيات بجمع البيانات من كافة الوزارت ومؤسسات الدولة، وذلك وفق نماذج وتقشر يعدها الديوان وكذلك الاستفادة من المجلات في الوزارات والمؤسسات...، وعن طريق المسوح حيث يقوم الديوان بتنفيذ المسوح الإحصائية وفق الخطة السنوية التي تتمثل:

أ- **العمليات الخاصة بجمع الإحصاءات الديموغرافية والإجتماعية :**

- التعداد العام للسكان والسكن الذي ينفذ كل 10 سنوات؛
- المسح الشامل والمسح بالعينة سنويا للوقائع الحيوية (الولادات الحية، الولادات الميتة، الوفيات والزواج)؛
- المسح بالعينة حول إستهلاك الأسرة كل 10 سنوات؛
- مسح الشامل حول التشغيل في الجزائر سنويا؛
- مسح الشامل السداسي اليد العاملة؛
- مسح الشامل الفصلي للتشغيل في المؤسسات العمومية؛
- المسح الشامل حول الأجور وأرباح الأجور؛

ب-**العمليات الإقتصادية والحسابات القومية:**

- التعداد الإقتصادي (نفذ في الجزائر لأول مرة في سنة 2010).
- مسح الشامل والسنوي للمؤسسات الصناعية (والمسح المعمق كل 5سنوات)
- مسح شامل وسنوي حول النقل والتجارة.
- مسح شامل سنوي حول أنشطة البناء ومؤسسات البناء.

للديوان وكذلك المسموح الأخرى مع المنظمات الدولية، إضافة إلى ذلك تعداد السكان والسكن ومن أهم العمليات الإحصائية التي ينفذها الديوان، كما قام هذا الجهاز لأول مرة بتعداد الاقتصادي في سنة 2010 كما صرح المدير العام لهذا الجهاز عن نية تنفيذ التعداد الزراعي منذ سنة 2012.

- **تطبيق التوصيات الدولية**[1]:

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بجمع وتبويب ونشر البيانات على اختلاف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والخدمية وفق نظام سنوي وفصلي محدد، حيث يتم جمع البيانات من مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والصحي والتعليمي وقطاعات أخرى عن طريق التقارير الدورية من المؤسسات القطاع العام والخاص وعن طريق المسوح والتعدادات، ويقوم الديوان بتبويب هذه البيانات ونشرها في تقارير (دورية شهريا ،فصليا او سنويا)، وقد رعيت بعض التوصيات الدولية والتطورات التي تم الاعتماد عليها في إنتاج ونشر المعلومات الاقتصادية ومثال على ذلك في نظام الحسابات القومية 2008 للأمم المتحدة الخاص بإعداد جداول المدخلات والمخرجات والجداول الإجمالية الاقتصادية وجداول العمليات المالية حسب نظام المحاسبة القومية للأمم المتحدة، ونظام الإعلام الجغرافي[2] الذي يهدف الى إعداد معلومات على مستوى جغرافي دقيق أما في ما يخص النظام الحديث الذي أنشأه صندوق النقد الدولي منذ 1997 لم يطبق إلى تاريخ إعداد هذه الصفحة (إلى يومنا هذا).

[1] محمد كلكول، **المنظومة الإحصائية في الجزائر**، (الخطوط العريضة للإحصاء بالديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2003 -2004)، منتدى تعزيز القرارات الاحصائية العربية، مساعد المدير العام، عمان /الاردن 08-2003/09/10،متاح على الموقع الإلكترونيwww.dos.gov.jo: http تاريخ الزيارة2012/10/05.

[2] هو نظام حاسوبي بدأ تطبيقه في كندا في سنة 1964 على يد روجر تومانسون، يعمل هذا النظام على جمع وإدارة وتطيل وإخراج وتوزيع البيانات ذات الطبيعة المكاني، ونقصد بالمكانية هي قراءة البنية التحتية لأي مدينة واتخاذ القرار فيما يتعلق بالزراعة وتخطيط المدن والتوسع في السكن، وإدخال المعلومات الجغرافية (خرائط صور جوية مرئيات فضائية) والوصفية (أسماء، جداول،) ومعالجتها وعرضها على شاشة الحاسوب أو على ورق في شكل خرائط، تقارير، ورسومات بيانية أومن خلال الموقع الإلكتروني، تخزن بيانات نظام المعلومات الجغرافية في أكثر من طبقة واحدة للتغلب على المشاكل التقنية الناجمة عن معالجة كميات كبيرة من المعلومات دفعة واحدة، وتتألف نظم المعلومات الجغرافية من عناصر أساسية هي المعلومات المكانية والوصفية وأجهزة الحاسب الآلي والبرامج التطبيقية والقوة البشرية (الأيدي العاملة) والمناهج التي تستخدم للتحليل المكاني.

الشكل: الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للإحصائيات[1]

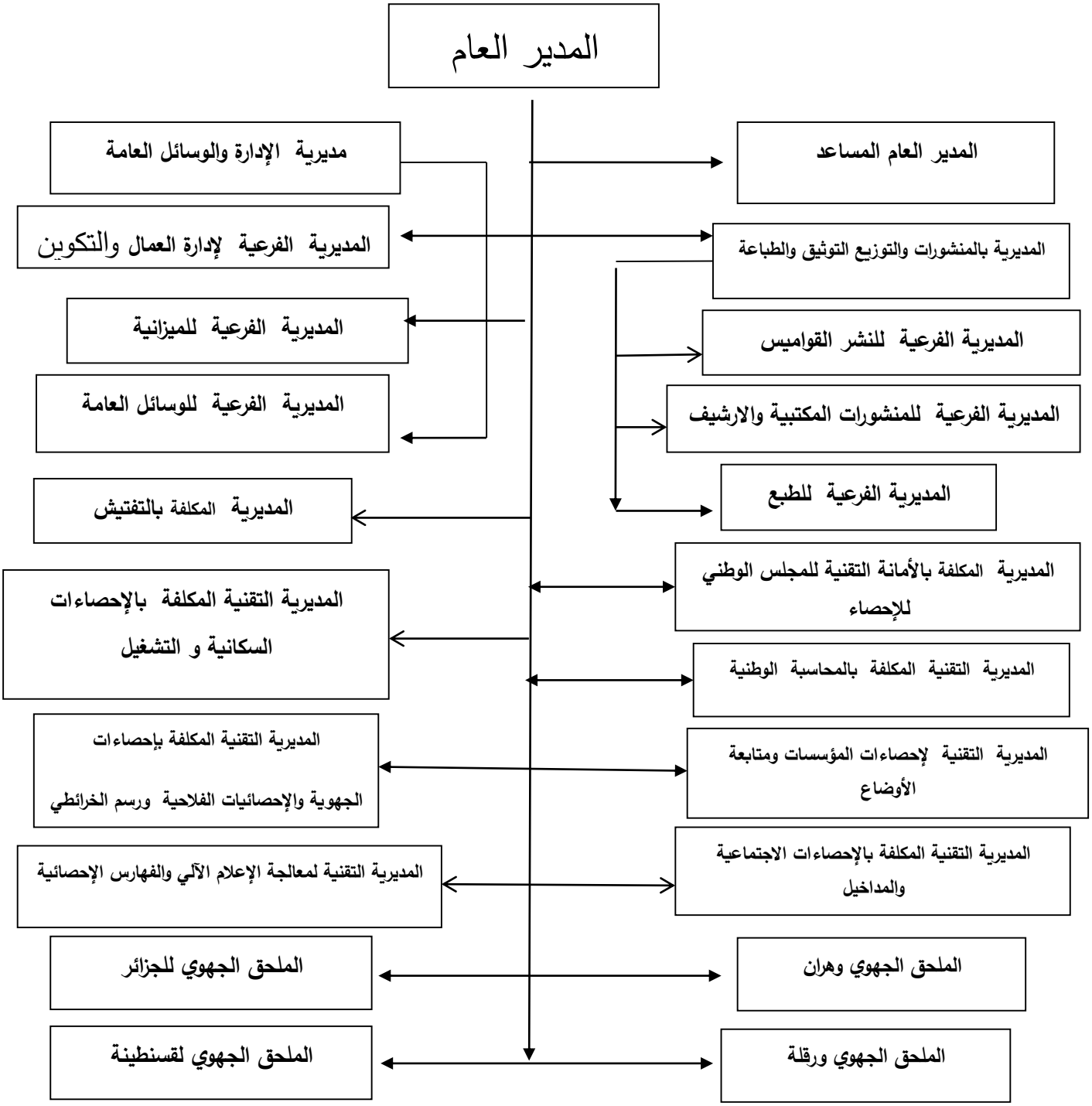

[1] ONS, **Annuaire Statistique de L'Algérie Résultats :2008- 2010**, N°28 , Edition 2011, p8.

ويمكننا بصفة مختصرة شرح مهام كل مديرية من مديريات الديوان الوطني للإحصائيات والتي تتمثل في:

1- **المدير العام والمساعد :**

من مهامه مساعدة المدير العام في مهامه من بينها متابعة ومراقبة الاعمال التقنية إضافة إلى إستخلاف المدير العام في حالة غيابه.

2- **المديرية المكلفة للمحاسبة الوطنية:**

من مهامها وضع الجداول الاقتصادية للأمة وذلك بصفة دورية بحيث تجمع كل المعلومات الإحصائية للقطاعات المالية والاجتماعية، وكل المعطيات الخاصة بها وتساهم في وضع التقارير الخاصة لبرامج التنمية الوطنية، كما تضع الطرق الأكثر المنهجية في حساب جداول المحاسبة الوطنية، يساعد المدير في مهامه أربعة إطارات مكلفين بالدراسات وخمسة أطارات مكلفين بالأبحاث.

3- **المديرية التقنية لإحصاءات المؤسسات ومتابعة الأوضاع:**

من مهامها الرئيسة: جمع، تحليل ونشر كل المعلومات الإحصائية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، وفي هذا الإطار أوكلت لها بعض المسوحات الخاصة بالمؤسسات والتي من شأنها المساهمة في وضع الجداول الوطنية، كما تنتج مؤشرات الإنتاج، مؤشرات التكلفة، والسعر للخدمات والسلع، وتحلل الوضع الإقتصادي للمؤسسات من خلال المؤشرات الخاصة بالمسوح الإقتصادية والمعطيات الخاصة بالمؤسسات ذات الطابع الإداري، يساعد المدير في مهامه ثلاثة إطارات (03) مكلفين بالدراسات وثلاثة إطارات (03) مكلفين بالأبحاث.

4- المديرية التقنية المكلفة بالإحصائيات الإجتماعية والمداخيل :

من مهامها جمع، تحليل ونشر المعلومات الإحصائية الخاصة بالدخل والإحصائيات الاجتماعية الخاصة بالإستهلاك ومستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال المسح الوطني للأسر الذي يقام كل 10 سنوات، ومن مهامها أيضا حساب مختلف المؤشرات الاجتماعية وهذا بصفة دورية، يساعد المدير إثنان من الإطارات(02) مكلفين بالدراسات وإثنان (02) مكلفين بالبحوث.

5- **المديرية التقنية المكلفة بالإحصاءات السكانية والتشغيل:** من مهامها

- تحضير ، إنجاز وتحليل الإحصاءات الخاصة بالسكان والسكن.
- جمع وتحليل المعطيات الديمغرافية.

- استغلال معطيات الحالة المدنية وتحليل الوضع الديمغرافي للبلاد .
- وضع التوقعات الديمغرافية.
- تحضير وإنجاز المسح السنوي حول التشغيل(الخاص بالبطالة).
- الإسهام في نشر المطبوعات والمعلومات الخاصة بالسكان.

يساعد المدير التقني ثلاثة إطارات (03) مكلفين بالابحاث وثلاثة (03) مكلفين بالدراسات.

6- المديرية التقنية المكلفة بالإحصاءات الجهوية والإحصائيات الفلاحية ورسم الخرائط:

- جمع أولم كل المعطيات الجهوية .
- جمع المعلومات الإحصائية الزراعية وإحصاءات الموارد المائية والسهر على حسن سير النظام الإحصائي الزراعي.
- الإسهام وإنجاز التحيين الخرائطي الخاص بالإحصاء العام للسكن والسكان و مختلف المسوحات .

يساعد المدير إثنان من إطارات (02) مكلفين بالدراسات وإثنان(02) مكلفين بالأبحاث.

7- **المديرية التقنية لمعالجة الإعلام الآلي والفهارس الإحصائية:** ومن مهامها الأساسية،

- تطوير البرامج الخاصة بالإعلام الآلي لمختلف مصالح الديوان.
- وضع الفهرس الوطني للمؤسسات الوطنية.
- إعطاء رقم التعريف الإحصائي الخاص بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- تطوير القاعدة الخاصة ببنك المعلومات.
- صيانة الوسائل الخاصة بالإعلام الآلي.

يساعد المدير في مهامه ثلاثة إطارات (03) مكلفين بالأبحاث وثلاثة (03) مكلفين بالدراسات.

8- **المديرية المكلفة بالمنشورات والتوزيع والتوثيق والطبع:** من مهامها الأساسية،

- وضع ونشر المطبوعات الخاصة بالديوان، لاسيما مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، الجداول المحاسبة، الفهارس، القواميس الإحصائية، المنشورات الخاصة بالإحصاءات.
- تسيير مركز توثيق الخاص بالمديرية العامة .
- المساهمة في تطوير المطبوعات الإحصائية ومراكز التوثيق والمكتبة بالملاحق الجهوية .
- طبع المختلف استمارات الخاصة بالمسوحات.

يساعد المدير في مهامه ثلاثة (03) مدراء.

9- **مديرية المكلفة بالإدارة والوسائل:** من مهامها الأساسية،

- وضع قنوات إتصال ما بين المديريات ومديرية الميزانية.
- وضع الميزانية الخاصة بالديوان الوطني .
- تسيير شؤون العمال.
- السهر على السير الحسن للعمل .
- السهر على أمن موظفي الديوان .
- السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالأرشيف .

يساعد المدير في مهامه ثلاثة (03) مدراء.

10- المديرية المكلفة بالأمانة التقنية بالمجلس الوطني للإحصاء:

- تحضير مختلف ندوات المجلس الإحصائي، والسهر على مختلف الدورات التعليمية لإطارات الديوان.
- السهر على تطبيق البرامج الوطنية الخاصة بالإحصاء.
- السهر على تطبيق الوسائل الحديثة والتقنيات الإحصائية الحديثة في العمل الإحصائي.
- مساعدة السكرتيرية التقنية في تحضير ندوات المجلس .
- تسيير و إعطاء الرقم التسجيلي لمختلف المسوحات.

11- **المديرية التقنية المكلفة بالتفتيش:** من مهامه الأساسية

- مساندة المدير العام في عمله من خلال حل مختلف المشاكل العالقة ما بين العمال.
- السهر على السير الحسن لمختلف المديريات وعلى الإستعمال الامثل بمختلف الوسائل المادية والتقنية.

12 – الملاحق الجهوية الأربعة للديوان:

الجزائر، قسنطينة، وهران ،ورقلة، من مهامها الرئيسية:

- تطبيق على المستوى الجهوي برامج عمل الديوان لاسيما مختلف المسموح والإحصاءات، (الجمع الميداني للبيانات).
- نشر على المستوى الجهوي مختلف المنشورات الإحصائية.
- الإسهام في إدارة الأعمال الاحصائية وذلك من خلال البرامج المسطرة من طرف المديرية العامة وفق المرسوم رقم 95-159 بتاريخ 03 جوان 1995.

السهر على السير الحسن للعمل وسلامة الأشخاص والموراد على مستوى الملاحق.

المطلب الثاني : الإطار القانوني للديوان :

حدد المرسوم التشريعي رقم (01-94)، المتعلق بالمنظومة الإحصائية[1] حيث يحدد هذا المرسوم في فصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة المتعلقة بنتائج الإعلام الإحصائي نشره والحفاظ عليه ، وجاء في الفصل الثاني آليات وكيفية تنظيم المنظومة الإحصائية في مادة 11 التي مددت أجهزة إنتاج منظومة الإعلام الإحصائي وتنسيقها فيما يأتي :

1- مجلس وطني للإحصاء .
2- مؤسسة مركزية للإحصائيات
3- مصالح إحصائية للإدارات والجماعات الإقليمية .
4- أجهزة عمومية وخاصة متخصصة، من بينها معاهد السبر الإحصائي.

وبالإضافة إلى المادة 17 المتعلقة بالقسم الثاني للمؤسسة المركزية للإحصائيات المذكورة في المادة 11 فان المؤسسة العمومية وطنية تتمتع بصلاحيات المرفق العام وتتمثل وظيفتها خاصة في :

- تطوير المنظومة الوطنية للإعلام الإحصائي بالسهر على إعداد وتوفير ونشر المعلومات المؤتمنة والمنظمة والملائمة للاحتياجات الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى توفيرها ونشرها، ويكون ذلك برعايتها أوبواسطة أجهزة المنظومة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم (01-94)، المتعلق بالمنظومة الإحصائية ، **الجريدة الرسمية**،العدد03، المؤرخ في 03 شعبان 1414هـ،ل15 يناير1994م.

- تقوم أو تكلف من يقوم في إطار البرنامج الوطني للإعلام الإحصائي الذي تقرره الحكومة بالتوفير المنتظم للمعطيات والتحاليل الإحصائية والدراسات الاقتصادية اللازمة لإعداد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسطرها السلطة العمومية ومتابعتها .
- تنسق وتلخص مقترحات الأعمال الإحصائية الواردة من مختلف الأجهزة العمومية والخاصة المعروضة على الحكومة للموافقة عليها بعد استشارة المجلس الوطني للإحصاء .
- تعد وتنشر بصفة منتظمة مؤشرات الاقتصاد الوطني ودلالاته وحسابات الأمة طبقا للبرنامج الوطني للإحصاء .
- تنجز الأشغال التي تدخل في مهمتها بناءا على طلب الحكومة أو أي مصلحة أخرى تابعة للدولة.
- تعد وتقترح على المجلس الوطني للإحصاء القواعد والأدوات التقنية التي يجب أن يلتزم بها المتعاملون في منظومة الإعلام الإحصائي لاسيما مجال التقييس والمنهجية الإحصائية.
- تسير بالاتصال مع المجلس الوطني للإحصاء التسجيلات الإحصائية للتحقيقات والأشغال الإحصائية المسطرة في البرنامج الوطني للإحصاء حسب الكيفيات التي تبينها بدقة نصوص تنظيمية .
- تمسك وتضبط باستمرار فهرس الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين الذين يسند إليهم رقم التعريف الإحصائي المنصوص عليه في المواد (من 20 إلى 23) الخاصة برقم التعريف الإحصائي في الفصل الثالث .

كما حددت الفصول المتبقية (4،5،6) الكيفيات وأليات العمل الإحصائي من السر الإحصائي ، إذ لا يحق للمصلحة المؤتمنة أن تكشف أو تنشر المعلومات الفردية الواردة في الاستمارات التي تتضمن التسجيل الإحصائي ولها علاقة بالحياة الشخصية العائلية ، وذلك في إطار القانون رقم 88-09 المؤرخ في 26 يناير 1988 الذي يؤكد على سرية المعلومات ، وكذا يعاقب القانون على استعمال هذه المعلومات للمساس بالحياة الخاصة للأشخاص أو لأغراض المنافسة التجارية ، كما يتعين على الأعوان المكلفين بالتحقيقات والدراسات الإحصائية على أي شخص شارك بأية صفة كانت في عمليات جمع الإعلام الإحصائي ومعالجته أن يلتزموا بالسر المهني كما حدده القانون وما تضمنته المادة (27)، وكذا إلزامية التسجيل الإحصائي ويمكن أن يترتب على هذا

التسجيل لزوم إجابة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يشملهم التحقيق ، والمواد من 30 إلى 32 تبين كيفيات التطبيق .

بالإضافة إلى تحديد الكيفيات التي تنشر بها المعلومات الإحصائية والتي يحدد الفصل السادس في مواده من 33 إلى 36 ، حتى انه يمنع نشر أية معلومة إسمية أو إحصائية قد تسمح بالتعرف على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين دون إذن كتابي من الشخص المعني .

أما الفصل السابع فقد حدد العقوبات وأنواعها اذ يعرض الخرق السافر للسر الإحصائي المحدد خاصة في المواد 23 إلى 26 مرتكبه للعقوبات المنصوص عليها في أحكام قانون العقوبات دون المساس بالعقوبات التأديبية ، كما يعاقب الأشخاص الطبيعيون والمعنويون بغرامة إدارية وتنفيذ الأحكام القانونية في هذا المجال .

وكذا في حالة الامتناع عن الجواب أو في حالة جواب خاطئ متعمد يعطى أثناء التحقيق ، بعد إنذار توجهه المصلحة التي تقوم بالتحقيق ، أما الفصل الثامن فأشار إلى كيفيات التمويل كليا أو جزئيا من ميزانية الدولة التحقيقات او الدراسات الإحصائية التي تستفيد من التسجيل الإحصائي.

إضافة إلى المرسومين التنفيذيين الأول رقم 95-159 والثاني 95-160 المؤرخان في 4 محرم عام 1416 هـ الموافق ل 03 يونيو 1995[1] بحيث يعدل المرسوم الأول 95-159 القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصاء إذ يبين في الفصل الأول تحت عنوان الشخصية القانونية والمقر والهدف ، في مادته (02) بأن الديوان الوطني للإحصائيات هو المؤسسة المركزية للإحصائيات المنصوص عليها في المادة (11) من المرسوم السابق الذكر رقم 94-01 كما يمكن تسميته بالديوان . [2]

إضافة إلى مواد أخرى تنص على أن الديوان مؤسسة عمومية وطنية تحت وصاية السلطة المكلفة بالإحصاء ويكون مقره في مدينة الجزائر، وأنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أما الإضافة التي قدمها هذا المرسوم بخصوص المهام، ما جاء في المادة (06) وبصريح العبارة على أن الديوان يمارس مهامه المحددة في المادة 17 للمرسوم التنفيذي السابق الذكر (94-01) ويكلف زيادة على ذلك بما يلي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم(159/95) المتضمن تعديل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات، **الجريدة الرسمية**، العدد31، المؤرخ في 04محرم 1416هـ،ل03 يونيو 1995م.

[2] (ج.ج.د.ش)، **الجريدة الرسمية**،العدد03، مرجع سابق.

- يحضر تقنيا وينجز ويشغل ويحلل عمليات التعداد العام للسكان والسكن ، وإن إقتضى الأمر عمليات التعداد الإحصائية الوطنية الأخرى وكذلك التحقيقات والدراسات الإحصائية الوطنية والجهوية أو القطاعية ، كما يساعد مؤسسات الدولة التي تضع تحت تصرفه مقابل ذلك الوسائل البشرية والمادية الضرورية ويشارك في تطوير علم الإحصاء وتكوين المستخدمين المتخصصين وتجديد معلوماتهم وتحسين مستوياتهم في مجال الإحصاء .

إضافة إلى المادة السابعة(07) التي خولت لديوان في إطار ممارسة مهامه أن يستعين بمستخدمين مؤقتين لإنجاز أعماله ، وكذا يكون مراسل المؤسسات العمومية المماثلة الموجودة في الخارج والمشاركة في المؤتمرات الدولية وفي أعمال المنظمات الجهوية والدولية المتعلقة بالإحصاء، أو في الأنشطة والبحوث الداخلة في مجال اختصاصه .

وفي مجال التنظيم والعمل الحسن لديوان جاء في نفس المرسوم في فصله الثاني في مادته الثامنة (08) على أن الديوان يزود بمجلس توجيه ويسيره مدير عام فما هو ؟

الجواب عنه حددته المادة التاسعة (09) بحيث يتكون مجلس توجيه الديوان من :

1- ممثل السلطة الوصية ، رئيسا .
2- ممثل الوزير المكلف بالدفاع الوطني .
3- ممثل الوزير المكلف بالمالية .
4- ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية .
5- ممثل الوزير المكلف بالصناعة .
6- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي .
7- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية .
8- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة .
9- ممثل الوزير المكلف بالعمل والحماية الاجتماعية .
10-ممثل الوزير المكلف بالتخطيط .
11 - ممثل المديرية العامة للوظيفة العمومية .

وتشترط المادة العاشرة (10) على أن يكون أعضاء مجلس التوجيه من رتبة تساوي على الأقل رتبة المدير في الإدارة المركزية .

بحيث تكون مشاركة المدير العام للديوان في أشغال مجلس التوجيه مشاركة استشارية وتتولى مصالح الديوان كتابة مجلس التوجيه وتكون طريقة عمل مجلس التوجيه كالتالي :

يدعو مجلس التوجيه إلى أشغاله بناءا على طلب من رئيسه ، ممثل كل إدارة عمومية معنية عندما تكون المسألة مدرجة في جدول أعمال الاجتماع التي لها علاقة مباشرة بميدان اختصاص الإدارة المعنية وهذا ما دلت عليه المادة الحادية عشر (11).

كما تعين السلطة الوصية بقرار أعضاء مجلس التوجيه لمدة ثلاث (03)سنوات بناءا على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها ، كما تنتهي عضوية الأعضاء المعنيين بسبب وظائفهم بانتهاء هذه الوظائف ، وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها ، ويستكمل العضو الجديد المعين مدة العضوية (03سنوات) حتى إنتهائها.

وحددت المادة الثالثة عشر(13) أهم مهام المجلس فيما يلي : على انه يتداول مجلس التوجيه على الخصوص :

-النظام الداخلي في الديوان.

- ومشروع برامج النشاط السنوية والمتعددة السنوات والدراسات المطلوب انجازها .

- مشاريع برنامج تنظيم عمليات التعداد والأعمال الإحصائية وتنسيقها .

-تقرير سنوي عن النشاط .

- مشروع ميزانيتي التسيير والتجهيز في الديوان .

- حسابات السنة المالية المنصرمة، وموازنتها المالية .

- برامج توظيف المستخدمين وتكوينهم .

- قبول الهبات والوصايا .

كما يمكنه أن يتداول في أية مسألة لها علاقة بهدف الديوان تخطره بها السلطة الوصية .

أما فيما يخص اجتماعات مجلس التوجيه فحددته المواد 14 ، 15 ، 16 ، حيث جاء في مجملها على أن المجلس يجتمع مرة واحدة في كل سداسي بناءا على استدعاء من رئيسه كما يمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناءا على طلب السلطة الوصية أو المدير العام للديوان .

كما لا تصح مداولات مجلس التوجيه إلا بحضور ثلثي (3/2) عدد أعضائه على الأقل، وإذا لم يكتمل النصاب يجتمع مجلس التوجيه خلال خمسة عشر (15) يوما الموالية ويصح اجتماعه حينئذ مهما يكن عدد أعضائه الحاضرين، وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة من أصوات الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس صوتا مرجحا وتسجل نتائج المداولات في محاضر يشترك في توقيعها رئيس الجلسة والمدير العام للديوان، وتعتبر موافقة السلطة الوصية على القرارات الحاصلة، فيما عدى الأحكام المالية إذا لم تعرب هذه السلطة على معارضتها في نتائج المداولات خلال أجل حدد بشهر واحد (01) ابتداءا من تاريخ إرسال المحاضر إليها أما القرارات ذات الطابع المالي لن تكون نافدة إلا بعد موافقة السلطة الوصية عليها .

وجاء في المادة السابعة عشر (17) من هذا الفصل الأول والقسم الأول على أن تحدد السلطة الوصية بقرار من مجلس التوجيه، والنظام الداخلي في الديوان، وأما القسم الثاني من نفس الفصل حدد صلاحيات ومهام المدير العام، على أنه يتصرف باسم الديوان ويمثله أمام القضاء في جميع أعمال الحياة المدنية، كما يقوم بجميع العمليات في إطار اختصاصات الديوان المحددة آنفا، ويمارس السلطة السلَمية على جميع مستخدمي الديوان، ويعيَن في الوظائف التي لم تتقرر طريقة أخرى للتعيين فيها .

ويعد تقريرا سنويا عن النشاط، يعرضه على مجلس التوجيه، وعلى السلطة الوصية، كما يأمر بصرف ميزانية الديوان العامة وبهذه الصفة يقوم ب:

-يعد مشروع الميزانية ويلتزم بنفقات التسيير والتجهيز ويأمر بصرفها .

-يبرم جميع الصفقات والاتفاقيات التي لها علاقة ببرنامج الأعمال، مع مراعاة تطبيق الأحكام القانونية المعمول بها في مجال الموافقة ولاسيما موافقة السلطة الوصية.

كما يمكنه تفويض الإمضاء تحت مسؤوليته إلى مساعديه الرئيسين في حدود صلاحياته .

ويساعد المدير العام في مهامه كل حسب المادة التاسعة عشر(19) كل من:

- مدير عام مساعد.
- مدير مكلف بالنشر والتوزيع والوثائق والطبع يساعده ثلاثة نواب مديرين :
  - نائب مدير للنشر والحوليات والمجلات الإحصائية .
  - نائب مدير للتوزيع والوثائق والأرشيف .
  - نائب مدير للطبع .
- مدير الإدارة والوسائل ويساعده ثلاثة 03 مديرين كذلك :
  - نائب مدير للموظفين والتكوين .
  - نائب مدير للميزانية والصفقات .
  - نائب مدير للوسائل العامة .
- مدير مكلف بالكتابة التقنية في المجلس الوطني للإحصاء .
- مديرين مكلفين بالتفتيش .
- أربعة مديرين للملحقات الجهوية (الجزائر العاصمة ، وهران ، قسنطينة ، ورقلة).
- رؤوساء الدراسات ولا يمكن ان يتجاوز عددهم أربعة وعشرون 24 .

هذه الوظائف المذكورة أعلاه كلها وظائف عليا في الدولة حسب نص المرسوم التنفيذي رقم 90-227 المؤرخ في 25 يوليو 1990 ، أي أنها تعين بمراسيم تنفيذية رئاسية .

إضافة إلى ذلك جاء في المادة العشرين(20) على أن يساعد رؤوساء الدراسات ونواب المديرين المذكورين في المادة التاسعة عشر(19)السابقة كل من رؤساء المشاريع ومكلفون بالدراسات ورؤساء المكاتب على ألا يتجاوز العدد حسب الترتيب السابق(30،50،10).

أما الفصل الثالث فكان تحت عنوان الأحكام المالية الذي وصف كيفية تحديد الميزانية العامة للديوان على أنها تسجل الاعتمادات المالية اللازمة لسير الديوان كل سنة في ميزانية تسيير السلطة الوصية وهي مكونة حسب المادة الواحد وثلاثون(31) من الإعانات المسجلة في الدولة .

- الإعانات التي تقدمها الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية .

- عائدات الدراسات والخدمات والمنشورات .
- الهبات والوصايا .

أما المادة الثانية والثلاثون(32) فقد قسمت نفقات الديوان إلى نفقات التسيير وأخرى نفقات التجهيز وذلك وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها .

وجاءت المادة الثلاثة والثلاثون (33) التي تحدد تسيير الميزانية ومراقبتها من طرف عون محاسب يعينه الوزير المكلف بالمالية في إطار القوانين والتنظيمات والقواعد المحاسبية العمومية المعمول بها على أن يرفع العون المحاسب الحساب الإداري والتقرير السنوي عن نشاط السنة المنصرمة إلى السلطة الوصية والوزير المكلف بالمالية ومجلس المحاسبة .

المطلب الثالث : المجلس الوطني للإحصاء ، C.N.S :

في إطار المرسوم التشريعي رقم 94-01 مؤرخ في شعبان عام 1414 هـ الموافق ل 15 يناير 1994م، والمتعلق بالمنظومة الإحصائية وفي الفصل الثاني من المرسوم الذي ينظم المنظومة الإحصائية، جاء في المادة الحادية عشر(11) أنه من بين الأجهزة لمنظومة الإعلام الإحصائي وتنسيقها منها المجلس الوطني للإحصاء، أما المادة الثانية عشر (12) نصت على إنشاء المجلس الوطني للإحصاء، ويكلف بما يأتي :

يعرب عن آرائه وتوصياته في السياسة الوطنية في الإعلام الإحصائي التي تحددها الحكومة، كما يعد ويقترح برنامج يشمل على التحقيقات والأشغال الإحصائية المقررة للسنة التي من شأنها أن تفيد التسجيل الإحصائي، ويحدد الوزير المكلف بالإحصاء برنامج التنفيذ وكيفياته، كما يسهر المجلس في إطار البرنامج الوطني الإحصائي الذي تقرره الحكومة على التكفل بأجهزة المنظومة الإحصائية، بما فيها الديوان الوطني للإحصائيات تكفلا صحيحا باحتياجات المستعملين الرئيسين للمعلومات الإحصائية، إضافة إلى أنه يعد قانون أخلاقيات المهنة، ويسهر على تقديم الضمان الفعلي للسبر الإحصائي وإحترام الالتزام الإحصائي وإستعمال المناهج الثابتة علميا، كما يقدم آرائه ويشارك في إعداد وتنظيم الإعلام الإحصائي.

جاء في المادة الثالثة عشر (13) من نفس المرسوم انه يجب على أجهزة منظومة الإعلام الإحصائي المنصوص عليها أن تمتثل للمجلس الوطني للإحصاء وتوصياته ، على أن كل إنتاج للإعلام

الإحصائي ومعالجته ونشره وكذا القواعد والمناهج العامة لإعداد الرموز والمدونات والفهارس والمفاهيم الإحصائية ومراجعتها وضبطها، تحديدها أحكام هذا المرسوم التشريعي، وعن طريق التنظيم بعد استشارة المجلس الوطني للإحصاء .

كما حددت المادة الرابعة عشر (14) أعضاء المجلس الوطني للإحصاء على أنه يضم ممثلين توكلهم قانونا كل من :

-الإدارة والمؤسسات العمومية .

- الجمعيات ذات الطابع المهني والنقابي.

- الجمعيات ذات الطابع العلمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي .

- الجامعة .

كما يضم شخصيات معترف بكفاءتها في هذا المجال أو المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ويحدد عدد أعضاء المجلس الوطني للإحصاء وصفتهم وطريقة تعيينهم على أساس المهارة التقنية والخبرة الطويلة في مجالي الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

كما أضافت المادة الخامسة عشر (15)على أن يرأس المجلس الوطني للإحصاء الوزير المكلف بالإحصاء أو ممثله وبينت المادة السادسة عشر (16) أن تتولى كتابة المجلس الوطني للإحصاء مؤسسة مركزية للإحصائيات وهي الديوان الوطني للإحصائيات .

أضاف المرسوم التنفيذي 95-160 المؤرخ في محرم عام 1416 هـ الموافق ل 03 يونيو 1995 م، المتضمن تنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله، وعليه جاء في المادتين الثانية والثالثة (02 و 03) على أن يكلف المجلس الوطني للإحصاء بتنفيذ المهام التي أسندها إليه المرسوم التشريعي 94-01 إضافة إلى المصادقة في كل سنة وبناءا على اقتراح مكتبه، على تقرير يذكر طرق تنفيذ الأعمال الإحصائية التي سبقت برمجتها والتوجيهات الخاصة بالبرامج المستقبلية المعروضة عليه ليدرسها، كما يحتوي هذا التقرير خاصة على الاستنتاجات والملاحظات التي تقدمها لجان المجلس المتخصصة ويرسل إلى الوزير المكلف بالإحصاء بغية نشره .

أما المادة الرابعة (04) جاء فيها أن المجلس الوطني للإحصاء يتكون من إضافة إلى رئيسه المذكور في المرسوم التشريعي 94-01، من ممثل واحد لكل وزير من الوزراء المكلفين بما يأتي :

- الدفاع الوطني .
- الجماعات المحلية .
- المالية .
- الصناعة .
- التربية الوطنية .
- التعليم العالي .
- الفلاحة .
- الصحة والسكان .
- العمل والحماية الاجتماعية .
- ممثل واحد للسلطة المكلفة بالتخطيط .
- ممثل واحد لمحافظ بنك الجزائر .
- ممثل واحد للسلطة المكلفة بالإحصاء .
- ممثل واحد لإدارة الجمارك .
- ممثل واحد للإدارة المكلفة بالأرشيف الوطني .
- ممثل واحد للمركز الوطني للسجل التجاري .
- ممثل واحد لمعهد الدراسات الاستيراتيجية الشاملة .
- مسؤول الديوان الوطني للإحصاء .
- خمس (05) شخصيات يعينها رئيس المجلس الوطني للإحصاء بسبب تأهيلها واطلاعها في ميدان الإحصاء .
- ممثلين (02) عن الهيئة التشريعية يعينها رئيسها .
- ممثلين (02) للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يعينهما رئيسه .
- ثلاثة (03) ممثلين للنقابات العمالية الأكثر تمثيلا .
- ثلاثة (03) ممثلين يختارهم المستخدمين من غير الإدارة .

تتولى مصالح الديوان الوطني للإحصائيات الكتابة التقنية للمجلس الوطني للإحصاء .

يتم تعيين أعضاء المجلس عن طريق قائمة إسمية تحدد بمرسوم تنفيذي لمدة أربعة (04) سنوات قابلة للتجديد حسب المادة الخامسة (05) وفي حالة شغور مقعد لأي سبب كان يتم شغله واستبداله حسب نفس الطريقة في التعيين للإكمال المدة العضوية المتبقية وهذا ما نصت عليه المادة السادسة (06) .

جاء في المادة السابعة (07) على أن يزود المجلس الوطني للإحصاء بمكتب يرأسه ممثل السلطة المكلفة بالإحصاء ويتكون من :

-مسؤول الديوان الوطني للإحصائيات .

- ممثل السلطة المكلفة بالتخطيط في المجلس الوطني للإحصاء .

- عضوين إثنين (02) في المجلس الوطني للإحصاء يختاران من بين ممثلي نقابات العمال والمستخدمين من غير الإدارة .

-عضوين إثنين (02) في المجلس الوطني للاحصاء يختاران من بين ممثلي الوزراء المذكورين في المادة الرابعة (04) سابقا .

جاءت المواد (09، 10، 11، 12) كيفيات وأساليب تعيين الأعضاء والقائمة الاسمية التي تحددها السلطة المكلفة بالإحصاء، وكذا طريقة العمل التي تبين بدقة عمل مكتب المجلس وتنظيمه والمصادق على النظام الداخلي بالأغلبية أعضاء المجلس الوطني للإحصاء، كما يخول للمجلس الوطني للإحصاء الاستعانة بخبراء يساعدونه في أعماله من مختلف الإدارات، كما يمكنه أن يكون لجانا متخصصة وأخرى خاصة تتشكل من المجلس ويرأسها هؤلاء حسب الحاجة، وكل ذلك حسب طلبه.

أما المادة الثالثة عشر والرابعة عشر(13و 14)، حددت كيفية مكافأة الخبراء الذين يستشيرهم المجلس وكذا الميزانية لتسيير التي تقيد سنويا من طرف السلطة المكلفة بالإحصاء وكذا الاعتمادات المالية اللازمة لعمل المجلس الوطني للإحصاء .

إلا أن المجلس الوطني للإحصاء لم يرى النور والميلاد حتى سنة 2008م ومن بين أهم الأعمال التي قام بها اقتراح حساب معدل الشغل (البطالة) مرتين في السنة بدل مرة واحدة ، وهو ما تم اتخاذه سنة 2014 وكما اقترح في هذا الإطار على أن تقوم هذه التحقيقات أربعة (04) مرات في السنة، وفي سنة 2010م قدم مشروع أو الملف التقني لإجراء المسح البلدي إلى السلطة المعنية وهي وزارة الداخلية والجماعات المحلية، التي لم تجب عليه حتى الآن بتداعيات هناك تقسيم إداري جديد، والملاحظ وحسب تصريحات المدير الجهوي للجزائر العاصمة أن عمل المجلس الوطني للإحصاء يبقى مشلول وأعماله محتشمة .

المبحث الثاني: إستراتيجية إستخدام المعلومات الإحصائية في برامج عمل الديوان.

إذا كانت المعلومات سلطة فإن مؤسسات المعلومات والبنية الأساسية لها هي منافذ تسويق هذه السلطة، وخدمات المعلومات هي وسيلة الترويج لها، وإذا كانت ثروة فإنه لا قيمة لها إذا لم يتم استثمارها، فإن على عاتق مؤسسات المعلومات يقع الطلب الأساسي لتحويل المعلومات إلى معرفة، وإذا كانت هذه المعلومات عبارة عن طاقة فإن هذه البنية التحتية المعلوماتية أيضا مسؤولة عن توفير مقومات تحويل هذه الطاقة إلى قوة دفع في خدمة برامج وأهداف التنمية الوطنية الشاملة، فنظرا لهذا الدور المحوري الذي تؤديه المعلومات تعمل هذه المؤسسات على تنمية مصادر المعلومات وتطوير خدماتها وإيصالها إلى الباحثين والدارسين والمخططين والعاملين في مجال التنمية بأيسر الطرق وأقل جهد ممكن .

المطلب الأول: المعلومات الإحصائية وإستراتيجيات التخطيط.

تعتبر الاستراتيجية الإحصائية ضرورة لأي جهاز إحصائي وذلك لأنها تلخص التطلعات والرؤى التي يطمح إليها الجهاز الإحصائي من خلال تحقيق أهداف رئيسية واضحة ومعقولة وممكنة التحقيق، وتتعدد الأهداف الرئيسية والفرعية في الاستراتيجيات الإحصائية وتركز في مجملها على محاور هامة، ولاشك أن الأوضاع السائدة في المجال الإحصائي تختلف من دولة لأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع المحاور واختلافها في الاستراتيجيات الإحصائية، حيث أصبح تطوير العمل الإحصائي من الأمور الملحة نظرا

للتغيرات المستمرة في الجوانب الحياتية للمجتمع وتزايد الطلب على البيانات الإحصائية من قبل مستخدمي البيانات بكافة شرائحهم.

برزت الحاجة إلى وجود إستراتيجية إحصائية تهدف إلى تنظيم العمل الإحصائي وترسي قواعد هذا العمل بشكل يتوافق مع الأولويات الوطنية ويتسق مع التوصيات الدولية، وقد شهدت الجزائر غداة الاستقلال اهتمام كبير بالمعطيات الإحصائية المتوفرة آنذاك خاصة تلك التي تركتها الإدارة الاستعمارية، وبغرض تقييم الأوضاع آنذاك، قررت الجزائر في مارس 1964 القيام بأول إحصاء عام للسكان والسكن والذي تم تنفيذه سنة 1966م[1]، كما عرفت السنوات القليلة الماضية تطورا كبيرا في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات، وصاحب هذا التطور تطور مماثل في استخدام التقنيات المتقدمة المرتبطة بالمعلوماتية والمعرفة.

تنبع أهمية الإستراتيجية الإحصائية من كونها خطة متوسطة الأمد تهدف إلى تحقيق هدف أو أهداف معينة ضمن الموارد المتاحة، كما أنها ضرورة ملحة في ظل التغييرات المستمرة في كافة الجوانب الحياتية، وتمثل أداة فعالة يمكن استخدامها في تنفيذ السياسات المختلفة وإرساء مبادئ التخطيط العلمي الواقعي المبني على الحقائق الرقمية، وعليه فإن الإستراتيجية هي الوسيلة التي تضمن تحقيق مساومة بين الإحصاءات الوطنية بشكل يتماشى مع التوصيات الدولية ودقة البيانات وتلبية الاحتياجات المتنوعة لكافة مستخدمي البيانات سواء كانوا من المؤسسات الحكومية أو من القطاعات الأخرى أو من المنظمات الدولية.

لا شك أن وجود استراتيجيه الإحصائية سوف يؤدي إلى تزايد في الطلب على المعلومات الإحصائية سواء كانت المعلومات على شكل جداول أو مخرجات إحصائية أخرى كالمعطيات الخام أو على شكل مؤشرات مستخلصة من المعلومات الإحصائية، ويتعزز هذا الاتجاه لزيادة الطلب على المعلومات الإحصائية نتيجة لتطوير وتوسيع أفق الإحصاءات الاجتماعية الاقتصادية والصحية..... وغيرها من

[1] د.و.إ، **حوصلة إحصائية** ،الجزائر، مديرية النشر والتوزيع المكتبة والطباعة،2013.

لإحصاءات، وارتباط الإستراتيجية بالأهداف الوطنية والأولويات الوطنية والحاجة إلى رصد التغييرات في كافة المجالات المستندة إلى المعلومات الإحصائية (السياسات، الخطط، البرامج). [1]

لما كان العمل الإحصائي جزءا واحدا يتكون من مجمل المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والزراعية وغيرها من المعلومات تستخدم لأغراض مختلفة من أهمها التخطيط التنموي ورسم السياسات وإعداد الخطط واتخاذ القرارات ورصد التقدم في المجالات المختلفة وتقييم الأداء، فإن الإستراتيجية الإحصائية هي الإطار الذي يشتمل على الإجراءات اللازمة لتنظيم كل ما يتعلق بالعمل الإحصائي لضمان الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية في المجال الإحصائي.

- كما يجب أن تتم الاستفادة من كافة المعلومات المتوازنة أثناء تصميم الإستراتيجية الإحصائية حول كافة الجوانب ذات العلاقة بالعمل الإحصائي.

نظرا لأهمية البيانات والمعلومات الإحصائية لبناء وتطور الدول اقتصاديا واجتماعيا، قامت الدولة بإنشاء أجهزة إحصائية وسن القوانين إلى تنظيم عملها، كما تسعى الأجهزة الإحصائية بمختلف أنواعها إلى مواكبة التطورات الدولية في المنهجيات الإحصائية والمعايير والتصنيفات الدولية في المنهجيات الإحصائية ونشرها، وتسعى أجهزة الإحصاء على العمل على توفير الإمكانات التي تتيح تلبية الاحتياجات المستجدة من المعلومات الإحصائية، ومؤشراتها بأسلوب عصري و المعايير الدولية وبالتالي أن تكون قابلة للمقارنات الدولية، وبناء قواعد بيانات إحصائية قابلة للاستخدام من قبل كافة مستخدمي المعلومات للأغراض المختلفة.

أصبح إعداد استراتيجيات مختلفة وطنية فعالة وحديثة للنظام الإحصائي الجزائري من أولويات الوطنية الهامة في ضوء التطورات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

أ/ فعلى المستوى المحلي: أطلقت الحكومة سلسلة واسعة من برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي منذ حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية في أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي المنصرم، حيث

---

[1] هاموند جون، وآخرون، **في إتخاذ القرارات الذكية**، القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة الثقافية العالمية، 2000،ص14.

ركزت تلك البرامج على تحقيق نوع من الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وتصحيح بعض الاختلالات المالية، ونجحت في الوصول على سياسة فعالة لإدارة الاقتصاد الكلي تضمنت الخفض التدريجي للعجز المالي وتطبيق أجندة الإصلاح الهيكلي.

في سنة 1999م، بعد انتخاب رئيس الجمهورية، أمر بمراجعة جهود الإصلاح الاقتصادي وإطلاق عدد من المبادرات والاستراتيجيات الهادفة رفع مستوى معيشة المواطن وخلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي، كما ركزت الحكومة خلال السنوات الأخيرة على تبني وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات اللازمة لتجاوز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، إذ نجحت في الوصول إلى تقليص حجم المديونية بفضل سياسة فعالة.

إضافة إلى العمل على وضع الركائز الأساسية لبناء اقتصاد وطني قادر على التعامل مع الصدمات الخارجية واستيعاب مظاهر العولمة، وذلك من خلال التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وجذب المزيد من الاستثمارات وعدم الاكتفاء على الاقتصاد القائم على المحروقات.

نتيجة لذلك، فقد تسارعت عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال تسريع تنفيذ برامج الخاصة في شتى القطاعات خارج المحروقات، والسعي نحو تحقيق التكامل وكذا الاندماج مع الاقتصاد العالمي، من خلال السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي لا تزال متعثرة بعض الشيء، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع بعض البلدان الآسيوية وكذا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا اتفاقية التجارة الحرة العربية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة وإضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية.

ركزت عملية الإصلاح على تشجيع الإشمار و تنمية الصادرات الوطنية من خلال تشجيع المنافسة وتقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني، وإفساح السوق أمام قوى السوق لتلعب دورها في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة، ولهذه الغاية، فقد تم إطلاق العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

نتيجة لهذه التطورات، فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني وازدادت درجة الانفتاح بشكل كبير وتوسع دور القطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك، فقد انخفضت الأهمية النسبية لكل من قطاعات الزراعة والإنشاءات و"تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم"، في حين ارتفعت لكل من قطاعات الصناعات التحويلية والكهرباء والمياه والنقل والتخزين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أدى الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تزايد الطلب على الأيدي العاملة الماهرة في شتى المجالات (كالسكن)، وعلى الرغم من هذه التطورات، فان الاقتصاد الجزائري لا يزال يواجه جملة من التحديات، لعل من أهمها العجز في الميزان التجاري، وارتفاع نسبة الفقر ومعدل البطالة، هذا إلى جانب ظهور ظاهرة اختلاسات للأموال العمومية وتفشي ظاهرة الرشوة وغيرها من الظواهر السلبية في المجتمع.

في ظل هذه التغييرات والتطورات فقد تزايد الطلب على المعلومات الإحصائية للمساعدة في قياس وفهم أداء الاقتصاد الوطني، وخصوصا مراقبة التغيرات الدورية والهيكلية التي تؤثر على النمو الإقتصادي كما برزت الحاجة إلى ضرورة تطوير نطاق واسع من المؤشرات، سواء ما يتعلق منها بالمخرجات أو المداخلات، بحيث تكون الإحصاءات الرسمية قادرة على توفير وصف دقيق للآثار الاقتصادية والاجتماعية لمختلف السياسات والإجراءات الحكومية.

إضافة إلى ذلك، فإن هناك مؤشرات على أن مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير موزعة بشكل عادل، بين مختلف مناطق الوطن (شمال، جنوب، هضاب) بالتالي فإن احتساب المؤشرات الكلية على مستوى الوطني (الدولة) لا يسهم في تزويد صانعي القرار والباحثين بصورة واضحة لفهم التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف ولايات الوطن وعليه، برزت الحاجة إلى إنتاج المعلومات الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية على مستويات الإدارية المختلفة، لأهمية مثل هذه المعلومات في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تنمية جميع ولايات الوطن، وتقليص التباين التنموي بينها، ناهيك عن حقيقة أن التغييرات الاجتماعية والسياسات الحكومية التي تؤثر بطرق مختلفة على المجموعات المختلفة من السكان، الأمر الذي يفضي إلى زيادة الطلب على المعلومات الموضوعية الموزعة حسب الخصائص المختلفة.

إلتزام الحكومة الجزائرية بمعالجة مشاكل التباين التنموي بين ولايات الوطن، والبطالة والفقر، والفساد، والسير بثبات نحو الشفافية، وسعيها لإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في قيادة الإقتصاد الوطني

إرساء حياة ديمقراطية مستقرة، فإن تحقيق ذلك يتطلب توفر معلومات إحصائية ذات جودة عالية لرفع جودة القرارات المتخذة ولمراقبة مدى التقدم في مختلف المجالات.

التأكيد على المفهوم الجديد الذي ينادي برسم السياسات إسنادا لبرامج المراقبة والتقييم قد أدى إلى تزايد أهمية البيانات والمعلومات الإحصائية في عملية تحليل السياسات خصوصا في ظل وجود محاور متقاطعة أو متداخلة، وهي المحاور التي يتضمن كل منها عدة سياسات وإجراءات، كما قد تتعلق السياسة الواحدة منها بأكثر من موضوع واحد، وبالتالي فإن توفير الإحصاءات التي تتعلق بأوجه مختلفة بالمحور الواحد بحيث تكون قابلة للمقارنة سيسهم في الوصول على فهم المحور المعني بشكل شمولي.

ب/ أما على المستويين الإقليمي والدولي، فقد أدت الزيادة في التعاون الإقليمي والدولي والانفتاح الاقتصادي وعمليات تحرير الأسواق وتعاظم دور العولمة في العلاقات الاقتصادية وسرعة تأثير الاقتصاديات الكبيرة والصغيرة بالمستجدات والتطورات الاقتصادية في الأسواق العالمية إلى زيادة الحاجة للمعلومات التي تسمح للمستخدمين بقياس أداء الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع غيره من اقتصاديات الدول المجاورة أو دول العالم، وغنى عن القول عن أحد المتطلبات الأساسية لقياس الأداء الوطني هو مقدرة النظام الإحصائي الجزائري على انتاج معلومات وبيانات احصائية ذات نوعية عالية في الوقت المناسب بما يتلاءم مع المبادئ الأساسية للإحصاء المعتمدة من قبل الأمم المتحدة وبما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية في العمل الإحصائي.

ج/ كما أن عصر المعلومات، الذي نعيش فيه قد أدى إلى خلق طلبات جديدة متنوعة على المعلومات الإحصائية مما أفضي إلى زيادة المسؤوليات والأعباء الملقات على عاتق مؤسسات وأجهزة الإحصاء الوطني في دول العالم المتقدمة والنامية، على حد سواء وهذا يتطلب مراجعة الدور الجديد للإحصاءات في ظل بيئة عصر المعلومات، نضرا لأن مستخدمي المعلومات الإحصائية أصبحوا أكثر تنوعا، ناهيك عن الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه المعلومات في بناء مجتمع مدني أكثر إنفتاحا، وخاصتا في العلاقة بين الأفراد والحكومات، مما يتطلب إعادة توجيه أنظمة الاحصاء الرسمية لتلبية الاحتياجات الواسعة لمستخدمي المعلومات الاحصائية باعتبارها أولوية رئيسية لمؤسسات الاحصاء الوطنية.

كما أن الحوار الفعال بين المستخدمين والمنتجين للبيانات (المعلومات) أصبح متطلبا مسبقا لأي مؤسسة إحصاء وطنية لضمان إنتاج المعلومات الإحصائية التي يطلبها المستخدمون ونشرها بوسائل تكنولوجية

متطورة وبشكل يعزز ويشجع استخدامها ويعضم المنفعة من ورائها، كما ان هناك زيادة ملموسة في كمية وتنوع المعلومات الاحصائية التي اصبحت متاحة للمستخدمين في السنوات الاخيرة وذلك نتيجة لتطور عمليات وأساليب نشر البيانات والمعلومات، وقد تخطت مؤسسات الاحصاء دورها التقليدي في إنتاج البيانات فقط، حيث أصبح مطلوبا منها مساعدة المستخدمين على إستخدام المعلومات بشكل أفضل، وخصوصا في مجال التحليل وتفسير الاتجاهات وتقييم فعالية السياسات.

بشكل عام، فإن مؤسسات الاحصاء الوطنية أكثر معرفة من المستخدمين، محللي البيانات بنقاط القوة والضعف في المعلومات الاحصائية التي تنتجها، مما يتوجب على هذه المؤسسات توظيف هذه المعرفة في توجيه المستخدمين والتأكد من مقدرتهم على تحديد وتفسير الرسائل الأساسية التي تبثها المعلومات الاحصائية كما عرض نتائج المسوح بشكل يمكن المستخدم العادي من فهمها وإدراكها يعتبر من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات الاحصاء الوطنية هذه الأيام.

من جانب آخر، فقد أدى التطور الذي حققته تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تغييرات شاملة في جميع الشؤون الإحصائية بدأً من عمليات الجمع إلى التصنيف إلى التحليل وإنتهاءاً بالنشر، فمن ناحية أصبحت النشرات الاحصائية التقليدية على أهميتها غير كافية مع تزايد طلب المستخدمين للبيانات بوسائل إلكترونية تسمح لهم بإجراء عمليات تحليل متخصصة للمسائل التي يقومون بدراستها، ولدراسة المسائل المعقدة، فإن المستخدمين يطلبون البيانات الأولية حول الأفراد أو المنشآت من أجل فهم كيفية تأثير تغييرات أو سياسات معينة على مجموعات أو أنشطة محددة، وأدى هذا إلى الحاجة لإنتاج مجموعات بيانات طولية تمكن من فهم تطور الأنماط عبر الزمن (في فترات مختلفة)، وبالتالي تصميم السياسات وتعديلها بناءاً على ذلك.

إضافةً إلى ما سبق، فقد خطت الجزائر خطوات واسعة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين في مختلف المجالات من صحة وتعليم وتدريب بهدف تحسين مستويات المعيشة وتمكين المواطنين من المساهمة في دفع مسيرة التنمية بأسلوب تشاركي فاعل، وقد تم في هذا المجال زيادة عدد الجامعات والمدارس ورياض الأطفال وتحسين نوعية ومستوى الخدمات المقدمة في هذا الاطار، ناهيك عن تكثيف التوعية الصحية والحملات الاعلامية في مجال الصحة الانجابية وتنظيم النسل والصحة الأسرية، وعليه

فإنه من الضرورة توفير أحدث وأشمل المعلومات الاحصائية حول التطورات في مثل هذه القطاعات الحيوية.

يتضح إلى مدى حاجة الجزائر إلى إستراتيجية وطنية للإحصاء تشمل جميع مؤسسات القطاع العام والخاص والقطاعات التنموية، حيث تتوفر السجلات الإدارية التي يتم أو يمكن إستخراج المعلومات الاحصائية الرسمية منها، ولتحقيق ذلك لابد من إصدار تشريعات عصرية تؤطر العمل الاحصائي وتلزم جميع مؤسسات القطاع العام والخاص خاصة بتطوير سجلاتها الاحصائية بما يلبي معايير ومتطلبات الاستراتيجية الوطنية للإحصاء واعتبار هذه السجلات جزءاً من نظام المعلومات المعتمد في كل مؤسسة، وبالتالي الإرتقاء بالعمل الاحصائي إلى الممارسات الدولية وبما يضمن :

1. زيادة القدرة على تلبية الطلب على المعلومات الاحصائية والمؤشرات الجديدة بشكل كفؤ وفعال.
2. تصنيف جميع الاحصاءات الرسمية المنتجة في الجزائر حسب أفضل المعايير الدولية، وزيادة قابلية مقارنتها مع الدول المتقدمة.
3. إستغلال جميع الامكانات لدى مصادر البيانات الإدارية الموجودة، مع التأكيد على تبسيط عبئ جمع البيانات على الأفراد والأسر والمنشآت.
4. بناء مجموعات بيانات (حول الأفراد والأسر والمنشآت) منسجمة مع بعضها البعض وقابلة للتحليل لفترات زمنية وتلبي معايير حماية البيانات الإفرادية.
5. زيادة التنسيق بين المعنيين بالعمل الاحصائي وخفض إحتمالات التكرار والتضارب في النتائج الإحصائية.

المطلب الثاني: السياسة التنظيمية للديوان.

سنتناول في هذا المطلب، الوقوف على أوضاع عمل الديوان في مجال اختصاصه، وكذا تقييم النظام الإحصائي من منظور كل منتج (الديوان)، ومستخدم البيانات والمعلومات الإحصائية في ضوء المعايير والأطر الدولية، وتحليل الوضع الراهن للقدرات الإحصائية لديوان في عدة مستويات وذلك بإبراز أهم النقاط.

أ/* نقاط القوة من حيث التنظيم والتشريع:

1-وجود تشريعات ونصوص قانونية متعددة تحكم العمل الإحصائي، وأهم تشريع يتعلق بالعمل الإحصائي في النظام الإحصائي الجزائري هو المرسوم التشريعي رقم (01-94) لسنة 1994م والمتعلق بالمنظومة الإحصائية وآليات العمل، وكذا المرسوم التنفيذي (159-95) الذي يعدل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات والمرسوم التنفيذي (160-95) الذي يتضمن تنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله، وكذلك قانون (09-86) لسنة 1986 المتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكن، والذي يخوّل لديوان بقيام بهذه العملية الكبرى وغيرها، وإلتزام المستجيبين بتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة مع المحافظة على سرية بيانات المستجيبين.

2-يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الجهة الرسمية التي أوكل إليها قانون الإحصائيات العامة، مهمة جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية الرسمية.

3-يتبنى الديوان منهجية وخطة عمل واضحة، وجدول زمني محدد للإنتاج بعض المعلومات الإحصائية، سواء خلال المسوح الميدانية أو السجلات الإدارية، بحيث في وقت كان حجم العينات يحدد بشكل إعتباطي بسياق عمل اعتمده معظم الإحصائيين التقليديين، لكن مؤخرا هناك إهتمام بمعالجة موضوع تحديد الحجم للعينات باستخدام التقنيات الحديثة والمنهجيات والأساليب العلمية حسب المعايير الدولية، لكن لازال الموضوع يخضع إلى إجتهادات في بعض الأحيان.

4-هناك تراكم للمعرفة المهنية والإطارات المؤهلة في مجال العمل الإحصائي لدى الديوان والتي يمكن استغلالها لتطوير النظام الإحصائي الوطني.

5-تخضع البيانات والمعلومات الشخصية للمبحوثين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين إلى السرية التامة.

6-يوفر الديوان قاعدة واسعة ومتنوعة من المعلومات الإحصائية للمستخدمين بوسائل سهلة تراعي متطلباتهم (دوريات، نشرات، كتب...الخ)، بما في ذلك النشر على الموقع الإلكتروني.

ب/نقاط الضعف من حيث الممارسة:

1-وجود أوجه قصور في قانون الإحصائيات إلى جانب عدم فاعلية تنفيذ بعض مواده وعلى سبيل المثال نجد المادة الثامنة (08) من المرسوم التنفيذي (159-95) التي تتضمن تزويد أو إنشاء مجلس توجيه، وكذا المادة الثانية عشر (12) من المرسوم التشريعي (01-94) المتضمن إنشاء مجلس الوطني للإحصاء لم يفعل إلى غاية سنة 2008م ولعهدة واحدة فقط أي سنة 2012م وتوقف العمل إلى يومنا هذا، مما يعرقل السير الحسن للعمل الإحصائي.

2-عدم استقلالية العمل الإحصائي، والعمل تحت المظلة الحكومية جعلت من الديوان خاضع للبيروقراطية الإدارية والإجراءات الحكومية التي أفقدت الديوان حيويته وقدرته على التعامل مع الأحداث والتطورات بسرعة وفاعلية.

3-عدم استقرار الديوان منذ نشأته وعدم وجود قانون صريح للجهة الوصية، فهذا التذبذب أثر سلبا على أعماله ومجال اختصاصه، كأنه غير مرغوب فيه وكذا إحباط في نفسية العامل في الديوان.

4-إرتفاع نسبة عدم الاستجابة من قبل مزودي البيانات مما يؤدي إلى إنتاج بيانات ذات جودة منخفضة، إضافة إلى عدم استخدام الديوان لمعيار تقييم البيانات المتحصل عليها خاصة الميدانية.

5-ضعف التواصل بين الديوان كالمنتج والمستخدمين، وكذا المبحوثين لمعرفة وتحديد الاحتياجات من البيانات الإحصائية.

6- نقص في عدد الفنيين المؤهلين في العمل الإحصائي وخاصة المتخصصين في تحليل المعلومات الإحصائية.

7-ضعف الاستغلال الأمثل للبيانات المتوفرة في السجلات الإدارية كمصدر للإحصائيات الرسمية مما يؤدي إلى:

- وجود اختلاف في بعض البيانات المنتجة والمنشورة.
- عدم تلبية البيانات المنتجة لحاجات بعض المستخدمين.
- صعوبة الوصول أحيانا إلى البيانات في الوقت المناسب.

8-عدم تنفيذ بعض المسوح التي توفر معلومات إحصائية هامة بصورة دورية فصلية (مثل مسح القوى العاملة (التشغيل/البطالة).

9-نقص في الإمكانيات من وسائل عمل وكذا الموارد المالية اللازمة في تمويل المشاريع (أعمال)، وكذا عدم وجود حوافز ومزايا للعاملين مما يسهم في إضعاف قدراته على جذب الكفاءات الفنية والمهنية التي تحتاجها والحفاظ عليها.

10-عدم وجود مركز للتدريب الإحصائي يعمل على تأهيل العاملين في وحدات لإحصاء لدى الديوان.

ج-الإنتاج الإحصائي كميا ونوعيا: إن عملية إنتاج المعلومات، الإحصائية في الجزائر عملية مشتركة بين الديوان الوطني للإحصائيات وبين مختلف الإدارات والقطاعات الوزارية الإحصائية التي تختص ب: التعليم، الصحة، الزراعة، والتجارة والطاقة، الإحصاءات النقدية والمالية، الخ هذه المؤسسة الإحصائية العديد من الإنجازات ووفرة مجموعة من المعلومات الإحصائية حسب حاجة كل وزارة لإعداد وتتبع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كذلك قام بإنجاز العمليات الإحصائية الثقيلة والهامة، مثل تعداد السكان والمساكن والمسوح استهلاك الأسرة المعيشية، نفذت خمسة تعدادات للسكان في كل عشر سنوات، وهو المجال الزمني المحدد في الجزائر منذ إستقلالها.

تعد الإحصاءات التي تنتجها موثوق بها نسبيا وتتماشى نوعا ما مع المعايير الدولية، على الرغم من هذه الانجازات فقد سجل قصور على عدة مستويات.

تمثل قضية جودة المعلومات الإحصائية من المهام الأساسية ومن أركان النظام الإحصائي، أي بمعنى آخر، توفير الجهاز الاحصائي معلومات وإحصاءات شاملة ، مفصلة ، موزعة جغرافيا، دقيقة ، موثوق بها وقابلة للمقارنة وجيدة يسهل الوصول إليها من قبل جميع أفراد المجتمع، وهذا ما نادت به خطة عمل مراكش التي تم صياغتها في إطار مبادرات منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن الـ(Paris 21 21)، لتحسين إحصاءات التنمية، والتي تم من خلالها رفع شعار "بيانات أفضل من أجل نتائج أفضل" ، فالسؤال المطروح هل نظام الديوان الوطني للإحصائيات يعمل على تحسين المعلومات الاحصائية من حيث النوع والكم، للإجابة على هذا السؤال سوف نتطرق على العديد من المستويات والنقاط لتحديد جودة البيانات وذلك في ما يلي:

الشمولية: يعتبر تطبيق معيار الشمولية من بين الأهداف الذي كلفت بها الأنظمة الإحصائية، في الجزائر يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الجهاز الرسمي في توفير معلومات شاملة تساهم في تسهيل عملية التحليل وتفسير وإتخاذ قرارات في كافة المجالات.

من خلال مراجعة إصدارات الديوان، لاحظنا أن هذا الجهاز يوفر بيانات لمختلف القطاعات في المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر فقط، ويمكن تصنيفها الى إحصاءات سكانية واجتماعية، وإلى إحصاءات اقتصادية.

*-**الإحصاءات السكانية والاجتماعية:** تظم الإحصاءات التالية:

السكان، والقوى العاملة، والإحصاءات الحيوية، إحصاءات النظام التأسيسي والإداري، وإحصاءات التعليم، والخدمات الصحية والإعلام والثقافة وذوي السياحة ذو الحاجات الخاصة.

*-**الإحصاءات الإقتصادية** : هي الإحصاءات البيئية والخصائص الطبيعية والمناخية، وإحصاءات الكهرباء والمياه، وإحصاءات النفط والصناعة، إحصاءات النقل والمواصلات، إحصاء البنوك والتأمينات وخدمات الأعمال، وإحصاءات الخدمات الشخصية وإجتماعية، وإحصاءات التجارة الداخلية والخارجية، إحصاءات الأسعار والأرقام الإستدلالية، الدخل القومي ولإنفاق الحكومي كما يوفر الجهاز إحصاءات دولية الخاصة بالمؤشرة الديمغرافية والإجتماعية، وأهم المؤشرات الإقتصادية والنقل، رغم التنوع الملحوظ في طبيعة الإحصاءات التي يقدمها الديوان للمستخدمين إلى أنه يجد صعوبة في جمع البيانات الإحصائية القطاعية في فترة وجيزة وينشرها في الآجال المحددة، ويمكن تفسير ذلك بضعف التنسيق ما بين الديوان والمكونات الاخرى للنظام الإحصائي.

التوزيع الجغرافي للمعلومات الاحصائية : تكمن مهمة الجهاز الوطني الإحصائي في اطارها القانوني في بناء البنية التحتية الإحصائية عن طريق توفير إحصاءات ومؤشرات توضح التركيبة الجغرافية للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والمكانية من أصغر وحدة جغرافية (البلدية) الى أكبر وحدة جغرافية (على المستوى الوطني) وهى خطوة أساسية من خطوات التحليل الإحصائي، والذي تساهم بدورها في رسم السياسات الاقتصادية السليمة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، لكن في المجال التطبيقي مازال الديوان الوطني للإحصائيات يسجل عجز في تقديم إحصائيات حسب الوحدات الجغرافية (الريف والحضر؛ البلديات؛ المناطق الجهوية) لكل قطاعات الدولة التعليم، والصحة، والعمل، والتجارة والصناعة والنقل والخدمات الإجتماعية) رغم تبنيه نظام الإعلام الجغرافي الذي يهدف إلى إعداد معلومات على مستوى جغرافي دقيق.

بيانات تفصيلية: تعتبر الإحصاءات التفصيلية من المتطلبات الأساسية والضرورية للنشاط الإحصائي كونها تساعد على تصنيف المتغيرات والخصائص والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وإعدادالمتغيرات بصورة رقمية مما يساهم هذا في خدمة الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول، وتساعد جميع فئات مستخدمي البيانات والمعلومات لفهم المفردات الإحصائية بمستوى واحد وعلى أساس هذا تكون نتائج تحليل المعلومات واضحة ودقيقة، تساعد أيضا على سهولة قياس المفردات الإحصائية، حيث هذه الأخيرة تجعل عملية رصد التغييرات والمستجدات التي تطرأ على بعض الظواهر عمليه سهلة ويمكن رصدها وإبرزها.

أمام الصعوبات والعراقيل (المادية والبشرية وعدم التنسيق ما بين الإدارات) التي تواجهه المؤسسة المركزية للإحصاء في الجزائر جعلتها عاجزة على توفير المعلومات التفصيلية لكل قطاع رغم أنها تعتمد في إنتاج المعلومات الإحصائية على تكاملية العمل الإحصائي في الدولة، حيث يتعاون هذا الجهاز مع كافة المؤسسات الأخرى التي توفر بيانات مصدرية رعن الأنشطة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية) الخاصة بها حتى يتمكن مستخدم البيانات الحصول على معلومات إحصائية تفصيلية وكاملة حول كل قطاع (الصحي، السكاني، الاقتصادي، التجاري، التعليمي والعمل).

قابلية المقارنة: تمثل الإحصاءات الرسمية (فيما يتعلق بالبيانات ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية و الديموغرافية والاجتماعية)، عنصرا ضروريا وحيويا لنظام المعلومات على المستوى المحلي والدولي، لهذا يجب على هذه الإحصائيات أن تتوفر فيها شروط القابلية على المقارنة، بمعنى أن تنتج المعلومات الإحصائية على أساس موحد للمنهجيات، المعايير، التعاريف وطرق حساب المؤشرات الإحصائية.

إن جمع البيانات من خلال العمليات الإحصائية تحتاج إلى وصفها بشكل دقيق وواضح من خلال وضع التعريف المناسب والمفهوم الواضح حتى يسهل على الجميع من العداد ومستخدمي ومحللي البيانات اعتماد فهم موحد نظرا لأن الاختلاف يؤدي إلى نتائج تصعب من عملية المقارنة على المستويات الوطنية والدولية، ولتحقيق ذلك يجب استخدام مفاهيم وتعاريف، وتصانيف موحدة مشتركة متفق عليها عالميا.

يعتبر معيار توحيد المفاهيم والتصنيفات ما بين مكونات المنظومة الإحصائية من بين المهام الذي كلف بها الديوان الوطني للإحصائيات، كما كلف أيضا بتطبيق هذا المعيار ما بين العمليات الإحصائية من جهة والحفاظ على إستمرارية استعماله.

من خلال مطالعة المنشورات، والتقارير، ودليل العداد، سجلنا اختلاف في التصنيفات والتعاريف لبعض المتغيرات[1] نذكر منها البناية والسكن، والحالة الزواجية، والحالة الفردية.

متغير البناية والمسكن: تعتبر البناية والمسكن الوحدتين رئيسيتين في تعداد السكان والسكن، والجزئين القاعديين والمصخرين لعد الأفراد والمؤسسات، من خلال الجدول التالي نلاحظ أن تم إستعمال نفس المفهوم والتصانيف لمتغير البناية والمسكن في التعدادين 1987 و2008، حيث عرفت البناية على أنها عبارة عن سكن قابل للعيش أو العمل أو القيام بنشاطات ترفيهية أو تربوية، وكما تم ذكر أنواعها وعرف المسكن بمكان مغلق ومغطى يسكنه شخص أو أكثر أو غير مسكونة لكنه معد للإسكان.

على عكس تعداد 1998 لم يوضح معنى البناية والسكن وإكتفى بتعريف البناية على أنها مبنى يحتوى على مساكن، والسكن على أنها مكان مغلق ومغطى معد للسكن ولم يحدد أنواعهما، هذا التعريف لا يسمح بجمع بيانات دقيقة عن عدد البنايات والمساكن بأنواعهما، كما يستنتج من هذا التعريف أن العداد

[1] عدم تقديم أمثلة عن توحيد المفاهيم والتصنيفات المستعملة في الحالة المدنية والمسرح الميدانية راجع الى عدم إمكانية الحصول على التقارير المنهجية الخاصة بهما.

قام بعد البنايات القابلة للسكن فقط، أي بمعنى آخر عد فقط المساكن التي يتواجد فيها أفراد الأسر الجماعية والعادية.

في الأخير، نظرا لعدم وجود تقرير منهجي للتعداد لا يمكن تحديد سبب عدم تبني الديوان الوطني للإحصاء لنفس التعريف والتصنيف في تعداد 1998م.

الجدول رقم1: يمثل تطابق واختلاف مفهوم البناية في التعدادات الثلاث

تعداد	التعريفات
1987	يقوم الإنسان بتشييد و ترميم و تكون متبينة البنية حتى تستعمل كمسن أو مكان أو للقيام بنشاطات ترفيهية أو تربوي أو إبداع مواد او عتاد، ويسمي أيضا هذا التعريف العناصر الأخرى كالأكواخ والخيم والسفن والملاجئ الطبيعية التي قد يهيئها الإنسان كالمغارات والكهوف .
1998	البناية هى مبنى يحتوي على مساكن
2008	تعرف البناية بكونها مهيأة من قبل الإنسان وهي صلبة أو صالحة للسكن أو للعمل أو مستعملة كمستودع للسلع والآلات يدخل ضمن هذا التعريف البيوت القصديرية و الأكواخ والخيم والسفن وكذلك الملاجئ الطبيعية كالكهوف والمغارات المحفورة في الصخور.

الجدول رقم2: يمثل مفهوم السكن في تعداد 1987 و 1998 و 2008

التعداد	التعريف
1987	يعرف المسكن بمكان مغلق ومغطى يسكنه شخص أو أكثر أو غير مسكونة لكنه معد للإسكان، يتكون عامة من غرفة أو أكثر مخصصة للإسكان بمكن الدخول إليه دون المرور ضروريا بمسكن آخر، يمكن أن يكون محلا غير معدا للسكن لكنه تم إستخدامه للسكن بصفة دائمة، هناك حالات التى يكون فيها المسكن ملجأ مؤقتا(كوخ بناء خشبي أو قصديري خيمة...).
1998	المسكن هو مكان مغلق ومغطى معد للسكن.
2008	هوعبارة عن مكان مغلق ومغطى يتألف من غرفة واحدة أوأكثر، يقيم فيه شخص أو أكثر ويمكن أن يكون مسكونا أو شاغرا، يمكن أن يكون محلا غير معدا للسكن لكنه تم استخدامه للسكن بصفة دائمة، هناك حالات التى يكون فيها المسكن ملجأ مؤقتا(كوخ بناء خشبي، أو قصديري ، خيمة...)

- **الأسرة:** تجمع البيانات حول الأسنة لدراسة حجم الأسرة ويعطى مؤشرا عن معدلات التغير في هذا الحجم مما يساعد على تقدير عدد الأسر في المستقبل، وبالتالي تقدير الوحدات السكنية لها.

الجدول رقم3: يمثل مفهوم الأسرة العادية والجماعية في التعدادات الثلاث

التعداد	تعريف الاسرة العادية
1987	تتكون من مجموعة أشخاص يعيشون تحت سقف واحد يحكمه رب الاسرة، يحضرون ويتناولون معا أهم الواجبات. غالبا ما يربط هؤلاء الاشخاص قرابة الدم والزواج والمصاهرة.
1998	تتكون الاسرة العادية من شخص أو مجموعة أشخاص يعيشون في نفس المسكن، يحضرون ويتناولون معا أهم الوجبات. غالبا ما يربط هؤلاء الاشخاص صلة قرابة الدم.
2008	تتكون الأسرة العادية من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن ويحضرون ويتناولون معا أهم الواجبات و تحت مسؤولية رب الأسرة غالبا ما يربط هؤلاء الأشخاص قرابة دم أو مصاهرة .
	تعريف الاسرة الجماعية
1987	تتكون الاسرة الجماعية من شخصين أو أكثر لا تتوفر فيهم الشروط الخاصة بتعريف الاسرة العادية أي لا تجمعهم روابط الدم والمصاهرة، يعيش هؤلاء الاشخاص جماعيا في سكن أو غرفة فردية أو جماعية لأسباب مهنية أحيانا، كما يتناولون أحيانا طعامهم معا وفى هذه الحالة لا يوجد رب الأسرة .
1998	تتكون الأسرة الجماعية من شخصين أو أكثر لا توفر فيهم الشروط الخاصة بتعريف الأسرة العادية يعيشون جماعيا في مسكن أو غرفة فردية أو جماعية وهذا لأسباب مهنية أحيانا، كما يتناولون أحيانا طعامهم معا وفى هذه الحالة لا يوجد رب أسرة في الأسرة الجماعية.
2008	تتكون الأسرة الجماعية من شخصين أو أكثر لا تستجيب للمقاييس المذكورة بالنسبة لتعريف الاسرة العادية، يعيش هؤلاء الأشخاص جماعيا في مسكن أو غرفة فردية أو جماعية لأسباب مهنية أحيانان كما يتناولون أحيان طعامهم معا وفي هذه النوع لا يوجد رب أسرة .

حجم الأسرة حسب العلاقة برئيس الأسرة يساعد على فهم تركيب الأسرة، وتحليلها، وهل هي أسرة نووية أو أسرة ممتدة أو أسرة مركبة (جماعية) وأي نمط من هذه الأسر يكون هو الغالب في المجتمع.

من خلال التعريفات الموجودة في الجدول نلاحظ أن هناك توحيد في تعريف الأسرة العادية والجماعية في التعدادات الثلاث، باستثناء عدم ذكر صلة المصاهرة أو الزواج في تعداد 1998 لكونها تعد من أصناف صلة قرابة الدم. وتم ذكر المصاهر في التعددين 1987 و2008 للتدقيق ولعدم نسيان عد هؤلاء ضمن العادية.

متغير الحالة الزواجية: هي الحالة الشخصية لكل فرد فيما يتعلق بقوانين الزواج وعاداته، ومن تصنيفاتها: العزاب؛ المتزوجين؛ المنفصلين؛ المطلقين؛ الأرامل.

غالبا تبوب الحالة الزواجية حسب الجنس والعمر لتبيين مدى الإقبال على الزواج أو عدمه ومدى إنتشار ظاهرة الترمل والطلاق، كما يسمح تبويب الحالة الزواجية حسب الجنس والعمر والحالة التعليمية بتبيين أثر ذلك على أنماط الزواج السائدة في المجتمع، ويساعد توزيع السكان حسب الحالة الزوجية على دراسة أثرها على الخصوبة وبالتالي أثرها على النمو السكاني، وأيضا تفيد بيانات الحالة الزواجية للسكان في البحوث الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ذات الأهمية الكبيرة .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك إختلاف في تصنيف الحالة الزواجية للأفراد في التعدادات الثلاث. تتمثل الاختلافات فيمايلي:

1- تقسيم فئات الحالة الزواجية الى 5أصناف في تعداد 1987 وإلى 4 أصناف في تعدادي 1998 و2008.
2- تشمل فئة المتزوجين فئة المنفصلين في تعداد 1998، وتشمل فئة المطلقين فئة المنفصلين في تعداد 2008.

إن الإختلافات الملاحظة في تصنيف الحالة الزواجية لا تسمح بالمقارنة، بمعنى آخر لا يمكن مقارنة عدد المتزوجين وعدد المطلقين بين التعدادات الثلاث.

جدول رقم4: مفهوم وتصنيف الحالة الزواجية في التعدادات الثلاث السابقة (1987، 1998، و2008)

تعداد	التعاريف
1987	لكل فرد حالة زواجية وتوجد 5 فئات وهي : فئات المتزوجين: تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين إستهلكوا زواجهم مسجل كان أم لا . فئة المنفصلين: تتكون هذه الفئة من جميع الزواج الذين يعيشن منفصلين بدون عقد طلاق يلغي نهائيا زواجهم فئة المطلقين: تضم هذه الفئة جميع الأزواج المنفصلين بحكم رسمي أو من قبل الجماعة. فئة الأرامل: تضم هذه الفئة جميع الرجال والنساء الذين فقدوا زوجاتهم أو أزواجهن . فئة العزاب : تضم هذه الفئة كافة الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الأربع السالفة الذكر، بإختلاف أعمارهم، ا الشخص المتزوج الذي لم يستهلك زواجه بعد يعتبر مع ذلك عازبا.
1998	هناك 4 فئات: فنة العزاب: تضم هذه الفئة كافة الاشخاص الذين لا يشون الى الفئات الموالية وباختلاف أعمارهم. فئة المتزوجين: تكون هذه الفئة من مجموعة الاشخاص الذين استهلكوا زواجهم بدون أخذ بعين الاعتبار عقد الزواج. تحتوى هذه الفئة كذلك المنفصلين (أي الازواج الذين لايعيشون حاليا معا والذين لم تحصلوا على طلاق بحكم قانوني أوعرفي . فئة المطلقين: تضم هذه الفئة جميع الأزواج المطلقين بحكم رسمي أو من قبل الجماعة. فئة الارامل: تضم هذه الفئة جميع الرجال والنساء الذين فقدوا زوجاتهم أو أزواجهن.
2008	تتفرع الحالة زواجية الى 4 فئات: الأعزب هو شخص غير متزوج ولم يسبق له الزواج من قبل. متزوج: هو كل رجل زفت إليه زوجته أوكل إمرا ة زفت الى زوجها أي استهلاك الزواج) سواء تم تسجيل عقد الزواج أولا . المطلق: وهو كل شخص منفصل عن زوجته بحكم رسمي أومن قبل الجماعة، تضم هذه الفئة كذلك الأشخاص المنفصلين (أي كل المتزوجين الذين لا يعيشون مع بعضهم و لم يصدر بعد حكم طلاقهم من طرف الهيئات

	القانونية أو الدينية). الأرمل : هو كل شخص فقد زوجته .

الحالة الفردية للشخص: تفيد بيانات الحالة الفردية في إعطاء صور؛ عن ذلك الجزء من السكان القادر على العمل المنتج ، وأولئك الذين يقومون بأعباء النشاط الاقتصادي وإعالة بقية السكان غير العاملين مثل التلاميذ والطلاب والمتقاعدين وذوي المعاش.

مما يساعد على تقييم طريفة استخدام القوى البشرية، كما ان الفائدة من البيانات ستكون كبيرة عند تبويبها حسب الجنس والمستوى التعليمي وفئات العمر والحالة الزواجية ونسبة المساهمة في القوة العاملة.

يبين الجدول إختلاف في تصنيف الحالة الفردية بين التعدادات الثلاث، ويمكن تلخيص هذه الاختلافات كمايلي:

تصنيف المشتغلين في تعداد 1998 الى فئة المشتغلين الدائمين والجزئيين وأيضا تصنيف البطالين الى العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا وإلى العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا.

لم تصنف المرأة الماكثة بالبيت ضمن الحالة الفردية في تعداد 1998، كذلك عدم تصنيف النساء تصنيفا صحيحا لإعتبارهن كربات بيوت.

- تم جمع البيانات حول العاطلون الباحثون عن العمل الذي سبق لهم ان اشتغلوا فقط في تعداد 1987.

زيادة على ذلك قام الديوان الوطني بعد جميع الأفراد المشتغلين الذين يعملون على الأقل ساعة خلال الأسبوع المرجعي سواء كانت بصفة دائمة أوغير دائمة، يمكن القول أن الهدف من هذا التعريف هو تقليص من حجم البطالة.

كما قام الديوان الوطني للإحصاء بتجزئة فئة المشتغلين والبطالين في تعداد 1998 (أنظر الجدول رقم5)، بسبب ارتفاع نسبة المشتغلين الجزئيين والمسرحين إرإديا وغير إرإديا وما نتج عنها فئة العاطلون الباحثون عن العمل والذين سبق لهم أن اشتغلوا ٠

البطال: يشمل السكان البطالين كافة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم السن 16 المحدد لحصر السكان النشيطين اقتصادياً والذين كانوا خلال التاريخ المرجعي لم يكونوا يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص.

قام الديوان الوطني بتصنيف واضح للبطالين في التعدادين 1987 و1998 إذ تم تصنيفهم الى فئتين. تتمثل الفئة الأولى في العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا، وأما الثانية هي فئة العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا .

أما في تعداد 2008 تم جمع البيانات حول البطال بصفة عامة وبدون تصنيف، هذا التعديل راجع للصعوبات التي واجهها العداد في جمع البيانات حول البطال الذي يبحث عن العمل (عمل سابقا أولم يعمل أبدا)، وكذلك في مرحلة التفريغ واستغلال البيانات ونشرها.

الجدول رقم5 : تصنيف الحالة الفردية في التعدادات الثلاث (1987 ، 1998 ، 2002)

سنة التعداد	التصنيفات
1987	هي وضعة الشخص إزاء الشغل أثناء الأسبوع المرجعي، نميز الحالات الآتية: - المشتغل - العاطلين الباحثون عن العمل الذى سبق لهم أن اشتغلوا - ملتزمة بالبيت - الطالب أو تلميذ - المتقاعد صاحب معاش
1998	هي وضعية الشخص ازاء الشغل أثناء الأسبوعي المرجعي، نميز الحالات الأتية: - المشتغل الدائم - المشتغل الجزئي - العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن إشتغلوا - العاطلين الباحثون عن العمل الذين لم بسبق لهم آن إشتغلوا - المتقاعد - صاحب معاش - الطالب أو تلميذ
2008	هي وضعية الشخص إتجاه العمل الممارس خلال الأسبوع السابق عن الليلة المرجعية، نميز الحالات الفردية التالية: • المشتغل • البطال • الماكثة بالبيت • الطالب أو التلميذ • المتقاعد • ذومعاش

كذلك نلاحظ الاختلاف في تحديد الحد الأعلى لسن البطال، يحدد السن الأدنى والأعلى للبطالة فقط عن الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم أوتفوق الحد الأدنى للعمر المقرر وفقاً لظروف كل دولة على حدى،

ومن خلال التعريفات الموجودة في الجدول، تأكد على أن الحد الأنى لعمر البطال هو الحد الأدنى للتخرج من المدرسة والحد الأعلى المناسب لسن التقاعد.

من خلال هذا المجال تتم عملية جمع المعلومات عن حالة النشاط، ففي التعدادات الثلاث الأخيرة تم تحديد الحد الأدنى للعمل 16 سنة (وهذا رغم وجود أطفال يعملون قبل هذا العمر) وحدد السن الأعلى ب64 سنة في التعداد 1987 و59 سنة في التعدادين الأخيرين من خلال هذا الفرق الواضح في تحديد مجال العمري للبطالة، لايمكن للباحث أومستخدم مقارنة المعلومات الإحصائية للبطالة بين التعداد 1987 والتعدادين الأخيرين إلا في حالة إلغاء الفئة العمرية 60 -64 سنة.

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن التعدادات الثلاث تعرف البطال على أنهم الأشخاص الذين لا يعملون وهم في سن العمل، ويقومون بالفعل ببعض الترتيبات للحصول على عمل بأجر أو للعمل لحسابهم الخاص في الأسبوع المرجعي ، هؤلاء الأشخاص يجب إعتباهم كمتعطلين بصرف النظر عما إذا قاموا بالبحث عن عمل في الآونة الأخير أم لا.

الجدولرقم6 : تعاريف وتصنيفات العاطلون عن العمل حسب التعدادات 1987 و 1998 و2008

التعداد	التعاريف والتصنيفات
1987	وهو ينقسم الى نوعين: **العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا:** هم الاشخاص البالغون سن الشغل **(من 16الى 64سنة)** الذين لايشتغلون أثناء التعداد لكن سبق لهم أن إشتغلوا **(أو أدوا الخدمة الوطنية)** وهم يبحثون عن العمل حاليا. **العاطلين الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا:** هم الأشخاص البالغون سن العمل من **(16 الى 64 سنة)** الذين لا يشتغلون أثناء التعداد ولم يشتغلوا من قبل، وهم يبحثون عن العمل حاليا.

1998	وهو ينقسم الى نوعين: **العاطلون الباحثون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا** :هم الاشخاص البالغون سن الشغل(من**16**الى **59**) الذين لا يشتغلون أثناء الأسبوع المرجعي لكن سبق لهم ان إشتغلوا وهم يبحثون عن العمل حاليا. **العاطلون الباحثون عن العمل الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا:** هم الأشخاص البالغون سن العمل من(**16**الى **59**) سنة الذين لا يشتغلون أثناء الاسبوع المرجعي ولم يشتغلوا من قبل، وهم يبحثون عن العمل حاليا.
2008	**البطال** هو شخص في سن العمل مابين (**16** و**59**) سنة سواء كان ذكرا أو أنثى، والذي لم يشتغل خلال الأسبوع المرجعي، وهو مستعد للعمل ويقوم بالبحث عن منصب، شغل، يمكن للبطال أن يكون لم يسبق له العمل (أوطلب للعمل) كما يمكن أن بكون قش اشتغل قبل ذلك أى قبل أن بصبح بطالا.

من خلال معطيات الجداول المذكور سابقا و الخاصة بالمصطلحات والتصانيف المستعملة في التعدادات الثلاث الأخيرة، توصلنا الى أنه لم تستعمل نفس المصطلحات أو المفاهيم أو التصنيفات لبعض المتغيرات.

قد تطرأ بعض الصعوبات للتوفيق بين الأرقام والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من مصادر شتى وذلك للإختلافات في الرؤيا والشمولية وفي الأفكار والتعريفات وللإختلاف في التصنيفات والوحدات الإحصائية وفي فترة الإسناد الزمني وفي الدقة وقياس نسبة الخطأ وغيرها.

إن مسوحات الأسرة وخاصة المتعلقة بمسوحات القوى العاملة لديها قدرة أكبر في توفير إحصائيات عالية الجودة عن الخصائص الاقتصادية على المستوى الإجمالي مثل الفئات الوطنية والإقليمية العريضة، في حين تجد أن تعدادات السكان توفر لنا تلك المعلومات على مستويات ووحدات أصغر، لذلك يقترح عند عرض نتائج التعداد أن يتم شرح تلك الفروقات في حواشي الجداول وفي البيانات الوصفية لها، إضافة إلى التحليلات النصية للمعلومات وذلك لمساعدة مستخدمي المعلومات بقدر الإمكان في القيام بواجبهم

وأن يتفهم عامة الجمهور إستخدام تلك الإحصائيات بصورة أفضل، بالنسبة للدول التي تقوم بإجراء مسوحات منتظمة أو بصورة متكررة للقوى العاملة فقد ترغب تلك الدول في اعتماد تلك المسوحات كمصدر رسمي للإحصائيات عن السكان النشيطين اقتصاديا عند إعلانها على المستوى الوطني أو على مستوى فئات إقليمية عريضة. (هيئة الأمم المتحدة ، مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والسكن، الجزء الثاني، ص ص:168، 169).

من المهم أن ترفق مع بيانات التعداد الصفات التي استخدمت لإجراء التعداد، ومن المهم أيضا أنه في حالة إجراء أي تعديلات على تلك التعريفات منذ التعداد السابق ينبغي توضيح تلك التعديلات مصحوبة بتقديرات أثر تلك التعديلات على البيانات ذات الصلة، وبهذه الطريقة فإن مستخدمي البيانات سوف لن يخلطوا بين التغيرات الحقيقية مع الوقت، ومع الزيادة أو النقصان الناتجة عن تغير المفاهيم أو التصنيفات.

المطلب الثالث : إنشاء وتحيين قاعدة البيانات، التعداد العام (R.G.P.H):

أصبحت عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع لا بد وان تأخذ بعين الاعتبار موضوع السكان و أحوالهم وخصائصهم المختلفة كالتركيب النوعي والعمري والتصنيف المهني حسب النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي والتقديرات المتوقعة لحجم هؤلاء السكان خلال الفترة الزمنية المستغرقة في تنفيذ خطة التنمية ، حيث لا يمكن للمخططين وراسمي السياسات التنموية تجاهل مثل هده المتغيرات الهامة المتعلقة بالسكان خاصة وان الأهداف الأساسية المتوخاة من التخطيط موجهة للسكان ورفاهيتهم وتقدمهم الاقتصادي والاجتماعي .

لا بد من توفر إحصاءات سكانية على درجة عالية من الدقة والشمول وإعداد التقديرات السكانية اللازمة على مختلف النواحي كإجمالي حجم السكان في سن التعليم والقوى العاملة والتكوين الأسري ، نظرا لما لهذه النواحي من تأثير على الإنتاج والاستهلاك ومستوى المعيشة ، ومن الصعوبة في أي مجتمع الأخذ بأسلوب التخطيط التنموي الشامل ووضعه موضع التنفيذ في ظل قصور البيانات والمعلومات الإحصائية.

لا بد من التسليم بوجود الصلات القوية بين الاتجاهات الديموغرافية وعوامل التنمية وإن توفر الإحصاءات بمختلف أنواعها السكانية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية هي السبيل الوحيد لضمان نجاح التخطيط ورسم السياسات وتحقيق الأهداف المرجوة منه .

في ظل الاهتمام بالإحصاءات بمختلف أنواعها سعت الدولة الجزائرية في وقت مبكر على إنشاء مؤسسة التخطيط والتنظيم وتتمتع بصلاحيات مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط وذلك بالأمر المؤرخ في 25 أوت 1962م، كما قررت الجزائر القيام بأول إحصاء عام للسكن والسكان والذي تم تنفيذه سنة 1966م بغرض تقييم الأوضاع آنذاك .

من أجل تحسين قاعدة البيانات المستمدة من الموروث الاستعماري وكذا التعداد العام الذي قامت به الجزائر بعد الاستقلال ومن اجل تنظيم الإحصاء العام تم سن قانون رقم 86-09 المؤرخ في 29 يوليو 1986م يبين فيه كل الآليات من أحكام عامة والحقوق والواجبات والأجهزة التنفيذية وأحكام مالية وأخرى مختلفة ، ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا تم انجاز خمسة (05) تعدادات كالتالي : (1966. 1977 . 1987. 1998 . 2008). [1]

فما هو التعداد العام وكيف تقوم به الدولة الجزائرية في إنتاج اكبر كم هائل من المعلومات المختلفة ؟ والتي تعتبر كقاعدة البيانات التي يعتمد عليها الديوان في كل أعماله؟.

يعد التعداد العام للسكان والسكن مصدر ثري للبيانات التي تحتل مكانة مرموقة في المنظومة الوطنية للمعلومات، كما يسمح بالتعرض بدقة وتفصيل على الآثار المترتبة عن السياسات التنموية على المستوى الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والمعيشي للسكان .

من جهة أخرى تعد نتائج الإحصاء مرجع أساسي وقاعدة بيانات لمؤسسات الدولة كالجماعات المحلية ، والمتعاملين الاقتصاديين وجميع الهيئات الوطنية والدولية ، كما تشكل قاعدة ومنطلقا لمختلف

[1] لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار المتعلق بالأعضاء المكلفين التعداد ، **الجريدة الرسمية**، يوم الأربعاء 23 دو القعدة عام 1406 هـ الموافق ل 20 جويلية 1986.

الدراسات والمسوحات والتحاليل في مجالات واسعة كالشغل والبطالة والبنية الديموغرافية ، ومستويات التعليم والتكوين ومرافق السكان ورفاهية الأسرة ....الخ [1] .

كما يتوقف نجاح هذه العملية (التعداد) على مدى تكاثف جهود كافة الهيئات المشاركة خلال مختلف مراحل التحضير والتنفيذ والاستغلال .

يمكن تعريف التعداد بأنه مجموعة من العمليات الإحصائية المتمثلة في جمع وتقييم وتحليل ونشر المعلومات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالسكان في بلد ما في تاريخ معين[2] .

فماهي مراحل وخطوات التعداد العام ؟ .

بمقتضى القانون رقم 86-09 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1406 الموافق ل 29 يوليو 1986 المتعلق بالإحصاء العام للسكان والإسكان [3].

الذي يحدد في مادته الأولى من الأحكام العامة الشروط العامة التي تتعلق بتحضير عمل الإحصاء العام وتمويلها وتنفيذها كما تبينه المادة الثانية(02) أيضا على تحديد تاريخ معين لجرد شامل لكل السكان والسكن ومميزاتهم ويكون الإحصاء العام بصفة دورية يحدد وفقا لحاجات البلاد الإحصائية، كما جاء في الباب الثاني من الحقوق والواجبات في مادته الخامسة ، على أن المعلومات الفردية المصرح بها لا تستعمل في أي حال من لأحوال لأغراض إحصائية ، وكذا المادة السادسة (06) على التزام المصالح الإدارية وكذا الذين قاموا بالتعداد (أعوان، العدادين) باحترام السر الإحصائي والمهني ، وتحت طائلة العقوبات في حالة إفشاء السر الإحصائي (المهني) .

يحدد الباب الثالث أجهزة تنفيذ الإحصاء وجاء في مادته السابعة (07) الهيكل التنظيمي العام ويحتوي على :

- لجنة وطنية للإحصاء العام للسكان والإسكان " تضم ممثلين عن مختلف الوزارات بما فيها وزارة الدفاع الوطني .

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، **دليل مكونين، الجزائر**، 2008 ، ص 12.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات ، **دليل العداد**، فيفري 2008 ، ص 07-08 .

[3] (ج.ج.د.ش)، **الجريدة الرسمية** ، يوم الأربعاء 23 دو القعدة عام 1406 هـ الموافق ل 20 جويلية 1986، مرجع سابق.

- لجنة ولائية .
- لجنة بلدية .
- لجنة تقنية ميدانية .
- الهيئة الوطنية المكلفة بالإحصائيات .

وفي المادة الثامنة (08) تحدد مسؤولية اللجنة الوطنية للإحصاء على أنها تتمتع بسلطة الاطلاع على جميع المسائل المتعلقة بتنظيم عمليات الإحصاء وتنسيقها كما تشرف على تحضير وإجراء الإحصاء، كما تحدد المادة العاشرة انه يسند الإجراء المادي للإحصاء العام للهيئة الوطنية المكلفة بالإحصائيات وهي الديوان الوطني للإحصائيات .

وفي الباب الرابع من أحكام المالية نجد المادة ثلاثة عشر (13) تحدد كيفية تحديد الميزانية المالية الضرورية للإنجاز التعداد العام التي تخصم من الميزانية العامة للدولة إذ قدر في آخر تعداد ب 380 مليار سنتيم جزائري .

- **مراحل التعداد العام :**

- **المرحلة التحضيرية :**

تشمل هذه المرحلة عدة نقاط أهمها ما جاء في القانون 86-09 وتطبيقا لمواده وأهمها :

- الاعتماد القانوني إذ تصدر في السلطة العليا في البلاد مرسوما يقرر إجراء التعداد العام.
- كما توضح خطواته، وتحديد الجهات والفئات الاجتماعية التي توضع تحت تصرف القائمين بالانجاز .
- تحديد أهداف الإحصاء العام .
- التنظيم الإداري والتقني للتعداد، إذ يتم تعيين مهندسيين للإحصاء في مختلف جهات الوطن تحت إشراف الديوان الوطني للإحصائيات .

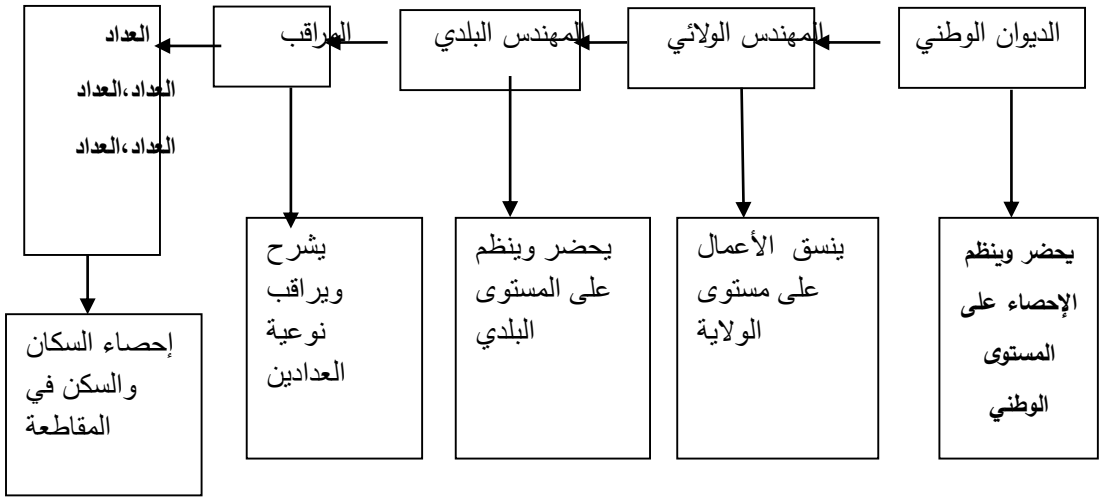

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، دليل العدادين ، 2008 .

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فان التعداد العام هو عملية ضخمة تستلزم تحضيرا جيدا ودقيقا ، وكذا تنظيم ملائم ، حيث يقسم الديوان هده المرحلة (التحضيرية) إلى خطوات وأقسام ، وتكون هذه المرحلة تحت إشراف المندوب البلدي أو أكثر الذي يتم تعيينه مسبقا تحت إشراف مباشر من المهندس الولائي والمراقبة التقنية المستمرة من طرف اللجنة التقنية لديوان الذي يشرف على تكوين خاص لكل المندوبين في كل ولاية، ومن اجل التنظيم الملائم ، تضمنت هذه المرحلة على أقسام أهمها :

يستلم كل مندوب بلدي ملف تقني للبلدية من طرف الديوان حيث يشمل هذا الملف على كل الخرائط وفيها (ZE ,AS, ACL ,RC) خريطة إجمالية للبلدية وحدوها الإدارية ، خريطة التجمع الحضري الرئيسي ، خريطة كل التجمعات الحضرية الثانوية، وخريطة المنطقة المبعثرة ، وحسب خصوصية كل بلدية (من ناحية خرائطية).

- أول خطوة يقوم بها المندوب البلدي تحيين القاعدة الخرائطية للبلدية وقوائم البنايات وهذا بالرجوع إلى الملف المقدم له سابقا، إذ تعتبر هذه الخطة قاعدة أساسية للأشغال اللاحقة، حيث يتطلب من المندوب البلدي المسح الشامل والمنتظم لكل تراب البلدية (UNE MISE A JOUR CARTOGRAPHIQUE) من عدد السكان والمساكن ، والبنايات ، وهذه العملية ميدانية تدوم أكثر من 06 أشهر .

- تنظيم خرائطي لجميع المعلومات المتحصل عليها من الميدان وهذه الخطوة تكون في المكتب، بعد المسح الشامل من طرف المندوب وجمع المعلومات اللازمة، يقوم المندوب بإعادة تقسيم تراب البلدية إلى مقاطعات أو وحدات التعداد إذا اقتضى الأمر أو إضافة مقاطعات جديدة حسب المعطيات الميدانية ووفق التكوين والتعليمات الخاصة التي قدمت من طرف الديوان، وهذه الفترة تدوم ثلاثة أشهر .
- الخطوة الثالثة ميدانية إذ بعد الانتهاء من تقسيم تراب البلدية إلى مقاطعات ومجموعات سكنية، يتم تحديدها وترقيمها ميدانيا، حيث يرقم المندوب البلدي كل البنايات والمجموعات السكنية، والمقاطعات على أرض الواقع وتدوم هذه الخطوة ثلاثة أشهر .
- أما الخطوة الأخيرة فيقوم المندوب البلدي بتحضير ملف عمل العداد الذي يقوم به أثناء عملية التعداد بحيث يملأ كراس المقاطعة ، وضع المخطط والعناوين والبنايات ، وتدوم هذه الخطوة ثلاثة أشهر .
- إن كل خطوة من الخطوات السابقة الذكر تكون تحت مراقبة مستمرة من طرف اللجنة التقنية تابعة للديوان الوطني للإحصائيات ولا يتم مباشرة الخطوة التي تليها إلا بإذن وموافقة اللجنة التقنية، وبشكل عام تدوم المرحلة التحضيرية حوالي سنتين من التحضير بأكبر عملية أو قاعدة بيانات في الجزائر .

2/- المرحلة الميدانية :

في هذه المرحلة يكون قد تم تحديد يوم إجراء التعداد العام وهو اليوم المرجعي، وفي الجزائر تكون المدة خمسة عشرة (15) يوم نظرا للإمكانيات المادية والبشرية وقطر التراب الوطني ، حيث يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات والبيانات عن طريق الزيارة المباشرة للعون (العداد) وتدوينها في استمارة مخصصة لذلك، وللإشارة فان الأعوان أو العدادين يكون قد تم تكوينهم من قبل مكونين وهم عبارة عن أساتذة تم تكوينهم من طرف أخصائيين من الديوان الوطني للإحصائيات من قبل(أي قبل انطلاق العملية الإحصائية).

3/- المرحلة التجهيزية :

مهما يبلغ التعداد في الشمولية والدقة فان الغاية المرجوة منه لا تتحقق ما لم يتم فرز البيانات وتجهيزها بصورة ملائمة، وفي هذه المرحلة يتم مراجعة الاستمارات المحصل عليها مراجعة يدوية آلية ويتم تصحيح بعض الأخطاء والهفوات إن وجدت وترميزها (VERIFICATION ET CODIFICATION) وهذه العملية من مراجعة الاستمارات إعادة التفريغ والعدد قصد تقليص هامش الخطأ والذي يجب ألا يتجاوز واحد في المئة حسب المعايير الدولية المعمول بها في الجزائر[1] .

4- مرحلة التقييم التحليل والنشر :

في هذه المرحلة يتم تقييم نتائج التعداد والتأكد من سلامة المعلومات المحصل عليها، بمقارنة النتائج السابقة لتعدادات سابقة وفق تقارير إحصائيات السنوات الماضية، وكذا تقديرات الديوان التي يجريها كل سنة، بدراسة وتحليل جداول التطور السكاني في الجزائر، وكذا خصائص نمو السكان وتعداد الوفيات والمواليد في الجزائر ومعدل نمو السكان .

ويتم تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ونشرها في جداول إحصائية، وكتب ومجلات وذلك حسب الموضوعات الإحصائية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

-التحديات التي تواجه الديوان لإنجاز التعداد العام :

تتمثل تلك التحديات في طرق مواجهة والتصدي للمشكلات والمعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق الارتقاء بالعمل الإحصائي دون إغفال مزايا وفوائد التعداد ومنها :

- يعزز العمل الجماعي ويكسب الخبرة لكافة أفراد الديوان حيث يشارك جميعهم في هده العملية الكبرى .
- تساعد عملية التعداد على تحسين أداء الديوان من خلال كشف القضايا الرئيسية لأنشطتها والصعوبات التي تواجهها والتفاعل بكفاءة مع الظروف والمتغيرات وبسرعة .

[1] جريدة الشروق، تصريح لحميد زيدوني مدير مكلف بالمحاسبة الوطنية، نشر يوم 29-04-2008.

- يدفع باتجاه تحسين كيفية إنتاج المعلومات الإحصائية لأنه يؤكد على النشاطات الرئيسية للديوان ، كيفية تحقيها القرارات الفاعلة لبلوغها، كما يساعد الديوان على تثبيت نواياه ، ووضع الأساليب اللازمة للتعامل معها وإصدار التوصيات اللازمة بوضعها على مسالكها الصحيحة .
- يعمل على توسيع الديوان لمعارفه ودراساته وبناء قواعد معلوماتية لمختلف جوانب بيئته الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة به .
- إيمان الإدارة العليا وحماسها للعمل الإحصائي كلما كانت احتمالات نجاحه عالية والعكس بالعكس .

أما أهم المعوقات التي تقلل من للارتقاء بهذا العمل نذكر أهمها :

- كثرة أخطاء الميدان المتأتية من إهمال بعض العدادين وعدم التزامهم بالدقة المطلوبة في استيفاء بيانات الأفراد .
- غياب تام لأسس ومعايير تقييم البرامج التكوينية من طرف الديوان وكذا تقييم أداء المكونين، والمتكونين خاصة العداد والمراقبين الذين يعتبرون ركيزة العمل الإحصائي وقاعدته الأساسية في جمع البيانات من مصادرها، وكذا فرق الترميز والتدقيق للبيانات وصولا إلى النشر الإحصائي .
- عدم وجود برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المجال الإحصائي .
- يعاب في عملية ملء الاستمارة من طرف العداد انه يسمح لفرد من العائلة أن ينوب عن كل أفرادها بتصريح المعلومات الخاصة بكل فرد عنها ، وهذا ما يقلل من دقة ومصداقية المعلومات المقدمة حتى وان كانت صحيحة .
- يستعين الديوان في إطار انجاز مهامه بالعمال المؤقتين ليست لديهم الخبرة مما يؤثر سلبا على أدائهم .
- تزامن إجراء التعداد العام الرابع (1998) بظروف عصيبة مرت بها البلاد من الجانب الأمني، الذي لم يسمح لهذه العملية الكبرى بتغطية شاملة للتراب الوطني مما اخل بشرط الشمولية .

- نقص في العمليات التحسيسية والإعلام، وكذا ندرة الندوات التوعوية والمحاضرات التي تعرف بالعمل الإحصائي زاد في فجوة عدم الوعي الإحصائي لدى أفراد المجتمع الواسع.
- الوسائل والخدمات لم يستطع الديوان توفير الحاجة اللازمة والضرورية والكافية من المعدات ووسائل العمل خاصة التكنولوجية منها الكمبيوتر وآلات حاسبة وبرمجيات ...الخ، أي أن هناك نقص كبير في الوسائل ومعدات العمل، إذ الديوان لم يطور في أسلوب ومنهجية عمله مند نشأته، مما يؤثر سلبا على توفير المعلومة في أسرع وقت ممكن ودقيقة حسب تصريح مدير الملحق الجهوي بالعاصمة[1] .

المبحث الثالث: الدور الرسمي لديوان في تحديد مكونات السياسة العامة.

المطلب الأول: الدور الإجتماعي للديوان .

1-البطالة: التحقيق حول الشغل لدى الأسرة (البطالة)

1-1 مفهوم البطالة[2]:

تعتبر البطالة من أبرز المشاكل التي يعرفها النظام الاقتصادي المعاصر، وأكبرها أثر على الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتي صاحبته منذ نشأته والتي يعاني منها عالم اليوم، فالهدف الأساسي من الدراسات الاقتصادية بوجه عام، هو رسم وتحديد السبل المؤدية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة والتعطيل، لذا حظيت ظاهرة البطالة باهتمام كبير على الصعيد النظري الوصفي والواقعي التطبيقي، فتعددت المذاهب والنظريات اتجاهها وتنوعت أشكالها وصورها واختلفت أسبابها ومبرراتها وعمت آثارها وأضرارها على الفرد والمجتمع والدولة والعالم.

---

[1] مقابلة مع السيد موسى ثابت ، مدير ملحق جهوي للديوان الوطني للاحصائيات، بمكتبه الساعة 10:45 يوم 2014/05/05 .

[2] – سعيد أوكيل ، **استقلالية المؤسسات العمو مية الاقتصادية**، الجزائر، (د.د.ن)،1994، ص82.

أ-تعريف البطالة:

تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمر ليس سهلا فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس من العاطلين عن العمل، إلاّ أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم يواجه صعوبات جمة، فكما يقول" أنتوني جيدنز" إنّ البطالة تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل، ويعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر، كما يعني المهنة أيضا، ومن صعوبات التحديد الدقيق للبطالة أن بعض الناس الذين يسجلون عاطلين ربما يعملون في أنماط عديدة من الأنشطة مثل الخدم والسائقين كما أن عددا من الناس يعملون بأجر لبعض الوقت أو يعمل في وظائف على فترات متقطعة ويرى عدد من الخبراء أن مفهوم البطالة ينبغي أن يتضمن معيارين اثنين هما:

- العمالة المحبطة: التي تتمثل في أولئك الذين يرغبون في العمل ولكنهم فشلوا في العثور عليه فكفوا عن البحث عنه.
- العمل التي تعمل إجباريا لبعض الوقت: وهم لا يستطيعون إيجاد عملا كل الوقت، حتى لو أرادوا ذلك، وبناء على ذلك فإن البطالة تعين هؤلاء الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه وتشمل كل الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينة وللبطالة ثلاث شروط أساسية هي:

-عدم وجود عمل: أي لا يوجد وظيفة مدفوعة الأجر، أو لا يوجد عمل في الأعمال الحرة.

-البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل، ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات، أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة.

-الرغبة في الوظيفة مدفوعة الأجر: أو العمل الحر، وعلى هذا عرفت البطالة في إطار القواميس المتخصصة بشكل عام بوصفها « الحالة التي يبحث فيها الفرد بدرجة كافية عن العمل، المدفوع الأجر، ولكنه لا يجده الآن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها » ويقترب من هذا التعريف تعريف موسوعة علم الاجتماع للبطالة بأنها « حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل، على الرغم من رغبته في ذلك ».

ب- تعريف منظمة العمل الدولية:

إن من أشمل تعريفات البطالة وأدقها هو التعريف المقدم من طرف منظمة العمل الدولية حيث عرفت العاطل عن العمل على أنه« كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى » حيث ينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل، واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

ت- تعريف منظمة الأمم المتحدة:

حيث عرفت البطالة على أنها « تشير إلى جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص ».

ج- تعريف الديوان الوطني للإحصاء[1]:

يعتبر كل شخص بطلا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

-أن يكون في سن يسمح له بالعمل (من 15 إلى 60 سنة) ومقيم بالجزائر.

-أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ونشير إلى الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لا يزاول أي نشاط ولو لمدة ساعة واحدة، خلال فترة إجراء التحقيق.

-أن يكون على استعداد تام للعمل وأن يكون مؤهلا لذلك

1-2 مفهوم التشغيل[2]:

يقصد بالتشغيل توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة.

---

[1] - د.و.إ، معطيات احصائية رقم 170، الجزائر 2010.

[2] - أوكيل سعيد، مرجع سابق، ص83.

أ- جميع الموظفين بمن فيهم أشخاص فوق سن محددة كانوا خلال فترة الإحصاء في وظيفة مدفوعة الأجر أو يعلمون لحسابهم الخاص.

ب-يقصد بالتشغيل الأفراد الذي هم في سن العمل ولديهم وظائف.

1-3 قياس البطالة:

إن البطالين يمثلون جزءا من الموارد البشرية، والذي يعتبر ثروة ضائعة تمتص ثروات الآخرين دون إنتاج ثروة خاصة بها وللإحاطة بحجم هذه الفئة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة، وهو نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة.

(الفئة السكانية النشيطة والتي تضم البطالين والمشغلين على حد السواء)

معدل البطالة = (عدد العاطلين / إجمالي القوة العاملة) X 100

طريقة عمل الديوان الوطني للإحصاء:

للحصول على مختلف مؤشرات التشغيل والبطالة يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بإنجاز تحقيق سنوي حول تشغيل الأسر أي بحساب معدل البطالة وحسب المقابلة مع مديرة مديرية إحصائيات السكان والشغل السيدة أمال لكحل بتاريخ 08/05/ 2014[1] حول كيفية عمل الديوان أكدت بأنه خلال السنوات من2001 حتى 2007 كانت تسحب عينات التحقيق من قاعدة بيانات خاصة بالتحقيق حول الشغل تسمى بالعينة السيدة ECHANTILLON MAITRE[2] سحبت بدورها من قاعدة بيانات الإحصاء العام للسكن والسكان، غير أنه ابتداء من سنة 2008 يستند الديوان في تحقيقاته حول الشغل إلى قاعدة بيانات الإحصاء العام للسكن والسكان، حيث أخذت العينة من 10/1 من نتائج التعداد (4194 مقاطعة) وهذا لعدم بلورة العينة السيدة الخاصة بالتحقيق حول الشغل أما عن كيفية سحب العينة صرحت لنا مديرة الشغل والإحصائيات السكان أن الديوان يعتمد غالبا على المعاينة الطبقية (SANDAGE STRATIFIE) و التي تمر بالمراحل التالية:

[1] – مقابلة مع السيدة آمال لكحل، مديرة مديرية إحصائيات السكان و الشغل، بمكتبها على الساعة 11سا، يوم 2014/06/08.

[2] –يتكون من 4158 مقاطعة (10/1من إجمالي المقاطعات) تطبق عليه العينة الاحتمالية الطبقية من درجتين، تعتبر البلديات الوحدة الاساسية و المقاطعة الوحدة الثانوية.

المرحلة الأولى:

تطبق العينة الطبقية على المقاطعات أين أخذت بعين الاعتبار:

- حجم المقاطعة (الكثافة).
- موقع المقاطعة جغرافيا مميزة بين المناطق الحضرية والريفية.

وعليه:

في المناطق الجغرافية: قسمت المقاطعات إلى 03 (ثلاثة) أقسام:

1- المقاطعات المتجمعة فوق 1000000 ساكن.
2- مقاطعات يتراوح حجمها ما بين 1000 و 100000 ساكن.
3- مقاطعات حجمها أقل من 10000 ساكن.

أما في المناطق الريفية تؤخذ 05 أقسام

1- التجمعات الريفية فوق 10000 ساكن.
2- التجمعات الريفية ما بين 5000 و 1000 ساكن وكذا التجمعات ما بين 1000 و 5000 ساكن، وكذا تلك الأقل من 1000 ساكن وأخيرا المناطق المبعثرة.

المرحلة الثانية: كيفية سحب العينة: plan de sondage

يكون سحب العينة على درجتين

الدرجة الأولى: سحب (عينات المقاطعات)

تسحب عينات المقاطعات بواسطة العينة الطبقية وهذا بحساب معدل النشاط حسب العمر والجنس، حيث لوحظ أنّ العمر والجنس مرتبط ارتباطا وثيقا مع الشغل والبطالة

يحسب معدل النشاط للفئات العمرية حسب الجنس

الذكور	**15–24 سنة**	**25–34 سنة**	**35–59 سنة**	**60سنة فما فوق**
الإناث	**15–24 سنة**	**25–34 سنة**	**54 سنة**	**55 سنة فما فوق**

تجمع الوحدات المتجانسة في وحدات جزئية بالنظر إلى متغير المراقبة (في هذه الحالة يعد معدل النشاط) وبواسطة برنامج (SPSS) تصنف غالبا إلى 08 (ثمانية) وحدات أو أقسام.

الدرجة الثانية: سحب الأسر (محل التحقيق)

تسحب الأسر داخل المقاطعات (العينة) عن طريق الاحتمالات المتساوية على سبيل الذكر تحقيق سنة 2010 كان في آخر أسبوع من شهر سبتمبر من سنة 2010 قدرت العينة 14592 أسرة موزعة على التراب الوطني أخذت من 10/1 من نتائج التعداد 4194 مقاطعة أخذ منها عن طريق السحب التناسبي 339 مقاطعة (عينة) سحبت ثلث الأسر من كل مقاطعة (حوالي 40 أسرة في كل مقاطعة) عن طريق احتمالات متساوية (PROBALITE LEGAL)

الجانب الميداني:

يسبق الجانب الميداني أيام دراسية لمناقشة الإمكانيات البشرية والمادية، بحيث يسخر 84 محقق، و27 مشرف و04 مراقبين على مستوى الملاحق الجهوية أين يخضع الجميع لتكوين مدته أسبوع حول كيفية ملئ الاستمارات والتعامل مع الأسر غالبا ما يكون كل مشرف مع 03 محققات، ينجز التحقيق في أواخر السنة مع التدقيق على الأسبوع المرجعي أين تسند إليه جمع كل البيانات الخاصة بالاستمارة، أما حاليا أي ابتداء من سنة 2014 كما أكدت لنا السيدة لكحل مديرة مديرية الشغل والإحصائيات السكان يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات على تحقيقين في السنة: الأول في آخر أسبوع من شهر مارس والتحقيق الثاني في آخر أسبوع من شهر سبتمبر لحساب معدل البطالة وهذا بعد الجدل الواسع فيما يخص معدل البطالة للسنوات الماضية.

الجدول رقم7: يمثل تطور كل من نسب (البطالة والنشاط والشغل) من سنة 2000 إلى 2011 :

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة	28,89	27,30	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0
نسبة النشاط	40,2	41,0	39,8	42,1	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4	41,74	40,0
نسبة الشغل	30,5	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2	37,6	36,0

مصدر :د.و.ا **حوصلة إحصائية 1962-2011**، الجزائر، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، نشرة 2013.

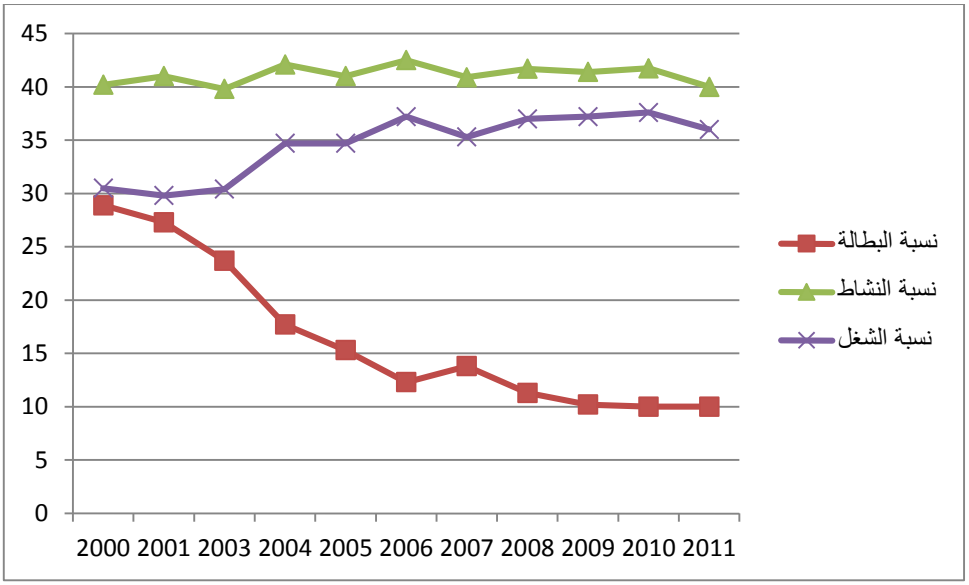

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل البطالة ما بين 2000و 2005كان مرتفعا و بمعدل 22,57% ويرجع هذا الارتفاع خلال تلك الفترة إلى الإصلاحات الهيكلية للقطاع الصناعي و الذي تمخض عنها تسريح عدد كبير من العمال و خوصصة عدد معتبر من المؤسسات العمومية، و ابتداء من سنة 2006 حتى 2011 عرف معدل البطالة انخفاض مطلق و يرجع أساسا إلى مختلف آليات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة بغية القضاء على مشكل البطالة و دمج فئة الشباب في عالم الشغل.

فيما يخص نسبة النشاط و التي تمثل نسبة السكان النشيطين بالنسبة الى فئة السكان15خمسة عشرة سنة و ما فوق فكانت شبه مستقرة خلال الفترة (2011-2000) ب معدل 40.2% .

جدول رقم8: يمثل توزيع المشتغلون والبطالون حسب الجنس والطبقة لسنتي 2000 و 2010

		2000			2010	
نمط السكان	**المنطقة الجغرافية**	**ذكور**	**اناث**		**اناث**	**ذكور**
السكان المشتغلون	**حضري**	3131440	754848		5235000	112600
	ريفي	2619591	178176		3027000	348000
	المجموع	5751031	933024		8262000	1474000
السكان البطالون	**حضري**	995969	227150		494000	26000
	ريفي	763964	91187		234000	88000
	المجموع	1759933	318337		728000	348000

مصدر :د.و.ا حوصلة إحصائية 1962-2011 ،مرجع سابق.

جدول رقم9: يمثل توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط 2000-2011

القطاع	**2000**		**2010**		**2011**	
	المشتغلون	**%**	**المشتغلون**	**%**	**المشتغلون**	**%**
الفلاحة	872 880	14,12	113600	11,67	10 3400	10,77
الصناعة	82 6060	13,31	133700	13,73	136700	14,24
بناء الأشغال العمومية	617 357	9,99	188600	19,37	15 9500	16,62
تجارة وخدمات أخرى	3863695	62,52	537700	55,23	56 0300	58,37
المجموع	6179992	100	973600	100	599900	100

مصدر :د.و.ا حوصلة إحصائية 1962-2011 ،مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الجداول بالنسبة لسنتي 2000و 2010 أن نصف السكان المشتغلون شغالة في كل من قطاعي التجارة و الخدمات بنسب 62,52 %و 58,37%كما نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية ارتفعت

نسبة الفئة الشغالة فيه ب 7 نقاط خلال الفترة من 2000الى 2010 يليها بعدها كل من قطاعي الفلاحة و التجارة بنسب ما بين (14,12 –13,31) لسنة 2000 و(14,24–10,77) لسنة 2010

جدول رقم10: يمثل توزيع المشتغلون والبطالون حسب فئة العمر(2010–2000)

	2000		2010	
فئة العمر	**المشتغلون**	**البطالون**	**المشتغلون**	**البطالون**
20 سنة	341885	640136	30400	950000
24–20 سنة	835333	761933	1207000	243000
29–25 سنة	952547	554975	1696000	323000
34–30 سنة	994678	254264	1453000	134000
39–35 سنة	924616	112245	1235000	74000
44–40 سنة	659964	70818	1113000	36000
49–45 سنة	638205	47976	1085000	32000
54–50 سنة	333607	49512	740000	14000
59–55 سنة	252513	19004	519000	12000
+60 سنة	246644	/	247000	/
المجموع	**6179992**	**2510863**	**9325400**	**1917000**

مصدر :د.و.ا حوصلة إحصائية 1962–2011 ،مرجع سابق.

من خلال الجدول نستطيع اعتبار أن السكان الجزائريين يلجون الحياة المهنية في سن جد متقدمة, 48,9% من المشتغلين الحاليين دخلوا عالم الشغل قبل بلوغ 20 سنة و 84,5 %قبل بلوغ 25 سنة.

أما بالنسبة لفئة البطالين نلاحظ أنها تتمركز أعلى النسب في الفئات العمرية من(29–20سنة)،و ابتداء من الفئة العمرية (35–30)سنة تقل تدريجيا نسب البطالة.

آراء ونقد في معدل البطالة:

تعتبر البطالة واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى مكافحتها، إذ أعلنت في أكثر من مناسبة أن ظاهرة البطالة تراجعت بشكل كبير خلال العشرية الأخيرة (2000 . 2010) .

نشر الديوان الوطني للإحصائيات في بداية جانفي 2010 عن انخفاض النسبة الوطنية للبطالة في الجزائر إلى 10,2% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2009 ما يمثل 1 مليون و72 ألف شخص مقارنة بسنة 2008 التي سجلت بها نسبة 11,3% [1] ، كما نشر الديوان في نهاية جانفي 2007 أرقام متعلقة بالبطالة، وقال الديوان أن عدد البطالين في الجزائر هو 1240800 بطال (أرقام أكتوبر 2006)، وهو ما يعني أن نسبة البطالة هي 12,3 % [2].

إذا صدقنا أرقام الديوان الوطني للإحصائيات فإننا عدنا من بعيد مع صحة هذه الأرقام، البطالة واصلت تراجعها، إذن نحن بعيدين كل البعد عن نسبة 29,2 % التي كانت مسجلة في شهر جوان 1998 .

على الرغم من أن الحقيقة في الشارع وفي المقاهي، في البيوت أيضا، لايزال الشباب يعانون من متاعب حقيقية في الحصول على "منصب عمل"، كما أنهم لم يتوقفوا في التعبير عن إمتعاضهم من ظاهرة البطالة، لقد عوضت مشكلة "الحراقة" بشكل حادة ظاهرة " الحيطيست "، وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأساوية مما تبينه لنا أحدث البحوث الاستقصائية حول " النشاط ، الشغل و البطالة" المنجزة من قبل الديوان ؟

أرقام الناشطين الذين يبحثون عن وظيفة بطبيعة الحال بلغت حسب الديوان 1240800 بطال، و هو ما يعادل 12,3% ، وبلغ عدد البطالين أقل من 30 سنة 869879 بطال وهو ما يعادل 70,1% من إجمالي البطالين وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري 62,6% ، مقابل 37,4% في الوسط الريفي، حسب الديوان، مما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر فأكثر في الوسط الحضري .

كما عرف معدل البطالة تراجعا هاما و مستمرا خلال العشرية حيث انتقل من 28,89% لسنة 2000 إلى 10,0% سنة 2010 ، مسجلا بذلك انخفاض إجماليا بين هذه السنتين بنسبة 17,3% ،

---

[1]) – الديوان الوطني للإحصائيات، **معطيات أحصائية** رقم 170،مرجع سابق .

[2]) – الديوان الوطني للإحصائيات، **معطيات أحصائية** رقم 123،الجزائر، 2007 .

ويعد ذلك مبدئيا مؤشرا على انتعاش سوق العمل في الجزائر، أي استيعابها لنسبة هامة من عروض اليد العاملة المتوافرة خلال ذات الفترة، كما يعد معدل البطالة المسجل خاصة في السنتين الأخيرتين من نفس الفترة منخفضا نسبيا ببعض البلدان العربية و الأوروبية ، ومع ذلك يبقى هذا المعدل مرتفعا و الذي قدره المكتب الدولي للعمل في سنتي 2009، 2010 بـ 6,3% و 6,2% على التوالي [1].

كما كشف خبراء من صندوق النقد الدولي أن معدل البطالة في الجزائر تراجع بواقع النصف في الفترة بين 2000 و 2011 بناء على المعطيات الرسمية التي استقاها الخبراء من وزارة العمل والضمان الاجتماعي، الديوان الوطني للإحصائيات ، من خلال زيارتهم إلى الجزائر في الفترة بين 25 أفريل إلى 02 ماي 2013 في إطار المشاورات الدورية بين الجزائر و المؤسسات و الهيئات المالية و الدولية.

كما أشار الخبراء أن معدل العام للبطالة في الجزائر انتقل من 27,7% عام 2000 إلى 10% عام 2011، في حين تراجع معدل البطالة عند الشباب لفئة 16- 24 سنة من 54,07% إلى 22,4% خلال ذات الفترة ، وبلغت نسبة البطالين من حملة الشهادات الجامعية لسنة 2011 إلى 16.1 % مقابل 21,4% سنة 2010 [2].

لكن قد يطرح في هذا الصدد السؤال التالي : هل يعني انخفاض معدل البطالة في الجزائر إلى 10% أن 90% من اليد العاملة في البلد مستخدمة ؟ و هل توضح أو تعكس هذه الأرقام فعلا (واقع) ظاهرة البطالة في الجزائر ؟ وما مدى نجاعة السياسات المبنية عليها؟.

في الواقع يعد معدل البطالة مؤشرا مضللا نوعا ما، ما إذا تم الاكتفاء بقراءته بصفة مطلقة ومجردة ، إضافة إلى الإشكالات العديدة التي تطرحها منهجية و تقنيات حسابه وما تخلفه من انتقادات ومعارضات، لذلك يلجأ غالبا إلى مؤشرات أخرى خاصة بسوق العمل للاستجلاء شيء من الغموض الذي يلف معدل البطالة ، لاسيما معدل النشاط ومعدل التشغيل .

إن معدل أو نسبة النشاط بعدما سجل ارتفاعا من 40,2% بين سنة 2000 ، إلى 42,5 % سنة 2006 ، انخفض معدل النشاط (عدد السكان النشطين أو قوى العمل منسوب إلى العدد الإجمالي للسكان الذين هم في سن العمل) إلى 40,9% سنة 2007، ثم ارتفع إلى 41,7% سنة 2008 ، ليستقر في هذه القيمة الأخيرة سنة 2010، بعد أن انخفض إلى 41,4% سنة 2009، و بذلك عرف معدل

[1])- Organisation Internationale du Travail – OIT, Emploi, le taux de chômage Mondial Restera Elevé en 2011, selon le Bit, http://www.ilo-org/actrav/info/ pr/ wc MS.fr/ index . htm .

[2])- د.و.ا **حوصلة إحصائية 1962-2011**، الجزائر، مرجع سابق .

النشاط الاقتصادي في الجزائر استقرار شبه تام خلال الفترة 2000 ، 2010 حيث أن قيمته المتوسطة كانت في حدود 41,5% .

يمكن جزئيا تفسير هذا الاستقرار في معدل النشاط بالاستقرار النسبي في الزيادة العامة لليد العاملة النشطة خلال الفترة ، حيث قدرت هذه الزيادة إجماليا بحوالي 13,8% بين سنتي 2005 ، 2010 أي بمتوسط 2,3% سنويا، من جهة، و الاستقرار النسبي أيضا في زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل من جهة أخرى، إذ أن عدد الشباب الذين بلغوا هذه السن خلال الفترة (الوافدون الجدد على سوق العمل) مرتبط بالنمو الطبيعي للسكان والذي عرف انخفاضا تدريجيا ثم استقرار نسبيا في معدله بداية من تسعينيات القرن الماضي.

ويعني معدل النشاط هذا أنه من بين 100 شخص في سن العمل هناك حوالي 41 منهم فقط نشطين (مستغلين أو بطالين) ويعتبر هذا المعدل من أضعف معدلات النشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 48% بالنسبة لكل من تونس والمغرب و مصر، الأردن و سوريا و لبنان ([1]) و كذا في مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا : 76,5% ، بلجيكا، 67,1%، البرتغال: 74,2%، فرنسا 70,4% ، بولونيا 63,8% .... مجموع الاتحاد الأوروبي بـ: 70,9% "[(2)].

يمكن تفسير ضعف معدل النشاط في الجزائر، عموما ، بضعف الطلب على العمل ، و الذي يؤدي إلى عدم تحمس الأشخاص الذين هم في سن العمل إلى عرض قوة عملهم (لأنهم لا يتوقعون إيجاد عمل مناسب)، وهناك عدة عوامل أخرى اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية، و غيرها، مثل ازدياد المستمر لحجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) والذي أصبح يستوعب نسبة معتبرة من اليد العاملة المنتظمة (بما أن الأشخاص الذين ينشطون في اقتصاد الظل هذا قلما يسجلون أنفسهم كطالبين للشغل، وبالتالي عدم إحصائهم ضمن البطالين من جهة ، وإحجام عدد كبير منهم عن التصريح بممارستهم للنشاط غير الرسمي أثناء التحقيقات التي يجريها الديوان، وبالتالي عدهم بمثابة عاطلين عن العمل inactifs ، من جهة أخرى، وتدني معدل النساء النشطات المقدرة في سنة 2010بـ 14,2% ، والازدياد المستمر لعدد الطلبة الجامعيين، والنظرة الدونية للعمل لدى بعض الفئات في الشباب وعدم اعتباره الوسيلة المثلى لنجاحهم وإبراز مكانتهم في المجتمع ، وبالتالي إقصاء أنفسهم من فئة النشطين .

[1])- Addih Y, Le fort taux de chômage des jeunes alimente les troubles dans tout le moyen Orient , in FP , Finances Développement FMI, TVIA 2011 ; pp 36-38 .

[2])- 07/10/2013 Institut national de la statistique et des études économique- INSE France, Population active 2008.
Http://www.insée.fr/ themes / document asp

أما فيما يخص معدل الشغل كما يلاحظ من خلال الجدول ، لم يتطور معدل الشغل (نسبة السكان المشتغلين إلى السكان الذين هم في سن العمل) ، بصفة هامة خلال الفترة بين 2005 إلى 2010 حيث انتقل من 34,7% في 2005 إلى 37,2% في 2006، لينخفض إلى 35,3% في 2007، ثم يرتفع إلى 37,0% و 37,2% و 37,6% في السنوات 2008 ، 2009، 2010 على التوالي، و بمتوسط 36,5% سنويا إذ يشير معدل الشغل هذا إلى أنه من بين 100 شخص في سن العمل وفي مختلف الفئات العمرية، هناك في المتوسط حوالي 36 شخصا فقط يعملون ، أما بالنسبة لفئة الشباب 15–24 سنة يلاحظ تدني هذا المعدل إلى حوالي 22% في سنتي 2009 و 2010 ، و بذلك يكون معدل الشغل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل الشغل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل في سنة 2010 بـ 61,1% ، و كذا بمعدل الشغل في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الذي قدر في سنة 2008 بحوالي 45% بالنسبة لتونس و المغرب و مصر و الأردن و لبنان [1]، وبمعدل الشغل في بلدان الاتحاد الأوروبي الذي قدر فيها في سنة 2008 بحوالي 66% (المعدل المتوسط للبلدان السبعة وعشرين المكونة للاتحاد الأوروبي الموسع)[2].

إن القراءة المباشرة لتدني معدل الشغل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولاسيما للوافدين الجدد على سوق العمل من الشباب، و بعبارة أخرى يعني ذلك عدم قدرة البلد على الاستخدام الأمثل لموارده البشرية المتوافرة .

كما يشير إليه الشكل (المنحنى) البياني ، هناك تضارب ظاهر بين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000– 2010 من جهة وتطور كل من معدل النشاط ومعدل الشغل خلال نفس الفترة من جهة أخرى، فيما تدرج منحنى معدل البطالة هابطا دلالة على الانخفاض الواضح للبطالة من سنة لأخرى ، و يلاحظ أن منحني معدل النشاط و معدل الشغل اتخذا وضعا شبه متعامد مع محور العينات، دلالة على ركود التطور في النشاط والشغل خلال نفس الفترة المعنية .

إلا أن السؤال الذي يبقى يطرح نفسه، هل تراجعت البطالة في الجزائر بهذه النسب المعلنة عنها من طرف الديوان (الحكومة) ؟.

تقارير عديدة تتناول حجم هذه الظاهرة، تتناقض بين الجهات الحكومية والدولية، ما فتح المجال واسعا أمام التشكيك في صحة الإحصاءات.

[1]) - Addih Y, Op Cit, p39 .
[2])- INSEE, France, Op Cit.

العديد من الخبراء الاقتصاد لا يعترفون بالأرقام الصادرة عن الدولة ويعتبرونها غير واقعية لأسباب عديدة ، أبرزها غياب الدقة في الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات .

كما أوضح وزير الاستشراف والإحصائيات عبد الحميد تمار [1] لوكالة الأنباء الجزائرية أنه رفض نسبة البطالة في الجزائر التي أعدها الديوان الوطني للإحصائيات برسم السنة 2011 ، وشكك في أرقام هذه الهيئة التي طالبها بإجراء تحقيق ثان لتحديد نسبة البطالة ، معتبرا أن النسبة المتوصل إليها في التحقيق الأول لا " تعكس وضعية التشغيل في الجزائر " .

كما أضاف أن الديوان " قد قدم ثلاث نسب للبطالة سنة 2011، مشيرا إلى أنه رفض اعتماد أي منها"، مبررا أنه " لا يمكن أن أقول أن 9% أو 10% أو 11% هو الرقم الصحيح" ، معللا رفض اعتماد النسب التي قدمها الديوان ولم تقرها وزارته، بأن نتائج تحقيق واحد سنويا لا يعكس الوضعية الحقيقية للبطالة في الجزائر ، مشيرا أن البلدان تسعى لتأكيد أرقام التشغيل من خلال ثلاثة تحقيقات في السنة، ليتم من خلالها استقاء المعدل السنوي الذي يعطي نسبة البطالة الحقيقية، و تابع الوزير قائلا :" الديوان الوطني للإحصائيات يلجأ إلى التحقيق الميداني الذي يعد طريقة ناجعة مقارنة بطريقة الاقتصاد الكلي، إلا أن المشكل يكمن في أن التحقيق يتم مرة في السنة أي في شهر سبتمبر ، لذلك فعندما ننشر نسبا فإن ذلك لا يعكس نسبة البطالة الحقيقية، وإنما نسبة البطالة خلال شهر التحقيق فقط " .

كما أكد الوزير بأنه طلب من الديوان إجراء تحقيق ثان، و موضحا الوزير: "عندما رأيت بأن نسبة البطالة التي قدرت بـ 10% سنة 2010 و التي عرفت تغيرا طفيفا أعلنت رفض لها " ، وتابع " لقد رفضت الرقم المقدم من قبل الديوان لأنه لا يعكس وضع البطالة أو التشغيل في الجزائر " .

الانتقادات التي وجهها "تمار" لديوان ، جاءت لتؤكد الشكوك حول نسب البطالة ولتدعم الأصوات المشككة في نسب البطالة المعلنة من قبل الحكومة في وقت سابق والتي لا تعكس واقع التشغيل في الجزائر، ومؤكداً أن تصحيحها وإعادة النظر في مؤشرات ضبطها تفرضها أهمية هذه الأرقام التي تقدم للبنك العالمي و الاتحاد الأوروبي .

في ذات السياق شكك الخبير الاقتصادي "عبد الرحمان مبتول"، في الأرقام المعلنة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي، معبرا في تصريحاته لجريدة الشروق، إلى أن المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ، تكذب جملة و تفصيلا للمعطيات الأخيرة التي نشرها صندوق النقد الدولي بخصوص تراجع البطالة في الجزائر .

---

[1])- وكالة الأنباء الجزائر ، تصريحات وزير الإستشراف وإحصائيات عبد الحميد تمار .

قال "مبتول" أن خبراء صندوق النقد الدولي، يعرفون الحقيقة، وإن الجزائر تتجه مباشرة نحو الحائط، وهم يريدون أن تتحطم الجزائر نهائيا و بالتالي فهم يكتفون بإسماع الحكومة النغمة التي تريد سماعها، مشددا على أن المعايير الاقتصادية تقول أن تخفيض البطالة بالوتيرة التي أعلنتها الحكومة الجزائرية ، تتطلب نموا اقتصاديا سنويا يتراوح بين 10 % و 12% في حين أن متوسط النمو في الجزائر بين 2000 و 2011 لم تجاوز 3,5% كما أن معدل نمو القوة العاملة لم يتجاوز 2,5% خلال ذات الفترة ، وهما نسبة لا تسمح في الواقع سوى بالحفاظ على الوظائف الموجودة دون أدنى إمكانية لوظائف جديدة[1].

أن تضارب في نسبة البطالة المتداولة في الساحة من خلال تصريحات مسؤولين في الحكومة و تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي، ومختلف الأوساط السياسية و النقابية و الباحثين ... تؤكد عدم وجود معايير واضحة للقياس الاجتماعي ، وغياب دراسات وتحقيقات جادة حول البطالة، بالإضافة إلى الاختلاف في كيفية احتساب نسبة (المعدل) البطالة، إذ ذهب الأستاذ بوفليح نبيل [2]، في حساب معدل البطالة إلى :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{فئة العاطلين عن العمل + فئة العمال الغير منتظمين}}{\text{الفئة النشيطة}}$$

وأن هذا المعدل يهدف إلى إضفاء أكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن البطالين مع العلم أن هذه الفئة تضم العمال الغير رسميين بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية، و في أن هذه الفئة يجب أن تضم إلى فئة العاطلين عن العمل ما دام أنها لا تمارس عملا دائما مصرح به.

---

[1])- سميرة بلعمري ، **من يوقف فوصى الأرقام**،جريدة الشروق ، يوم 30 سبتمبر 2013.

[2])- نبيل أبو فليح: دراسة **تقييمة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010** ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة الشلف ، عدد 12 ، ديسمبر 2012.

جدولرقم11: : تطور مستوى البطالة الرسمي و المصحح في الفترة 2000 –2010 :

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
معدل البطالة الرسمي (%)	29.5	25.7	17.7	12.3	11.3
معدل البطالة المصحح (%)	43.76	41.30	38.84	36.52	35.17

المصدر: أبو فليح نبيل، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية عدد12، ص 262.

كما يواجه الديوان أيضا انتقادات بخصوص تعريف مؤشر البطالة و أن المنهجية المعتمدة في التعداد العام و السكن بخصوص هذا المؤشر لا تعكس حسب تقديرات بعض إطارات الديوان، الوجه الحقيقي لشريحة العاطلين عن العمل، إذ في التعداد العام السكان و السكن لعام 1998، كان الناشط الاقتصادي (المشتغل)، يعرف بكونه " الشخص الذي اشتغل على الأقل يوم خلال الأسبوع السابق (المرجعي) للمسح أو التعداد"، غير أنه انطلاقا من عام 2004 أصبح المشتغل يعرف بكونه " الشخص الذي اشتغل على الأقل ساعة خلال الأسبوع السابق للمسح أو التعداد وذلك بمقابل أو دون مقابل"، و لئن كانت هذه المنهجية المعتمدة من قبل الديوان و التي ينصح بها مكتب العمل الدولي و البنك الدولي إلا أنها تواجه انتقادات من قبل العديد من الخبراء .

كما صرح الأستاذ الجامعي "سليم قلالة" لجريدة الشرق بأن سياسة التشغيل بلا شك خاطئة في الجزائر، و طريقة حساب معدل البطالة أكثر خطأ، لأنه لا يعقل أن تكون نسبة البطالة في الجزائر لا تتعدى 10%، حتى وإن صدرت عن صندوق النقد الدولي الذي بنى نسبته على أرقام قاعدية قدمتها الحكومة الجزائرية و غض النظر عما بها من تجاوزات بعد أن حظي بشرف الاستفادة من ريع الجزائر بـ 5 ملايير دولار، وإن ما نراه في الواقع لا يشير أبدا إلى أن عدد الذين يحظون بمنصب شغل من الشباب يصل إلى أكثر من 90 % أي أنه لا يوجد إلا بطال واحد من بين عشرة خريجين من الجامعة أو مراكز التكوين، أو بطال واحد من بين 10 شباب لم يتموا دراستهم، كما حذر من هذه الظاهرة و اعتبرها مشكلة

كبيرة تهدد مجتمعنا و وصفها بالقنبلة الموقوتة، وأضاف أنه " كنت أعتقد أن أكبر تهديد للسلم الاجتماعي في الجزائر هو مشكلة السكن، وإذ أقول اليوم إن أكبر تهديد هو مشكلة البطالة ثم السكن" [1].

حسب الخبير الاقتصادي الجزائري لدى البنك الدولي "محمد حميدوش"، فإن الأرقام الصادرة عن الجهات الحكومية تفتقر إلى الدقة و قال حميدوش لـ " العربي الجديد" ، " الإحصائيات الرسمية لا تعكس نسبة البطالة الفعلية في الجزائر"، و تابع: "إن الأرقام التي يقدمها الديوان الوطني للإحصائيات هي أرقام غير واقعية، وأضاف أنه " كي تكون هناك مصداقية للأرقام التي يقدمها الديوان يجب دعم مجلس إدارته بممثلين عن الهيئات الاقتصادية و أرباب العمل، تكون لهم صلاحية الإطلاع على دفتر الشروط الذي يربط الديوان بالدولة و تكون لهم عهدة انتخابية لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد حتى لا يتم شراء ذممهم "[2].

في ذات السياق ، صرح لنا عدد كبير من موظفي الديوان الوطني في مقابلتي لهم، أن القيود البيروقراطية التي فرضت و تفرض على الديوان في ظل النظام ساهمت بشكل كبير في تعطيل تطوير الإحصائيات الرسمية و فقدانها لمصداقيتها، كما يطالب هؤلاء الموظفين بتجسيد الديوان استقلاله عن سلطة الإشراف (الوصاية) وزارة المالية، من أجل إرساء مبدأ الشفافية و الاستقلالية، و كذا تحسين ظروف العمل و وسائله ، (المادية و المعنوية)[3].

كما شددت مؤسسات دولية معروفة ، و على رأسها هيئة "أوكسفورد ببزانس جروب" ، استنادا إلى تقديرات خبراء أن نسبة البطالة في الجزائر باتت تقدر بحوالي 30%، و تخص فئة الشباب تحديدا ، عكس ما ذهبت إليه التقارير الحكومية الجزائرية ، و تجمع أكثر من هيئة دولية على أن السلطات الجزائرية لم تنجح في معالجة جوهرية لأزمة التشغيل المطروحة بحدة [4].

2- المسح السنوي الشامل للحالة المدنية:

تعتبر الحالة المدنية من بين أهم المعطيات الاجتماعية، حيث تعطي نظرة أولية للحالة الصحية للبلاد من خلال المعلومات الديموغرافية، ولجمع هذه المعلومات يقوم الديوان الوطني بمسح سنوي شامل(

---

[1])- سليم قلالة " نسبة البطالة بلا تزييف " ، جريدة الشروق الدولي لـ 26 مارس 2015.

[2])- محمد أبو عبد الله ، " البطالة تتراجع في الجزائر .... وجهة نظر ؟ العربي الجديد الموقع : www.alarabx.co.uk .

[3])- مقابلة الباحث لعدد من الموظفين (إطارات ، مهندسين دولة ، تقنيين ساميين) ، يوم 15 -16 مارس 2015 ، مقر الديوان الجزائر العاصمة .

[4]) - سميرة بلعمري ، **تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر** ، يومية الشروق يوم: 2010/09/20.

enquête exhaustive)للحالة المدنية على مستوى بلديات الوطن لأربع أحداث ديموغرافية (مواليد، وفيات، مواليد أموات، الزواجية) و التي تسمح ب :

-الحصول على معطيات خام لهده الأحداث.

-تقييم (تقدير)السكان قصد معرفة مقدار النمو

-حساب المؤشرات و المعدلات الديموغرافية الخاصة بكل من الولادة ,الوفاة,الزيادة الطبيعية للمواليد,الزواجية , وكذا معدل وفيات الرضع حسب الجنس.

طريقة عمل الديوان:

تقوم الملاحق الجهوية للديوان (بكل من الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة)، في نهاية كل سنة بإرسال استمارات رقمية الشهرية(B.N.M) تقدر بـ24 استمارة إلى كل بلديات الوطن المقدرة بـ:1541 بلدية، وعلى سبيل المثال تضم منطقة الوسط الجزائر إحدى عشر (11) ولاية التي تضم بدورها 477 بلدية.

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بجمع ونشر الإحصائيات المتعلقة بالحالة المدنية بالتعاون مع مكاتب الحالة المدنية على مستوى البلديات أين تملئ الاستمارات الرقمية الشهرية من طرف ضابط الحالة المدنية، وفق تعليمات خاصة بذلك، وترسل قبل العاشر من الشهر الموالي إلى الملاحق ، والتي تضم:

1- جدول الولادات الحية المسجلة في البلدية، حسب جنس الولادة: والذي يحتوي على

الولادات الحية التي وقعت خلال الشهر، تسجل عدد الولايات حية التي وقعت خلال الشهر.

ب-الولادات المسجلة بعد حكم قضائي، تسجل عدد الولايات التي سجلت بعد حكم قضائي

وتسجل جميع الولادات الحية التي سجلت خلال الشهر، جمع ما بين (أ) و (ب)

2- جدول المواليد الأموات التي تم تسجيلها في البلدية حسب الجنس

تسجل مجموع المواليد الأموات التي وقعت في البلدية وتعرف بالمولود الميت المولود الذي ولد ميتا أي لم يسجل أي علامة تدل على الحياة كنبضات القلب أو البكاء

3- **جدول الزواجات المسجلة في البلدية:** تسجل كل من الزيجات العادية والزيجات المسجلة بحكم قضائي (وتجمع زيجات الشهر)

4- **جدول الوفيات التي تم تسجيلها بعد حكم قضائي:** تسجل كل الوفيات بحكم قضائي خلال الشهر

5- **جدول الوفيات التي وقعت في البلدية خلال الشهر حسب الفئة العمرية والجنس المتوفي:**

تسجل عدد الوفيات التي وقعت خلال الشهر وهذا حسب السن والجنس مثال (إذا توفي المولود قبل أن يصل سنة واحدة فسيتم تسجيله في الفئة أقل من سنة أي 1 سنة)، و هكذا حتى تملئ كل الفئات العمرية إلى غاية الفئة العمرية الأخيرة أي 85 سنة فما فوق.

يقوم المشرفين على الحالة المدنية في ملاحق الديوان الوطني بتفريغ كل الاستمارات الخاصة بها وحفظ البيانات آليا حسب كل ثلاثي وإرسالها إلى المديرية الخاصة بإحصائيات السكان والشغل أين تقوم هذه الأخيرة باستغلالها وحساب مختلف المعدلات الديمغرافية (وفيات، ولادات، مواليد، أموات، إنشاء جداول الحياة)، حساب كذلك المؤشرات الديمغرافية كمؤشر الخصوبة، الزواج ,نشير انه قبل عملية تحليل المعلومات تصحح هذه الأخيرة حسب القائمين على الحالة المدنية [1]، لان التسجيل الحيوي لا يغطي بصفة شاملة كل الأحداث الديموغرافية ،,و تصحح المعلومات على أساس معدل التغطية حسب الجنس الخاص بكل حدث(taux de couverture) تم مراجعة هذا الاخير في سنة 2002 على أساس الاحصاء العام للسكن و السكان لسنة 1998 ومن خلال المسح الجزائري لصحة الاسرة.

و لتقدير عدد السكان الكلي (المقيمين)يستند الديوان إلى الزيادة الطبيعية(TAN =N-D) مهملين معدل الهجرة لصعوبة احتواء هذا الحدث.

في الأشهر الأولى لكل سنة جديدة تنشر المعلومات أو الإحصائيات الخاصة بالحالة المدنية

[1] ديوان الوطني للإحصائيات، معطيات احصائية رقم 600،الجزائر،2011.

الجدول رقم12: يوضح الأحداث الديمغرافية خلال الفترة1998-2011

السنة	الولادات الحية	الوفيات	ولادات ميتة	الزواجات
1998	607118	131708	14616	158298
1999	593643	129686	14420	163126
2000	588628	127951	14891	177548
2001	618380	129092	15654	194273
2002	616963	126557	17135	218620
2003	648355	136092	16944	267633
2004	668430	129390	17116	279548
2005	702578	136380	16973	295295
2006	783236	138256	17150	325485
2007	783236	138256	17150	325485
2008	816469	141121	16588	331190
2009	848748	146099	15937	341321
2010	887810	144482	16444	344819
2011	909563	162000	15480	369031

مصدر:د.و.ا حوصلة إحصائية 1962-2011 ، مرجع سابق.

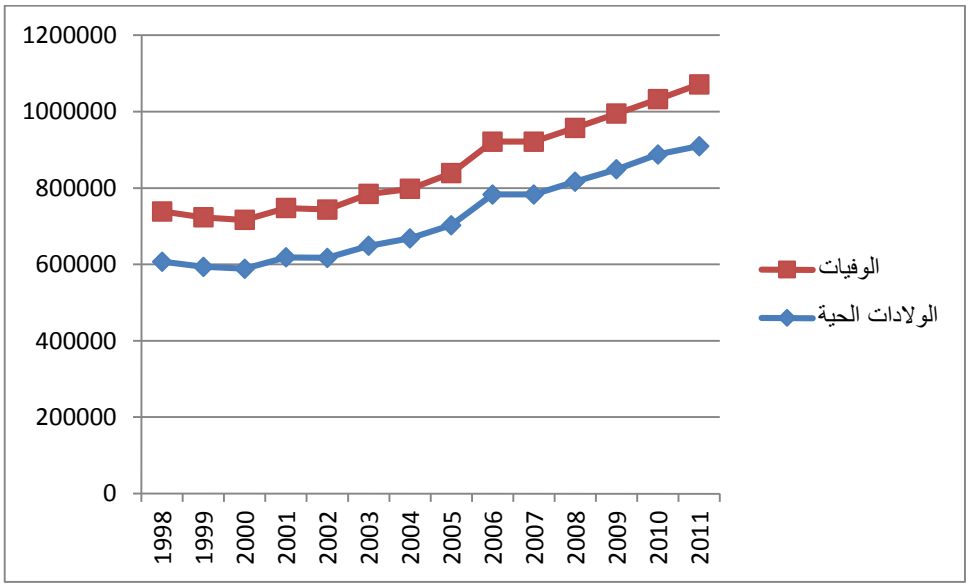

كقراءة للجدول بلغ حجم النمو الطبيعي 748000نسمة في سنة 2011,أي ما يعادل نسبة نمو طبيعي قدرت ب 2,04 %, و بالرغم من أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة بالمستوى المسجل في سنوات 2000 غير أنها تنذر احتمال بداية ركود, حيث أنها تقارب تلك المسجلة سنة 2010(2,03%).

سجلت 909563 ولادة حية في سنة 2011 ما يعادل 2500 ولادة حية في اليوم ,يمكن اعتبار نمو الولادات المقدر ب 2,4% ما بين 2010و2011 محدودا مقارنة بالنمو الملاحظ في السنوات الأخيرة .

بلغ عدد الوفيات لسنة 2011 162000 أي ما يعادل ا ارتفاع 3% مقارنة بسنة 2010 و 4 %مقارنة بسنة2007 مما أدى إلى ارتفاع طفيف للمعدل الخام للوفيات 4,37 بالألف في سنة 2010 إلى 4,41 بالألف في سنة 2011.

الحدث المميز لسنة 2011 هو الارتفاع المحسوس لحجم الزواجات وقد لوحظت هذه الوضعية سنة 2003 و2004 و2007، مما أدى إلى إرتفاع المعدل الخام لزواجات الذي إنتقل من 9,58 بالألف إلى 10,05 بالألف مابين سنتي2010و2011.

3-المسوح الاجتماعية:

3-1 المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002.

تعد المسوح أساسا للدراسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، لأنها أداة لا تخاذ القرارات وبناء البرامج التنموية.

تعمد المسوح غالبا لتوفير البيانات اعتمادا على عينات تكون عادة ممثلة للمجتمع المدروس.

معروف أن التعداد العام يجري على فترات زمنية متباعدة نسبيا، نظرا للمتطلبات البشرية والمادية الكبيرة، ثم إن بياناته لا تعكس واقع الحال خلال الفترة الفاصلة بين تعددين، زيادة إلى قلة المواضيع المعالجة، لهذا تعتمد المسوح في جل الدراسات، ورغم ارتباطها بعينات، إلا أن هذه العمليات لا تعتبر أقل دقة من الملاحظة الشاملة (العد الشامل)، بل إن مؤشراتها قد تتسم بدقة تفوق ما قد توفره التعدادات.

تميز المشروع العربي حول صحة الأسرة لجامعة الدول العربية الذي تم انجازه سنة 2002 بالجزائر من قبل الديوان الوطني للإحصائيات بالتعاون مع المصالح المكلفة بالقضايا السكانية بوزارة الصحة وإصلاح

المستشفيات، بتطرقه إلى محددات وفيات الاطفال في الجزائر، الزواجية والخصوبة، الأشخاص المسنون في الجزائر، الوقائع والآفاق، الشباب الغير متزوجون، الأمراض المرتبطة بالحمل بعد سن الإنجاب، ومن أهداف المسح، توفير البيانات التفصيلية الدقيقة اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات إقليمية حول الأسرة الجزائرية وذلك بمساعدة المخططين وراسمي السياسات والبرامج في تصميم وتنفيذ وتقييم الخطط والبرامج التنموية الشاملة اضافة إلى تعزيز وتدعيم الكفاءات والقدرات الوطنية العامة في هذه المجالات، والخروج بتوصيات تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرارات في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج الصحية والتنموية.

في هذا الإطار انجز المسح وتم تنفيذه من طرف الديوان مع التعاون مع وزارة الصحة والسكان.

3- 2 المسح الوطني حول صحة الأم والطفل(MICS1,MICS2,MICS3)

قام الديوان الوطني للإحصاء بالتعاون مع وزارة الصحة بإنجاز المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (الاول في سنة 1995 و الثاني سنة 2000 والثالث سنة 2006) لجمع البيانات بشأن صحة الأم والطفل في اطار تحسين نظام المعلومات الصحية في الجزائر. وتسعى السلطات الصحية من وراء هذا المسح الى توفير قاعدة بيانات وتقييم ومتابعة السياسات خاصة ما يتعلق بصحة الأمهات والأطفال، ويأتي هذا المسح في إطار تحسين نظام المعلومات الصحية، و يهدف الى تأسيس نظام فعال لإعداد ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والبرامج التنموية، وسيسمح بإعداد قاعدة مرجعية فنية بالمؤشرات الدقيقة والحديثة، تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال طبقا لأهداف استراتيجية الدولة، كما يمتاز هذا المسح أساسا بكونه يوفر مؤشرات ذات تمثيل على المستوى الجهوي مما سيشكل دعما لسياسات اللامركزية التي تعد خيارا استراتيجيا ضمن البرنامج المنفذ من طرف الحكومة، تم بتشكيل 28 فرقة تضم 30 عدادا، يتولى تأطيرها 28 مراقبا، شملت عينة المسح 29478أسرة لسنة 2006 مأخوذة من قاعدة بيانات تعداد العام الرابع (1998)، مع العلم أن القانون يضمن سرية البيانات المأخوذة وعدم تداولها في غير الأغراض المأخوذة لها.

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للديوان:

1-الأرقام القياسية لأسعار المواد الاستهلاكية (التضخم)

1-1 تعريف التضخم[1]

من بين الاختلالات الوظيفية التي تطيع الحياة الاقتصادية الحديثة ، يظهر التضخم كظاهرة اقتصادية ومالية وأيضا كظاهرة اجتماعية لما يخلفه من نتائج على الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا ، إنّ إعطاء تعريف دقيق للتضخم صعب، إذ ليس لكلمة تضخم معنى واحد أو مفهومًا محددا لدى جميع علماء الاقتصاد وهذا باختلاف المقصود منه والزمن الذي حصل فيه للتضخم ويمكن إعطاء تعريف التضخم انطلاقا من معيارين هما:

أ-المعيار الأول: تعريف التضخم انطلاقا من الأسباب المنشئة له:

-التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود:

التضخم حسب هذه النظرية هو كل زيادة في " كمية النقود المتداولة ، بأكثر من زيادة الإنتاج تؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار

-التعريف المبني على نظرية الدخل و الإنفاق:

تعرف هذه النظرية التضخم بأنه " زيادة في معدل الإنفاق والدخل" فزيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي تسبب ارتفاع الأسعار ويفترض لصلاحية هذه النظرية أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة تفوق نسبة الزيادة في الأسعار

-التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:يبني هذا التعريف على العلاقة الموجودة بين العرض والطلب فيعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض فالزيادة تؤدي إلى ارتفاع أسعار" ومن أشهر منظري هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي كينزKENZ حيث يقول عن التضخم بأنه " زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج"

[1] – عبد الرحمن يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية** ، الاسكندرية ،الدار الجامعية،2004، ص76.

ب-المعيار الثاني: تعريف التضخم انطلاقاً من خصائص ومظاهر التضخم:

يبني أنصار هذا المعيار تعريفهم للتضخيم على أساس الخاصية الأساسية أو الأثر الخاص الناجم عنه وهو ارتفاع للأسعار.

فيقول روبنسون "التضخم هو ارتفاع غير منتظم لأسعار" ويعرفه مارشال التضخم بأنه "ارتفاع في الأسعار وكخلاصة يمكن إعطاء تعريف للتضخيم:

بحيث أنه يمكن الجمع بين التعاريف السابقة يعرف: "هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع و الخدمات في فترة زمنية معينة يؤدي إلى زيادة المستوى العام الأسعار"

1- 2 قياس التضخم: (الأرقام الاستدلالية) القياسية[1].

رأينا أن كل التعاريف المقدمة لظاهرة التضخم تشير إلى أحد النتائج البارزة التي يشعر بها الناس وهي ارتفاع الأسعار ، بواسطة هذه الأخيرة يتم قياس معدل التضخم في لبلد عن طريق ما يعرف بالأرقام القياسية فالرقم القياسي الأسعار يهدف إلى متابعة تغيرات أسعار المواد من فترة لأخرى مع أخذ الفترة معينة كسنة أساس تتم مقارنة أسعار المواد في الفترات اللاحقة بالنسبة إلى أسعار نفس المواد في تلك الفترة.

هناك عدة الطرق لحساب الأرقام القياسية وسنقتصر فقط على رقمين هما الرقم القياسي البسيط والرقم القياسي التجميعي البسيط من أجل إعطاء فكرة حول قياس التضخم أو حساب معدل التضخم.

أ-الرقم القياسي البسيط: إذا كان لدينا.

أ: سعر السلعة (س) في السنة(0) .(سنة الأساس).

أ:سعر نفس السلعة في السنة (1) (سنة المقارنة).

فإن الرقم القياسي البسيط للسلعة (س) في سنة المقارنة(1) هو:

[1] - **عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص77.**

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة}} \times 100$$

وبالتغير الرياضي

$$i_{1/0} = \frac{p1}{p0} \times 100$$

ومن أجل معرفة مقدار الزيادة أو الانخفاض في السعر أي معدل التضخم

نطبق العلاقة:

معدل التضخم= الرقم القياسي لسنة المقارنة−100

ب−الرقم القياسي التجميعي البسيط:

يحسب هذا الرقم لمجموعة من السلع ذات الطبيعة الواحدة مثل:

أسعار المواد الغذائية ، أسعار الملابس ، أسعار النقل، أسعار الوسائل العلاجية ....إلخ.

ويحسب هذا الرقم باستخدام المتوسط الحسابي لمجموعة الأرقام القياسية البسيطة لكل سلعة.

الرقم القياسي التجميعي البسيط:

$$\frac{\text{رقم قياسي بسيط للسلعة (1) + رقم قياسي للسلعة (2) + ...}}{\text{عدد الأرقام القياسية}}$$

$$\frac{I_{1/10} = i1 + i2 + i3 + i4 + \ldots\ldots\ldots in}{k}$$

$$I_{1/0} = \frac{\sum_{J=1}^{K} IJ}{k} \quad : \quad .$$

1-3 الأرقام القياسية في الجزائر:

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بحساب مختلف الأرقام القياسية ونشرها سواء الأرقام القياسية لأسعار المواد الاستهلاكية الخاصة (بالأسر) أو الأرقام القياسية الخاصة بإنتاج المؤسسات الاقتصادية .

وفيما يخص الأرقام القياسية لأسعار المواد الاستهلاكية فإنه يقوم بحسابها على مستوى الوطني عن طريق ملاحظة الأسعار عبر 17مدينة وقرى ممثلة لمختلف مناطق الوطن.

*منطقة الجزائر تضم: الجزائر، البليدة، تيزي وزو، بغلية.

منطقة وهران : وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر

منطقة قسنطينة: قسنطينة، باتنة، بسكرة، قرارم

منطقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس

منطقة ورقلة: ورقلة .

يقوم بحسابها بصفة خاصة لمدينة الجزائر الكبرى ، لأن السوق الجزائرية متجانسة ، والأسعار لا تختلف كثيرا من سوق لأخر لهذا يتم الاقتصار على مدينة الجزائر الكبرى لسهولة إجراء التحريات فيها وتمركز عدة أسوق (أسوق الخضر والفواكه، أسوق اللحوم ، أسوق السيارات.....إلخ).

/كيفية إنتاج الرقم الاستدلالي الأسعار المواد الاستهلاكية من طرف الديوان الوطني للإحصائيات:

1)العينة:

لإنجاز المؤشر الاستدلالي يصعب ملاحظة حسب المكلفين بحساب الرقم (الملحق الجهوي) ملاحظة أسعار كل المواد في كل الأزمنة و الأماكن ، وهذا نظرا ليس فقط لتكلفة العملية ولكن كذلك لصعوبة تحقيقها، وهذا ما أدى بالديوان للإحصائيات إلى إنشاء عينات والمتمثلة في 260 مادة تمثل 791 نوع (سلع وخدمات) تؤخذ حسب تكرارات الإنفاق السنوي وحسب المنفعة وتصنف إلى:

أ-عينات السلع والخدمات:

التي تستمد من قاعدة بيانات لتحقيق حول استهلاك الأسر(من تحقيق 2000-2001) حيث يشمل عدة مجموعات متجانسة لاستهلاك الأسر والتي تتميز ب:

1) السلع تكون متداولة بكثرة ومقتناة من أكبر عدد ممكن من الأسر

2) تغيرات أسعار السلع تكون ممثلة للسلع المستهلكة المرجحة وعليه تكون كل سلعة ممثلة بنوع أو عدة أنواع

ب-عينات نقاط البيع

يوجد صنفين لسعر المنتوج، منتوج مقنن من طرف الهيئات والمؤسسات مثل (شركة الغاز والكهرباء ، الخطوط الجوية .....)، وصنف أخر للسعر يرفع من خلال ملاحظته في نقاط البيع، وفي هذا الصنف يستمد الديوان الوطني للإحصائيات، العينة من نقاط تتمثل في التجارة المنتظمة (أسواق الخضر والفواكه، أسوق السيارات..... إلخ) ولضمان تمثيل العينة تؤخذ بصفة جغرافية متناسقة والتي تغطي المناطق الأكثر استقطاباً لتسوق الأسر.

نذكر أن المؤشر الشهري للأسعار يرمي إلى إبراز تغيرات الأسعار التي يدفعها المستهلك لمجموعة من المواد والخدمات التي يتم إقتنائها من مختلف نقاط البيع، ولهذا النوع من المؤشرات معنى خاص لأنه يقيس تطور أسعار مجموعة واحدة من المواد والخدمات التي تمثل إستهلاك العائلات، كما يقوم بالحساب كم يجب دفعه بالزيادة أو النقصان من أجل إستهلاك نفس النوع من المواد في فترة معينة.

أما التغيرات فيتم قياسها إنطلاقا من النفقات السنوية لسنة 2000م التي خرج بها التحقيق الوطني حول إستهلاك الأسر، تبلغ عادة نسبة تغطية المؤشر 95 % من حيث نفقات الإستهلاك ، بحيث ترفع الأسعار مباشرة من طرف المحققين من الميدان أين خصصت 34 استمارة حسب عينات السلع والخدمات وتسند عملية جمع المعلومات إلى الملاحق الجهوية للديوان، وفي مقابلتنا مع المكلف بالأبحاث و المسؤول على عملية حساب الأرقام الاستدلالية لأسعار المواد الاستهلاكية بالملحق الجهوي للجزائر[1]، أين أكد لنا بأنه

[1] مقابلة مع السيد محفوظي ناصر، رئيس مصلحة حساب الأرقام الإستدلالية بالملحق الجهوي للعاصمة، تاريخ المقابلة يوم 2014/09/22.

على مستوى الملحق الجهوي يوجد 13 (ثلاثة عشر) محقق منهم (عشر) 10 محققين لمنطقة الجزائر موزعين على كل من بلديات (الجزائر، سيدي أمحمد، الحراش، حسين داي، الأبيار، أول ماي، بوزريعة، باب الواد، عين البنيان، مسيوني محققين في تيزي وزو وبغلية ومحقق في البليدة)، بالإضافة إلى سوق الجملة بالحطاطبة، بحيث ترفع الأسعار كل أسبوع بمعدل 03 (ثلاثة) زيارات (خصصت: الأحد الثلاثاء، والخميس). ومع نهاية كل شهر يحسب متوسط الأسعار وكذا السعر المرجح.

ويحسب المؤشر الاستدلالي لأسعار المواد الاستهلاكية مع التغيرات من شهر إلى أخر مع إعطاء معدل التضخم لكل شهر.

يعتمد الديوان على مقاربة تعود إلى2001م في حساب التضخم، وما يعاب عليها أنها مقاربة تجاوزها الزمن خلال العشرية الماضية نتيجة لتحول الهيكلي لأنماط الإستهلاك في البلاد.

جدول رقم13: يمثل تطور المؤشر الاستدلالي للأسعار المستهلكة لمدينة الجزائر (1998-2011).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر الكلي	93,26	95,68	95,97	100,00	101,43	105,43	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98	131,10	136,23	142,39
التغيير (%)	5,0	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4,0	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5

مصدر: د.و.ا، منشورات إحصائية رقم171، جوان 2012، الجزائر.

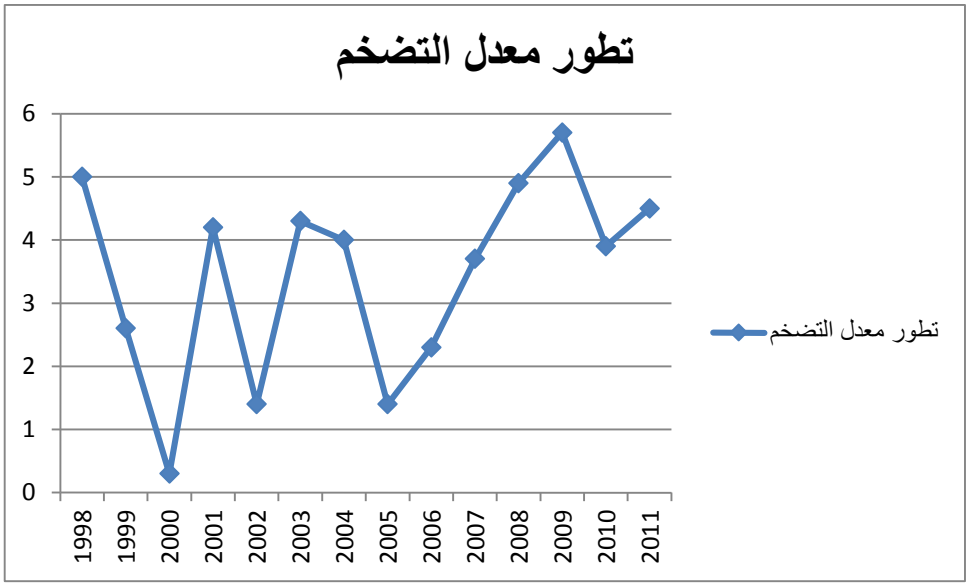

نلاحظ أن معدل التضخم يختلف من سنة لأخرى حيث قدر سنة1998 ب 5بالمئة في حين بلغ سنة 2000(0,3بالمئة) و 1,4% لسنة 2005،غير أنه عرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة 3,9% سنة 2010 4,9% سنة2011 و 8,9% لسنة2012 و ترجع الزيادة السنوية العامة بصفة أساسية الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية لاسيما المنتوجات الفلاحية الطازجة، و الى الزيادة في اجور العمال(سنة2008).

آراء و نقد في معدل التضخم :

أفاد الديوان الوطني للإحصائيات، بأن التضخم في الاقتصاد الوطني لامس منذ بداية العام 2009 حتى شهر نوفمبر معدلا قدره 5.7 بالمائة، متقدما عن مستواه لنفس الفترة من العام الماضي بما لا يقل عن 1.4 نقطة، واعتمدت السلطات هذا الرقم كمؤشر لارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة، فإلى أي حد يمكن اعتبار هذا، كما نشرته البيانات الرسمية، صادقا في تفسير التضخم بالجزائر؟ وماذا يعني أن ترتفع الأسعار بهذه السرعة خلال أقل من عام في اقتصاد يضخ متوسطا سنويا قدره 30 مليار دولار كاستثمارات عمومية؟ .

لا تملك الجزائر حاليا أكثر من مؤسسة واحدة متخصصة في المعلومات الاقتصادية هي (الديوان الوطني للإحصائيات)، وهي مؤسسة ذات طابع عمومي وتخضع لتوجيهات الحكومة وتصدر تقاريرها بناء على أدوات عمل محددة وغالبا ما تأتي تلك التقارير مختلفة عما تصدره الهيئات الدولية فيما له صلة بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وهناك جهات دولية تقدم معلومات تخص مؤشرات الاقتصاد من خلال تحقيقات إحصائية منها (البنك العالمي)، وفي غالب الأحيان، نجد تضاربا في الأرقام بين المؤسسة الوطنية ومثل تلك الهيئات بسبب منهجية التحليل الإحصائي، مصادر المعلومات الأساسية وصلة المؤسسة الوطنية بالجهاز الحكومي.

يستند الديوان الوطني للإحصائيات في تقاريره إلى مصادر محددة هي: تحقيقات الديوان من خلال عمل المهندسين العاملين فيه، مصالح الضرائب، مصالح الجمارك، القطاعات الوزارية، وبما أنه اللاعب الوحيد في ساحة المعلومة الاقتصادية الوطنية، فإن المشاهدات تشكك في مصداقية الأرقام التي يقدمها وتفتح المجال واسعا لتقديرات المهتمين والخبراء من خارج الدوائر الرسمية.

صرح الخبير الاقتصادي "بشير مصيطفى"[1] لجريدة الشروق أنه فيما يخص التضخم في الجزائر للعام 2009، فإن الارتفاعات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية واللحوم بنوعيها ومواد البناء لأكثر من 100 بالمائة في بعض المواد تجعل من الرقم الذي قدمه الديوان وهو 5.7 بالمائة رقما بعيدا عن الواقع، وبسبب غياب مؤسسة إحصائية محايدة أو خاصة، فإن الأرقام المقابلة للأرقام الرسمية تكون مبنية على تقديرات الخبراء، مضيفا ربما يكون أقرب مصدر إلينا يمكن الاستناد اليه عند التقدير هو اللجنة الاقتصادية التابعة للاتحاد الإفريقي والتي تقدر التضخم في القارة الإفريقية بـ10 بالمائة بعدما كان في مستوى 6 بالمائة عام 2008، كما يعتقد "مصيطفى" بأن هذا الرقم قريب من الواقع بسبب آثار الأزمة المالية العالمية على الموازين التجارية للدول الإفريقية التي تعتمد في تلبية جزء مهم من طلبها الداخلي على السوق الخارجية: الإتحاد الأوربي والصين، وهي جهات شهدت ارتفاعات محسوسة في الأسعار وخاصة أسعار السلع الأساسية، فقد أفادت مصادر من الاتحاد الأوربي أن منطقة اليورو شهدت أعلى مستوى للتضخم منذ العام 1997 خلال العام الماضي، حيث قفز المعدل إلى 4.3 بالمائة ، وحسب رأي "مصيطفى" ، فإن التضخم بالجزائر لا يقل عن نسبة 10 بالمائة ويصل الى 15 بالمائة.

كما تبرز الملاحظات أن التضخم في الجزائر أنه تخضم مستورد، تضخم استثماري وتضخم غير حقيقي، يخضع لاتجاهات ثلاثة: الاستيراد، الإنفاق الحكومي واحتكار التجارة في بعض المواد واسعة الاستهلاك.

صنف "مصيطفى" التضخم إلى مستورد وآخر مؤقت ويعود التضخم الأول إلى هيكلة الميزان التجاري للدولة حيث يبلغ حجم الواردات نفس مستوى الصادرات.

كما ساهمت سياسة الدولار الضعيف التي اتبعتها الولايات المتحدة في رفع كلفة الاستيراد بالنسبة للجزائر بسبب خسارة الصرف بين الدولار واليورو.

أما التضخم المؤقت فناتج عن الإنفاق الحكومي وزيادة الطلب على مواد البناء بسبب الاستثمارات الكبرى لبرنامج الرئيس والذي يعادل إنفاقا استثماريا بمعدل ثلاثين مليار دولار سنويا، خاصة وأن هذا الحجم من الإنفاق والسيولة النقدية لم يقابلها معدل نمو متناسب في قطاع السلع والخدمات بسبب طبيعة الاستثمارات الكبرى التي هي استثمارات في البنى التحتية والمنشآت.

---

[1]) – زين العابدين جبارة، **التضخم في الجزائر و الأزمة الإقتصادية تتمدد في أسواقنا**، جريدة الشروق، يوم : 2009/12/23 .

وهناك سبب ثانوي للتضخم يعود إلى الاحتكار الذي يمارسه بعض المتدخلين في السوق على مواد محددة مثل المنتجات الزراعية.

إقترح "مصيطفى" تقليص فاتورة الاستيراد لمعالجة التضخم المتسرب من الأسواق الخارجية والتحكم في الإنفاق العمومي من خلال محاسبة أكثر شفافية عند تنفيذ المخططات رهان آخر أمام الحكومة في اتجاه التوازن بين عرض النقود والطلب على الاستثمار الحقيقي.

وأكد على أهمية وجود إدارة متطورة للأسواق وخاصة أسواق الجملة ووضع سياسة أكثر فعالية لمحاربة الاحتكار في مجال السلع ذات الاستهلاك الواسع، أما على المدى البعيد فيجب تشجيع الإنتاج الوطني خارج المحروقات والتحكم في تكاليف الإنتاج من خلال أنماط تسيير أكثر نجاعة وأفضل سياسة على الإطلاق لتجنب مفاجآت غير سارة على صعيد المستوى العام للأسعار[1].

في ذات السياق إعتبر خبراء اقتصاديون أن معدلات التضخم التي كشف عنها الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر والمقدرة بـ5.7% في الأشهر الـ11 الأولى من السنة 2009 بعيدة عن الواقع، وقدروا المعدلات الحقيقية ما بين 10% إلى 20.%، ونجم هذا التضخم حسب الخبراء عن عدم قدرة الدولة في التحكم في القطاعات الأساسية ولا سيما المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية، واعتمادها الكلي على مداخيل البترول وهدر مبالغ كان الأجدر استخدامها في رفع القدرة الإنتاجية.

يرى "عبد الرحمن مبتول"، الخبير الإقتصادي أن الديوان الوطني للإحصاء يعتمد على مقاربة تعود للعام 2001 في حساب التضخم في الجزائر، وهي مقاربة تجاوزها الزمن خلال العشرية الماضية نتيجة التحويل الهيكلي في أنماط الإستهلاك في البلاد، وفق خبراء الإحصاء، كما ترفض الحكومة الجزائرية إعطاء تفاصيل أدق حول طرق الحساب التي تتبعها، وتعتمد معدلا عاما للتضخم السنوي في البلاد.

أكد "مبتول" ان النموذج المطبق من جانب ديوان الإحصاء في حساب معدل التضخم العام في الجزائر غير سليم 100 %، لأنه يعطي نسبة عامة لا تعكس الوضعية الحقيقة للقدرة الشرائية للأسر محدودة الدخل التي تنفق أكثر من 80% من دخلها على الغذاء فقط، وفي هذه الحالة تكون نسبة التضخم التي تمس هذه الشريحة من الفئات الهشة والمحرومة قرب 20 % وليس كما تعلنه الحكومة عند 3.3 %[2].

---

[1]) – نفس المرجع السابق.

[2]) – عبد الوهاب بوكروح، **جدل حول أرقام التضخم الحقيقي في الجزائر وتشكيك بالإحصاءات الحكومة وطرائقها الحسابية**، القدس العربي، من الموقع الإلكتروني:WWW.ALQUDS.CO.UK، تايخ الإطلاع2014/01/24.

كما وجه عبد الرحمان مبتول، أصابع الاتهام في ارتفاع نسب التضخم إلى حجم الإنفاق العمومي خلال العشرية الفارطة، مشيرا إلى أن الحكومة وجهت أزيد 180 مليار دولار أمريكي إلى قطاع البنية التحتية بدون تحسين القدرات الإنتاجية للشركات التي استفادت من عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي بقيمة 35 مليار دولار، مما تسبب في هدر مبالغ كبيرة كان يمكن استعمالها في رفع القدرات الإنتاجية للجزائر وتحسين أجهزة الرقابة وضبط الاقتصاد الوطني، وبالتالي التحكم في حلقات المضاربة التي تساهم بشكل أساسي في ارتفاع الأسعار والتضخم في الجزائر التي تعرف تمركزا خطيرا للثروة، حيث يسيطر حوالي 20%من الأغنياء على أزيد من 60 % من الثروة حسب البنك العالمي، في حين تذهب مداخيل 80 % من الجزائريين الذين لا تتعدى مداخيلهم 30 ألف دج شهريا إلى شراء المواد الغذائية الأساسية. وتمثل نسبة الأسر التي لا يتعدى دخلها 30 ألف دج 80 % من مجموع القوة العاملة في الجزائر، وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن نسبة تضخم أقل من 20 % في الجزائر وليس 5.7 % كما تحاول الحكومة الإشارة إليه، وإلا توجب على الحكومة القيام بدراسة ميدانية لتبيان عدد الجزائريين الذين لا تكفيهم أجورهم سوى لشراء المواد الغذائية الأساسية[1].

رأى مبتول أن الإشكالية الكبرى تكمن في أن الجزائر تعتمد أكثر على مداخيل المحروقات ولا تبذل جهدا لخلق ثروة دائمة والحصيلة أن 70% من الغلاف المالي لبرنامج الرئيس أنفق على البنية التحتية، ودعا إلى ضرورة تغيير جذري لبرنامج الرئيس 2010-2014 للانتقال إلى مرحلة الإنتاج خارج المحروقات المهددة بالزوال بعد 16 سنة، وتتخلل الأسباب السالفة الذكر سوء التسيير والرشوة والفساد [2].

كشف الخبير الاقتصادي "عبد المجيد بوزيدي"، في تصريحات لـ"الشروق" أن النموذج المطبق من طرف الديوان الوطني للإحصاء في حساب معدل التضخم العام في الجزائر، غير سليم 100%، لأنه يعطي نسبة عامة لا تعكس الوضعية الحقيقة للقدرة الشرائية للأسر المحدودة الدخل التي تستعمل أزيد من 80 % من مداخيلها للغذاء فقط، وفي هذه الحالة تكون نسبة التضخم التي تمس هذه الشريحة من الفئات الهشة والمحرومة قرب 20 % وليس كما تعلنه الحكومة عند 5.7 %، لأن هذه النسبة تعني التضخم العام الذي يدخل في حسابه مؤشر الذهاب إلى السينما وزيارة طبيب الأسنان وركوب سيارة الأجرة وشراء الفاكهة واللحم والبيض ومختلف السلع حتى تلك التي يراها الفقير من باب الكماليات، وعند هذه الحالة لا

[1]) – نفس المرجع.

[2]) – نفس المرجع.

يمكن الحديث عن تضخم في حدود 5.7 % إلا عند الفئات الميسورة من المجتمع، والفئات التي لا تذهب إلى الأسواق الشعبية[1].

كما حذر مبتول، في تصريحات لـ"الشروق"[2] من الارتفاع الخطير لمعدل التضخم قياسا بالظرف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تمر به البلاد، مشيرا إلى أن الأمن القومي للجزائر أصبح مهددا بفعل التضخم المحلي والتضخم المستورد، وأن الجزائر أصبحت تعيش فعلا ما يعرف بالمرض الهولندي، واتهم مبتول، الحكومة بتعمد إخفاء الحقائق المتعلقة بالتضخم المستورد وتخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسة.

أكد "بوزيدي"، إنه كلما كانت مداخيل الأسر ضعيفة، فإنها توجه لسد الحاجات الغذائية الأساسية، وفي هذه الحالة يرتفع التضخم آليا كلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية من خضر وفواكه وبقوليات ولحوم بأنواعها وحليب ومشتقاته وقمح ومشتقاته، وتابع بوزيدي، قائلا إن مكافحة التضخم تعني في الاقتصاد المزيد من العدالة الاجتماعية.

حذر بوزيدي من زيادة مرتقبة في نسب التضخم المستورد في الجزائر سنة 2010 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الفلاحية والمواد الغذائية في السوق العالمية بسبب مشاكل الجفاف والفيضانات التي ضربت الكثير من مواطن الإنتاج في العالم[3].

كشف الخبير الاقتصادي "عبد المالك سراي" في تصريحات لـ"الشروق"، إن الحكومة ساهمت في تغذية الارتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية بلجوئها إلى رفع الأجر الوطني الأدنى بقيمة 3000 دج مرة واحدة غير آبهة بالركود الخطير الذي تعانيه المؤسسة الجزائرية من الجوانب المتعلقة بالإنتاجية والمردودية، وهو ما يحول هذه الزيادة إلى مشكلة عندما تكون الدولة عاجزة عن تحسين الإنتاج الصناعي .

تابع "سراي" أن السبب الثاني لزيادة معدلات التضخم إلى مستويات تفوق 12 % في الواقع يعود في الأساس إلى عدم تحكم الحكومة في القطاعات الخدمية الأساسية وخاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية الملحقة وأسعار المواد المستوردة وأسعار بعض السلع المعمرة

---

[1]) – (–،–)، التضخم... **وحقيقة إرتفاع الأسعار في الجزائر**، جريدة الشروق، ليوم الأحد 2009/12/20.

[2]) – عبد الوهاب بوكروح، **التضخم أصبح يهدد الأمن القومي للجزائر**، القدس العربي، من الموقع الإلكتروني :WWW.ALQUDS.CO.UK، تايخ الإطلاع2014/01/24.

[3]) – نفس المرجع.

المنتجة محليا أو المستوردة، مشددا على أن التضخم في الجزائر أصبح ناتجا أيضا عن ضعف الدولة في مراقبة وضبط السوق، موضحا أن استمرار التضخم في الارتفاع ستنجر عنه مشاكل اجتماعية في القريب العاجل في حال عدم اتخاذ الحكومة لإجراءات تصحيحية سليمة وعلى رأسها تعزيز أجهزة الضبط والتحكم في الخدمات الأساسية بطريقة فعالة وعدم تهديد المجتمع في كل مناسبة بإعلان زيادات في أسعار المواد والخدمات الأساسية مثل الوقود والكهرباء لأن لذاك انعكاسات خطيرة على أسعار جميع المنتجات والسلع، فضلا عن ضرورة تعامل الحكومة مع ملف الاستيراد بطريقة مشددة والإبقاء على الاستيراد المفيد فقط.[1]

أكد "شبايكي سعدان"، خبير إقتصادي ورئيس الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، في حديث لـ"الشروق"[2]، أن الزيادة الخطيرة المسجلة في التضخم تكشف عن المخاطر التي تهدد الاقتصاد الجزائري نتيجة فشل الحكومة في تنويعه.

حمّل "شبايكي"، الحكومة المسؤولية الكاملة في انفجار معدل التضخم، مضيفا أن الظاهرة باتت ملفتة للأنظار، حيث أصبح ارتفاع الأسعار يرهق المواطنين، وخاصة أصحاب المداخيل الثابتة من عمال وموظفين وأجراء.

أرجع "شبابيكي"، الظاهرة إلى مجموعة من العوامل، أهمها زيادة الأجور بدون مراعاة العوامل الاقتصادية الضرورية، ومبالغة الحكومة في نفقاتها خلال السنوات الأخيرة بدون زيادة قدرات الاستيعاب الوطنية، مما ساهم في خلق قوة شرائية مفتعلة، لم يقابلها عرض محلي مقبول، عجل بالوصول إلى الوضعية التضخمية التي نعيشها، وهي الوضعية التي رشحها للاستمرار لسنوات طويلة بسبب ضعف آليات مكافحة التضخم.

2-التحقيق الوطني حول نفقات استهلاك الأسر ومستوى المعيشي.

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بالتحقيق الوطني حول نفقات استهلاك الأسر كل 10 سنوات ويكمن الهدف منه:

- تقدير نفقات استهلاك الأسر الكلية لسنة التحقيق.

---

[1]) - (-،-)، **التضخم... وحقيقة إرتفاع الأسعار في الجزائر**، مرجع سابق .

[2]) - عبد الوهاب بوكروح، **التضخم أصبح يهدد الأمن القومي للجزائر**، مرجع سايق .

- إعطاء نظرة لمختلف السلع والخدمات التي تكون ضمن القفة (السلة) اليومية لربات البيوت.
- يمثل قاعدة بيانات لحساب الأرقام الاستدلالية للأسعار.
- تقييم التباين في نفقات الاستهلاك في مختلف طبقات الأسر وتموقعها في المناطق.
- تقدير دخل الأسر وإعطاء كل نمط من النفقات مقداره في النفقات الكلية.
- دمج الاستهلاك الكلي للأسر في جداول يمكن استغلالها في المحاسبة الوطنية.

طريقة عمل الديوان:

يقوم الديوان الوطني بالتحقيق لمدة 12 شهر (أي سنة) حتى يمكن من إعطاء تفاوت الاستهلاك حسب الفصول، تقدر العينة ب12150 [1] (آخر تحقيق 2011) أسرة عادية.

يكون جمع المعطيات حول 900 منتوج الموجود في مصنف السلع والخدمات حيث تسخر كل الموارد البشرية والمادية، تسند المهام للملاحق الجهوية (الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة) التي تقوم بجمع البيانات ميدانيا، حيث يسبق التحقيق تكوين الكل من المحققات والمراقبين تدوم مدته 15 (خمسة عشر) يوم، تعطى فيه كل التعليمات الأساسية في طريقة العمل، كيفية طرح الأسئلة على الأسر ملئ الاستمارات وفق الرزنامة المبرمجة.(منهجية عمل) وبعد نهاية التكوين تضبط فرق عمل مقسمة حسب العينات حيث أنه كل فرقة تتكون من مراقب وثلاثة(03) محققات، كل محققة تستجوب 18 أسرة خلال ثلاثة وثلاثين(33) يوم، أي بمعدل (6) ستة أسر يوميا وتستفيد من راحة مدتها 08 أيام، تقسم 18 أسرة إلى 03 مجموعات (م1، م2، م3) تحتوي كل مجموعة على ستة(06) أسر.

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات ، **النتائج الأولى للتحقيق حول الاستهلاك الاسر**، نشرية رقم 642.

2-1 المحاور الأساسية للنفقات استهلاك الأسر

تحتوي الاستمارة على 07 محاور:

1- المسكن

2- الخصائص العامة للأسرة

3- خصائص المشغلين

4- خصائص البطالين

5- القرض والاقتراض

6- نفقات الاستهلاك

ملاحظة: قدرت نفقات استهلاك الأسر لسنة 2011م، ب4490 مليار دينار أي بمعدل 59700 دج للأسرة في كل شهر.

جدول رقم14: يمثل توزيع نفقات استهلاك الأسر حسب التبعثر ما بين 2000-2011

سنة / تبعثر	2000		2011		
	قيمة	%	قيمة	%	معامل الضرب
حضري	995,6	65,0	3194,1	71,1	3,2
ريفي	535,8	35,0	12,95,4	28,9	2,4
وطني	1531 ,4	100	4489,5	100	2,9

مصدر: د.و.إ، معطيات إحصائية رقم642، 2011.

جدول رقم15: يمثل تطور نفقات الاستهلاك السنوية ما بين 2000 و 2011 حسب السلع

السلع	نسبة النفقات (%) 2000	نسبة النفقات (%) 2011	الفرق
مواد التغذية والمشروبات	44,6	41,8	-2,8
ملابس وأحذية	8,6	8,1	−0,5
المسكن والتكاليف	13,5	20,4	+6,9
الأثاث وأدوات التنظيف	3,4	2,7	−0,7
الصحة والنظافة البدنية	6,2	4,8	−1,4
النقل والمواصلات	9,4	12,0	+2,6
التربية الثقافية والترفيه	3,9	3,2	−0,7
سلع متنوعة ونفقات أخرى	10,4	7,0	−3,4
المجموع	100	100	−

مصدر: د.و.إ، معطيات إحصائية رقم642، 2011.

خصصت العائلات الجزائرية في 2011 حوالي 42 % من ميزانيتها السنوية أي 4، 1.875 مليار دج للحاجيات الغذائية، حيث أن النفقات الغذائية للأسر الجزائرية في 2011 بلغت 4،1.875 مليار دج أي 8،41 % من النفقات الإجمالية (5،4.489 مليار دج) مقابل 6،682 مليار دج أي 6،44 % في 2000، ومثلت الحاجيات الغذائية التي انخفضت بـ 8,2 نقطة في 2011 مقارنة بـ 2000 46 بالمائة من المداخيل السنوية للأسر الجزائرية (3،594 مليار دج) في الوسط الريفي و40 بالمائة من الميزانية السنوية للأسر (1،1.281 مليار دج) في الوسط الحضري.

بقدر ما تكون حصة الميزانية الغذائية مرتفعة بقدر ما تكون الأسرة فقيرة والعكس صحيح، حسب ما أكده المدير التقني المكلف بالإحصائيات الاجتماعية والمداخيل بالديوان الوطني للإحصائيات يوسف بعزيزي مستندا إلى قانون ارنيست انجيل (إحصائي ألماني).

إنتقلت حصة النفقات الغذائية السنوية للأسرة الجزائرية من 54 % بالنسبة للعشر الأول الذي يمثل السكان المحرومين إلى 28 % بالنسبة للعشر الأخير الذي يمثل 10% من السكان الأكثر ثراء.

كشف التحقيق أن النفقات الغذائية شهدت تحسنا لصالح العشريات التسعة الأولى وتراجعا طفيفا بالنسبة للعشر العاشر الذي يمثل السكان الأكثر ثراء في المجتمع الجزائري في 2011.

وخصصت فئة السكان الأكثر حرمانا 5,4 % (85 مليار دج) من نفقاتها السنوية في 2011 إلى الحاجيات الغذائية مقابل8,3 % (حوالي 26 مليار دج) في 2000. وحدث العكس بالنسبة للفئة الأكثر ثراء، بحيث انتقلت نفقاتها من 8،23 % (7،162 مليار دج) في 2000 لتتراجع إلى 5,17 % (328 مليار دج) في 2011 [1].

3-التحقيقات حول المؤسسات الاقتصادية: حسب المرسوم التنفيذي رقم (94-01) المؤرخ في 15 جانفي 1994، والذي بموجبه إلزامية السر الإحصائي وإلزامية الإدلاء بالمعلومة، بحيث أن المعلومات المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين لن تستعمل بأي حال لغرض القمع الاقتصادي أو لغرض المراقبة، وعليه بموجب هذا المرسوم يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بالتحقيق حول المؤسسة الاقتصادية الوطنية العمومية أو الخاصة، سواء لحساب مختلف المؤشرات الاقتصادية ولحساب المحاسبة الوطنية ومتطلباتها.

تكمن التحقيقات في الإحصاءات الاقتصادية في جميع القطاعات حسب تصريحات المقدمة من طرف المسؤول على الإحصاءات الاقتصادية في ملحق الجهوي بالجزائر العاصمة والذي صرح لنا يوم المقابلة[2] أن الغرض من التحقيقات الاقتصادية المعمقة والإحصاء العام الاقتصادي هو وضع قاعدة بيانات أو فهرس للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر ومعرفة مدى فاعليتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وكذا أخذ العينات سواء للمؤسسات العمومية الوطنية ذات (10 عمال فما فوق) وكذا المؤسسات الخاصة (تحت 10 عمال) لغرض التحقيقات الثلاثية حول إنتاج المؤسسات الصناعية والتحقيقات حول أسعار المواد الأولية لإنتاج المؤسسات الصناعية، بحيث ترسل الاستمارات السنوية والشهرية إلى المتعاملين الاقتصاديين لتملئ وتعاد إلى الملاحق الجهوية والتي بدورها تقيم وتصحح الإستمارات وتخزنها آليا ثم ترسلها إلى المركزية العامة، لتقوم باستغلالها ونشر الإحصاءات وتزويد باقي المديريات بالمعلومات، وبصفة خاصة مديرية المحاسبة حتى تتمكن من حساب مختلف الجداول والميزانيات.

[1] - (-،-)، **42 بالمئة من ميزانية العائلات الجزائرية خصصت لأكل**، جريدة الجزائر نيوز، 16 نوفمبر 2013.

[2] مقابلة مع السيدة طباخ ع، مسؤول الإحصاءات الإقتصادية بالملحق الجهوي للجزائر، يوم2014/09/21.

جدول رقم16: يمثل المؤسسات الاقتصادية حسب النشاط وسنة بداية النشاط

النشاط	سنة بداية النشاط				المجموع
	قبل 1980	من 1980 إلى 1989	من 1990 إلى 1999	من 2000 إلى 2011	
البناء	257	512	1872	6476	9117
التجارة	7934	18152	84362	401252	511700
الصناعة	2223	4125	14396	74701	95445
الخدمات	4966	13330	50209	249483	317922
المجموع	15380	36119	150839	731912	934250

مصدر: د.و.إ، الإحصاء الإقتصادي الأول،نتائج المرحلة الأولى،معطيات إحصائيةعدد رقم172.

يتضح من خلال الجدول تزايد في عدد المؤسسات لكل قطاع من 1980م إلى 2011م.

جدول رقم17: يمثل توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الإطار القانوني وفئات العمال لسنة 2011.

الإطار القانوني	فئات العمال				المجموع
	0-9	10-49	50-249	250ومافوق	
خاص	903501	9503	2037	275	915316
عام	9154	5381	1620	563	16718
آخر	1451	495	176	94	2216
المجموع	914106	15379	3833	932	934250

مصدر: د.و.إ، الإحصاء الإقتصادي الأول،نتائج المرحلة الأولى،معطيات إحصائيةعدد رقم172

من خلال الجدول يتضح أن الفئات العمالية الاقل عدد تمثل القطاع الخاص بينما تشغل الفئات العمالية الاكثر عددا القطاع العام.

4-رقم التعريف الاحصائي:

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 396-97 المؤرخ في 28 أكتوبر 1997 والذي بموجبه (إلزامية امتلاك رقم تعريف إحصائي على كل عون اقتصادي) حيث يلزم بذكر الرقم على كل الوثائق الصادرة على المؤسسة في المراسلات مع الهيئات الأخرى (طبقا لقانون المالية 1998) ويأخذ مكان الرقم الجبائي الممنوح من مصالح الضرائب، والغرض من هذا الرقم تكوين فهرس للمؤسسات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية (قطاع الصناعة، التجارة، الخدمات، النقل، أعمال الحرفيين) يكون بمثابة قاعدة بيانات للإحصاءات الاقتصادية ومختلف التحقيقات.

يقوم الديوان الوطني بجلب كم هائل من المعلومات المتعلقة بالمؤسسات وبالأشخاص الطبيعيين من مديريات الضرائب، السجل التجاري، مؤسسات التأمين، غرفة التجارة بالإضافة إلى مديريات الولايات الخاصة بقطاع كل من (الصحة، النقل، غرفة التجارة، التكوين) تخزن هذه المعلومات آليا وتمنح على شكل قاعدة بيانات للملاحق الجهوية للديوان والتي بدورها تقوم بمنح رقم إحصائي مؤقت للمؤسسات والتي تعتمد على الوثائق المقدمة من طرف المتعاملين الاقتصاديين (أشخاص معنويين) تسجل كل المؤسسات المتحصلة على الرقم الإحصائي سواء الجديدة منها أو الموجودة في الفهارس في قاعدة بيانات جديدة وتبعث بدورها إلى المديرية العامة الخاصة بالمعلوماتية والفهارس أين تقوم هذه الأخيرة بمراقبة وتقييم عمل الملاحق الجهوية وإعطاء الأرقام الإحصائية النهائية للمؤسسات الاقتصادية (أي الأشخاص المعنويين)،ويعطى الرقم الاحصائي النهائي للأشخاص الطبيعيين على مستوى الملاحق الجهوية بالاعتماد على وثائق ادارية خصصت لحساب الرقم ،ويسجل كل رقم في قاعدة البيانات الخاصة بالمتعاملين الطبيعيين .

جدول رقم18: يوضح توزيع الاشخاص المعنوين حسب الصيغة القانونية وسنة الإنشاء

الصيغة القانونية	سنـة الإنشـاء (تكوين)											
	قبل 2000	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤسسة وحيدة ذات مسؤولية محدودة EURL	4685	2270	1385	3275	2584	3717	3102	2532	2370	4167	3913	3513
مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL	31522	3650	3154	4412	3172	3819	3804	3383	3149	4317	4375	4101
مؤسسة ذات أسهم جماعي SNC	8470	1534	859	790	607	606	658	785	943	855	880	741
مؤسسة بالأسهمSPA	1914	128	115	136	85	124	142	118	106	100	57	57
تعاونية فلاحية EAC	3167	69	33	48	23	27	18	1	2	1	4	1
تعاونية حرفية	8132	27	18	7	8	7	2			1	3	1
أخرى	3885	93	46	58	92	105	135	112	110	106	119	115
مجموع	61775	7771	5616	8726	6571	8405	7801	6931	6680	9547	9351	8509

مصدر: د.و.إ، معطيات إحصائية رقم540، 2011.

نلاحظ أن المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) تعد الاكثر تواجدا في الساحة الاقتصادية تليها بعد ذلك المؤسسات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة(EURL) و الملاحظ كذلك هو زيادة المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي خلال العشر السنوات الاخيرة مقابل انخفاض كبير للتعاونيات الفلاحية والتعاونيات الحرفية.

المطلب الثالث: موقع الديوان في فضاءات التحدي الإقتصادي ورهانات الذكاء الإصطناعي.

من خلال ما تم تقديمه من إنجازات الديوان، في المجال الاقتصادي لعدة أعمال، كتضخم ونسبة النمو...الخ، وفي المجال الاجتماعي والديموغرافي من خلال أعماله عن التشغيل، البطالة، نسبة النشاط، مسح القوى العاملة ودخل الأسر والاستهلاك، الحالة المدنية، وكذا التعداد العام لسكن السكان...الخ، من خلال تقديم المعلومات الإحصائية وحساب المؤشرات والآراء وبعض التحليلات (الديموغرافية، والاقتصادية)، على شكل تقارير ترفع للحكومة من خلال الوزارة الوصية، وفي هذه النقطة معرفة ما إذا كانت هذه المعلومات الإحصائية نابعة من صميم وظيفته الرسمية، أم هي تناغم مع أهداف الحكومة؟

في البداية نود الإشارة إلى أن أدبيات الفكر الإداري المعاصر يؤكد على أهمية الوظيفة الرسمية والاستشارية، ودورها في صنع القرارات ورسم السياسات الفعالة والرشيدة إلى الحد الذي يبرر القول بأن مصدر القرارات السليمة والسياسات الرشيدة على مستوى الهيئات الحكومية أساسها الأعمال التي يتسم أصحابها بالمهارة والخبرة والكفاءة العلمية والعملية وبمصداقية البيانات وموضوعية الحياد والتحليل، والمعالجة وتقديم البدائل العلمية بوضوح، أي التي تسهل إختيار القرار المناسب وبأقل تكلفة وفي هذا السياق ما دعا إليه وزير المالية كريم جودي[1]، إلى ضرورة تعزيز عمل الهيئات القطاعية للإحصاء إنشاء نظام وطني يسمح بتقديم معلومات إحصائية ذات مصداقية عالية تسمح باتخاذ القرارات وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة، ومن أجل إعادة الاعتبار للمعلومات الإحصائية وإعطائها مصداقية أكبر.

أعاد إطلاق عمل المجلس الوطني للإحصاء الذي كان عمله مجمد منذ بداية التسعينات؛ وقال:"أن المعلومات إحصائية تعتبر إحدى الدعائم القوية في رسم السياسات واتخاذ أحسن القرارات". وفي هذا الشأن قال السيد علي بوكرامي[(2)] رئيس المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف إن المجلس الوطني للإحصائيات سيقوم بتزويد الحكومة –دوريا– بتقارير تتضمن معلومات إحصائية في مختلف القطاعات تكون ذات مصداقية وعلى نسبة كبيرة من الصحة والدقة، مشيرا في هذا السياق إلى الانتقادات التي توجه إلى الديوان الوطني للإحصائيات، رغم أن مختلف المؤسسات والباحثين يعتمدون على المعلومات التي يقدمها هذا الأخير.

---

[1]– محمد بوسري ، **الحكومة تطالب بالتدقيق في الإحصاء وتقديم معطيلت ذات مصداقية**، جريدة النهار، ليوم2008/01/13 .

[(2)] نفس المرجع سابق.

كم شدّد "عبد اللطيف بن أشنهو" إلى ضرورة العناية الجيدة بالمعلومات الحفاظ عليها لما لها من أهمية بالغة في التنمية وكذا التخطيط السليم[1] .

في ذات السياق قدم "عبد الحميد تمار وزير الاستشراف والإحصائيات" في ندوة نظمها الديوان الوطني للإحصائيات "ندوة المغاربية للإحصاء" [2] ، مأكدا فيها على ضرورة العناية بالمعلومة الإحصائية التي تعد المرجع في حساب مؤشرات النمو والتطور وضبط السياسة الوطنية.

خلال إجتماع المجلس الوطني للإحصائيات، وفي إطار إعادة نشاطه، أكد "تمار"[3] على ضرورة الاهتمام بهذا المجال الذي يكسب قيمته المعرفية، ولم ينل حقه من الرعاية بسبب نقص الوعي به، وغياب ثقافة في هذا الاختصاص تعطي للمعلومة حق قدرها، وتعتبرها أساس كل حركة ونشاط ومسعى لتصويب الاختلالات والنهوض بها على أحسن ما يرام.

وعن كيفية إصلاح الخلل والعودة بالمعلومة الإحصائية على سابق عهدها من القيمة والعناية، أكد السيد تمار أن السلطات العمومية مهتمة بهذا الشأن من أجل إقامة نظام وطني للإحصاء يستند إليه في كل دراسة تخص الجزائر لكسب الثقة والمصداقية، لهذا الغرض تعطى" للديوان الوطني للإحصائيات" الرعاية والاهتمام ليكون المرجع الأساسي للسياسات الوطنية، يستند إليه في إعطاء المعلومة الشفافة النزيهة وذات أخلاقية تطالب بها المهنة وتحرص عليها.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، الجزائر**، جامعة الجزائر،1982، ص231 .

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، **ندوة المغاربية للإحصاء**، لجزائر يوم 06و08-جويلية 2009.

[3] فيندس بن بلة، **الديوان الوطني يحسس بالشأن الإحصائي للسياسات**، جريدة الشعب يوم 2010/10/20 .

وقال المدير العام الحالي لديوان (خالد .م. براح) [1] أن الديوان حريص على أن يكون مصدر المعلومة الأساسي، إليه تعود كل كبيرة وصغيرة بسبب المهمة الموكلة له في إنتاج الأدوات الإحصائية الكبرى ويحدد المؤشرات باعتباره أهل إختصاص لها.

مؤكدا على ضرورة التنسيق مع الديوان من أجل جعل المنظومة الإحصائية أكثر فعالية في خدمة السياسات الوطنية، كما أشار إلى برنامج "الديوان الوطني للإحصائيات"، بعمليتين كبيرتين الأولى تخص تحقيق حول الإحصاء الإقتصادي الذي يعطي مؤشرا إلى أين وصلت المؤسسات الجزائرية في هذا الحقل، بعد صعود القطاع الخاص، ودخوله معترك الإنتاج وخلق الثروة والعمل، والثانية تشمل نفقات الأسر، مع العلم أن الإحصاء الإقتصادي يقوم به الديوان منذ الثلاثي الأول من سنة2010م (تحضير، تكوين)، أما مسح الإنفاق الأسري فينطلق في شهر ديسمبر لنفس السنة، وهو يحمل قيمة كبرى لمعرفة مؤشرات الإنفاق الأسري، مالها وما عليها لضبط معلومة دقيقة ومهمة تبنى عليها السياسات الناجعة ولا يقبل بهامش الخطأ والإخفاق.

وفي هذا الباب أي الانتقادات والشكوك عن إنجازات الديوان، فإن الديوان في كل مناسبة يدافع عن إنجازاته من خلال مديره ومسؤوليه، إذ دافع "خالد منير براح" المدير الحالي عن الديوان خلال عرض أمام لجنة الشؤون الإقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، بالمجلس الشعبي الوطني، مؤكدا أن التقديرات والمعطيات الرقمية التي تصدرها هيئته حول الاقتصاد الوطني ومنها تلك المتعلقة بنسبة البطالة والنمو تعتمد على المقاييس الدولية المعمول بها في هذا المجال، وأضاف أن المعلومات الإحصائية الرسمية للجزائر تستجيب لمعايير عالمية وتحظى بإعتراف الهيئات الدولية الكبرى، مؤكدا كذلك بأن الجزائر تعد عضوا في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية في مجال الإحصائيات[2].

---

[1] نفس المرجع سابق.

[2] سميرة ج، **المعطيات الإحصائية للجزائر معترف بها دوليا**، أخبار اليوم، يوم:2010/12/28.

كما أكد أنه لم يسبق إنتقاد مصداقية المعلومات التي يبثها النظام الوطني للإحصائيات أو التشكيك فيها على المستوى الدولي.

أكد "منير خالد براح" المدير العام للديوان الوطني للإحصاء[1]، في لقاء بمناسبة إحياء اليوم الإفريقي للإحصاء المصادف ل18 نوفمبر من كل سنة، أن المعلومات الإحصائية الجزائرية في وضعية مرضية، ولكنها قابلة لتحسين والذي يتطلب تضافر الجهود لمواكبة النمو الاقتصادي والاجتماعي قصد التوصل إلى ضبط مؤشرات اقتصادية ذات مصداقية وتحيينها مع إحترام آجال نشرها وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية.

إحتلت الجزائر المرتبة الرابعة من بين 12 دولة عربية مسها مسح للمؤسسة المالية والدولية حول مؤشر القدرة الإحصائية الصادر عن صندوق النقد والبنك الدوليين في أوت 2010م.

حصلت الجزائر على 60 نقطة وراء كل من مصر التي جاءت أولا بنحو 83 نقطة، وتونس ثانية بنحو 70 نقطة، الأردن ثالثة بنحو 64 نقطة، يتكون المؤشر وفقا لخبراء صندوق النقد والبنك من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

سلامة المنهجية المتبعة لتجميع وإعداد ونشر الإحصاءات: ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى قدرة الدولة على اتباع وتطبيق منهجيات الأدلة الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الدولية، والمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، ويقيم مجموعة الإجراءات والأدلة المطبقة من قبل كل دولة لتجميع وإعداد إحصاءات متغيرات للاقتصاد الكلي والمتغيرات الاجتماعية وأساليب إعداد تقديرات لهذه المتغيرات.

أما المؤشر الثاني، مصادر البيانات ودقتها ودرجة الوثوق بها والاعتماد عليها: يقصد بها مدى جودة الأنظمة الإدارية الإحصائية التي تحكم دورة تجميع البيانات من مصادرها المعتمدة داخل الدولة، وكذلك دورية تجميعها ومدى الوثوق بها لأغراض إعداد الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، تصريح المدير العام بمقر الديوان متاح على الموقع الإلكتروني .WWW.ONS.DZ

يقصد بالمؤشر الثالث، دورية البيانات وتوقيت إصدارها، الفترات الزمنية التي تغطيها البيانات، فقد تكون بيانات يومية أو أسبوعية أو شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية أو سنوية، وباشرت الجزائر قبل سنوات جهود لتحديث نظام الإحصاء عبر توحيد الأنظمة الإحصائية وتحسين الأرقام، إذ تولى الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبنك الجزائر عملية تحديث الأنظمة الإحصائية وتعزيز القدرات البشرية بالتعاون مع هيئات دولية منها الأمم المتحدة.

أبقى البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر، في آخر تقرير له ويتعلق بالظروف العامة للاستثمار والقيام بالأعمال، وقد كشف تقرير البنك العالمي الذي يحمل عنوان "القيام بالأعمال 2011، إبراز الاختلاف لفائدة المتعاملين"، والذي ساهم فيه فرع البنك العالمي، المؤسسة المالية الدولية، عن تقييم سلبي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به، نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 لسنة الثانية على التوالي من مجموع 168 بلدا.

أشار معدو التقرير أن الجزائر كانت من بين أقل البلدان المسجلة لتحسن في مجال مناخ الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية، وهو ما كان واضحا في تقارير 2006 إلى 2011 ، وتحصلت الجزائر على مؤشر أقل من 1,0 ما بين تقرير 2006 وتقرير 2011 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة.

قدر البنك العالمي مثلا أن هنالك 11 إجراء ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام

الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا .

في نفس السياق، سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري، حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 24 يوما لكل مرحلة، أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 22 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 113

من جانب آخر، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

وجاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم و124 في مجال التجارة الخارجية و127 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 51 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة.

ويتضح من خلال التقرير والطبعتين السابقتين أيضا أن الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير

الشروط الموضوعية لاستقطاب الرأسمال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية، مما إنعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج نطاق المحروقات.

صنف البنك العالمي في بداية السنة (2011) الجزائر في المرتبة 130 من مجموع 155 بلد في مجال الفعالية التجارية والاقتصادية وتوفير الوسائل اللوجستيكية والتنظيمية خاصة في المجال التجاري. جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة بعدد من البلدان النامية منها جيبوتي وليبريا، وحدد التقرير الدولي الذي حمل عنوان الارتباط أو الترابط من أجل المنافسة اللوجستية التجارية في الاقتصاد الشامل لسنة 2010 مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود أو غياب فعالية في المجال التجاري والاقتصادي لبلد ما.

أعتقد أن سبب صعوبة الاستثمار في الجزائر هو كون الجزائر تفرض قوانين و صعوبات ضد من يريدون الاستثمار هنا في الجزائر ضنا منها أنها تحمي مؤسساتها الوطنية من هذه الاستثمارات، والسبب طبعا نقص فعالية المؤسسة الجزائرية التي هي بحاجة الى إعادة ترميم هياكلها وطريقة عملها وكذا نقص الخبرة لدى موظفيها ومسؤوليها، في حين هنالك شباب و خبراء لابأس بهم بطالين يحتاجون الى فرصة إلى اظهار قدراتهم و مستواهم العلمي في هذه المؤسسات لكن هيهات لمن تنادي لازال الرئيس أو المدير عندنا في الشركات الوطنية يتشبث على كرسي القيادة للمؤسسة الى آخر نفس في حياته و بعدها يوجه القيادة الى من هو أقرب منه و هذا خطأ شائع وكثير من المؤسسات إنهارت بسبب هذه السياسة، وإنتهاج الجزائر لسياسة دعم المؤسسات الوطنية كان أحد أسباب رفض المنظمة العالمية للتجارة بإنظمام الجزائر إليها.

من خلال ما تم تقديمه نستنتج أن للديوان آراء ومعلومات إحصائية ذات مصداقية تساعد على إعداد ورسم السياسات العامة المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الديموغرافية ولو بالقسط البسيط، ويظهر ذلك من خلال تأثير أعماله المختلفة على توجيه السياسات العامة سواء بطريقة مباشرة من خلال تقارير والأعمال السنوية والفصلية الشهرية التي يرفعها للحكومة من خلال الوزارة الوصية التي تكون غالبا مرفقة بمعطيات وإحصائيات وأرقام وتحاليل وآراء، تزيد من قدرة الحكومة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتقلل من عدم اليقين لديها حول القضايا العامة، كما يعكس الديوان لها وجهات نظر البيئة الداخلية التي تتشكل في رحمها السياسة العامة والتي تضم جميع الفاعلين، وبطريقة غير

مباشرة عندما تضطر الحكومة وتتفاقم عليها المشاكل العامة لتجد نفسها مرغمة إلى النظر إلى تقارير وآراء الديوان وتفضيلات متخصصيها.

من خلال مقابلة الباحث لمساعد المدير العام وكذا مدير الملحق الجهوي للجزائر العاصمة ، تبين لنا من خلال تأكيداتهم لنا أن جل أعمال الديوان تحكمها قوانين ومراسيم تشريعية أو تنفيذية، ويعمل تحت وصاية وزارة المالية حاليا، وأعماله محددة مسبقا(شهرية، فصلية، سنوية)، من طرف السلطة الوصية(الحكومة)، كما ليست من صلاحياته المبادرة والقيام بأعمال لم تطلب منه، نظرا لعدة أسباب منها، أنها ليست من صلاحياته، وكذا نقص الموارد المالية، وفي ظل ما سبق فالديوان ليس بيده سلطة إتخاذ القرار، فهو مرهون تحت سلطة وصية، ولا أحد يستطيع ينكر لدور الديوان وأعماله، رغم ضعف آليات تأثيره على قرارات السلطة التنفيذية، وهذا في رأينا راجع إلى دور الديوان الذي لا يتعدى وظيفته سوى تقديم المعلومات والبدائل، دون أن يلزم السلطة الأخذ بآرائه حتى وإن كانت هي من طلبت هذه المعلومات.

كما تعد عملية نشر أعمال الديوان إلى الرأي العام آلية أخرى ذات أهمية ووسيلة للديوان لفرض آرائه في الساحة السياسية وإحراج السلطة للإلتفات إليها والأخذ بها ضمن أهداف وبرامج سياسية عامة.

وعليه يمكن القول أنه رغم ضعف التأثير المباشر للأعمال الديوان على قرارات الحكومة (السلطة)، إلاّ أن ذلك لا ينفي دوره الهام والكبير في التأثير على الحكومة لرسم وتوجيه سياساتها العامة.

ومن خلال النصوص والتقارير والمقابلات التي أجريناها تم التأكيد من أنه هناك معلومات يقدمها الديوان للحكومة في إطار مهامه المنوطة به وله دور لا يستهان به في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، رغم ظروف العمل المتدهورة التي يعرفها على المستوى (المادي والبشري) .

والمتتبع لموقع والأرقام المستخدمة من طرف الحكومة لسياساتها العامة المطروحة، تؤكد في غالب الأحيان على إنفرادها ببعض المسائل العامة، ويظهر جليا من خلال النصوص القانونية المتخذة.

هذا ما يفسر مدى حرص الدولة على جعل الديوان كأداة تحت وصايتها، من أجل التحكم في المعلومات الإحصائية التي يتنتجها الديوان، وليس من الغريب لو قلنا أن السلطة تسعى بأكثر حزم لمنع هذه الهيئة من الإفلات من رقابتها والإستقلالها بأمورها، هذا ما يفسره التذبذب الذي عرفه الديوان منذ نشأته إلى يومنا في الجهة الوصية(وزارة التخطيط والإقتصاد، الوزارة الأولى، وزارة الإحصاء وإستشراف، دون وزارة، وزارة المالية) وعدم إستقلالية هذا الجهاز مادياً وإدارياً.

النتائج النهائية لدراسة:

أن هذه الدراسة الميدانية سمحت لنا من الوصول إلى نتائج وحقائق ميدانية هامة، وأن دور الديوان الوطني للإحصائيات لا يقتصر بتقديم المعلومات الإحصائية والتحاليل، بل يعد أيضا فضاء للحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين الاجتماعيين حول الخيارات الأساسية الوطنية.

وعليه يمكن أن نستخلص أهم النتائج لهذه الدراسة في نقاط وكذا تقديم نتائج بعيدة المدى لهذا القطاع.

أ/نتائج الدراسة:

من بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي:

– أن الصفة الحكومية للديوان الوطني للإحصائيات تشكل عقبات في سبيل أداء مهامه ووظائفه، إذ تنزع منه أهم مكوناته، وهي الحرية في البحث والتفكير والإبداع في التنقيب عن الحلول، وقد يقع الديوان في صراع بين الرغبة في الحصول على رضا المسؤول الأول وبين الأداء الكفء والغير متحيز.

– ضعف الوعي الإحصائي العام: لازال الوعي الإحصائي دون الحد المقبول في مستويات عديدة منها:

- ضعف استعمال الإحصاءات من قبل راسمي السياسات وصانعي القرار.
- ارتفاع نسبة عدم الاستجابة من قبل مزودي البيانات مما يؤدي إلى إنتاج بيانات ذات جودة منخفضة.
- عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لإنتاج البيانات التي تلبي احتياجات المستخدمين.

– عدم مقدرة الديوان على استيعاب المتطلبات الإحصائية وتوفير الاحتياجات المتجددة وذلك بسبب ضعف أو عدم توفر الكفاءات المؤهلة في مجال العمل الإحصائي.

– عدم إتباع منهجية محددة ونظام موحد لتصنيف البيانات وتحديد التعاريف وعدم إستغلال البيانات الوصفية لتحديد أسباب عدم الدقة في البيانات التي يتم إنتاجها.

– محدودية التعاون والتنسيق بين منتجي ومزودي البيانات من جهة (الإدارات والمواطن)،والمستخدمين من جهة أخرى، وإن وجد مثل هذا التنسيق فإنه لا يرقى إلى مستوى التحديات التي تواجه المجتمع والاقتصاد الوطني، والذي يؤدي إلى ضعف الثقة بالإحصاءات الرسمية.

– يبقى التمويل الذي توفره الحكومة لديوان غير كاف لأداء مهامه ووظائفه ، ودون الخضوع لمساومات وضغوط القطاع الخاص.

– افتقار الديوان الوطني للإحصائيات لإطارات متخصصة في تحليل المعلومات الإحصائية.

–عدم وجود مركز متخصص يفي بشؤون التدريب الإحصائي لإعداد الإطارات العاملة في الأنشطة الإحصائية وتأهيلها ورفع مستوى أدائها من المهام والأهداف الرئيسية للنشاط الإحصائي، فتوفير الخدمة الإحصائية التي تفي باحتياجات ومتطلبات المستفيدين منها على النطاق الوطني يتطلب تنظيما إحصائيا قادرا على أدائها بصورة انسيابية، وتقديمها بالشكل الملائم من حيث الشمول والدقة والتوقيت، وهذا يتوقف على عوامل كثيرة، منها ما يتعلق بخلق علاقات تعاون وتفاهم وثقة يقيمها مع مستخدمي المعلومات ومصادرها، وآخر متعلق بقدرته في الرفع من مستوى مهارات إطاراته الإحصائية العاملة فيه، فالتدريب للعاملين في مجال الإحصاء والمعلومات يهدف إلى تكوين قاعدة كفوءة ومتماسكة تعمل على تقديم الخدمة الإحصائية بشكل يفي بحاجيات ومتطلبات المستفيدين على اختلاف مشاربهم وبأسرع وقت ممكن، وهذا لن يتأتى إلا من خلال مركز تدريبي فني متخصص يدير ويتولى إعداد وتنفيذ أنشطة التدريب بصورة مناسبة ومنتظمة ومتناغمة وفقا لخطط وبرامج تدريبية ومدروسة وبما يحقق أهداف الديوان وكذا الوحدات الإحصائية العاملة في الجهات المختلفة في الدولة سواء الحكومية أو الخاصة.

– رغم قلة الإمكانيات المادية والبشرية، والمشاكل التي يعرفها الديوان فنية كانت أم قانونية التي تحول دون أداء مهامه، فإنه يمتلك قاعدة مرجعية معلوماتية لا بأس بها، ويوفر معلومات إحصائية ومؤشرات في شتى المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لمؤسسات الدولة للمساعدة ولو بالقليل في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

–إذ تبقى المعلومات الإحصائية في الجزائر مقبولة ، غير أنها في حاجة إلى المزيد من التدقيق والتنسيق بين العديد من الجهات والأطراف المعنية في الجزائر.

ب/ نتائج بعيدة المدى:

يجب العمل على تطوير النظام الإحصائي الجزائري لإستنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية الملبية للإحتياجات المتنوعة والمتجددة وفي أفضل الممارسات، وتوفيرها لمتخذ القرار وراسم السياسات العامة في الزمان والمكان المناسبين له وبشفافية وبأكثر مصداقية، وفق برامج زمنية معينة وهذا بالحرص على:

1-تحديث واستدامة النظام الإحصائي، بتحديث التشريعات التي تحكم العمل الإحصائي وتفعيل الأخرى مثل:

- تمتع الديوان الوطني للإحصائيات بالاستقلال الإداري والمالي.
- التأكيد على الدور الجوهري لديوان باعتباره النقطة البؤرية في النظام الإحصائي الوطني والمرجع الوحيد للمعلومات الإحصائية الرسمية وتزويده بكل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية.
- التأكيد على أهمية تنسيق بين الديوان ومزودي البيانات(الإدارات والمنشآت) بالعمل الإحصائي في مجالات جمع ونشر البيانات وتحديد الأطر الزمنية لذلك.
- التأكيد على أهمية نشر الوعي الإحصائي بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- فرض غرامات على الموظفين وجامعي البيانات الذين يقومون بتزوير البيانات المكلفين بجمعها، أو إفشاء البيانات المنصوص بالمحافظة على سريتها في القانون أو يقومون بإساءة التصرف مع مزودي البيانات.
- فرض غرامات أو ضرائب على مزودي البيانات (أسرا وأفرادا أو منشآت) الذين يرفضون تقديم البيانات والمعلومات المطلوبة أو يقومون بتقديم بيانات ومعلومات غير صحيحة.

2/ تحديث مجال العمل الإحصائي عن طريق:

- تمكين الديوان ماليا وماديا وبشريا ليكون قادرا على تلبية الاحتياجات المتجددة والمتزايدة للمستخدمين.
- إجراء مراجعة شاملة للهيكل التنظيمي الحالي، ليتناسب مع رؤية ورسالة الإستراتيجية والمهام التي سوف توكل إليه والدور المتوقع منه في تطوير النظام الإحصائي الوطني، وهذا يتضمن:

+ تنسيق العمل الإحصائي ما بين الديوان وجميع الشركاء في العمل من خلال اعتماد آلية لإنتاج المعلومات الإحصائية بشكل تكاملي وبالتالي تشجيع التخصص في إنتاج البيانات.

+ توحيد التعاريف المستخدمة في العمل الإحصائي وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

+ وضع أدلة للتصنيف والترميز وفقا لأحداث التصانيف والمعايير الدولية المستخدمة في تصنيف وتبويب ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية.

+ إنشاء وحدة مختصة بضبط الجودة لدى الديوان تكون مهمتها التأكد من إنتاج البيانات الإحصائيات وفقا للمعايير الدولية ونشرها بأحداث الأساليب الصديقة للمستخدم.

+ إنشاء وحدة مختصة بخدمة الجمهور تكون مهمتها تسهيل وصول المراجعين إلى البيانات والمعلومات المطلوبة.

+ إنشاء وحدة الشؤون القانونية تكون مهمتها الإشراف على تفعيل بنود قانون الإحصاءات المقترح متابعة كافة الأمور القانونية الأخرى.

+ إنشاء قسم بإحصاءات الفقر ليقوم بإنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة حول ظاهرة الفقر بما فيها قياس مؤشرات الفقر بشكل دوري.

+ إنشاء قسم للسجلات الإدارية السكانية ليتولى مهمة توفير كافة البيانات حول المتغيرات السكانية والحيوية من خلال المعلومات المتوفرة في السجلات الإدارية لكافة المؤسسات ذات العلاقة.

+ إعادة تحديث قسم الإحصاءات العمل ليقوم بإنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة حول سوق العمل بما فيها العمالة والبطالة والأجور والانتاجية.

+ إنشاء مديرية مركزية للعمل الميداني تكون مهمتها تنسيق وتنفيذ أعمال جمع البيانات من الميدان لكافة الدراسات المسوح الإحصائية.

+ إنشاء وحدة تحليل إحصائي متخصصة.

- إنشاء مركز للتدريب الإحصائي مهمته توفير فرص التدريب لأكبر عدد ممكن من العاملين في حقل الإحصاء وتأمين التمويل اللازم له، وبحيث تصمم البرامج التدريبية في المركز من خلال عملية تشاركية من الجامعات والمعاهد والأكاديمية، من أجل تعزيز قدراتهم وتمكينهم من تطبيق استخدام الأساليب والمنهجيات الحديثة والتقنيات المتطورة اللازمة لجمع وتصنيف وتبويب وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية.
- تطوير القدرات الفنية اللازمة للعمل الإحصائي، بما في ذلك:

+ توفير أحداث الأجهزة والمعدات اللازمة لجمع البيانات، هذا يتضمن شراء الأجهزة الإلكترونية اللازمة لجمع البيانات ميدانيا مثل الأجهزة الكفية وأجهزة الحاسوب الشخصية المحمولة.

+ توفير أحداث البرامج اللازمة لإدخال البيانات ومعالجتها.

3/ التأكد على الحيادية التامة في إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية.

4/ تحسين توعية وكمية البيانات والمعلومات المنتجة وذلك بمراعاة:

- تطوير ومراجعة أساليب ومنهجيات العمل الإحصائي الميداني من حيث:

+ تطوير وتحديث الأطر اللازمة للمسوح المختلفة.

+ تصميم الاستمارات اللازمة.

+ تصميم وسحب العينة.

+ أساليب تدقيق وترميز البيانات.

+ إخراج النتائج الأولية وتدقيقها.

+ إصدار ونشر النتائج النهائية.

+ استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع البيانات.

5/ الدقة والمصداقية والشفافية:

- بتطبيق معايير الجودة في إنتاج البيانات مما يتطلب:

+ تبني وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال جودة إنتاج البيانات والمعلومات.

- تخفيف العبء على المستجيبين (أسرا ومنشآت) من خلال عدم إرهاقهم بكثرة المسوح أو كثرة الأسئلة في المسح الواحد، للإسراع في تجاوبهم في دقة ومصداقية البيانات التي يدلون بها.
- تحسين نسبة استجابة مزودي البيانات من خلال الحملات الإعلامية وتقديم الهدايا الرمزية.
- التنسيق بين المؤسسات المنتجة لإحصاءات مماثلة لغايات تجنب الازدواجية في البيانات المنشورة.

- تحسين في توقيت توفير البيانات والمعلومات بالعمل على إنتاجها بشكل دوري (شهري. ربعي(فصلي). سنوي) مما يلبي احتياجات المستخدمين.

6/ زيادة الوعي الإحصائي وذلك ب:

- خلق وعي عام حول أهمية الإحصاءات من خلال:

+ تضمين مواد توعوية حول أهمية الإحصاءات في المناهج الدراسية للجامعات والمدارس.

+ برامج التوعية في وسائل الإعلام المختلفة الموجهة لراسمي السياسات وصانعي القرار في المؤسسات العامة والخاصة.

+ برامج التوعية في وسائل الإعلام المختلفة الموجهة للأسر والأفراد.

- تطوير أساليب نشر الإحصاءات الرسمية من خلال:

+ تطوير التقارير والأخبار الإحصائية بحيث يتم إعدادها وصياغتها بأسلوب علمي وبلغة سليمة.

+ تطوير قائمة البريد الإلكتروني وتحديثها بشكل مستمر.

+ عقد دورات تدريبية للإعلاميين على كيفية التعامل مع البيانات والمعلومات الإحصائية عند إعداد الأخبار ذات العلاقة بالعمل الإحصائي.

+ تطوير مديرية العلاقات العامة لديوان لتكون الأداة الرئيسية لنشر الوعي الإحصائي ودعمها بعدد من المختصين في مجالات الإعلام، العلاقات العامة، والترجمة وغيرها.

- تعزيز العلاقة مع الأجهزة العربية والأجنبية والمنظمات الدولية من خلال:

+ تفعيل آليات التعاون الفني تبادل الخبرات.

+ المشاركة الفاعلة في الأنشطة الإقليمية والدولية.

+ عقد برامج توأمة مع عدد من الأجهزة الإحصائية العربية والعالمية.

خاتمة

*خاتمة:

إن المعلومات قد أصبحت ثروة وطنية لا تقل أهميتها عن الموارد الأخرى فقد غدت المعلومات عنصرا أساسيا في إنجاز الأعمال التي يقوم بها الأفراد والجماعات على حد سواء فالمعلومات تكتسب أهميتها من الدور الذي تلعبه في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصوراته لما يتطلب منه القيام به ، كما سبق وان أشرنا أن قيمة المعلومات تتوقف في معظم الأحيان على قدر أهميتها ومغزاها وحداثتها بالنسبة للمستفيد ين ، وما تحدثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية قدرات الفرد ووعيه وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات.

وعليه فإن إستثمار المعلومات والمعارف وتطويعها لصالح التنمية لا بد أن يكون بإيجاد النظم الملائمة والاهتمام المتزايد ببنوك وشبكات المعلومات وسياسات التحكم في هذا المورد الإستراتيجي فالمعلومات أضحت السلطة العليا لتنمية الغد ، بل لا تنمية بدون معلومات لأنها تشكل قوة المعرفة التي ترتكز عليها خطط البناء والتطوير والتغيير.

وإذا كانت المعلومات سلطة فإن مؤسساتها هي منافذ تسويق هذه السلطة وهي المسؤولة أيضا عن توفير مقومات تحويل هذه الطاقة إلى قوة دفع في خدمة برامج وأهداف التنمية الشاملة، واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت هذه الظاهرة دورا أكثر شمولا وعمقا وإكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كانت تمثله من أهمية في الماضي، فلقد أدى إندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية لم يكون مسبوقا في التاريخ بأكمله، وغدت المعلومة بتكنولوجياتها ونظمها صناعة العصر الرائد ، حيث لم تعد المعلومات محصورة في الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور وتنمية المعرفة الإنسانية فقط ، بل أصبحت آداة فعالة يعتمد عليها في إدارة الحاضر ورسم صورة المستقبل لكونها وسيلة لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء.

ولاشك أن هذا الاهتمام بالمعلومات يمثل الشيء الكثير بالنسبة لراسمي السياسة وصناع القرار ، وهم المعنيون بالتعامل مع هذا الواقع بإستعاب خصوصيته وما يحيط به من متغيرات، وإذا كانت المعلومات على تلك الدرجة من الأهمية والأثر الفاعل في إيصال المعرفة وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتفاعلاته وتأمين مقدرة إكتشاف الحاضر ودقة الإستشراف بالمستقبل، فإن القيام برسم وتصميم السياسات العامة كما أي مجال دون الإرتكاز على قدر كافي من المعلومات يفقد متخذ القرار الإستفادة من عامل جوهري وحاسم للوصول إلى الأهداف المتوخاة.

إن الإهتمام بالمعلومات في مجال صنع وترشيد السياسات العامة أمر تجلى بصدق في العقود الأخيرة ، حيث أصبحت تشكل الركيزة الأساسية وحجر الزاوية في كل مراحل صنع السياسة العامة.

أي أن درجة ودقة وموضوعية ومرونة وشمولية وتوازن السياسات العامة يتناسب طرد يا مع درجة دقة وكفاية ووفرة وملاءمة المعلومات.

فالسياسات العامة ما هي إلا برنامج عمل تتولاه السلطات الرسمية العامة ليشمل التدابير الواضحة والمحددة والمقترنة بعناصر اتخاذ القرارات الملزمة التي يقرها المسؤولون الرسميون على المجتمع ، فهي تصاغ لغرض تحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات أي إطار للإستيعاب الفعلي والأحداث والقضايا العامة ، ومع بروز دور المعلومات في توجيه السياسات العامة وتقويمها والكشف عن آثارها وانحرافاتها تعاظم الاهتمام بها من هذه الزاوية ، حيث بدأ التركيز على كيفية بلورتها وتصميمها والتبصر بأهدافها وأساليب تنفيذها من خلال الإهتمام بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات البيئية.

لقد أصبح رسم وتصميم السياسات العامة أمر يكتنفه الغموض بفعل تعدد الفاعلين في السياسة، فلم تبق كما كانت عليه كمجرد خطة إرشادية آنية تقوم بها بعض الأجهزة داخل النظام السياسي، بل أصبحت عملية معقدة ومحصلة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية تتطلب صياغتها رؤية مستقبلية صائبة تتصف بأكبر مقدار من الفاعلية والمرونة والتوازن للتوفيق بين المصالح الإتجاهات.

إن المعلومات تشكل العامل الحاسم في نجاح أو عدم نجاح السياسات العامة، و باعتبار السياسة العامة إستجابة فعلية قولا وعملا للمشكلات والقضايا العامة في أي دولة فإن دور وأهمية المعلومة تكمن في التقليل من حدة عدم اليقين ومن دوائر الشك لدى صناع السياسة حول المشكلات والقضايا التي يواجهونها، فالمعلومات بما تحمله الكلمة من دلالا ت (بيانا ت، رموز، معطيات، ردود أفعال، تنديد.....) تعد من أبرز العوامل التي تساعد على الكشف عن هوية المشكلات وتذليلها وهذه من الأمور

المهمة التي ينبغي إدراكها لأن جدوى السياسات العامة يتعلق مباشرة بحصر المشكلة الأساسية وأبعادها والبحث عن أسبابها الموضوعية، وهذا كله يتطلب معلومات دقيقة وكافية.

فبعد ما كانت المشكلات تعالج بطرق تقليدية على أساس التجربة والخطأ أصبحت المشكلات العامة اليوم توضع تحت الاختبار سواء كان ذلك عن طريق المتخصصين والخبراء لتقديم المعلومات حولها من خلال التحليل العلمي وتوظيف المعرفة العلمية لإكساب المعطيات السديدة في سبيل التعرف وإستعاب الأسباب والنتائج للسياسات المتخذة، إضافة لما تقدمه البحوث والدراسات من تفضيلات محايدة قد تنير درب راسمي السياسة العامة في حصر أبعاد المشكلات وتطويقها.

ومما زاد من أهمية المعلومات في رسم السياسات العامة هو دور تكنولوجيا ونظم المعلومات وما توفره من جهد وتكلفة، فلا جدوى من المعلومات مالم تصل إلى راسمي السياسة العامة لحظة إحتياجها بأكبر قدر من الكفاءة والجودة والسرعة والملاءمة، فساعدت هذه النظم على إنتاج وبث وجمع ومعالجة واسترجاع وإيصال المعلومات بأكبر سرعة ممكنة، وأصبحت نظم المعلومات ضرورة لكل المنظمات والمؤسسات الحكومية إلى درجة اصبح فيها الحديث اليوم عن الحكومة الإلكترونية كأفضل وأرقى استخدام للنظم و تكنولوجيا المعلومات في رسم السياسات العامة، خاصة في الكشف وتشريح مشاكلها وقضاياها.

إن جدوى وفعالية السياسات العامة وقدرتها الفعلية على الإستجابة للمتغيرات البيئية يتضمن من الناحية المبدئية تحريك مراكز الدعم الرسمي وغير الرسمي ، والسياسة العامة ما هي إلا محصلة لتفاعلات هؤلاء ، ومن أبرز مظاهر هذا الدعم هو الدور الجوهري الذي تلعبه هذه المراكز كمصادر للمعلومات، فهي تشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تتوقف عليها فعالية السياسات العامة.

تلعب المصادر الرسمية وغير الرسمية دورا بالغ الأهمية في رسم السياسات العامة، و تفاوت درجة التأثير في توجيه السياسات حسب طبيعة النظام السياسي، فإذا كانت الأنظمة تسلطية تنحصر فيها السلطة ولا تبرز فيها معالم السياسات العامة كاستجابة فعلية كما يدور في البيئة ، تكون المعلومات منحصرة في أيدي فئة قليلة من صناع القرار وتكون قنوات تدفق المعلومات لخدمة راسمي السياسة محصورة جدا وتنتهي كلها في مصفاة واحدة قد تكون حزبا أو زعيما روحيا أو قائدا عسكريا..... الخ، فلا جدوى إذا من وجود مصادر خاصة غير الرسمية منها التي يتطلب وجودها قدرا من الحرية.

أما في ظل الأنظمة التي تأخذ بالمنهج الديمقراطي حقا أو تشهد تحولا ديمقراطيا ملموسا، فإن الحديث عن دور مصادر المعلومات يكون ذا معنى بالنظر إلى شروط قيام النظام الديمقراطي ومن أبرزها وجود سقف مناسب من الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان مثل حريات الاعتقاد والتجمع والنشر والتعبير، وكذا الاعتماد على الرشد والعقلانية وحرية تدفق المعلومات وشفافيتها وسهولة انتقائها واستقلالية الهيئات والمؤسسات المختصة بجمع المعلومات ووجود مؤسسات ديمقراطية تكفل العمل السياسي.

كلما كانت الأنظمة ديمقراطية ويتسع فيها سقف الحريات وهامش المناورة لدى الفاعلين في السياسة فإن السياسات العامة المتخذة بمشاركة هؤلاء تكون اكثر شمولا وعمقا وتوازنا وارتباطا بالواقع واستجابة له، حيث تلعب في ظل هذه الأنظمة المصادر الرسمية دورا على قدر كبير من الأهمية، فالهيئات التشريعية وما تقدمه من تشاور وتباحث ونقاش حول السياسات العامة ، والتعبير عن توجهات وآراء الشعب حول القضايا العامة عن طريق إنشغالات النواب وما يقدمونه من معلومات وتفصيلات وبدائل لراسمي السياسة العامة وكذلك اللجان البرلمانية وما تثري به السياسات العامة من دراسات وأبحاث وكذلك تعديلات للسياسات العامة.

يختلف دور هذه المؤسسات كأحد أبرز مصادر المعلومات الرسمية في الدول حسب طبيعة ودرجة انفتاح النظام السياسي، فكلما كان النظام أكثر ديمقراطية تكون هذه المؤسسات فضاء للحوار والنقاش والجدل وتبادل المعلومات والتي هي أساس رسم السياسة العامة ، وغير بعيد عن هذا المصدر تعد معلومات وآراء وخبرة وحنكة الهيئات التنفيذية أكثر دقة وتأثيرا في رسم السياسة العامة، خاصة وهي المسؤولة عن تحضير هذه السياسات وهي من تقوم بتشريح المشكلات العامة وإدراجها في جدول الأعمال قصد الإستجابة الفعلية لها ،

فهي تضم المسؤولون السياسيون(الوزراء) وما يملكونه من بدائل وسيناريوهات وقراءات سياسية كالأحداث التي تعد أولى المعلومات التي تبنى عليها السياسات، انهم المسؤولون على المبادرة بالسياسات العامة.
ولا يحدث هذا دون التركيز على أحد أكبر وأهم مصادر المعلومات قوة وتأثيرا في رسم السياسات العامة وهم البيروقراطيون (الدوائر الحكومية) من مدراء مركزيين ونواب وزراء.....الخ وما يقدمونه من معلومات بحكم خبرتهم العملية وحنكتهم السياسية لإحتكاكهم مع السياسيين مباشرة وقدرة إستبصارهم للأحداث بحكم اطلاعهم على خبايا السياسة، بالإضافة إلى التكنوقراطيين الذي بدأ دورهم يتجلى في السياسة في الآونة الأخيرة وهم الخبراء والمستشارين وفقهاء السياسة ومعلوماتهم الفنية المتخصصة المنبعثة من كفاءتهم العلمية.
تزداد السياسات العامة رشدا بما تقدمه من بنوك للمعلومات العامة والمتخصصة والخاصة والقطاعية، وكل بؤر المعلومات في الدولة أو البنية التحتية للمعلومات بشكل عام سواء المحلية أو الشبكات الدولية والتي يتجلى دورها مع التطور العلمي والتقني الذي يشهده العالم المعاصر وما تحتويه من نظم المعلومات تكفل إيصال هذا المورد إلى راسمي السياسة العامة ، لأن هذه البؤر تعد الجهاز العصبي لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، ولا يقل دور الهيئات البحثية والاستشارية أهميتا عن هذه البنى بالنظر لما تضطلع به هذه الهيئات من تقديم دراسات وأبحاث واستشارات وآراء كما تمثل معلومات عن البيئة الداخلية والخارجية تزيد من إ رشاد وعقلنة السياسات العامة.
إن دور المصادر غير الرسمية للمعلومات والمتمثلة في دور المجتمع المدني وأبعاده الفكرية ذات وزن كبير في رسم وتوجيه السياسات العامة، من خلال دور الأحزاب في هيكلة الرأي العام وكقنوات اتصال فعالة بين صناع السياسة والمجتمع، وكذالك جماعات الضغط والمصالح وما تنقله من رؤى حول المشاكل العامة من خلال قنوات الاتصال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام وعملية الاتصال السياسي التي تعد من أخطر المصادر في الأنظمة الديمقراطية لما تقوم به من شحذ للرأي العام وتوجيهه وتشكيل الرأي وتلفيفه حول القضايا العامة خاصة التي يتجاهلها راسمي السياسة وكذلك لما تنقله من إنشغالات وطموحات ومطالب تبنى عليها السياسات.
لكن ورغم الدور الذي تلعبه المعلومات في رسم السياسة العامة إلا أنه في بعض الأحيان يكون تأثيرها إلى حد ما، وذلك لما يقوم به راسموا السياسة من توظيف سياسي للمعلومات لما يخدم مصالح صناع القرار، لأن بعض هذه المعلومات قد تكون غير عملية سياسيًا، أو ماليًا، أو إداريًا، أو أنها تتعارض مع مصالح راسمي السياسة الذين يترتب عليهم اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات يشعرون أنها أقل من كافية في أحيان كثيرة، وقد تكون معلومات أخرى غير مفيدة لأنها تختلف بشكل جذري عن المشهد العالمي أو عن إيديولوجياتهم.

وفي البلدان النامية و البلدان التي تمر بطور إنتقالي كثيرًا ما تغيب المعطيات اللازمة لاتخاذ قرارات صائبة، وتبقى هناك حاجة لجمعها وتحليلها ووضعها في شكل يسمح للبرلمانيين والبيروقراطيين باستخدامها، والدليل على ذلك هو أن السياسين يتجاهلون قضايا عامة بعينها تتوفر حولها معلومات قيمة وتساهم فيها كل الفواعل والمصادر المعلوماتية كأسمى توظيف سياسي للمعلومات من قبل هؤلاء، أو كعرض أرقام ومعطيات تتنافى مع الواقع خاصة في القضايا الحساسة التي يتطلب اخذ سياسات بشأنها أكثر جرأة وتنازلا من قبل هؤلاء، وإيمانا بهذا الدور الذي تؤديه المعلومات لخدمة راسمي السياسة العامة زاد الوعي بأهمية المعلومات في ترشيد السياسة العامة في الدول النامية والعربية خصوصا، ومازالت هذه الدول تسعى جاهدة إلى استثمار هذا المورد الحيوي في قطاعات التنمية المختلفة، خاصة ما فرضته المعطيات الدولية عليها من تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والجزائر من الدول النامية قطعت أشواطا هائلة في سبيل توظيف المعلومات في رسم السياسات العامة ، خاصة وأنها من الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا كبيرا ، ورغم مضاعفات هذا التحول وعدم التحكم في ميكانزماته إلا أنها قامت بإنشاء مؤسسات دستورية ديمقراطية ، ووفرت بموجب هذا النهج قدرا من الحريات التي ساعدت على تفعيل دور مصادر المعلومات في رسم السياسات العامة .

يعد الديوان فضاءا لعدة أعمال حول القضايا الوطنية المتعلقة بإختصاصه ، خاصة دوره في إنتاج المعلومات الإحصائية و الذي يقف على مدى فعالية ونجاعة السياسات العامة المطبقة على أرض الواقع، كما يضم الديوان شخصيات وخبراء على قدر كبير من التخصص تساعد راسمي السياسة من خلال الأعمال والدراسات التي يقدمها الديوان بشكل دوري ، بالإضافة إلى علاقات الديوان مع الهيئات المعلوماتية والدستورية الوطنية والمجالس الاقتصادية العالمية جعلته يواكب التطورات العالمية في مجال استخدام أحدث التقنيات، ما يجعل راسمي السياسة في الجزائر يحترمون آراءه وأعماله، وعلى الرغم من تجاهل دوره في بعض القضايا إلا أن راسمي السياسة العامة في الجزائر ما زالوا يحترمون رأي هذا الديوان كهيئة تؤكد على الالتزام بالمنهج الديمقراطي أو كأحد آليات التحول إليه.

أما عن المصادر غير الرسمية فرغم الدور الجوهري الذي تسعى لفرضه هذه المصادر على راسمي السياسة، لكن مع صعوبة التحول الديمقراطي وصعوبة التحكم في آليات وميكانزمات هذا التحول ما زال سقف الحريات محدودا والنقاش والجدل مقيدا، وأما عن توظيف المعلومات في رسم السياسة العامة من قبل راسمي السياسة(الحكومة، البرلمان) فما زالت الأمور على درجة من الضبابية والتعتيم، ولم تتجل بصدق في النظام السياسي حرية وشفافية تبادل المعلومات في مواقع صنع القرار في قمة الهرم السياسي ، وعليه نخلص إلى الاقتراحات التالية:

1- المعلومات هي عبارة عن المعارف المكتسبة التي تواردت عبر أجيال متعاقبة، نتيجة البحث أو التبادل المعرفي، وتتكون على شكل حقائق وبيانات أو أفكار وأخبار ذات صلة حميمة بعمليات الاتصال،

خزائنها وقاعدتها المادية الحديثة الحواسيب، وتلقي بنشاطاتها عبر عقد الشبكات الرقمية التي يمارسها الإنسان على خارطة مفردات الطبيعة ويحصل عليها كحقائق، فهي نتاج لأعمال بحث وتلقي، وفي حالة تطور وانبعاث، يحاول المرء من خلالها إعادة تشكيل مفرداتها الخام ضمن إطار مفاهيمي مشترك يحقق من خلاله عملية الاتصال بالغير، لترسيخ الإدراك التفاعلي، وتوجيه السلوك نحو المسارات المطلوبة.

2- ينبغي التأكيد على أهمية عنصر المعلومات واعتباره من المصادر الرئيسية للثروة الاقتصادية والحياة العامة، لاسيما دخول المعلومات كافة مجالات الحياة الإنسانية، حتى أصبح يطلق على المجتمع الذي يسوده النشاط المعلوماتي العالمي بمجتمع المعلومات، تعددت استخداماتها نتيجة لاعتمادها على مكونات ذات قابلية توسعية وانتشار يشمل كافة المجالات لتشكل بيئة تجري فيها سلسلة من العمليات والمعالجات الرقمية لتنتج عنها مستويات معرفيه جديدة، فهي في مفهومها تعني بيانات تم معالجتها لغرض تحقيق هدف معين يقود إلى اتخاذ قرار، فهي تعبر عن حالة معرفة تبنى عليها الأفكار والأفعال.

3- تحدد السياسة الأهداف، وتندرج كافة الاستراتيجيات في إطارها وتعمل على إنجازها، وتُعدُّ ثورة المعلومات ومخرجاتها جزء من هذه الاستراتيجيات، وهي الأداة المستخدمة لتطويع كافة التقنيات الحديثة لخدمة الاستراتيجية السياسية العليا للدولة، يعبر عن السياسة بأنها عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسة داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية وكيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء، تمثل الاستراتيجية السياسية إحدى السياسات الوطنية المستخدمة من قبل الدولة، وتُعدُّ بمثابة الأعمال الممكنة التي تتبناها لتحقيق أهدافها، وتنطلق بصورة متوازية تجاه الأهداف الوطنية والقومية من خلال الاستخدام الأمثل والمتوازن لكل موارد الدولة وبضمنها الجانب المعلوماتي، وتسعى الاستراتيجية العليا لتحقيق الاستراتيجية السياسية عند وضعها قيد التنفيذ.

4- أصبحت ثورة المعلومات حقيقة واقعة في عصرنا الحالي، وتفرض نفسها بقوة التطور التقني على الواقع العالمي، حيث أن ديناميكية التطور تنتقل من محطة إلى أخرى بسرعة غير مألوفة، لذا تعد ثورة المعلومات والاتصالات عصب حياة المنظمة وتؤازر عملها وتنشرها في البيئة التي تعمل فيها وتأخذ أدوارا مهمة لخدمة الاستراتيجية السياسية والثقافية لتمثل دور المرشد والمراقب لتنفيذ فقرات الاستراتيجية، ودور الناشر لسياستها باستخدام الإعلام والقنوات الفضائية، ودور الناطق الرسمي لبيان فعاليتها وتأثيرها على المجتمع، وقد فرضت تغيرات كبيرة على البيئة لذلك يحاول قاده الاستراتيجية السياسية إعادة صياغة تشكيل الفكر السياسي الثقافي ونشر حريه الرأي ومبادىء الديمقراطية ضمن المتغيرات الدولية في منهج سياسي معاصر قادر على حشد الموارد والقدرات المشتركة، تحقيقا للأهداف الرئيسية بالاستفادة من المعلوماتية بكافة مدخلاتها، ويجب أن يكون هنالك توافق وتفاعل ما بين مدخلات ثورة المعلومات والتخطيط الاستراتيجي السياسي الثقافي.

5- لابد من الوعي المتكامل بأهمية هذا المورد الإستراتيجي والعمل بشكل جاد وخطى متسارعة لوضع الخطط العملية و الإستراتيجيات الشاملة لتطوير مؤسسات المعلومات وتوفير مصادرها الحديثة والمتطورة وإنشاء قواعد وبنوك للمعلومات وتزويدها بتقنيات الإتصالات المعاصرة ومدها بالقوى الكفؤة المتخصصة، وذلك في إطار نظام وطني للمعلومات (بنية تحتية) يكفل التنسيق بين مراكز المعلومات لربطها بمواقع صنع القرار وتسهيل عملية إيصال وتبادل المعلومات بأكثر سرعة مكنة وفي الوقت المناسب.

6 - ضرورة أن يكون الاهتمام بهذا المورد نابعا من البيئة الداخلية لمؤسسات الدولة وذلك في ضوء إمكانيتها لتكون هناك منهجية واضحة و محددة للتحكم في المعلومة من حيث إستهلاكها و إقتصادها وتراسلها وتداولها وخصوصيتها بإنشاء وتأسيس وحدات معلومات في أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة لتولي مهمة الإسهام في النهوض بوظيفة المعلومات ورفع مستوى دورها في دعم عملية صناعة القرار.

7- تفعيل دور المؤسسات الرسمية المعلوماتية للمشاركة في رسم السياسات العامة إنطلاقا من رفع القيود الدستورية على المستوى المركزي واللامركزي و ذلك للمشاركة الفاعلة بمد صناع القرار بالمعلومات الكافية والدقيقة وفي الوقت المناسب، وذلك بضمان حرية تدفق المعلومات وشفافيتها وسهولة الحصول عليها وإستقلالية المؤسسات والهيئات المتخصصة في جمع المعلومات ، من خلال المشاركة الفعلية لكل الفواعل في رسم السياسة العامة.

8- إن المستوى اللازم لتوظيف المعلومات في عمليات رسم السياسات العامة وتلبية إحتياجات صناع القرار هو ما يشترط وجود بنية أساسية حديثة للمعلومات تستوعب في مكوناتها هذه الإحتياجات بالفاعلية والكفاءة المطلوبة، مما يتطلب تطوير النظام الوطني للمعلومات لغرض التنسيق بين مراكز المعلومات في مختلف القطاعات ضمن شبكة متكاملة يتم من خلالها توفير البيانات والمعلومات بما يساعد في إعداد وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج ومتابعة التقييم في شتى المجالات بما يرفع من الكفاءة والفعالية في الأداء.

9- إن رسم السياسة العامة عملية معقدة وحيوية تتطلب معلومات كافية وفهم صحيح للرسائل والتوجيهات وإدراك وتحليل عميق لها من قبل صناع القرار لذلك لابد من تحريرها من قبضة البيروقراطية نحو العمل التكنوقراطي المؤسسي المتخصص، وتفعيل دور المسؤولين السياسيين التنفيذيين وما يقدمونه من مبادرات قيمة خاصة وأن الدور الوزاري مغيب في الجزائر ودول العالم الثالث عموما.

10- توسيع سقف ا لحريات في إطار النهج الديمقراطي إنطلاقا من إحترام حقوق الإنسان و الإعتقاد والتجمع والنشر والتعبير حتى يفسح المجال أمام المصادر غير الرسمية للمعلومات لتقديم معلومات صادقة وترجمة صحيحة للبيئة الداخلية والخارجية، إذ لا يمكن التصور إطلاقا أن تحمل أي سياسة عامة مبادئ المساواة والعدالة والشمولية والمرونة والتوازن، ما لم تكن الأجواء التي صنعت فيها والأطراف التي

دخلت في تشكيلها مشبعة بقيم سامية تتراوح بين المواطنية والحزبية وبين الطاعة ونزعة الولاء وبين الحياد وطاعة القانون.

12- تُعدُّ عملية متابعة التطورات على المستوى الاقليمي والعالمي لها دور كبير في تطوير ودعم مفاهيم ثورة المعلومات نظريا وتطبيقيا، واعتبارها مسألة ضرورية ومهمة، لأنها أصبحت حقيقة علمية وقابلة للتطبيق في مختلف مؤسسات الدولة وعلى النطاق العالمي .

13- تعميق مستوى السلوك القيادي لمؤسسات صنع القرار، من خلال التركيز على الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والتعليمية ودعمها بتقنيات المعرفة والمعلومات والاتصالات.

Conclusion:

Now Information is considered as a national patrimony not less important than the other resources. They become a major and fundamental tool to achieve works to undertaken by both by individuals or groups, information get its importance from the role they play in supplying man with what he needs of knowledge, that help him to draw his capacities and visions of what he is required to do. Previously, we mention that the value of the information depend, frequently, on its degree of importance, its point and recent for the benefiter as well as it depends on the deep impact in the extension of human knowledge, developing the capacities, awareness and perception of the individual of phenomena and mutation occurring around him.

Thus, information investment and knowledge as well as using it in favor of development, must pass through finding the adequate regime, increasing interest to bank, data network and control policies to the strategic resource, information become the higher power of tomorrow development even there is no development without data, because it is the power of knowledge on which it is built construction, improvement and change planning.

If information is a power, its institutions are ways to commercialize this power. It is also responsible for to supply the factors of transforming this power into a booster to serve plans and goals of sustainable development. Nowadays, within contemporary world, this phenomenon take a comprehensive and deep role, acquired, due to this fact, a higher degree of importance than they have in the past. The integration of Communication and information technology made an unprecedented deep changing in computer science field over history. The technology and regime of information become the industry of pioneer era. Since information is not limited to knowledge detecting of phenomena and changing, growth motion, and human knowledge development but it become an effective tool that, it is relied on to manage the present and draw the future picture because it is a mean to increase the capacity and enhance the performance.

It is undoubtedly, this interest represents a lot to the policy and decision makers, they the one who are concerned to deal with this reality through conceiving its characterization, and all what surround it of changes. If information are so important and active role to communicate knowledge, and facilitate the comprehension of the reality components and their interaction, ensure the capacity of exploring the present and accuracy of future prospection, because drawing and implementing any general policy, as in any field without having

enough information will make the decision maker missing to benefit from a major and decisive element to reach expected goals.

Taking care of information in the field of make and lead general policies is obviously appearing emerging in the last decades; it is regarded now as an essential pillar and the angle stone at the different level of making general policies.

That means that the degree, accuracy, objectivity, flexibility, comprehensiveness and balance of general policies are proportionally dealing with the degree of accuracy, sufficiency, availability and adequacy of information.

General policies are only work plan undertaken by the governing authority to comprehend clear, accurate and associated measures to elements of decision making that oblige the others taken by officials to the community. They are formulated in order to achieve goals, setting value or satisfying needs of any field to perceive effectively all events and general matters. When the role of information emerges in the directing general policies, their evaluation, discovering effects and mistakes, the consideration became greater from this angle. Focusing concentrates on how to materialized and design it, detect their goals and execution procedure through interesting in political institution and behavior and the environmental effects.

Policymaking is ambiguous because of the several actors that interfere in, it is no more a simple guiding plan based on few systems within the political regime, it became a complex operation, gathering official and nonofficial actions that the formulation needs a correct future vision showing a big range of efficiency, flexibility and balance to satisfy interest and orientation.

Information is a decisive factor to success or failure of general policies since the latter are an effective response saying or in practice of problems and general matters in any country, the role and the importance of information resides in minimizing the impact of uncertainty and doubt circles of the decision makers about problems and matters that they face, information with what it contains of meanings (data, codes, reaction, denial…) is regarded as the most important elements to discover problems and solve them.

These stuffs are major it is necessary to conceive because the feasibility of the general policies is directly related to limit the essential problem and its perspectives, looking for its objective reasons, all this need sufficient and accurate information.

Before troubles were solve on a classic way based on experimentation and mistake, but now general problems are solved under experience whether by specialists et exert to supply information about this problem through scientific analysis and using scientific knowledge to acquire correct data in order to discover and perceive reasons and results of the taken policy. In addition to what it is granted by researches and studies of objective privileges that can enlighten the policy makers in limiting the problem dimensions and solve them.

This important become more important in general policy making by technology and information system that help to save effort and money. Information are useless if it does not reach in due time to policy maker with a sufficient degree of capacity, quality, speediness and adequacy, this systems help to produce, broadcast, gather, treat, communicate information as quick as possible. Information system become necessary to organization and governmental institutions to such extent that become we speak about an electronic government as a privileges and high use of systems, information technology to draw up general policies mainly to detect and treat problems and matters

The feasibility and effectiveness of general policies and their effective capacities to respond to structural changes includes initially speaking to move official support center, general policy is no more than an interaction between these elements. The main aspect of this support is the major role that plays these centers as resource of information these centers are the pillar that depends on the effectiveness of the general policy.

The official and nonofficial reference plays a major role in drawing general policies, and has different degree of impact in guiding policies according to political regime nature. If the regimes are despotic, the power is within these regimes and there is no mark of general policy signs as effective response as in environment, and information is gathered between few hands of decisions makers, channel of information flux to serve policy drawer, being limited in a narrow line and lead at the end to one filter that can be a party, a spiritual leader, military commander…etc, so it’s useless to have special nonofficial sources that their existence implies un little bit of freedom.

In democratic regimes or those trying to be, it is significant to speak about the role of information sources according to conditions of these regime the major one is the existence of an adequate level of freedoms, respect of human rights as freedom of belief, gathering, publication and speech as well as relying on mind and rationality, freedom of information flux, their transparency, facility, selectivity, autonomy of the competent bodies and institution to collect

information. Also, the existence of democratic institution that guarantee the political work.

As much as the regimes are democratic more they margin of freedom and maneuver is large of the political actors, the general policy taken with the participation of those mentioned before are comprehensive, deeper, more balanced and linked to the reality to solve it.

These sources play under these regimes a big role, the legislative institutions and its activity to allow consultation, debate on general policy through congressmen and what they propose of information and details and substitutions to the decision makers as well as parliament committees and the enrichment of general policies by studies, researches and modification of general policies

The role of these institutions differs as it is a major source of official information of countries according to its nature, degree of the political regime opening, more the regime is democratic, these institutions is a space to debate, discussion, arguing, information exchange, that on its basis the general policy is drawn, not far from theses sources, information, opinion, expertise and wisdom of the executive bodies more accurate and influence in drawing the general policy mainly they are responsible to prepare these policies and diagnosis problems and integrate them on an agenda to find solution to them.

They comprehend political responsible (ministers) and all what the possess of alternatives, scenarios, political reading like events which is considered as the first source of information on which is based policies, they are responsible for initiative of general policies.

This will not occur without focusing on one of the major and bigger source of information and influence the drawing of the general policy, they are bureaucrats (governmental spheres) such as Central Mangers, congressmen, ministers… etc of what they present of information according to their practical expertise and political wisdom since they have direct contact with politicians, their power of forecasting events because they know hidden aspects of politics. Furthermore, to technocrats whose role become to be obvious in politics recently, they are experts, consultants, policy jurist as well their technical specialized information taken from their scientific capacities.

The general policy become wiser by the development of data general and specialized banks, private and sectors, and all information spheres in a country or information infrastructure in general either local or international networks. Its role become more important with the development of sciences and techniques that the world witness including all information systems that allow to

communicate this source to the policy makers because this sphere is regarded as the nerve system to achieve sustainable and balanced development, its role is not less than the role of research and consultative institutions according to the missions of these institutions through supplying studies, consultation and opinion as well they represent information on internal and external environment that give more guiding and rationality of the general policy

The role of the nonofficial information sources represented in the role of the civil society and intellectual perspectives which has a big weight in drawing the general policy and orientation. Through parties in structuring the public opinion, effective communication channels between policy makers and society as well influence and interest groups and what they carry of opinion on general problems through communication channels, in addition to mass media and communication operation which the most dangerous sources in the democratic regimes that mobilize the public opinion and orient it to gather around the general matters neglect by the policy makers as well communicate concerns and ambitions and claims on which policy is based on.

But despite the role that plays information in drawing the general policy, sometimes its impact is reduced to such extent, when the policy makers use information politically on a way to serve decision makers interest because some information can be not practical politically, financially, or administratively on a way to be opposite of the interest of the decision makers that lead to take decision based on information that they feel, often, less than sufficient and may be more other information are useless since or differ deeply from the global scene or from their ideology.

I the developing countries witnessing a transition phase, often, we find lack of necessary data to take the right decision, and it is still a need to gather, analyze and set them in a form to allow congressmen and bureaucrats to use them. The prove that politicians neglect precise general matters that include valuable information and contribute in all factors and information sources as higher political use of the information by those mentioned before or showing figures and data that are contrary to the facts mainly in sensitive matters that implies taking policies regarding more ambition and concession by these parties, and convincing of this role that information play to serve policy maker, the awareness become greater about the importance of information in rationalizing the general policy of the developing countries and mainly in the Arab world. These countries try hard to invest this vital source in the different field of development mainly those implied by international data regarding development of communication and information technology.

Algeria is part and parcel of the developing countries that spend huge phases in order to use information to draw general policy mainly it considered as a country of those witnesses a big democratic mutation, despite the side effect of this mutation and not mastering mechanism bit Algeria create democratic and constitutional institution and allow through this choice enough freedoms that help to activate the role of information source and draw general policy.

The office is regarded as a space to works on national matters regarding its competency, mainly its role to produce statistic information that check the efficiency of the general policy applied on the ground. The office includes highly-specialized personality and experts that help the office the policy makers during their works and studies that the office proposes periodically, furthermore to the relationships that link the office with the information and constitutional national bodies and the global economic councils allow it to deal with the world development in the field of using modern techniques so it deserves to be respected regarding its opinion and works by the policy makers in Algeria and they still respecting it opinions as a body that confirms its commitment to the democratic way or as a mechanism to move to it.

Regarding the nonofficial, despite the major role that try to impose this source on policy maker but the difficulty of democratic move and difficulty of mastering the mechanism of this move, the level of this freedoms is still restricted and the debate and discussion limited. Regarding use of information of the general policy drawing by the policy makers (government, parliament), things still ambiguous and dark, it is not clearly defined in the political regime transparency of information exchange in the sphere of decision making at the top of the political pyramid. Thus we propose the following:

-information is considered as acquired knowledge inherited through generation by research or informal exchange, that gathered as facts and data or thoughts and information related to close relation to communication operation, treasury, computer financial basis, and through all its activities into digital networks practiced by man on the nature vocabulary and he gets as facts. It is the result of research and reception works. In case of development and improvement, person tries to reconstituted crude terms within common conceptual framework that achieves communication with third persons.

-it has to be focused on the importance of information and regard them as of the main source of economic wealth and general life, mainly entering information in all fields to constitute human life to such extent that the society is called information society, use multiplied because of adopting components extendable et deployable to all field to create an environment including serial of operation

and digital treatment to produce new knowledge levels. It means processed data in order to achieve an precise goal that will lead to decision making it expresses a state of knowledge on which thoughts and deeds are based.

- Policy defines goals, and it is included in all strategies and tries to achieve them. Information revolution is one of these strategy consequences. This is the tool used to tackle all modern techniques to serve higher political strategy of the state, what we mean by policy is the operation of decision making and drawing policy within the Governmental systems and institutions and how the relationship is concluded between the legislation, execution and justice. The political strategy represent one of the national policy used by the state it is considered as the possible works adopted to achieve its goals, and go towards national goals by optimum and balanced use of all state resources and include to the information aspect; the higher policy aims to achieve the political strategy and implement it.

-information revolution is a fact and imposes itself strongly by the technical progress and world reality, where the dynamic of progress move from a station to another speedily, that's why the information and communication revolution is considered as the vital nerve of the organized life supporting its work and spread it in the environment in which it works and take major roles to serve the political and cultural strategy to represent a role of guideline, monitor to implement strategy chapters, role of publishing its policy by using satellite information channels, role of spokesman of the effective statement and its impact of the society, it imposes many changes on the environment, that's why leaders of political strategy to rephrase the political and cultural thoughts, spread the freedom of opinion and principles of democracy within international changes in the way of modern political to mobilize resources and common capacities to achieve main goals to benefit from information in all fields and has to be interaction between revolution ,planning, political and cultural strategy. Honest and real materialization of the internal and external environment, we cannot imagine, at all, any general policy that include equity, justice, comprehension, flexibility and balance is drawn up in sphere in which it is done and intervening parties is not full of supreme value varying between citizenship, party adhesion, obedience and tendency of alliance and partiality and law enforcement.

- the operation of following the regional and international development is considered to have a big role in developing revolutionary theatrically and practically concepts, and consider the matter as necessary and important since it becomes a scientific reality and be applied I the different state institution and on internal scale.

Deeping the leader behavior of the decision-making institution through focusing on political, economic, educational strategies and support them by techniques and communication knowledge techniques

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع العامة

-* قواميس ومعاجم:

1) - الشابي أحمد محمد ، **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات و المعلومات**، الرياض: دار المريخ، 1988
2) - المنجد الأبجدي، بيروت: دار المشرق، ط 1 ، 1967.
3) - الرازي زين الدين محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، ترتيب محمود خاطر، تحقيق وضبط حمزة فتح الله، مؤسسة الرسالة لطباعة والنشر والتوزيع، ط1982 7.
4) - عبد الغفور عبد الفتاح ، **معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.
5) -ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، تدقيق يوسف البقاعي، بيروت: مؤسسة الاعلمي، ج3، 2005.
6) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، **لسان العرب**، تصحيحي أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، دار احياء التراث العربي، ط1، ج7، 1996.
7) أبومصلح عدنان ، **معجم علم الإجتماع**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
8) خليل الجر، لاروس: **المعجم العربي الحديث** ، باريس، مكتبة لاروس، 1973.
9) ربيع محمد محمود ، عبد الله الغنيم (وآخرون...)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: (د.د.ن)،ج1، 1993.
10) زيتون وضاح عبد المنان، **معجم المصطلحات السياسية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.
11) سعيفان أحمد، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، بيروت، مكتبة لبنان،2004.

قائمة المراجع

-*الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم البطل منى محمد ، **تكنولوجيا الإتصالات المعاصرة الشخصية و الإدارية و نظم المعلومات** ، الإسكندرية، ددن، ط1988 1.

2- أبو زيد فاروق، **انهيار النظام الإعلام الدولي من السيطرة الثنائية إلى هيمنة القطب الواحد**، القاهرة: مطابع أخبار اليوم، ط1، 1991.

3- إدروج الأخضر ، **ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية** ، الرياض، مكيبة الملك فهد الوطنية، ط1999،1.

4-أمين سمير، برقاوي أحمد (وآخرو ن)، **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004.

5- أوكيل سعيد، **استقلالية المؤسسات العمو مية الاقتصادية**، الجزائر، (د.د.ن).

6- أنطوان بطرس، **المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرون**، بيروت :مكتبة لبنان،1998 .

7- البداينة ذياب، **الأمن وحرب المعلومات**، عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع،، ط1 ،2002 .

8- البديوي منصور ، **دراسات في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات**، الإسكندرية :الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

9- البعلبكي روحي ، **المورد الثلاثي**، بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 2004،

10- البكري سونيا محمد، **دور نظم المعلومات الإدارية** ، القاهرة: الدار الجامعية، 2000.

11- البلداوي عبد الحميد عبد المجيد ، **الأساليب الإحصائية التطبيقية**، عمان ، دار الشروق العربية، ط1، 2008.

12-الجنحاني الحبيب، **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة**، دمشق :دار الفكر، ط1 ،2003 .

13- الحديثي أصفاد مرتضى سعيد، **تحليل المحفظة الاستراتيجية على وفق المدخل المعرفي**، بغداد : دارالجامعية، 2000.

14- الحديثي عبد الجبار مؤيد ، "**العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي**"، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2002.

15-الحفار محمد سعيد ، **الثورة الإدارية في القرن 21** ، دمشق :مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ط1 ،2002 .

16 -الحلو ماجد راغب، **علم الإدارة العامة**، لإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2004 .

17- الخفاجي نعمة عباس خضير ، **المدخل المعرفي في تحليل الخيار** الاستراتيجي، بغداد: دار الجامعية ،1996.

18- الخضراء بشير محمد، **النمط البنيوي الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية**، ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005 .

19- الخوري هاني شحاذة ، **تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرون: مدخل تعريفي**، دمشق: مركز الرضا للكومبيوتر، ط1، ج1، 1998.

20- الخزرجي تامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار نجدلاوي،2004.

21- الذنيبات محمد محمود و آخرون، **منهجية البحث العلمي،ا لقواعد و المراحل والتطبيقات**، بيروت: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ،1999.

22- الرزو حسن مظفر ، **الفضاء المعلوماتي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

23- الرمضاني مازن ، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد، دار الحكمة،1991.

24- الزعبي هيثم محمد، إيمان فاضل السامرائي، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان ،الأردن، دار الصفاء لنشر والتوزيع، ط2004 1.

25-السويدي محمد، **علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1990 .

26- إسماعيل متولي ناريمان ، **إقتصاديات المعلومات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية،1995.

27- إسماعيل محمد محمد السيد ، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، الإسكندرية:المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر،1996 .

28-السيد ياسين، **السياسات العامة القضايا النظرية والمنهجية**، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، 1988.

29-الشرقاوي علي، **السياسات الإدارية**..،الإسكندرية :المكتب العربي الحديث،1988 .

30- الشمري هاشم ، الليثي ناديا، **الاقتصاد المعرفي**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

31-الصباح عبد الرحمان، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان :دار زهران للنشر،1998 .

32-الصباغ عماد ، **نظم المعلومات ماهيتها و مكوناته**، عمان:مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ، 2000.

33-الصحن محمد فريد، عبد الفتاح محمد سعيد، **الإدارة العامة المبادئ والتطبيق**، الإسكندري ة:الدار الجامعية ، 2003 .

34- الطبولي أبو القاسم عمر، عبد السلام علي عطية و شرننه فرحات صالح : **أساسيات الاقتصاد**، (د. ب. ن): الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1989.

35-الطماوي محمد سليمان، **مبادئ علم الإدارة العامة**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط5 ،1987 .

36- الطيب، حسن ابشر، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع ، 2000.

37- العاني مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي ، **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

38- العزاوي وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة**، الأردن عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

39- العلي عبدالستار وآخرون، **المدخل إلى الإدارة المعرفية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2004.

40- العلي مهنا محمد ، **الإدارة في الإسلام**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،(د س ن).

41- العواملة نائل عبد الحافظ ، "**إدارة المؤسسات العامة، الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة**"، عمان: مؤسسة زهران، 1993.

42- الغلابييني عبد الرحمن، "**القمر الصناعي العربي ودوره في دعم التعاون بين الدول العربية**"، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،1984.

43- الفض حسين الوردي زكي ، مجبل لازم المالكي :**المعلومات و المجتمع**، عمان: مؤسسة الورق للنشر والطباعة والتوريع، ط1 ،2002.

44-الفهداوي فهمي خليفة، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع،، ط 1،2001 .

45-القريوتي محمد قاسم ، زويلف مهدي حسين، **المفاهيم الحديثة في الإدارة"النظريات والوظائف"**، عمان ،(ددن)،ط3 ، 1993 .

46-القصير عبد اللطيف، **الإدارة العامة المنظور السياسي**، مراجعة خليل الشماع، بغداد :مطبعة جامعة بغداد،1980 .

47- الكبيسي عامر خضير ، "**السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**"، القاهرة، إصدارات المنظمة العربية التنمية الإدارية، 2008.

48-الكبيسي صلاح الدين ، **إدارة المعرفة**، مراجعة سعد زناد المحياوي، القاهرة :منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ،2005 .

قائمة المراجع

49-الكواري علي خليفة ، الشلبي جمال (وآخرون)، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت : سلسلة كتب المستقبل العربي 19 ، مركز دراسات الوحدة العربية،2000 .

50- اللامي غسان قاسم ، **تقنيات ونظم معاصرة في إدارة العمليات**، عمان، الأردن، (ددن)، 2008.

29-المصالحة محمد حمدان ، **الاتصال السياسي مقترب نظري-تطبيقي**، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع، ط2 ،2002 .

51- المنوفي كمال ، **السياسة العامة و أداء النظام السياسي**، القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1988 .

52- المياح عبد اللطيف علي، الطائي حنان علي، **المعلومات والمعلوماتية في الحروب الحديثة**، دمشق: مركز الدراسات الاستراتجية ، 2003.

53- المياح عبداللطيف علي ، الطائي حنان علي ، **ثورة المعلومات والأمن القومي العربي**، دمشق: مركز الدراسات الاستراتجية ، 2007.

54- النقري معن ، **المعلوماتية والمجتمع ما بعد الصناعة، ومجتمع المعلومات**، دمشق: المركز الثقافي العربي، عن مركز الدراسات الإستراتيجية، 2007.

55- الهاشمي عبد الرحمان و عزاوي فائزة ، **المنهج واقتصاد المعرفة**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

56- الهادي محمد محمد، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، القاهرة ، دار الشروق، 1989.

57 - الهجرسي محمد سعد، **الاتصالات والمعلومات** ، الإسكندرية :دار الثقافة العلمية، ط1 ،2000.

58- الهواري سيد، **الإدارة الأصول والأسس العلمية**، القاهرة :مكتبة عين الشمس، 1976.

59-الهوش أبو بكر محمد، **دراسات في نظم و شبكات المعلومات**، القاهرة:مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، ط1 ،1996

60-الورد زكي حسين، المالكي مجبل لازم ، **المعلومات والمجتمع**، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والطباعة والتوزيع، ط1 ،2002 .

61- الورد زكي حسين، المالكي مجبل لازم، **مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية**، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والطباعة والتوزيع،2002 .

62- الرزو حسن مظفر، **الفضاء المعلوماتي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

63- بركات نظام ، الرواق عثمان ، الحلوة محمد ، "**مبادئ علم السياسة**"، الرياض: مطابع الأيوبي، ط3، 1989.

64- برهان محمد نور ، رحو غازي إبراهيم ، **نظم المعلومات المحوسبة**، عمان : دار المناهل، 1998م.

65-بدر أحمد ، **الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،1998 .

66- بدر أحمد ،**علم المعلومات والمكتبات دراسات في النظرية والإرتباطات الموضوعية**، القاهرة: دار غريب،1996.

67-بدر أحمد، جلال الغندور، ناريمان إسماعيل متولي، **السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية**، القاهرة :درا غريب للطباعة وانشر والتوزيع،2001 .

68-بشارة عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.

69-بن حبتور عبد العزيز، **أصول ومبادئ الإدارة العامة**، عمان:الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ط1 ، 2000 .

70-بن نبي مالك، **مشكلة الثقافة**، ت ر:عبد الصبور شاهين، دمشق :دار الفكر للطباعة التوزيع والنشر، ط1 ،1959.

71-بوحوش عمار، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، بيروت :دار الغرب الاسلامي،ط1، 2006 .

72-بوحوش عمار، **الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1984.

73-بوحوش عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002.

74-بوقفة عبد الله ، **آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري**، الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر،2002 .

75- توركماني العماد حسن ، **المعلومات والمعلوماتية في الحروب الحديثة** مركز الدراسات الاستراتيجية دمشق، 2007.

76-جرجيس محمد جاسم، **قطاع المعلومات في الوطن العربي**، دمشق: دار الفكر، بيروت:دار الفكر المعاصر، 2001 .

77-حديد محمد موفق، **إدارة الأعمال الحكومية**، عمان:دار المناهج، 2002.

78-حريق إيليا، الكوري علي خليفة (وآخرون...)، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1 ، بيروت :سلسلة كتب المستقبل العربي(30)، شباط/فبراير 2004 .

79-حزام والي خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2003 .

80- حمدي حسن، **الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، القاهرة:دار الفكر العربي، ط1 ، 1998 .

81- حمادة بسيوني، **وسائل الاتصال في صنع القرارات**، بغداد، مركز الدراسات الدولية. 2002.

82- حمادة بسيوني إبراهيم ، "**دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

83- حسين، فايز ، **سيكولوجيا الادارة العامة** ،ط1، دار اسامة للنشر و التوزيع ،عمان ، الاردن،2008.

84- حسين ،خليل ،**السياسات العامة في الدول النامية** ، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، ط 1،2007.

85- حشمت قاسم ، **دراسات في علم المعلومات**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 ، 1995.

86- حشمت قاسم ، **المكتبة والبحث**، القاهرة، مكتبة غريب، 1983.

87- حشمت قاسم ، **مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات**، القاهرة،(ددن)، 1988.

88- حشمت قاسم، **مدخل لدراسة المكتبات و علم المعلومات**، القاهرة :مكتبة غريب،1990 .

89- حشمت قاسم ، **نظم واسترجاع المعلومات**، القاهرة :مكتبة غريب، 1981،

90-خشبة محمد ماجد، **نظم دعم القرار**، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،1995 .

91- خيري عبد القوي ، **دراسة السياسة العامة**، الكويت: مطبعة ذات السلاسل،1998.

92- درويش إبراهيم ، **الوسيط في الإدارة العامة**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1995،2.

93- ربحي عليان، النجداوي أمين ، **مقدمة في علم المكتبات والمعلومات**، عمان(ددن)، 1999.

94-رشيد احمد ، **نظرية الإدارة العامة** ، القاهرة :دار المعارف،1987 .

95- سلطان إبراهيم ، **نظم المعلومات الإدارية** ،الإسكندرية: الدار الجامعية،2000 .

96-سويلم محمد نبهان ، **نظم المعلومات**، القاهرة:المكتبة الأكاديمية، ط 1 ،1996 .

97 - سلطان أبو بكر أحمد، **التحول إلى مجتمع معلوماتي نظرة عامة** ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ط1 ،2002 .

98- شعراوي جمعة سلوى ، "**صنع السياسات البيئية في مصر**، القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية،1997.

99- شعراوي جمعة سلوى ، هلال علي الدين (وآخرون....)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2004.

100-شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1997 .

101-صلاح سالم، **تكنولوجيا المعلومات والأمن القومي للمجتمع**، القاهرة :عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1 ،2003 .

102- طلاس مصطفى ، **الاستراتيجية السياسية العسكرية**، دمشق: دار طلاس، 1991.

103-عادل حسن ،مصطفي زهير، **الإدارة العامة** ، بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2000.

104-عادل عبد الله، حسن الحاج، **مشكلات المعلومات وتدفقها لخدمة التخطيط...**، دار طلاس للدراسات للنشر والتوزيع ندوة القاهرة9 -11 مايو 1994.

105-عادل فهمي بدر، **بنوك المعلومات وأثرها على التنمية الشاملة**، عمان، شركة الشرق الأوسط للطباعة،1986 .

106-عبد التواب شرف الدين، **دراسات في المعلومات**، القاهرة:الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

107- عبد الفتاح محمد سعيد ، محمد فريد الصحن، "**الإدارة العامة المبادئ والتطبيق**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

108-عبد القادر مصطفى، **تسويق السياسة والخدمات**، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ،2002 .

109-عبد الماجد حامد قويسي، **دراسات في الرأي العام مقاربة سياسية**،(تقديم طارق البشري)، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2003 .

110- عبد المعطي عبد الباسط ، **البحث الإجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية،1982.

111-عبده عزيزة ، **الإعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات**، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1،2004 .

112-علي نبيل، **عالم المعرفة ،العرب وعصر المعلومات**، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1994 .

113-غانم عبد المطلب ، **معايير تقويم السياسة في الإدارة العامة**، القاهرة ،(ددن)،1989 .

114 - غراب كامل السيد ، حجازي فادية محمد ، **نظم المعلومات الإدارية مدخل تحليلي** ،الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ط1 ، 1998 .

115-غليون برهان، فيلالي صالح ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، 2002 .

116- فتحي عبدالهادي محمد، **تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في عصر المعلومات**، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،1993.

117-فتحي عبد الهادي محمد ، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات**، القاهرة:مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1 ،2000 .

118- فتحي عبد الهادي محمد ، **مقدمة في علم المعلومات**، القاهرة ، دار غريب الطباعة والنشر والتوزيع 1984.

119-فهمي حيدر ، **نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، الإسكندرية:الدار الجامعية ، 2002

120-فهمي مصطفي أبو زيد ، عثمان حسين، **الإدارة العامة**، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، 2003.

121- قاسم محمد، **المدخل إلى فلسفة العلوم**، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1،2003.

122- قنديلجي عامر ، السامرائي إيمان ، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، بغداد، 1988.

123- قزانجي فؤاد يوسف ، **عصر المعلومات في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات**، مجلة المنصور، العدد الخامس، بغداد، 2002.

124- قندلجي عامر ، الخفاجي محمد ، التوثيق، **هيئة المعاهد الفنية**، بغداد،(ددن)، 1992.

125- قنديجلي عامر إبراهيم، عليان ربحي مصطفي، السامرائي إيمان فاضل ، **مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت**، عمان:دار الفكر للطباعة و النشر، ط1 ،2001 .

126- كامل نبيلة عبد الحليم ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة :دار الفكر العربي ، 1982.

127- لعقاب محمد ، **مجتمع الإعلام والمعلومات، ماهيته وخصائصه**، الجزائر، دار هومة، 2003.

128- متولي ناريمان إسماعيل ، **إقتصاديات المعلومات**، القاهرة :المكتبة الأكاديمية، 1995 .

129- (____،_____) ، **مقدمة في علم المعلومات**، القاهرة: دار غريب الطباعة والنشر والتوزيع، 1984 .

130- مجدي عبد الكري ، **سيكولوجية صنع القرار**،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، ط1 ،1997 .

131 - محمد علي محمد، عبد المعطي علي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،1999 .

132- محمد علي محمد: **أصول علم الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، القاهرة، المعرفة الجامعية، ج3، 1989.

133- الكردي محمد منال ، جلال إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية** ،الإسكندرية :الدار الجامعية طبع -نشر -توزيع،1997 .

134- مهنا محمد نصر ، **العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة**، الإسكندرية:مركز الدلتا للطباعة،2002.

135- مهنا محمد نصر ، "**النظرية السياسية والسياسة المقارنة**"، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،(دون سنة نشر).

136- موسي عبد المنعم غادة ، ناهد محمد سالم ، **مرافق المعلومات ماهيتها، ادارتها، خدماتها**، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ط1،2000 .

137- محجوب وجيه ، **البحث العلمي ومنهاجه**, بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر،2002.

138- محي مسعد محمد ، **دور الدولة في ظل العولمة**، الإسكندرية :مركز الإسكندرية للكتاب،2004 .

139- هاموند جون، وآخرون، **في إتخاذ القرارات الذكية**، القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة الثقافية العالمية، 2000.

140- ياسين سعد غالب، **نظم المعلومات الإدارية**، عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1 ، 1998.

141- ياسين سعد غالب ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات**، عمان: دالر المناهج، 2000.

142- يس السيد، **السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية، في تحليل السياسات**.، القاهرة، النهضة المصرية 2001.

143- يسري أحمد عبد الرحمن ، **النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية** ، الاسكندرية ،الدار الجامعية،2004.

***الكتب المترجمة:**

1-أثرثون بولين، **مراكز المعلومات تنظيمها وإدارتها وخدماتها**، ترجمة :قاسم حشمت، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر،، ط2 ،1996 .

2- أشيللر هربرت ، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،، ط2 ،1999 .

3- ألموند جبرائيل ، بنجهام بويل، مندت روبرت ، "**السياسة المقارنة إطار نظري**"، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيري، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1996.

4- الموند جابرييل ، بويل بنجهام ، **الابن:السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة، هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ،1998.

5- أندرسون جيمس، **صنع السياسات العامة** ، ترجمة :عامر الكبيسي، الأردن:دار المسيرة، ط 1، 1989.

6- برو فيليب، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة: محمد عرب صاصيلا ، بيروت :المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 .

7- بن أشنهو عبد اللطيف ، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، الجزائر**، جامعة الجزائر،1982.

8- بن نبي مالك ، "**مشكلة الثقافة**"، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1959.

9- توفلر ألفين ، **صدمة المستقبل" المتغيرات في عالم الغد**"، ترجمة :محمد ناصف علي تقيد أحمد كمال أبو المجد، القاهرة :دار النهضة المصرية للطبع والنشر،1974 .

10- دال روبرت ، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: هلا أبو زيد، مراجعة: علي الدين هلال، القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،ط5،1993 .

11-دراكر بيتر ،**الإدارة .المهام.المسؤوليات.التطبيقات**، ترجمة:محمد عبدالكريم، القاهرة:الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1 ،1996 .

12-درويش إبراهيم ، **الوسيط في الإدارة العامة**، القاهرة:دار النهضة العربية، ط2 ،1995 .

13-دوريس جرابر (وآخرون)، **سياسة الأخبار خبار السياسة**، ترجمة :زين نجاتي، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية، ط 1،2004 .

14-دوفرجيه موريس ، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة :سليم حداد، بيرو ت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ، 1411 هـ، 1991 م.

15-ديبونز أنتوني ،**علم المعلومات و التكامل المعرفي**، تعريب وإضافة :محمد فتحي عبد الهادي، القاهرة :دار قباء،1998 .

16- فوكو ميشال ، **السلطة و المعرفة** ، ترجمة :عبد العزيز العيادي، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 1414 هـ، 1994 م.

17-فيكري براين كاميل ، فيكري ألينا، **علم المعلومات بين النظرية والتطبيق**، ترجمة :تقاسم حشمت، القاهرة :مكتبة غريب،.1998

18- فريده كيت ، **الخصوصية في عصر المعلومات**، ترجمة: محمد محمود شهاب ،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1999،1 .

19- فيتز كارل فون كلاوز ، **فن الحرب**، ج1، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1974.

20- كاير جوزيف ، ويسلر لويس ، "**الإدارة العامة: التغيير الاجتماعي والإدارة المتكيفة**"، ترجمة: محمود الخطيب، عمان: دار البشير للطباعة والنشر، 1996.

21- ماكلود ريموند ، **نظم المعلومات الإدارية** ترجمة:إبراهيم عبد العالي سرور،الرياض: دار المريخ، 1990.

22- هاري هولوواي، جون جورج، ترجمة: أمين سلامة، الفجالة، "**الرأي العام**"، (د.ب.ن): دار غريب للطباعة، 1977.

23-هيدي فيريل ، **الإدارة العامة منظور مقارن**، ترجمة :محمد قاسم القربوتي، عمان :المطبعة الاقتصادية، ط2 ، 1403 هـ 1983 -م.

24-ولفرد لانكستر ، **نظم إسترجاع المعلومات**، ترجمة :حشمت قاسم، القاهرة :مكتب غريب،1981.

-*المراجع باللغة الأجنبية:

-1 /اللغة الفرنسية:

1- Burdeau Georges: **Traité des sciences politiques**, Paris: librairie générale de droit et de jurisprudence, 2ème édition, 1986.

2- Courbon.(GC), **Système, d'information, structuration, modélisation, et communication** ,Paris, Inter édition ,1993 .

3-Davis (G.B), **Système d'information pour le management**, Paris : économica,1995.

4- Easton David, , **Anlyse de systéme politique**, Paris: Traduction de P. R.Armand Colin, 1979.

5- Emanuel Arnauld , **le management stratégique de formation** , Paris , economica , 1994.

6- Braud, Philippe**. Sociologie Politique**. paris:L.G.D.J,2003.

7- Chagnollaud ,Dominique**. Science politique:éléments de sociologie politique** .paris:Dalloz,2004.

8-Gauthier Robert , **La communication**, paris, le Mirail dépôt légal, 1996.

9- Georgs.c.Edwards-lrasharkansky, **les politiques publiques**, Paris, les Editions d'organisation,1981.
10-Gow, G.I., M.Barrette,Sdion , **Introduction A l'administration Publique** ,Canada, Edition Cuébec,1992.
11- Josee Amouyal -weber, **Information et pouvoir**, Paris: Hatier, 1981.
12- Alesca (H) ,**Systeme d'information pour le management** stratégique d'Enterprise , paris, édition. Vermette Inc. , 1999.
13- Reix Robert , **théorie d'organisation et système d'information** , paris , Edition veuibert , 1995 .
14-Robert Reix, **Traitement des Information**, Paris, Edition Vuibert, 2001.
15-Toffler, Alvin et Heidi, « **guerre et contre guerre, Survivre à l'aube du XXI^e siècle** », Paris : Fayard, 1994.

2-اللغة الإنجليزية:

1- Alter. Steven.(**Information Systems; Foundation of E- Business**)4 th Ed, Prentice- Hall, INC, New Jersey,2002.

2- Awad, EM.& Ghaziri, HM, **Knowledge Management**, New Jersey, Pearson Prentice- Hall, Inc, 1 st Ed, 2004.

3- Backman Tom, **Creating Business Valu From Knowledge Management, Management, Concept**, Viennapub., Virginia, USA.2001.

4- Boddy, D., Boonstra, A., & Kennedy, G., "**Management Information Systems: An Organization perspective**", 1/ d, Prentice- Hall, Inc, U. K. 2002 .

5- Badaracco, Josepi L., **The Knowledge link, Harvard Business School**, U.S.A,1991.

6- Bell,(D)., **The coming of Post Industrial Socity**, New York: Basic Books, 1973.

7- Burger, P, **Critical Success Factors of Knowledge Management in the government Enterprises; Acase Study of Success At The Apartment of Commerce**, Department of Commerce, USA, www. systaley. com,2009.

8- O' Brien, J. A, **Introduction to Information systems; Essentilas for The internet worked Enterprise**, 9 th Ed, Mcgraw- Hill companies, Inc, USA.2000.

9- Deutsh (karl.w). **politics and government,** how people decide their fate.boston: houghton miffin company.1970.

10- Daft, Richard, ***Organization Theory and Design***, Thomson learning, South Western,2001 .

17- Drew, S. "**Building Knowledge Management Into Strategy: Making Sense Of A New Perspective**." Long Range Planning 32.1, Elsevier Science Publishing Company, Inc, 1999.

18 -Fernandez, I. B. Gonzales, A& Sabherwal, R,(**Knowledge Management; challenges, Soulutions, and Technologies**)1 Ed, Pearson Prentice, Hall, New Jersey,2004.

19- Hafner, A., **Knowledges Blindsbot; Asystem Theory Prespective On Knowledge Creation and Learning**, Austruraliawww. oecd. org,2003.

20- Hellriegel Don., Slocum John W., Woodman Richard W.," **Organizational Behavior**", 9/ d, U. S. A, South- Western College Publishing, 2001.

21- Henry C, Lucas, **Information System Concept : For Management**, 4th ed, MC-Graw Hill, N.Y.

22- Hitt, Michal A, Ireland R, Hoskissom, **Strategy Management**, USA, 2001.

23- Khanddwal K**, Aknowledge Management Survey of Australian Lawfirms**, University of Western Sydney, Australia,2003.

24- Kasem Hishmat. **Arabic in specialist information systems; a study of information transfer.** Ph.D theses . London, London university,1978.

25- Kidwell James, ***Knowledge Management***, Thomson publishing, South Westren,2000.

26- Laudon Keneth and Laudon Clane,(**Management Information Systems**)7 th Ed, India Person Education,2002.

27- Laudon& Laudon Kenneth,(**Management Information Systems**), 6 th Ed. USA.2000.

28- Laudon, K. C.& Laudon, J. P.,." **Essentials of Management Information Systems: Managing The Digital Firm**", 5/ d., Prentice- Hall Inc., New Jersey. 2003 .

29- Laudon ,Kenneth C,& Laudon, Jane, P, **Management Information Systems : Organization and Technology**, CO, 2004.

30- Loytard (J- f), **The Post Modern Condition**, Trans. Geoff Bennington and Brain Massumi, Minneapolis; University of Minneasota Press, 1984.

31 -Masuda Y.(**The Information Technology Revolution**) Oxford, Blackwell, 1985.

32- Mertins K.& Heisig P. Vorbeck, **Knowledge Management; Best Practice in Urpe**, Springer Verly Pub. Heidelberg, Berlin.2001.

33- Newman& Ganard, **A Frame Work For Characterizing Knowledge Management, Method, Practice and Technologies**, George Washington University.2000.

34- Poster,(M), **The Mode of Information**, The University of Chicago Press, 1990.

35- Presthus, R. **Public Administration**, 6th Ed, New York, The Ronald press Company, 1975.

36- Robbins, Stephen P., **Organization Behavior**, 9 th Ed, Eighteenth Printing.2001.

37- Thomas.Day,"**public.policy,**englewood.cliffs,N,prentice Hall, 2end,1975.

38- Toffler, Alvin., **The Third Wave**,United States, Bantam Books(USA), 1980.

39- Turban, E Fraim, Rainer, Dr, R. Kelly,& Botter Richard. E(**Introduction To The Information Technology**), Acid Free Paper, USA,2001.

40- Turban, Efrain**, Information Technology for Management**, John Wiley & Sons, inc., U.S.A,1996.

41- Stewart, Thomas, A, ***Intellectual Capital*, currency & Doubleday**, New york,1997.

42- Sveiby, Karl Erik, **The New Organization Wealth; Management and Measuring Knowledge Based Assets**, U.S.A, Berrett- Koehler Puplishers, San Francisco INC,1997.

43- Vail, Edmond F., **Knowledge Mapping Getting Standard With Knowledge Management**, ISM,1999.

44- Wit, Bob de, Meyer, Ron, **Strategy" Process, Content, Context**, London, Cengage Learning EMEA,2 nd Ed,1998.

45- YUEXIAO, Zhang. **Definitions and Sciences of Information. In: Information Processing and Management,** Vol 24, No 4. Great Britain: Pergamon Press, 1988.

46- Zack Michael H.**, Developing aknowledge Strategy**, California Management Review, Vol. 41, No. 3, Spring , 1999.

-* الدوريات والمجلات:

1- أبو فليح نبيل : دراسة **تقييمة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة الشلف ، عدد 12 ، ديسمبر 2012.

2-أنطوان زحلان ،" **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**"، ط5 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1990 .

3-أنطوان زحلان ،" **كيف يمكن التغلب على نقاط الضعف الراهنة**"...، المستقبل العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 308 ،2004 .

4- البيلاوي حازم، **كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا**، مجلة وجهات النظر، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد الثاني ، 1999.

5- الرزو حسن مظفر، **هندسة المعرفة: ماهيتها وتطبيقاتها**، المجلة العربية للعلوم، العدد 32، 1998.

6- الرواف عثمان ياسين ، **"تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية"**، الرياض: مجلة العلوم الإدارية، م2، عدد (1).

7- الطيب حسين أبشر ، "**أهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية**"، مسقط، مجلة الإداري، عدد 51، 1992.

8- العنزي سعد ، **رأس المال الفكري الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين**, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد, المجلد(8), العدد(25)، 2001.

9-بشير مصطفى ، " **المؤشرات الجديدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**"،المستقبل العربي، العدد 306 ،2004 .

10-بشير مصيطفى ، "**تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة**" ، المستقبل العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 303 ،2004.

11- حامد ربيع عبد الله ،" **نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي**"، مجلة الدراسات والبحوث العربية ، العدد11 ،1982.

12- درويش سعد زناد ، **تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة**، المجلة العربية للتعلم التقني، المجلد 18، العددان (2-1) /2001.

13- د.و.إ، **حوصلة إحصائية** ،الجزائر، مديرية النشر والتوزيع المكتبة والطباعة،2013.

14- الديوان الوطني للإحصائيات ، د**ليل مكونين**، الجزائر، 2008.

15- الديوان الوطني للإحصائيات ، **دليل العداد**،الجزائر، فيفري 2008.

16- د.و.إ، معطيات احصائية رقم 170، الجزائر 2010.

17- الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات أحصائية رقم 123،الجزائر، 2007 .

18- ديوان الوطني للإحصائيات، معطيات احصائية رقم 600،الجزائر،2011.

19- الديوان الوطني للإحصائيات ، **النتائج الأولى للتحقيق حول الاستهلاك الاسر**، نشرية رقم 642.

20- سلطان أحمد أبو بكر ، "**التحول إلى مجتمع معلوماتي نظرة عامة**"، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، العدد 77، 2002.

21- قزانجي فؤاد يوسف، **عصر المعلومات في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات**، مجلة المنصور، العدد الخامس، بغداد، 2002.

22-شعراني وفاء ، رشدي راشد ، "**بناء مجتمع عربي يتم بالاستناد إلى دروس التراث العلمي**"، المستقبل .العربي، بيروت :دراسات الوحدة العربية، العدد 280 ،2002 .

23- عبد العلي عبد الخالق، **عولمة السياسة والعولمة السياسية**، بيروت :المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 278 ،2004 .

24-كريم حسن،" **مفهوم الحكم الصالح**"، بيروت : المستقبل العربي، العدد 309 ، المجلد2 ،2004 .

***- Revue** :

1- Muller Pierre, Politics et Policy dans les Approches Américaines des Politiques Publiques: Effets Institutionnel set Dynamiques du Changement,

Revue française de science politique, vol. 52, n° 1, février 2002, p5-6.

2- Pollet Gilles , Rique Mquel(s) tournant(s) socio –historique(s) esquisse d'une théorie du changement dans l'action M: Revue française de science politique,février2005,p133,134.

3- Smyrl Marc, Politics et Policy dans les Approches Américaines des Politiques Publiques: Effets Institutionnel set Dynamiques du Changement, Revue française de science politique, vol. 52, n° 1, février 2002,p3.

4-ONS, **Annuaire Statistique de L'Algérie Résultats :2008- 2010**, N°28 , Edition 2011.

-* الملتقيات والندوات:

- عيسى خليفي و كمال منصوري، **البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق**، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005.
- نعير يوسف ، "**مشكلات المعلومات وتدفقها لخدمة التخطيط في الأقطار العربية**"، تحرير عادل عبد الله، حسن الحاج، المعهد العربي للتخطيط، بحوث ومناقشات ندوة القاهرة 1994، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1994، ص546.
- الديوان الوطني للإحصائيات، **ندوة المغاربية للإحصاء**، لجزائر يوم 06و08-جويلية 2009.

-* المناشير والمراسيم

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم (01-94)، المتعلق بالمنظومة الإحصائية ، **الجريدة الرسمية**،العدد03، المؤرخ في 03 شعبان 1414هـ،ل15 يناير1994م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، مرسوم تنفيذي رقم(159/95) المتضمن تعديل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات، **الجريدة الرسمية**، العدد31، المؤرخ في 04محرم 1416هـ،ل03 يونيو 1995م.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم(160/95) المتضمن تنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله، **الجريدة الرسمية**، العدد31، المؤرخ في 04محرم 1416هـ،ل03 يونيو 1995م.
- لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار المتعلق بالأعضاء المكلفين التعداد ، **الجريدة الرسمية**، يوم الأربعاء 23 دو القعدة عام 1406 هـ الموافق ل 20 جويلية 1986.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم(120/64) المتضمن تعيين المحافظ الوطني للإحصاء، **الجريدة الرسمية**، المؤرخ في 14 أفريل 1964.

- * الجرائد (اليومية، الأسبوعية)

- جريدة الشروق، يوم 29-04-2008.
- – جريدة الشروق ، يوم 30 سبتمبر 2013.
- جريدة الشروق، يوم : 2009/12/23 .
- جريدة الشروق، ليوم الأحد 2009/12/20.
- جريدة النهار، ليوم2008/01/13 .
- جريدة الشعب يوم 2010/10/20 .
- أخبار اليوم، يوم:2010/12/28.

- * الروابط الإلكترونية:

- : محمد دياب، **اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي**، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، الموقع الرسمي للمعهد من خلال الرابط التالي: http://www.almethaq.info/news/article1395.htm
- عبد القادر خلادي، كويسي سليمة، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر وضعية وآفاق، اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، عمان: 13-15 مارس 1995، على الموقع (www.isesco.org.maactculture8612.ppt).
- محمد كلكول، **المنظومة الإحصائية في الجزائر**، (الخطوط العريضة للإحصاء بالديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2003 -2004)، منتدى تعزيز القرارات الاحصائية العربية، مساعد المدير العام، عمان /الاردن 08-2003/09/10،متاح على الموقع الإلكتروني http :www.dos.gov.jo تاريخ الزيارة2012/10/05.
- Organisation Internationale du Travail – OIT, Emploi, le taux de chômage Mondial Restera Elevé en 2011, selon le Bit, http://www.ilo-org/actrav/info/ pr/ wc MS.fr/ index . htm .

- الموقع الإلكتروني:WWW.ALQUDS.CO.UK.
- الموقع الإلكتروني:WWW.ONS.DZ

-* **الرسائل و الأطروحات:**

- سري عبد الله رابح ، **اتخاذ القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة الجزائرية**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- * **المقابلات:**

- مقابلة مع نائب المدير العام بالمديرية العامة، السيد بورزق طارق،(مديرية المكلفة بالأمانة التقنية للمجلس الوطني للإحصاء)
- مقابلة مع ، مديرة تنفيذية بالمديرية العامة، السيدة لكحل أمال (مديرية مكافة بإحصاءات السكانية والتشغيل)
- مقابلة مع المدير التنفيذي بالملحق الجهوي لديوان للجزائر العاصمة باب عزون السيد ثابت موسى
- مقابلة مع رئيس مصلحة الأرقام الإستدلالية للأسعار والإستهلاك، السيد محفوظي ناصر.
- مقابلة مع رئيس مصلحة الحالة المدنية، السيدة بركاني أ.
- مقابلة مع رئيس مصلحة التحقيقات الإقتصادية، طباخ ع.
- مقابلة مع رئيس مصلحة التحقيقات الديموغرافية (البطالة والشغل)، بناري عبد الحليم.

ملاحق

دليل المقابلة

أولا: بيانات شخصية

- الحنس: ذكر ☐ ، أنثى ☐
- السن: .....
- المصلحة أو المنصب الذي تزاوله:.....
- الأقدمية في العمل (سنوات الخبرة):.....سنة.

ثانيا: أسئلة حول موضوع الدراسة.

س1- دعنا نتكلم، عن كيفية رسم وتحديد جدول أعمال الديوان، كيف تتم مع السلطة الوصية؟ أي من يطلب هذه الأعمال، المخولة لديوان بإنجازها؟.

س2- ما نوع العلاقة بين الديوان الوطني للإحصائيات والسلطة الوصية(الحكومة)؟ وكيف تتم عملية إخبار بالأعمال المنجزة من طرف الديوان إلى السلطات المسؤولة؟ وما هو الشكل المقدم، هل يتضمن حلول وإقتراحات ، توصيات؟.

س3- ما هي أهم المقاييس والأنظمة التي يتبناها الديوان، أو يعتمد عليها في إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية؟ ومتى ذلك؟.

س4- حدثنا عن، الميزانية المحددة (المقتطعة) من طرف الدولة(الحكومة) لديوان، هل تكفي للإنجاز كل أعماله؟ وهل للديوان حق المبادرة في إنجاز أعمال غير مقررة في جدول أعماله، رغم أنها مطلوبة من طرف المستهلك(خاصة الباحثين)؟.

س5- هل تم إلغاء أو تأجيل أي عمل كان مبرمجاً؟ ما هو؟ ولماذا؟.

س6- منذ نشأة الديوان يشهد حالة من التذبذب وعدم الإستقرار للجهة الوصية هذا من جهة، وعدم الإستقلالية التامة من جهة أخرى، ما مدى تأثير ذلك على أداء مهامه؟.

س7- كيف هي ظروف العمل في الديوان ؟ كلمنا عنها؟.

س8- هل الإمكانيات(المادية والبشرية)، المتوفرة لديكم (في الديوان) تسهل في أداء مهامكم؟ وإذا كانت هناك نقائص حددها لنا؟ وما نوعها؟.

س9- ماهي الخطوات والمراحل للإنجاز وإنتاج المعلومة الإحصائية على مستواكم (مصلحة أو مديرية)؟.

س10- في إطار إنجاز الديوان لأعماله(مهامه)، يتعامل الديوان مع عدة جهات/مؤسسات(إدارات) عمومية وخاصة، في جمع البيانات والمعلومات، هل هناك تعاون وتنسيق جيد في هذا المجال؟.

س11- ماهي المنهجية المتبعة في العمل والمبادئ الأساسية التي تعتمدون عليها في أداء أعمالكم؟ وخاصة منها الميدانية؟.

س12- من الملاحظ: أن هناك مفارقات بين الواقع من جهة، والمعلومات الإحصائية من جهة ثانية، مما يزيد من حالة التشكيك فيها(عدم المصداقية)، هذا يدعوا إلى التفكير في أسباب هذه المشكلة؟ كيف تفسر لنا ذلك؟.

س13- كيف تفسر وتقيم لنا حالة تضارب في الأرقام المعلنة؟.

س14- إذا كان لديكم نقص في اليد العاملة المؤهلة(المدربة)، هل لديكم مركز متخصص للتأهيل والتدريب؟ وهل هناك برنامج أو متابعة مستمرة في هذا الشأن؟.

س15- لو تكلمنا عن مجال زيادة الوعي والإعلام، وعمليات التحسيس(من أجل ثقافة إحصائية)، ما برنامج الديوان في هذا المجال؟.

س16- هل هناك حوافز للموظفين وكذا للمتعاملين مع الديوان من إدارات عمومية وخاصة(أي مزودي الديوان بالبيانات والمعلومات)؟ فيما تتمثل؟.

س17- هل هناك طلب متزايد للمعلومات الإحصائية التي ينتجها الديوان معدى الحكومة؟ أذكرهم لنا؟ وما هي التسهيلات و الأدوات التي يوفرها الديوان لمن يطلب عنها؟.

س18- في ظل التحديات الراهنة، ماهي أهم رهانات الديوان مستقبلا في تحديث وتطوير الجهاز؟.